بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

إستراتيجية حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة

Nato Strategy Towards The Arab Region After The Cold War

إعداد الطالب:

هليل فالح خليف السابل
الرقم الجامعي ١٢٢٠٦٠٠١٣

إشـراف
الدكتور صايل فلاح السرحان

العام الجامعي
٢٠١٥/٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويــض

أنا هليل فالح خليف السابل أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ١٨ / ١٢ /٢٠١٤م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: هليل فالح خليف السابل **الرقم الجامعي: ١٢٢٠٦٠٠٠١٣**

التخصص: العلــوم السياسيــة **الكلية: معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

إستراتيجية حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلميّة المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أيّة منشورات علميّة تم نشرها أو تخزينها في أيّة وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم؛ فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبيّن غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلميّة التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها من غير أن يكون لي أيّ حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأيّة صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: **التاريخ: ٢٠١٤/١٢/١٨م**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إستراتيجية حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة

Nato Strategy Towards The Arab Region After The Cold War

إعداد الطالب:

هليل فالح خليف السابل

الرقم الجامعي ١٢٢٠٦٠٠٠١٣

إشــراف

الدكتور صايل فلاح السرحان

	أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
٠١	د. صايل فلاح السرحـــان	مشرفاً ورئسياً	.....
٠٢	أ.د.محمد عوض الهزايمة	عضواً	.....
٠٣	د. أمين علي ألعـــــــــزام	عضواً	.....
٠٤	أ.د. عمر حمدان الحضرمي	عضواً خارجياً	.....

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ : ٢٠١٤/١٢/١٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـــــداء

إلى مَنْ كانت للعين نوراً، وللقلب بهجة وسروراً، إلى مَنْ يسعد قلبي بلقياها (والدتي) حفظهما الله

إلى الذي كان سندي ويشد من ازري ويشحذ همتي ويشاركني همي ولم يبخل علي يوماً بالمساعدة وكان رمز الصدق،والمعلم لي والمنارة التي اهتدي بها وسر نجاحي ومن يقف وراء طموحي . (والدي العزيز) حفظه الله

إلى مَنْ وقفوا إلى جانبي وشاركوني فرحتي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠(أخوتي)

حفظهم الله

إلى الذي لم يدخّر جهداً بمساعدتي، وآثر على نفسه لأجلي ورفيقي في هذه الدنيا وفي حلّي وترحالي. (أخي علي) حفظه الله

إلى مَنْ جعلوني أثابر وأطمح لأجلهم ..... (أبنائي الأعزاء)
حفظهم الله

إلى مَنْ جعلني أرى الوفاء متجسداً في شخصه وعاملني بكل معاني المودّة الخالصة (صاحب الروح الطاهرة المرحوم سالم شلاش المساعيد)
رحمه الله

إلى كل مَنْ ساعدني، وبذل جهداً، ورفع من معنوياتي، وكانوا يعوني باستمرار وتحملوا معي
(أصدقائي الأعزاء)

إلى مسك الختام، من عانت لأجلي، وكانت صوتي كلما ناديت، وتحملت العناء، وسر سعادتي التي غمرتني بعطفها (زوجتي العزيزة)
حفظها الله

إلى كل من ساهم بمجالات البحث العلمي، وعمل على توسيع مساحاته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين ...

فبعد أن منَّ الله عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع، لا بدّ لي من أن أنسب الفضل إليه عزّ وجل، فهو المعلم وهو الموفق، وهو صاحب النعم التي لا تحصى، فالحمد له حمداً كثيراً طيّباً مباركاً فيه ملء السموات والأرض.

كما أتشرّف بتوجيه الشكر والعرفان إلى أستاذ الأجيال والكلمة الصادقة (الدكتور صايل فلاح مقداد السرحان)، الذي كان لي بمثابة المنارة التي أهتدي بها، وكانت نصائحه وإرشاداته الصادقة والهادفة نبراساً أضاء ويضيء لي الطريق نحو الصواب، فذلل ذلك الذبراس جميع الصعوبات التي واجهتها في فترة دراستي، لأتجاوزها بمتابعته واهتمامه وأدبه الذي لا ينتهي، وكرمه وكرم أخلاقه الفريدة، فقد كان مفتاح باب العلم، وكان المرشد الأمين والأخ الحليم، فغرس في نفسي حب المثابرة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، وسأظل أدعو له بأن يدفع الله الناس بعلمه، ويجعل تلك العلوم في ميزان حسناته.

كما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة لجنة المناقشة، على تحمّل عناء قراءة البحث وتقويمه، وأجد من واجبي أن أقرّ بالشكر إلى جامعة آل البيت التي أتاحت لي فرصة أن أكون أحد روّادها وطلبتها، لأستلهم من معارفها، واستقي العلم من أساتذتها في معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية.

ولا أغفل أن أقدم شكري واعتزازي إلى كل من أسهم في إخراج هذا البحث إلى حيّز الوجود، وإلى كل من أسهم في مجالات البحث العلمي وعمل على توسيع مساحاته.

فلهم مني أجمل التحيّات الممزوجة بجلّ الاحترام والتقدير

الباحث: هليل فالح خليف السابل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

ملخص الدراسة..... ن
المقدمـة: ١
أولاً: أهميّة الدّراسة: ٢
١ـ الأهميّة العلميّة (النّظريّة): ٢
٢ـ الأهميّة العمليّة (التطبيقيّة): ٢
ثانياً: أهداف الدّراسة: ٣
ثالثاً: مشكلة الدّراسة: ٣
رابعاً: فرضيات الدّراسة: ٤
خامساً: حدود الدّراسة: ٤
سادساً: متغيّرات الدّراسة ومفاهيمها: ٥
سابعاً: منهجيّة الدّراسة: ٧
ثامناً: الدّراسات السابقة: ١٠
تاسعاً: تقسيم الدّراسة: ١٥
الفصل الأول الأحلاف الدّوليّة: المفهوم والنشأة والأسباب ١٦
المبحث الأول مفهوم نشأة الأحلاف ١٨
المطلب الأول نشأة الأحلاف والتكتّلات الدّوليّة ١٩
أولا: الأحلاف الدّوليّة: ١٩
ثانياً: التكتّلات الدّوليّة: ٢٢
ثالثاً: الائتلافات الدّوليّة: ٢٤
رابعاً: أشكال الأحلاف الدّوليّة: ٢٥
المطلب الثاني أسباب نشأة الأحلاف واستمراريتها ٣٠
أولاً: الأسباب والدوافع لنشوء الأحلاف: ٣٠
١. اعتبارات توازنات القوّة: ٣٠
٢ـ المصلحة الوطنيّة: ٣٢
٣ـ صدّ العدوان: ٣٣
٤ـ القوّة: ٣٤
٥ـ العوامل الآيديولوجيّة: ٣٤
٦ـ السياسة الوطنيّة للدول: ٣٦
٧ـ السيطرة والهيمنة على المتحالفين: ٣٦
ثانياً: استمرار الأحلاف وبقاؤها أو زوالها: ٣٧
١ـ تماسك الأحلاف: ٣٧
٢ـ انتهاء الأحلاف وزوالها أو بقائها: ٣٩
المبحث الثاني الأحلاف والنّظام الدّوليّ ٤١
المطلب الأول الأحلاف الدّوليّة وتأثيرها في النّظام الدّوليّ ٤٢
المطلب الثاني الأحلاف وسياسة ميزان القوّة والأمن الجماعي ٤٨
١ـ سياسة ميزان القوّة: ٤٨
٢ـ سياسة الأمن الجماعي: ٤٩
٣ـ خصائص الأمن الجماعي: ٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- جوانب الاختلاف والالتقاء في سياسة توازن القوّة والأمن الجماعي: ٥١
أ- جوانب الالتقاء: ٥١
ب- جوانب الاختلاف: ٥٢
الفصل الثانـــي حلفُ شمال الأطلنطي والبُنى والهياكل ٥٦
المبحث الأول مراحل نشوء الحلف وتطوره ٥٨
المطلب الأول أسباب نشوء الحلف ٥٩
١- التحدي الأيديولوجي: ٦٠
٢- ميثاق بروكسل: ٦١
٣- مبدأ ترومان: ٦١
٤- مشروع مارشال: ٦٢
٥- أحداث تشيكوسلوفاكيا: ٦٣
٦- حصار برلين: ٦٣
٧- سياسة الاحتواء: ٦٤
المطلب الثاني انتهاء الحرب العالميّة الثانية وبداية الحرب الباردة ٦٥
أولاً: مفهوم الحرب الباردة: ٦٥
ثانياً: أسباب الحرب الباردة: ٦٦
١- تقسيم ألمانيا: ٦٦
٢- الانتصارات السوفيتيّة: ٦٧
٣- فشل قيام نظام للأمن الجماعي: ٦٧
٤- امتلاك الولايات المتّحدة الأمريكيّة القنبلة الذريّة: ٦٧
٥- نشر القواعد العسكريّة الأمريكيّة: ٦٧
٦- عدم قبول الولايات المتّحدة الأمريكيّة وجود الاتحاد السوفييتي- سابقاً كدولة عظمى: ٦٨
ثالثاً: خصائص الحرب الباردة: ٦٨
رابعاً: نشأة حلف شمال الأطلنطي: ٦٨
المبحث الثاني النّظام البنوي للحلف وأجهزته المؤسسيّة ٧٢
المطلب الأول تقسيم الهيكل التنظيمي للحلف ٧٤
أولاً: المؤسسة السياسيّة والاقتصاديّة: ٧٤
١- مجلس الحلف: ٧٤
٢- لجنه تخطيط الدّفاع: ٧٥
٣- الأمين العام: ٧٥
ثانياً: المؤسسة العسكريّة: ٧٧
ثالثاً: ميثاق الحلف وشروط عضويّته وأهدافه: ٨٢
١- ميثاق الحلف*: ٨٢
٢- شروط العضويّة: ٨٢
٣- أهداف الحلف: ٨٤
المطلب الثاني أدوار حلف الأطلنطي خلال الحرب الباردة ٨٦
أولاً: استراتيجيّة الحلف: ٨٦
ثانياً: تطور استراتيجيّة الحلف: ٨٨
١- استراتيجيّة الانتقام الشامل: ٨٨
٢- استراتيجيّة الدّفاع المتطوّر: ٨٨
٣- استراتيجيّة الحرب المحدودة: ٨٩
٤- استراتيجيّة الاستجابة المرنة: ٨٩
٥- استراتيجيّة القوّة المضادة المقيدة: ٩٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث النّظام العالميّ الجديد وأثره على حلف شمال الأطلنطي ٩١
المبحث الأول طبيعة التغيير في النّظام العالميّ ٩٣
المطلب الأول ملامح النّظام العالميّ الجديد ٩٤
أولاً: مفهوم النّظام العالميّ الجديد وخصائصه وتطوره: ٩٨
ثانياً: تعريف النّظام العالميّ الجديد: ٩٩
ثالثاً: مراحل التطوّر: ٩٩
رابعاً: خصائص النّظام الدّوليّ الجديد: ١٠٠
خامساً: طبيعية التغيّرات في النّظام العالميّ الجديد وانعكاساتها: ١٠١
المطلب الثاني طبيعة التغيّرات في النّظام العالميّ الجديد وأثرها على حلف شمال الأطلنطي ١١٥
أولاً: أهم محطات مهام حلف شمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة: ١١٦
ثانياً: العقيدة الاستراتيجيّة الجديدة للحلف: ١١٧
ثالثاً: توسيع حلف الأطلنطي: ١٢٧
رابعاً: أسباب توسيع حلف الأطلنطي : ١٢٨
المبحث الثاني أثر النّظام العالميّ الجديد على توجّهات حلف الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة ١٣٠
المطلب الأول توجّهات حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة ١٣٢
أولاً: طبيعة التوجّهات للحلف تجاه المنطقة العربيّة وأهميتها: ١٣٣
ثانياً: مصادر التهديد للأمن القومي في المنطقة العربيّة: ١٣٦
ثالثاً: استراتيجيّة حلف شمال الأطلنطي الجديدة تجاه المنطقة العربيّة: ١٥٠
رابعاً: برنامج التعاون والحوار وأثره على المنطقة العربيّة: ١٥١
١- النزاعات الإقليميّة: ١٥٢
٢- مسألة مكافحة الإرهاب: ١٥٣
٣- تهريب الأسلحة والاستحواذ عليها (أسلحة الدمار الشامل وانتشارها): ١٥٥
٤- قضيّة الهجرة: ١٥٦
٥- إعاقة تدفق الموارد الحيويّة: ١٥٧
٦- التوتّرات الأثنيّة والعرقيّة في المنطقة العربيّة: ١٥٨
٧- تنامي الحركات المتطرفة: ١٥٩
خامساً: مرتكزات سياسة التعاون والحوار ومقوّماتها: ١٦٠
١- الخلافات بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والدّول الأوروبيّة غير المتوسطيّة: ١٦١
٢- اختلافات المصالح بين الدّول الأعضاء في الخلف: ١٦٢
المطلب الثاني أثر استراتيجيّة الحلف الجديدة في تدعيم مصادر التهديد للمنطقة العربيّة ١٦٧
أولاً: الترتيبات الأمنيّة والتسهيلات العسكريّة: ١٧٠
١- الترتيبات الأمنيّة: ١٧٠
أ- مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط: ١٧١
ب- مؤتمر الأمن والتعاون لغرب المتوسط: ١٧١
٢- التسهيلات العسكريّة: ١٧٢
ثانياً: استراتيجيّة الحلف الجديدة تجاه تحقيق الأمن في المنطقة العربيّة: ١٧٣
١- منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط: ١٧٣
٢- في منطقة الخليج العربي: ١٧٥
ثالثاً: الآثار المترتّبة على المنطقة العربيّة: ١٧٨
١- تصاعد الاعتماد في المنطقة العربيّة على الولايات الأمريكيّة في البعد الأمني: ١٧٨
٢- تنامي دور القوّة الإقليميّة غير العربيّة في المنطقة: ١٧٩
رابعاً: أثر استراتيجيّة حلف الأطلنطي الجديدة على المنطقة العربيّة: ١٨٠
١- تغيّر الإدراك لمصادر التهديد في المنطقة العربيّة: ١٨٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- على صعيد صنّاع القرار والنخب الحاكمة: ١٨٠
ب- على الصعيد الشعوب العربيّة: ١٨٣
خامساً: اختلال مقوّمات وركائز النّظام الإقليمي في المنطقة العربيّة: ١٨٤
١- تسويغ البدائل المطروحة التي يهدف من ورائها ملء الفراغ الاستراتيجي الناتج عن ضعف النّظام العربي. ١٨٤
٢- فك الارتباط بين النّظام الإقليمي في المنطقة العربيّة ومقوّماته الاقتصاديّة: ١٨٦
الخاتمة ١٨٨
النتائج ١٨٩
التوصيات ١٩٣
Abstract ١٩٥
قائمة المراجع ١٩٧
الكتب العربيّة: ١٩٧
الرسائل الجامعية: ٢٠٢
المجلات والدّوريات: ٢٠٣
المواقع الإلكترونية: ٢٠٨
الصحف: ٢٠٩
المنشورات: ٢١١
المراجع الأجنبية: ٢١١
المواقع الإلكترونية: ٢١٢
المـلاحق ٢١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

ت	الملحق	عنوانه	الصفحة
١.	الملحق رقم (١)	معاهدة حلف شمال الأطلنطي واشنطن (٤ إبريل ١٩٤٩م)	٢٢٠-٢٢٣
٢.	الملحق رقم (٢)	الوثيقة التأسيسية بين الحلف وروسيا باريس (٢٧ مايو ١٩٩٧م)	٢٢٤-٢٣٥
٣.	الملحق رقم (٣)	إعلان مدريد حول الأمن والتعاون الأرو- أطلسي صادر عن رؤساء الدول والحكومات (٨ يوليو ١٩٩٧م)	٢٣٦-٣٤٨
٤.	الملحق رقم (٤)	ميثاق حول علاقة مميزة بين حلف شمالي الأطلنطي وأوكرانيا مدريد (٩ يوليو ١٩٩٧م)	٢٤٩-٢٥٦
٥.	الملحق رقم (٥)	الملحق رقم(٥) الإعلان الرسمي لقمة واشنطن (٢٤ نيسان١٩٩٩)	٢٥٧-٢٧٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الشكل	عنوانه	الصفحة
الشكل رقم (١)	يبين الهيكل التنظيمي المدني والعسكري لحلف الأطلنطي (١٩٩٨م)	٨١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

ت	الملحق	عنوانه	الصفحة
١.	الجدول رقم (١-١)	الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي وتاريخ انضمامها والصفة داخل الحلف	٧٢
٢.	الجدول رقم (٢-١)	الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الشراكة من أجل السلام	١٢٧
٣.	الجدول رقم (٣-١)	يمثل عملية الحوار للحلف مع الدول غير الأعضاء بالحلف ومشروع التعاون والحوار	١٦٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

إستراتيجية حلف الأطلنطي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة

إعداد الطالب :هليل فالح خليف السابل

إشراف الدكتور: صايل فلاح مقداد السرحان

تبدّلت الأسس والقواعد التي كانت تحكم النظام العالمي سابقاً في أعقاب الحرب الباردة، فمن نظام ثنائي القطبيّة إلى نظام أقرب إلى أحادي القطبيّة تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكيّة وأطلق على طبيعة إفرازات تلك المرحلة والمتغيرات والتطوّرات التي حصلت في بنى وهياكل النظام العالمي آنذاك وتوصيفها بالنظام العالمي الجديد، وهدفت الدراسة إلى بيان أهم المتغيّرات والأحداث الإقليميّة والدوليّة التي كان لها أثر في ذلك وخاصة تجاه المنطقة العربيّة، وبيان استراتيجيّة حلف شمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة تجاه المنطقة العربيّة حسب التصوّرات الأمريكيّة والأطلنطيّة، ليبقى الأداة في تنفيذ السياسات الخارجيّة لدول الأعضاء في الحلف بعد الهيمنة والسيطرة الواضحة على السياسة الدوليّة، باعتبار أن استمرار الحلف يشكل حالة فريدة في العلاقات الدوليّة بعد انتفاء سبب إنشائه، وأن المنطقة العربيّة تحتل الموقع الاستراتيجي المهمّ الذي تتقاطع عنده مصالح الدول الكبرى.

واستناداً إلى موضوع الدراسة ومشكلتها البحثيّة، واعتماداً على المنهج المستخدم، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول: النظريّة العامة للأحلاف الدوليّة والأسباب والدوافع لإنشائها، وتطوّرها، وأنواعها، ومفهومها، وأسباب بقائها أو زوالها، والفرق بينها وبين الائتلافات والتكتّلات الدوليّة.

أما الفصل الثاني: فقد تناول حلف شمال الأطلنطي، والبنى والهياكل، وبيان أجهزته العسكريّة والمدنيّة والسياسيّة، ومراحل نشوئه وتطوّره، والمراحل التي مرّ بها الحلف، فضلاً عن الحرب الباردة وتعريفها ومفهومها وأسبابها وخصائصها، وبيان ميثاق الحلف وشروط العضويّة وأهدافه وتطوّر إستراتيجيّته وتغيّر عقيدته.

كما تحدث الفصل الثالث:عن النظام العالمي الجديد وأثره على حلف شمال الأطلنطي، وتوضيح طبيعة المتغيّرات فيه، وملامحه، ومفهومه، ومراحل تطوّره، وخصائصه، وبيان أثره على الحلف وأسباب توسيعه وتغيّر أهدافه وتبدّل وظائفه، وإيضاح أثر النظام العالمي الجديد على توجّهات الحلف تجاه المنطقة العربيّة وإستراتيجيّته الجديدة حيال ذلك، وأثرها على مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وما لحقه من اختلال بمقوّماته وركائزه والآثار المترتّبة عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكيّة تتبوأ مكان الصدارة العالميّة في ظل المتغيّرات التي حصلت، نظراً لقدرتها العسكريّة والاقتصاديّة الهائلة. مما جعلها تفرض تصوراتها على حلف شمال الأطلنطي حيال بعض القضايا، سواء الدوليّة، أو الإقليميّة، أو المتعلقة في البنى والهياكل للحلف لتحقيق أهدافها ومصالحها الحيويّة وخاصة تجاه المنطقة العربيّة، سواء بفرض ترتيبات جديدة، أو إعادة هيكلة المنطقة العربيّة. مما كان له الأثر بتغيير مفهوم الإدراك لمصدر التهديد الرئيس في المنطقة (إسرائيل) على صعيد النخب الحاكمة والشعوب العربيّة، الأمر الذي أدّى إلى زعزعة الثقة وثوابت الوحدة العربيّة وآمال شعوبها بوحدة وجمع صفوفها، وأصبحت الشعوب العربيّة تتبادل النظرة العدائيّة لبعضها، فضلاً عن عدم الاستقرار والاضطرابات في بعض بلدانها وإثارة النعرات الطائفيّة والأثنيّة وخلخلة ركائز ومقوّمات النظام الإقليمي العربيّ وفك الارتباط لمقوّماته الاقتصاديّة، مما كان له الأثر السلبيّ بإعاقة مشاريع التنمية العربيّة، وعدم إقامة نظام إقليمي عربيّ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمـة:

يُعدُّ حلف شمال الأطلنطي إلـ (NATO) من الأحلاف والتكتلات الدّوليّة التي فرضت نفسها على مسرح الإحداث العالميّة، لما يتمتّع به من دورٍ رئيسٍ في حراسة حريّة الدّول الأعضاء وحمايتها من خلال القوّة العسكريّة، فضلاً عن دوره في حلّ الأزمات السياسيّة التي تتعرّض إليها تلك الدّول، خاصة أنه استمرّ بعد نهاية الحرب الباردة التي وضعت أوزارها، لذلك فإنَّ موضوع الحلف من الموضوعات المهمّة التي تستحق الدّراسة، ومن الموضوعات التي تستدعي التطرّق إلى بيان سبب استمراره وتأثيره على المنطقة العربيّة، رغم أن تشكيله جاء كردِ فعلٍ على محاربة الخطر السوفييتي- السابق.

فبعد الحرب العالميّة الثانية ظهر الاتحاد السوفيتي-السابق على المسرح الدّوليّ كقوّة عالميّة، وأصبحت آيديولوجيّته الشيوعيّة خطراً يهدّد الأمن الأوروبي، وأمراً يجعل من أوروبا الشرقيّة قاعدة لنشر مفاهيم الشيوعيّة في وقت كانت أوروبا الغربيّة تعاني من مشكلات اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة جمّة، فضلاً عن تردي الأوضاع بكافة المجالات، فكانت ولادة الحلف بموجب معاهدة واشنطن في ٢/نيسان/١٩٤٩م الموقعة من قبل كل من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وكندا، وإنجلترا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، وإيطاليا، والدنمارك، والنروج، والبرتغال، ولوكسمبورغ، وأيسلندا، وضم كلاً من تركيا واليونان عام ١٩٥٢م، وألمانيا الغربيّة عام ١٩٥٥م، وإسبانيا عام ١٩٨١م ليصل عدد أعضاء الحلف إلى ستة عشرة دولة، وتمَّ بناء القوّة العسكريّة وهيكلتها بشكل يضمن المحافظة على استقلاليتها، وتم تحديد استراتيجيته بثلاث وظائف أساسيّة يقوم بها الحلف، وهي: الوظيفة العسكريّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة.

إن هذه التحدّيات والمعضلات جعلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تفكر وتسهم في بناء أوروبا الغربيّة بناءً قوياً حتى تتمكن من الوقوف خلفها، لذا جاءت الدعوات والمناقشات والمشاورات، واستقر الرأي بعد اجتماع وزراء خارجيّة دول المعاهدة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة لبدء وضع ميثاق تأسيس الحلف بعد مداولات استمرّت قرابة العام، وتمكنت اللجنة الدائمة لميثاق الأطلنطي في بروكسل (التي شكّلها وزراء خارجيّة دول المعاهدة) من الانتهاء من إعداد ميثاق الحلف، وبرز إلى حيّز الوجود، كما ذكر سالفاً في ٢/نيسان/ ١٩٤٩م[١] وعرُف بحلف الأطلنطي (NATO)[١].

---

[١] إسماعيل صبري مقلد، **التكتلات الإقليميّة ودول عدم الانحياز**، مؤسسة الصباح،١٩٩١م، ص١١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنّ بقاء الحلف واستمراره حتى الآن يُعدُّ سابقة فريدة في العلاقات الدّوليّة؛ لأن القضايا العالميّة الجديدة والبيئة الأوروبيّة بعد الحرب الباردة تُعدُّ مفصلاً حيوياً ومهمّاً في الحياة السياسيّة الأوروبيّة، فضلاً عن التغيّر الديناميكي الذي يحصل في الأنماط السياسيّة، وخصوصاً أن هناك تحوّلات فرضتها طبيعة المتغيّرات الدّوليّة والإقليميّة من عدّة نواح، إضافة إلى تحوّل النّظام العالميّ ليصبح قريباً إلى الأحاديّة القطبيّة، مما أسهم في فرض واقع جديد على أوروبا.

ومن الجدير بالذكر أن الحلف اتخذ طابعاً مؤسّسياً؛ الأمر الذي ساعده على تطوير هياكله العسكريّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، وقيامه باستيعاب أعضاء جدد.

أولاً: أهميّة الدّراسة:

إن دراسة استراتيجيّة حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة بعد الحرب الباردة، وأثره على تشكيل التوجّهات الدّوليّة والإقليميّة؛ تكتسب أهميّة بالغة، وإن هناك أسباباً وجيهة تستدعي الدّراسة على المستوى العلمي (النّظري) والعملي، لما يشهده العالم من تسارع بالأحداث وتغيّرات ديناميكيّة لها تأثيرات حاليّة ومستقبليّة على المنطقة العربيّة، فجاءت فكرة هذه الدّراسة، حيث سنبرزها من خلال أهميّتها العلميّة (النّظريّة)، والعمليّة (التطبيقيّة):

١ـ الأهميّة العلميّة (النّظريّة):

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كون حلف شمال الأطلنطي يحتل موقعاً مهمّاً في النّظام الدّوليّ، ودراسة تفاعلاته وتحوّل أهدافه (من عسكريّة وأمنيّة أنشئ لأجلها)، إلى منظمة سياسيّة واقتصاديّة باهتمامات أكثر، وتغيّر في هياكله المؤسسيّة وتوسع نطاقه ووظيفته، لما يشهده النّظام العالميّ من تغيّرات في المواقف، جعله أكثر اهتماماً وتأثيراً لدراسته على الصعيد الأكاديمي.

٢ـ الأهميّة العمليّة (التطبيقيّة):

تأتي الأهميّة العمليّة لهذه الدّراسة لفهم طبيعة الجوانب المؤثرة بعناصر البيئة الأوربيّة على حلف شمال الأطلنطي، بعد الحرب الباردة، وركائز ذلك الدّور، وتوضيح قدرته على

---

(١) NATO: إشارة للأحرف الأولى من معاهدة شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organization) ويطلق عليه بالترجمات العربيّة اسم "الناتو" أو معاهدة (حلف شمال الأطلسي أو حلف الأطلسي أو التحالف الأطلسي أو حلف الأطلنطي):بالاستعانة بالمصدر:صايل السرحان،اثر توسيع حلف الأطلنطي على الأمن القومي العربي،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة ال البيت،الأردن،٢٠٠١،ص١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستمرار كمؤسسة سياسيّة فاعلة، وتفهم أبعاد توسعة، وتحليل الآثار المترتبة على ذلك، وما يحققه للأمن والسلم العالميّ وتقديم التوصيات وإبراز النتائج بما يخدم المسيرة العلميّة، وجعلها في متناول صنّاع القرار، ليكون مرشداً لهم في توجيه سياستهم الخارجيّة تجاه أهداف هذا الحلف كمنظمة إقليميّة، وخاصة فيما يخص المنطقة العربيّة.

ثانياً: أهداف الدّراسة:

تسعى الدّراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف إلى النظام البنيوي والهيكلي للحلف.

٢. توضيح دور الدّول الأعضاء في السياسة الخارجيّة للحلف، والسياسة الخارجيّة المستقلة لبلدانهم.

٣. بيان استراتيجيّة حلف شمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة تجاه المنطقة العربيّة.

٤. توضيح مستوى وطبيعة التوافق للاستراتيجيّة العامّة للحلف، والاتحاد الأوروبي، وعلاقته بالولايات المتّحدة.

ثالثاً: مشكلة الدّراسة:

تكمن مشكلة الدّراسة في استراتيجيّة حلف شمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة تجاه المنطقة العربيّة؛ الأمر الذي يثير تساؤلات عديدة حول حجم الآثار الناتجة نحو تطلعه للمنطقة العربيّة، ومخاطر انفراد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالقرار، من خلال غطاء مؤسسي لتنفيذ سياستها، ومدى قدرته على الاستمرار، ومواجهة التحدّيات العالميّة، وتأثيره بالأمن والسلم العالميّ، ومكافحة الإرهاب وما ينتج عن ذلك من إخلال بموازين القوّة في النّظام الدّوليّ، و هذه الإشكالية تتطلب عدّة تساؤلات، وعليه أمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما مدى تأثير أستراتيجيّة حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة بعد الحرب الباردة؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعيّة الآتية:

١. ما هي الثوابت والمتغيّرات لحلف شمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة تجاه المنطقة العربيّة؟

٢. ما أثر طبيعة توجّهات الحلف تجاه المنطقة العربيّة بعد الحرب الباردة؟

٣. ما مدى تأثير الاتفاقات التي أبرمها الحلف مع عدد من الدّول العربيّة وإسرائيل على الأمن القومي العربي؟

٤. ما مدى تأثير العقيدة الاستراتيجيّة للحلف على الأمن القومي العربي؟

رابعاً: فرضيات الدّراسة:

بناءً على مشكلة الدّراسة، والأهداف، والأهميّة العلميّة؛ تنبثق لدينا الفرضيّة الرئيسة الآتية:

هناك علاقة ارتباطيّة بين استراتيجيّة حلف شمال الأطلنطي الجديدة وحالة الأمن والاستقرار في المنطقة العربيّة.

وينبثق عن الفرضيّة الرئيسة عدّة فرضيات فرعيّة، تتمثل فيما يأتي:

١. تسهم استراتيجيّة الحلف الجديدة في زيادة حالة التجاذب والاستقطاب في العلاقات العربيّة–العربيّة، والعلاقات العربيّة مع أطراف أخرى إقليميّة ودوليّة.

٢. هناك علاقة ارتباطيّة بين عمليّة توسّع الحلف تجاه المنطقة العربيّة، والعلاقة العربيّة–الأوروبيّة، وخاصة مع الدّول المتوسطيّة ودول الشمال العربي الأفريقي.

٣. تسهم التوجّهات الجديدة للحلف وإبرامه عدّة اتفاقات مع بعض الدّول العربيّة في التأثير على الأمن القومي العربي.

خامساً: حدود الدّراسة:

أ- الحدود الزمنيّة للدّراسة: تغطي الفترة الزمنيّة الواقعة ما بين عامي ١٩٩٠-٢٠١٣م، ومبررات اختيار العام ١٩٩٠م بداية الدّراسة، باعتبار أن هذا العالم شهد تحوّلات في النّظام الدّوليّ وانتهاء الحرب الباردة، وتفكك حلف وارسو، وولادة نظام عالميّ جديد ومن إفرازاته كان قرار توسيع حلف شمال الأطلنطي وتكيّفه مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتغيّر وظائفه ومهامّه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما مبررات اختيار العام ٢٠١٣م نهاية للدّراسة فإن هذا التاريخ هو الفترة الزمنيّة التي يمكن التوقف عندها للحصول على الدّراسات والمراجع والمعلومات من مصادرها المتاحة.

ب- الحدود المكانية: إن حدود الدّراسة المكانيّة هي البيئة الدّوليّة التي يتفاعل ويتحرك خلالها الحلف، وجغرافيّاً المنطقة العربيّة.

سادساً: متغيّرات الدّراسة ومفاهيمها:

١- المتغيّر المستقل: استراتيجيّة حلف شمال الأطلنطي:

أ- التعريف الاسمي (اللغوي): هي تلك السياسة التي يتبعها الحلف في التعامل مع أمن الدّول الأعضاء تجاه الأخطار والتحدّيات التي اتخذت بعداً جديداً يتعلق بتغير بمفهوم (IN Area) إلى مفهوم (OUT Of Area)، بمعنى الانتقال من حالة الدّفاع داخل منطقة الحلف إلى أي خطر ظاهر، أو كامن خارج إطار منطقة الحلف.

ب- التعريف الإجرائي:

١. معالجة الأخطار الظاهرة والكامنة.
٢. استخدام مبدأ الضربات الوقائيّة والاستباقيّة.
٣. إيجاد قوّات للتحرّك السرّيع لمعالجة الأخطار.
٤. تبني وظائف جديدة، لا تقتصر على الجانب العسكريّ بل تتعداه إلى قضايا اقتصاديّة وسياسيّة.

٢- المتغيّر التابع: المنطقة العربيّة

أ- التعريف الاسمي (اللغوي): رغم الصعوبة التي يتسم بها هذا المفهوم، في عدم وجود تعريف محدد، بالإضافة لتعدد المفاهيم للمنطقة، إلا انه يمكن القول بوجود اتفاق أو شبه إجماع بين الباحثين أن المنطقة هي جزء من العالم، أو الإقليم الذي يحتضن مجموعة من الدّول التي ترتبط بخصائص مشتركة، من حيث الامتداد الجغرافي، والتاريخ، المشترك والخصائص الحضاريّة المشتركة، والموقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستراتيجي الذي تحتله بالإضافة إلى القواسم المشتركة: (الدين، واللغة، والمصالح المشتركة) بتفاوت نسبي تجاه تلك القواسم المشتركة[1].

ب- التعريف الإجرائي: يقصد بالتعريف الإجرائي تحويل المفهوم إلى مؤشرات يمكن قياسها شرط توافر المصداقية والثبات النسبي، ووفق التعريف السابق يمكن تعريف المنطقة العربيّة بأنها ذلك الجزء من العالم الذي تحتله الدّول العربيّة تاريخيّاً وجغرافيّاً، علاوة على الارتباطات الوثيقة، من حيث القواسم المشتركة: (الدين، والتاريخ، واللغة، والثقافة) التي تتوزع شعوبها في الدّول العربيّة، وعددها اثنان وعشرون دولة المنضويّة في إطار جامعة الدّول العربيّة وكاملة العضويّة في الأمم المتّحدة، وهي: (المغرب، وموريتانيا، وليبيا، وتونس، والجزائر، ومصر، والسودان، والصومال، والسعودية، وعمان، وقطر، والكويت، والبحرين، والإمارات العربيّة، والعراق، والأردن، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، واليمن، وجيبوتي، بالإضافة إلى جزر القمر) وهناك عدّة مؤشرات لذلك:

١. وحدة الجنس (العرق).
٢. الامتداد الجغرافي.
٣. الامتداد الثقافي المتمثل بـ (اللغة، والدين، والعادات، والقيم، والتاريخ).
٤. الخصائص الماديّة المشتركة على المستوى: (الاقتصادي، والسياسيّ، والاجتماعي).

ويتضح لنا أن المنطقة العربيّة مؤهلة لاكتساب مفهوم النّظام الإقليمي بوجود الخصائص التي تعمل على تقريب مكوناته بالشعور بالانتماء إلى القوميّة، ووجود العوامل الماديّة المشتركة.

- **مفهوم حلف شمال الأطلنطي:**

أ- **التعريف الاسمي (النّظري)**: هو تحالف سياسيّ عسكريّ بين دول أوروبيّة وأمريكيّة، عقدت اتفاقاً للدفاع المشترك بينهما يسمى اختصاراً: حلف الناتو (NATO) تم تأسيس الحلف عام ١٩٤٩م بين الدّول المتحالفة في الحرب العالميّة الثانية، بموجب معاهدة شمال الأطلنطي، وتعاهدت تلك الدّول بالدّفاع المشترك عن بعضها ضدّ أي عدوان أو هجوم محتمل، ووقعت

---

[1] انظر: محمد السيد سليم ونيفين مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطيّة والتنمية في أسيا (القاهرة: مركز الدّراسات الأسيوية: ١٩٩٧م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٢) دولة على تلك المعاهدة بمدينة واشنطن في ٢/نيسان/١٩٤٩م، ومقر الحلف في بروكسل، وللحلف لغتان رسميتان هما: الإنجليزيّة والفرنسيّة، والدّور الرئيس لهذه المنظمة هو حراسة حريّة الدّول الأعضاء وحمايتها من خلال القوّة العسكريّة، ولعب دورٍ خلال الأزمات السياسيّة، وتساهم الدّول الأعضاء بالمعدّات والقوّة العسكريّة، وهناك دول لها علاقة بالحلف إلا إنها ليست جزءاً منه، تعرف بالحلفاء الرئيسين للحلف.

ب- التعريف الإجرائي:

يُعبَّر عن أهداف الحلف والدّور الرئيس له بالمحافظة على حريّة الدّول الأعضاء وحمايتها وتفعيل برامج الشراكة، والدّفاع المشترك لدعم الأمن والاستقرار، والقيام بمهام إدارة الأزمات داخل أوروبا وخارجها والقيام بمهام جديدة خارج نطاقه التقليدي إبّان الحرب الباردة.

سابعاً: منهجيّة الدّراسة:

بناءً على مشكلة الدّراسة والأهداف التي تسعى إلى الوصول إليها، بما يتوافق مع اختبار الفرضيات؛ سيتم توظيف كل من منهج النّظام الدّوليّ، ومنهج صنع القرار، ومنهج "نظريّة الدّور في إطار العلاقات الدّوليّة" وفيما يأتي شرح موجز لهذه المناهج.

١- منهج النّظام الدّوليّ: هو شبكة التفاعلات بين وحدتين أو أكثر، تتسم بنوع من التكرار والحدّة تميّزها عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات أو بعضها أو كلها مع وحدات أخرى في محيطة، حيث أن أهم ما يميّز هذا النّظام بنيته، والتفاعلات بين أطرافه، التي قد تتغير من فتره إلى أخرى[١] والنّظريّة التي تبحث في معرفة دراسة آليات هذه التفاعلات تسمى نظريّة النظم[٢].

أ- صاحب المنهج: مورتن كابلان، وتشارلز مكليلاند، وجورج مود لسكي.

ب- مقوّمات المنهج:

١. التفاعل: (يشمل التفاعلات بين الدّول السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة).

---

[١] للمزيد من المعلومات عن منهج النّظام الدّوليّ انظر:

Kenneth N-Waltz. "The Stability of A Bipolar World" in David Edwards, **International political Analysis,**(Holt, Rinehart, And Winston, Inc, 1970)p p,318-344

[٢] ناصيف حتى، النّظريّة في العلاقات الدّوليّة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م، ص٤٦-٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الترابط: (يشمل عناصر التماسك: ثقافية واجتماعيّة، واقتصاديّة، وسياسيّة).

٣. الاستقلاليّة: يحقق قدراً من الاستقلاليّة.

٤. سياسة خارجيّة: تشمل العلاقات والأفعال الخارجيّة.

٥. العمليّات: تشمل مستوى العمليّات، والقوّة، واستثمارها، وإدارتها بالشكل الصحيح لتحقيق المصالح بكافة جوانبها (عسكريّة، واقتصاديّة، وسياسيّة).

ج- كيفيّة توظيف المنهج:

يمكن توظيف منهج النّظام الدّوليّ لكونه يحقق الترابط، ويراعي المصالح المشتركة، ويتصف بالشموليّة، ويخدم السياسة الخارجيّة لتحقيق المصلحة والأهداف العليا، والتعبير عن مستويات التفاعل على المستوى الوطني والإقليمي والدّوليّ، وبيان كيفيّة استخدام وإدارة هذه التفاعلات ليمكن استثمارها بالشكل المناسب، كما إنه يعمل على استخدام الأساليب بين مجاميع الدّول، من حيث الإمكانيّات والمدخلات في العلاقات، ويتوخى كل طرف المصلحة، وأن يكون هناك تناغماً بالسياسة الخارجيّة، واعتماداً متبادلاً للأطراف في مخرجات سياستهم الخارجيّة.

٢- منهج صنع القرار: هو المنهج الذي يركز على عمليّة صنع القرار السياسيّ الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجيّة، ويساعد على تحديد كيفيّة عمل الدّولة وصناع القرار حيال موقف دوليّ معيّن، وبحث الكيفيّة التي تتفاعل بها النظم القوميّة مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النّظام الدّوليّ الذي تعمل في إطاره[١].

أ- صاحب المنهج: ريتشارد سنا يدر، وجراهام اليسون.

ب- مقوّمات المنهج:

١- البيئة الداخليّة (الإطار الداخلي): وتشمل البيئة الإنسانيّة، وغير الإنسانيّة، والمجتمع، والسكان، ومساحة البلد وموارده، والموقع الجغرافيّ، ونظام القيم، والتجانس بين السكان، والثقافات العامّة، والهويّة الوطنيّة، والمعتقدات، والمشاعر، والأحاسيس، وسلوك المجتمع.

---

[١] إسماعيل مقلد، " نظريات السياسة الدّوليّة"، دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٧م، ص١٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- البيئة الخارجيّة (الإطار الخارجي): ويشمل العوامل خارج الحدود من أفعال، وردود فعل للدول الأخرى والمحيط الجغرافيّ، ومن الدّول، والمجتمعات، والثقافات، والأعراق، والعوامل الاقتصاديّة.

٣- البيئة الاجتماعيّة والسلوكيّة: وتشمل توجّهات نظام القيم في المجتمع، وسمات التنظيمات الاجتماعيّة، وصناعة الرأي العام وتكوينه.

٤- عمليّة صنع القرار: وتشمل تدفق المعلومات الواضحة، والدقيقة لصانع القرار، من خلال عمليّات تفريغ المعلومات وتصنيفها وتبويبها.

ج- كيفيّة توظيف المنهج:

يمكن توظيف هذا المنهج كونه يقدم تفسيراً لبعض التطوّرات بالظواهر السياسيّة الخارجيّة، وتحديد موقف صانع القرار، وبيان مدى تأثير البيئة الداخليّة والخارجيّة والسلوكيّة والقوى الاجتماعيّة على صناعة القرار، وتأثير نظام القيم العامّة للمجتمع عليها، وتوضيح مستوى التفاعلات المترابطة والمتداخلة على المستوى الحكومي وغير الحكومي أو المجتمعي، ليتمكن صانع القرار (اللاعب) من اتخاذ القرار الصائب والصحيح من خلال تدفق معلومات واضحة لتحديد الوسائل والأدوات والأساليب والشروط، ليتم تحقيق الأهداف والموقف المناسب.

٣- منهج نظريّة الدّور في اطار العلاقات الدولية: [١]

أ- أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه: أسهم كل من "جورج ميرا"، و"جوزيف مورينو"، و"بروس بيرل" في إيجاد هذه النظريّة وتطويرها.

يقوم مفهوم هذه النظريّة، في العلاقات الدّوليّة، على أنها: منظومة تعبّر عن السياسة الخارجيّة التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم **والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدّور وتطوّره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه .**

ب- مقوّمات هذه النظريّة وركائزها:

[١] صايل السرحان ،"اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات العربية التركية"،**المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**،المجلد (٦)،العدد(٢)،الجامعة الأردنية،عمان،ص.ص ٢٢١-٢٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهتم هذه النظريّة بدراسة سلوك الدّول بوصفها أدواراً سياسيّة تقوم بها على المسرح الدّوليّ بتنفيذ صناع قراراتها، ويتشكل الدّور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هويّة المجتمعات والدّول، والقيم السائدة فيها، وخصائصها القوميّة، وتاريخها، ومعتقداتها السياسيّة، ومقدراتها الاقتصاديّة والعسكريّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة، ودراسة بنيتها وتركيبها. وتتمايز أدوار الدّول بعضها عن بعض تبعاً لاختلاف منظار كل منها للظواهر والأحداث السياسيّة، إذ يُعد منظار الدّور الموجه الأساسي لتتبع مواقفها وأدوارها وتحديد اتجاهاتها. كما إن أداء الدّور يتشكل نتيجة لرؤية سياسيّة واضحة لمصالح الدّولة وأهدافها الوطنيّة، ويُعد جوهر الدّور "The Role Perspective" المحدد الأساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدّور.

ج- كيفيّة توظيف النظريّة:

نظراً لمشكلة البحث وأسئلته؛ فإن هذه النظريّة تساعد في إمكانية توقع الدّور الذي يقوم به حلف الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة موضوع الدّراسة، بناء على تحليل المعطيات والعوامل والمحددات المتوافرة، التي تشكل مصادر الدّور، وتسهم في عمليّة الربط بين متغيّرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومعرفة مدى التغيّر والتطوّر في أدوارها خلال فترة الدّراسة.

ثامناً: الدّراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عدد من الدّراسات ذات الصلة بالموضوع، والتي تناولت دور حلف شمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة، وفيما يأتي عرض لهذه الدّراسات:

١- دراسة رجب النعيّرات، بعنوان: "مستقبل حلف شمال الأطلنطي في ضوء انتهاء القطبيّة الثنائية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥م.

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان السياسة التي اتبعها حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة في ضوء انتهاء القطبيّة الثنائيّة وتحديداً بعد حرب الخليج الثانية، والدّور الذي لعبته الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي أصبحت الدّولة الأقوى في العالم بعد تزعمها القطب الأوحد في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وكان هناك تبايناً في المواقف الأمريكيّة والأوربيّة لبعض القضايا المختلفة، منها التدخلات خارج نطاق الحلف والتي تحقق المصالح العليا للدول الأعضاء بالحلف.

واستخدم الباحث في الدّراسة المنهج التطبيقي والمنهج التاريخي ، وتم التوصل إلى نتائج منها: أن معاهدة حلف شمال الأطلسي امتداد وتوسيع لإطار معاهدة بروكسل نتيجة الحرب بين المعسكريّن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرقي والغربي، وأن حلف شمال الأطلسي تبنى في بداية الخمسينات استراتيجيّة الانتقام، ومضمونها مجابهة التهديدات السوفيتيّة مهمّا كان حجمها ونوعيّة الأسلحة المستخدمة فيها بالرد النووي الفوري والشامل من جانب صانع القرار الأمريكي.

وخلصت الدّراسة إلى أن تدخل الحلف بشتى الأشكال للمناطق القريبة من محيط الحلف خارج أوروبا ذات المساس بأمن ومصالح الأعضاء، والعمل على تدعيم الاستقرار بها، وعقد الاتفاقيّات الدّفاعيّة والأمنيّة وبرامج الشراكة في شرق ووسط أوروبا وبرامج التعاون والحوار في دول المنطقة العربيّة كالشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، والخليج العربي ويصبح مسرح عمليّاته خارج القارّة الأوروبيّة لمهاجمة مصادر التهديد المحتملة.

٢- دراسة عماد جاد: "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنيّة مغايرة، مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة – الأهرام، القاهرة،١٩٩٨.

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان طبيعة التغيّر الذي حصل في النّظام الدّوليّ وتداعياتها، والسياسة التي اتبعها حلف شمال الأطلنطي بعد انتهاء الحرب الباردة، وأثر هذا التغيّر على العقيدة الاستراتيجيّة للحلف، وهيكل القوّة، وتقاسم الأعباء، وبيّنت الدّراسة كيف أن إعادة هيكلة قوّات الحلف الأساسيّة وتغيير إستراتيجيته أسهمت في إمكانية قيام الحلف في مهام خارج منطقة الحلف التقليديّة، كما أوضحت الدّراسة أن تكوين قوّة العمل المشتركة المجمّعة مكّنت الحلف من مواجهة مصادر التهديد المحتملة، والمرونة والقوّة اللازمة لإدارة أية أزمات جديدة، في حين أن القائمين على الحلف قد حددوا مصادر التهديد بعد الحرب الباردة في اتجاهين: **الأول**: دول شرق ووسط أوروبا التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي-سابقا-؛ وعالج ذلك من خلال إقامة برامج الشراكة من أجل السلام، **والثاني**: دول المنطقة العربيّة؛ وعالج ذلك المصدّر من التهديد من خلال برامج التعاون والحوار والمعروف أن الاتجاه الثاني يضم الدّول العربيّة الإفريقيّة على الساحل الجنوبي للمتوسط، بالإضافة إلى دول الشرق الأوسط، وتلك الأخطار الناجمة من وجهة نظر الحلف تتمثل بالجريمة المنظمة، والإرهاب، وتهريب السلاح، وانتشار الأسلحة والاستحواذ عليها (الدمار الشامل)، والتطرّف الإسلامي، والهجرة غير الشرعيّة، فأطلق لمعالجة ذلك مشاريع التعاون والحوار؛ لعلها تؤدي إلى تعاون أمني بين عدد من هذه الدّول العربيّة وهي: الأردن، ومصر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، وبين الولايات المتّحدة الأمريكيّة باعتبار ها الدّولة القائد في الحلف، وتنفرد بالسيطرة على توجهاته وقراراته، و هذا البعد يسهم في إبراز تحديات تجاه المنطقة العربيّة والبعد الأمني، خاصة وأن إسرائيل عضو في برنامج التعاون والحوار هذا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدّراسة إلى أن الحلف قد حدد مصادر تهديد جديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وظهور نظام عالميّ جديد وأعاد تنظيم هياكله لتتواءم والمرحلة الجديدة، وأن هذه المصادر تقع في شرق ووسط أوروبا للدول التي كانت ضمن محور الاتحاد السوفيتي- سابقا-، ودول المنطقة العربيّة، حيث قام الحلف بمعالجة تلك المصادر المحتملة من خلال إقامة برامج الشراكة من أجل السلام للدول الواقعة في القارّة الأوروبيّة وبرامج التعاون والحوار لدول المنطقة العربيّة.

٣- دراسة صايل السرحان، بعنوان،أثر توسيع حلف الأطلنطي على الأمن القومي العربي:١٩٩٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠٠٠م.

هدفت الدّراسة إلى التعرف على اثر توسيع حلف شمال الأطلنطي على الأمن القومي العربي وتوضيح طبيعة التغيرات التي حصلت في النظام الدولي ،والتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والعالمية،وما نتج عنها من تغير في هيكلة النظام العالمي ،وانتهاء نظام ثنائي القطبية الذي كان يسود سابقا، وما حصل من تغير في هيكل وتوزيع القوة والقواعد والأسس التي كانت تحكم العلاقات الدولية، وبينت الدراسة التوجهات والملامح الأساسية التي انطبعت بها العلاقات الدولية ،من ازدياد التوجه نحو المؤسسية ،وتوسيع دوائر التكامل الإقليمي،والانتقائية ،والتهميش،والاستبعاد الذي حكم سياسة القوى الكبرى في تعاملها مع القضايا الدولية ،بالإضافة لبيان اثر توجهات النظام العالمي على حلف الأطلنطي وتغير هياكله وأبنيته وتكيفه مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة،وتغير عقيدة العسكرية ومفهوم خارج المنطقة،وعملية توسيعه ونطاق العضوية وأسباب توسيعه وتفاعلاتها،ومبرراتها ومصلحة الحلف من خلق وظائف جديدة لتبرير سبب توسيعه واستمراره ،كما تناولت الدراسة مصادر التهديد للأمن القومي العربي وتأثرها بالتغيرات التي حدثت في النظام العالمي ،وتوسيع حلف الأطلنطي وأثره على الأمن القومي العربي،والترتيبات الأمنية والعسكرية للحلف في المنطقة العربية والتصورات الأطلنطية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ،وطرح مشاريع وبرامج التعاون والحوار والتسهيلات العسكرية والأمنية للمنطقة العربية ،وبينت الدراسة أسس ومرتكزات التعاون وأسبابها ودوافعها وأهدافها وما يتحقق لمصالح الدول الأعضاء في الحلف بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية.

وخلصت الدّراسة إلى أن أثار توسيع حلف الأطلنطي كانت سلبية على الأمن القومي العربي وتمثلت في تغير مفهوم الإدراك للأمن القومي العربي على صعيد النخب الحاكمة بتبدل الأولويات وتغير النظرة لمصادر التهديد،وعلى صعيد الشعوب العربية تزعزعت ثوابت الوحدة العربية ووحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوية والمصير المشترك،وانه استحكمت النظرة العدائية المتبادلة فيما بين للشعوب العربية بالإضافة لاختلال أسس وركائز النظام الإقليمي العربي واختلال مقوماته الاقتصادية وإعاقة مشاريع التنمية

٤- دراسة نزار الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث، ط١، ٢٠٠٣م.

هدفت الدّراسة إلى بيان حتميّة الدّور الطليعي لحلف شمال الأطلسي في بناء الأمن والاستقرار عبر جانبي الأطلسي، وعدم وجود مؤسسة غربيّة تستطيع أن تنافسه في ذلك، ومعرفة النتائج عن نجاح عمليّة الحلف في مهمّته الأطلسيّة سيكون مقدمة لتحويله إلى قوّة عسكريّة وسياسيّة كبرى محتملة في مجريات السياسة الدّوليّة، وبيّن الباحث مدى الحاجة إلى وجود الحلف لضمان الأمن عبر جانبيّ الأطلسي، كما تحدّث عن نشأة وتطور الحلف وعلاقة الحلف بالبيئة الأوربيّة الجديدة المتولّدة من انتهاء الحرب الباردة، وتوضيح استراتيجيّة الحلف لبناء الأمن والاستقرار ومشروعه بالتوسع نحو الشرق، واستخدم الباحث في الدّراسة المنهج التاريخي لمقارنة الأحداث والوقائع التي حصلت في الماضي ومقارنتها بالحاضر، ومنهج التحليل المقارن، والمنهج الوظيفي، وتوصلت الدّراسة إلى عدّة نتائج منها: أن البيئة الأوربيّة أصبحت أكثر حاجة إلى لحلف واستجابة للمطالبة، وأن القرن الواحد والعشرين لن يكون قرن الدّولة القوميّة؛ وإنما قرن المؤسسات العسكريّة والسياسيّة.

وخلصت الدّراسة إلى أن هناك رغبة للدول الأعضاء في الحلف باستمراره بعمله، رغم معارضة البعض وتطوير هياكله السياسيّة والعسكريّة، ليسهم في تعزيز الأمن في أوروبا على أسس ومعايير جديدة، وأن دور الحلف قد ازداد أهميّة بعد انتهاء الحرب الباردة، واكتسب أهميّة خاصة في المنحى السياسيّ والعسكريّ باعتباره القوّة اللازمة والمحددة لطبيعة توازنات القوّة العالميّة ويخفف المنافسة بين أعضاء الحلف، ويساعد في تثبيت الهيمنة الرأسماليّة بعد أن كان عمله محصوراً في التصدّي للخطر السوفيتي ومحاربة الآيديولوجيّة الشيوعيّة.

٥- دراسة نسرّين عواد، بعنوان: (السياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه أوروبا الغربيّة: دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة): رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، فلسطين، ٢٠٠٦م.

هدفت الدّراسة إلى بيان التغيّرات التي حصلت في النّظام الدّوليّ بعد انتهاء الحرب الباردة، وما مدى تأثير تلك التغيّرات على بُنى وهياكل ذلك النّظام ودراسة حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة وعمليّة توسعته واستمراره ومعرفة الأهداف والدوافع للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه القارّة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروبيّة (أوروبا الغربيّة)، التي تسعى إلى تحقيقها. وقد اعتمدت الدّراسة على المنهج التاريخي، من خلال ذكر الأحداث الخارجيّة الأمريكيّة تجاه أوروبا الغربيّة.

وتوصلت الدّراسة إلى نتائج عدّة؛ منها أن حلف شمال الأطلسي ما زال قائماً، وما زالت أمريكا تسعى حول توسيعه وضم عدد أكبر من دول شرق ووسط أوروبا لعضويته التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي سابقاً، أيضاً أنه بانتهاء الحرب الباردة حصلت تحوّلات عديدة على النّظام الدّوليّ ومنها البيئة الأوروبيّة الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، وأن العديد من الدّول الأوربيّة طالبت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بإنهاء حلف شمال الأطلسي لانتهاء السبب من وراء تشكيله.

وخلصت الدّراسة إلى أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة سعت إلى الحفاظ على استمرار حلف الأطلنطي بعمله وتوسيع دائرة نشاطه التقليديّة في قارّة أوروبا إلى خارج القارّة الأوروبيّة، لا سيما أن الحلف يضم عدد من الدّول الفاعلة في النّظام الدّوليّ، وبيّنت الدّراسة أن أمن الولايات المتّحدة الأمريكيّة مرتبط بالأمن الأوروبي، وأن سبب سعيها لاستمرار الحلف ليواكب التغيّرات والتطوّرات التي حصلت وكان لها تداعياتها على كافة الأصعدة، والعمل على إرساء قواعد النّظام الرأسمالي الليبرالي، الذي قد يعزز أسس وقواعد الديمقراطيّة.

٦- دراسة : DAVID S.YOST,NATO,S evolving purposes and the next tragic conceit ,international Affairs volume 86,Issue2,p.p489-522,march2010

أنطلقت هذه الدراسة من سؤال محوري حول وجود علاقة بين أهداف الحلف الأساسية التي اتفق عليها المتحالفون ومتطلبات الدفاع الجماعي ،وبين وظيفة إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لتبرز وتظهر القوة للخارج، بالإضافة لذلك أن الحلف انتقل بعد تلك المرحلة من حالة الدفاع الجماعي داخل أوروبا والتي كانت مسرح عمليات الحلف لرد الفعل ،والمفهوم الإقليمي للدفاع الجماعي إلى نهج سياسة جديدة دفاعية أستباقيه ،حيث أن هناك العديد من الخبراء قد أشاروا إلى عمليات دفاع جماعي خارج منطقة الحلف التقليدية ومناقشة قضايا مستجدة أخرى منها تغير إبعاد الدفاع الصاروخي،الحرب الكترونية،خطورة الإرهاب المنبثق عن الدول الراعية للإرهاب ،أسلحة الدمار الشامل والاستحواذ عليها،تغير الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

خلصت الدراسة إلى أن الخطورة تكمن في أن تصبح تلك العمليات خارج أوروبا والغير مسموح بها في البند الخامس لاتفاقية الحلف في الحالات الطارئة للدفاع الجماعي بالرغم من عدم الاتفاق على كيفية تحقيق الأهداف،فان المتحالفون مازالوا يظهرون أنهم يمتلكون رؤية وإرادة سياسية لمواجهة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديات جديدة،وتبقى المسألة في مستوى الطموح في القدرات لايمكن فصله عن الأهداف المتفق عليها وعملية تحمل الأعباء والنفقات لتحقيقها.

بعد استعراض الدّراسات السابقة؛ فان ما يميّز هذه الدّراسة أنها ستبني على ما تم إنجازه من الدّراسات السابقة، وستسلط الضوء على القضايا الأكثر أهميّة خلال فترتها، وستتناول موقف الحلف من الاحتجاجات الشعبيّة العربيّة (الربيع العربي) وهو الموضوع الذي لم تتناوله الدّراسات السابقة، كما أنها ستركز على الآثار المترتبة على مصادر تهديد الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة ورصدّ آخر المستجدات بتوجهات الحلف تجاه المنطقة العربيّة بعد الحرب الباردة.

تاسعاً: تقسيم الدّراسة: بناءً على موضوع الدّراسة، ومشكلتها البحثيّة التي تسعى إلى الإجابة على تساؤلاتها، واختبار الفروض التي تهدف إلى اختبار ها، والمنهجيّة التي اتبعتها الدّراسة، فقد أمكن تقسيمها إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: الأحلاف الدولية: المفهوم والنشأة والأسباب.

المبحث الأول: مفهوم نشأة الأحلاف.

المبحث الثاني: الأحلاف والنظام الدّوليّ.

الفصل الثاني: حلف شمال الأطلنطي والبنى والهياكل.

المبحث الأول: نشأة الحلف وأجهزته المؤسسيّة.

المبحث الثاني: الأدوار الرئيسة للحلف خلال الحرب الباردة.

الفصل الثالث: النظام العالميّ الجديد وأثره على حلف شمال الأطلنطي.

المبحث الأول: طبيعة التغيّر في النظام العالميّ.

المبحث الثاني: أثر النظام العالميّ الجديد على توجّهات حلف الأطلنطي تجاه المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـفـصـل الأول
الأحلاف الدّوليّة: المفهوم والنشأة والأسباب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الأحلاف الدّوليّة: المفهوم والنشأة والاسباب

حظي مفهوم الأحلاف والتكتلات الدّوليّة على اهتمام العديد من الباحثين والفقهاء في العلاقات الدّوليّة، وقد تعدّدت تعريفات هذا المفهوم عند الدّارسين، فبعضهم ركز عند تناوله مفهوم الأحلاف على جوانب محددة من تلك الظاهرة، وبعضهم الأخر تناوله بشكل أوسع. وكذلك البحث في أشكال تلك التحالفات والتمييز فيما بينها وبين التكتلات والائتلافات باعتبارها من المفاهيم والمصطلحات التي ظهرت في العلاقات الدّوليّة نتيجة التفاعلات في النظام الدّوليّ فيما بين الدّول، وتوضيح الأسباب والدوافع لنشوء تلك الأحلاف وبقائها وزوالها وأهدافها، ودراسة تلك الظواهر بما يتواءَم وطبيعتها وأبعادها والحجم الأمثل لها من خلال دراسة الإطار النظري لتلك الأحلاف الدّوليّة؛ لأن اغلب الدّراسات من قبل الباحثين بهذا المجال خلصت إلى أن الأحلاف لا تتشكل لأسباب عفويّة، وإنما تتشكل لتحقيق أهداف معيّنة ومحددة. واعتمادا على ما سبق؛ سندرس هذا الفصل من خلال مبحثين:

المبحث الأول بعنوان: مفهوم نشأة الأحلاف.

المبحث الثاني بعنوان: الأحلاف والنظام الدّوليّ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
مفهوم نشأة الأحلاف

الأحلاف هي صورة من صور الاتفاقات بين الدّول، و هي قديمة منذ زمن بعيد وموغلة بقدم التاريخ، من ظهور التجمّعات البشرية والتدافع لأجل المصلحة والصراعات للسيطرة والهيمنة والنفوذ، وكانت قديماً مؤشراً من مؤشرات التعاون والصدّاقة، وهي ظاهرة حتميّة لطبيعة الصراعات والنزاعات والاتفاقات بين الجماعات، أو القبائل، أو الدّول لتحقيق أهداف معيّنة وبشروط محددة ولدوافع ومبررات، فهناك الكثير من الدوافع إلى إبرام الاتفاقيات، منها الرّدع أو لزيادة القوّة[1]، ولكن نتيجة التسارع والتطوّر في العلاقات الدّوليّة، سواء كانت تصارعيّة أو تعاونيّة من أجل المصالح والتشبيك بتلك العلاقات، وثورة الاتصالات و سهولتها، فقد تطوّر المفهوم العام للأحلاف، و هذا ما سيتناوله الباحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: نشأة الأحلاف والتكتلات الدّوليّة.

المطلب الثاني: أسباب نشأة الأحلاف وأستمراريتها.

---

(1) ممدوح منصور، سياسات التحالف الدّوليّ، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧م، ص١٣٥-١٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
نشأة الأحلاف والتكتّلات الدّوليّة

أولا: الأحلاف الدّوليّة:

إنَّ العلاقات الدّوليّة تتسم بأنها صراعيّة، أو تعاونيّة، أو مزيج من الاثنين[1] فمنذ أن وجد الإنسان؛ وجدت العلاقات بأشكالها، وعندما تكاثر شكل الأسرة والقرية والمدينة وصولا إلى الدولة كان لا بد من إيجاد تحالفات وتشكيل أحلاف، وهناك أمثلة عديدة على الأحلاف والتكتلات في العصور التاريخيّة نتيجة لأحداث وأزمات أظهرت الحاجة لإيجاد تحالفات، سواء عسكريّة، أو سياسيّة، أو اجتماعيّة، أو اقتصاديّة، ومن أقدم تلك الأحلاف التي عمل المؤرخون على تدوينها هو ذلك الحلف الذي تم في عام ١٢٨٠ قبل الميلاد بين أحد ملوك مصر رمسيس الثاني وملك الحثيين خاتيسار، في حين أن العرب قد عرفوا الأحلاف قبل دعوة الإسلام، ومن أحلافهم المشهورة (حلف الفضول)[٢].

إن كلمة حلف في هذين المثالين أبعد أثرا من الآن، إذ كانت تنصرف إلى الصداقة والتحالف وهناك حلف روما والحلف المقدس عام ١٨١٥م[٣].

وقد شهد العالم في القرنين المنصرمين أحداثا عصفت به، وكان لها تأثير في تغير شكل العالم وخارطته السياسيّة، فمن الحرب العالميّة الأولى إلى الحرب العالميّة الثانية كانت مرحلة حرجة عالميّا راح ضحيتها ملايين الأشخاص، ووقعت حروب طاحنة تركت وراءها حملا ثقيلا وويلات لا حصر لها، فظهرت الحاجة إلى ضرورة التحالف والتكتل لمنع قيام مثل تلك الحروب؛ لأن النتيجة الطبيعّة للحروب (منتصر أو خاسر)، على أن هذا الأمر يشكل جدليّة بين نظريّات العلاقات الدّوليّة حول جدوى الأحلاف والمحاور في تحقيق السلم والأمن الدّوليّين، فاقتضت طبيعة البيئة الدّوليّة بذلك العصر إلى قيام أحلاف؛ فما المقصود بالحلف؟ وما مبررات نشأته وسياساته ودوافعه؟

---

(1) Keen Booth ,"Alliances", in John Baylis, Keen Booth, John Granett and Phil Willan, contemporary strategy: Theories and concepts, second Editiin, New york, Holmes and Heier, new york,1987 .pp.258-259

(٢) مصطفى أحمد أبو الخير، النظريّة العامّة للأحلاف العسكريّة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٦٤.

(٣) محمد شكري "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالميّة"، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧م.ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنَّ تعريفات الأحلاف تتعدد بحسب ما تناولها الدارسون لها، فمنهم من ركز على أحد الجوانب من تلك الظاهرة، ومنهم من ذهب إلى تعريفات أوسع، ومنهم من ركز على العمليّة التعاقديّة في الأحلاف، وبعضهم كان يصف بعض التفاعلات في العلاقات ما بين الدّول على أنها تحالف، وعلى سبيل المثال هناك التحالف الضمني الذي يصف تلك العلاقة ما بين دولتين أو أكثر والتي تطوّرت لأفضل مستوياتها من غير أية علاقة تعاقديّة فيما بينهم، والذي أطلق علية (جون سوليفان) انحياز غير رسمي، وحسب تفسيره أن ذلك سلوكاً متوقعاً في العلاقات بين دولتين أو أكثر، وكما أنه أطلق تعريفاً لتلك العلاقة بأنها التحالف الواقعي، وهو بذلك وصف سلوكيّات تلك الدّول والعلاقة فيما بينها التي لا يوجد بينها أية اتفاقات رسميّة وأسماه انحياز سلوكي، أي بمعنى تلك الجهود المضنية التي تبذل من قبل دولتين أو أكثر لتنظيم علاقاتهم وسلوكيّاتهم في إطار المصالح المشتركة بينهما، وإنه يمكن إطلاق صفة الحلف أو التحالف بإضافة كلمات ثانوية له، من غير أية التزامات من تلك الأطراف بالمعنى الصريح لعبارة حلف أو تحالف، مثال على ذلك التحالف الذي وضع أسسه الرئيس الأمريكي الأسبق (John Keendy) وأطلق عليه (التحالف من أجل التقدم) والذي يتضمن برنامج تقديم المساعدات إلى دول أمريكا اللاتينية[١].

ووفقاً لروبرت إلسجود (Robert Esgood): فقد عرّف الحلف بأنه "اتفاق رسمي تتعهد بموجبه مجموعة من الدّول بأن تتعاون فيما بينها في مجال الاستخدام المشترك لقدرتها العسكريّة ضدّ دول أو دولة معيّنة. كما تلتزم بمقتضاه الدّولة الموقعة باستخدام القوّة أو التشاور باستخدامها في ظل ظروف معيّنة". وبالنتيجة فإن الحلف يُعدّ تحالفاً عملياً بين أشخاص، أو أحزاب وسياسيّين، أو دول تتحالف وتتعاهد فيما بينها لتنفيذ اتفاق مُبرم يحققون من خلاله أهدافاً يحددونها بموجب ذلك الاتفاق والمصالح المشتركة التي تربطهم، وذلك من خلال أن يكون الحلف دفاعيّاً، أو ردعيّاً، أو هجوميّاً، وعليه فمن التعريفات العديدة للحلف نجد أنه يتجه إلى القوّة العسكريّة للدول المتحالفة خشية عدو مشترك لها تخشى منه فتلجأ إلى ذلك التحالف[٢].

من خلال تلك التعريفات نجد أن بعضهم قد ركز على جانب التنسيق المشترك، وإن لم يكن هناك أية اتفاقات رسميّة، المهمّ هو أن يكون هناك مستوى عالي من التنسيق والانسجام في السياسة

---

(١) عماد جاد،حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنيّة مغايرة،القاهرة،مركز الدراسات السياسيّة الإستراتيجيّة ،٢٠١٠ م، ط٢، ص١٧.

(٢) المرجع السابق، ص٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجيّة. وعليه فإن الحلف هو تلك العلاقة سواء أكانت رسميّة أم غير رسميّة مضمونها التعاون في المجالات الأمنيّة بين دولتين أو أكثر شاملة لتوقعات تبادليّة لمستوى ما من التنسيق في المجالات الأمنيّة وقضايا أخرى بالابتعاد عن التوقعات المستقبليّة، وهذا المعنى قد استخدمه (ستيفن والت) – (Stephen Walt) حيث عرّف الحلف بأنه علاقة رسميّة أو غير رسميّة في مجالات التعاون الأمني بين دولتين أو أكثر، متضمنة تعهدات وعلاقات تبادليّة في المكاسب والمنافع، وأضاف أيضاً أن السمة الأساسيّة لذلك هي وجود نوع من التعهدات بتقديم مساعدات عسكريّة تبادليّة في أوقات معيّنة، وهنا نجد أن أنصار توسيع النطاق في تعريف الحلف قد برروا ذلك أن هناك العديد من الدّول لا تقوم بالتوقيع بشكل رسمي على اتفاقات مع حلفائها، وعليه فإنها تقوم بإقامة علاقات تبادليّة وتفاعلات بشكل غير رسمي، وتعمل على إدخال تلك العلاقات والتفاعلات في الحلف غير الرسمي بهذا الإطار[١].

ومن خلال هذا العرض لبعض تعريفات الأحلاف الشاملة والواسعة نجد أن هناك من حدّ نطاق تعريف الحلف واقتصره فقط على الجانب الأمني– العسكريّ، وبذلك قد ذهب (باتريك جيمس)- (Patrric James) في تعريفه للأحلاف: إنها اتفاقات بشروط، والالتزام بها من الدّول المتفقة ينطوي على جوانب سياسيّة وعسكريّة بين عدد من الدّول، وأن يقوموا ببعض الإجرّاءات والتشاورات وإجرّاء التنسيقات اللازمة أثناء تفاعلاتهم وعلاقاتهم التعاونيّة فيما بينهم بالاشتراك لتحقيق أهداف مشتركة لمواجهة دولة معيّنة أو عدد من الدّول الأخرى[٢].

ويعرّف محمد طه بدوي الحلف أنه "اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معيّنة ولحماية أعضائه من قوّة أخرى، وتبدو هذه القوّة مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء"[٣]، أما أبنهايم (Abnhim) فيعرّف الحلف بأنه قيام معاهدات اتحادية بين دوليتين أو أكثر تهدف بقيام كل منهما بالدّفاع عن الأخرى في حالة الحرب أو للقيام بالاشتراك لمهاجمة دولة معيّنه أو بالهدفين معاً[٤].

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ص١٨- ٢٠.

(٢) ممدوح منصور، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٣) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدّوليّة، مصر، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٦م، ص٢٥٨.

(٤) مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص١٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، فإنه يتضح لنا من خلال تلك التعريفات التي تم ذكرها آنفاً للأحلاف، بأنه يوجد قاسم مشترك فيما بينها يصب على الجوانب العسكريّة والأمنيّة، في حين أن بعض أصحاب هذه التعريفات قد تجاهل التنويه إلى أن الأحلاف يتم تشكيلها لحدوث مستجدات وظروف طارئة معيّنة في فترة زمنية محددة، وأنها لا تتسم بسمة الاستمراريّة بعد أن يتحقق الهدف من وراء تشكيلها، وفي الغالب فإنها تتفكك وتنتهي عند تحقيق الهدف أو الفشل في تحقيقه، وقد لا تكون الأحلاف مستمرّة لفترة زمنية طويلة أو مؤقتة، وينشأ عند تشكيل الأحلاف هيئة أو منظمة تعمل على متابعة تنفيذ أهداف الحلف ومدى الالتزام بتنفيذها[١] في حين أنه يجري التمييز فيما بين الأحلاف من خلال أشكال الأحلاف وعدد أعضائها والأهداف المراد تحقيقها من التحالف وتوقيتات نشوئها ومدة سرّيان الاتفاقات المبرمة والعوامل الجغرافيّة لدول التحالف ومدى تناسق تلك الأحلاف وقواعد القانون الدّوليّ[٢] فهي كالكثبان الرمليّة في الصحراء، ففي كثير من الأحيان يصبح أعداء اليوم حلفاء وأصدقاء بالمستقبل، والعكس.

ثانياً: التكتّلات الدّوليّة:

اختلف الفقهاء في تعريف التكتّلات الدّوليّة، فمنهم أطلق على الأحلاف اسم تكتّلات، وطرف آخر قد فرّق ما بين الحلف والتكتّل، فعرفوا التكتّل بأنه عبارة عن مجموعة من الدّول تحمل عقيدة آيديولوجيّة واحدة وتعمل في أوقات الحروب والسلم على حد سواء ويتزعم هذه المجموعة دولة عظمى[٣].

كما عُرّف التكتّل أيضاً، بأنه انتهاج عدد من الدّول لبرنامج عمل مشترك فيما بينهم بالمسارات السياسيّة والدّفاعيّة والاقتصاديّة والتجاريّة، وتكتلهم ضدّ عصبة أخرى من الدّول. الأمر الذي ينتج عنه قيام تلك العصبة من الدّول بانتهاج نفس الأسلوب لمواجهتها[٤]، وعرف - أيضاً- بقيام عدد من الدّول الصغيرة بالالتفاف حول دولة عظمى تدور في فلكها وتكون العضويّة في هذا التكتّل دائمة نسبياً نوعاً ما، باعتبار أن الدّول العظمى تمارس عليها ضغوطاً معيّنة لبقائها مستمرّة في عضويّة

---

(1) Daved V.Edwards, International Political Analysis, Halt Rinhart Winston, Inc. New York, 1964, p.206.

(٢) عماد جاد، مرجع سابق، ص١٨-٢٣.

(٣) مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص٢٧.

(٤) عماد جاد، مرجع سابق، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكتل[١]. وقد كان من نتائج الحرب العالميّة الثانية أن أصبح هناك توزيع للقوى العالميّة في النظام الدّوليّ وظهور قطبين على رأس كل قطب دولة عظمى بمنزلة القائد يدور في فلكها عدد من الدّول، وسمي النظام الدّوليّ بالنظام ثنائي القطبيّة، وهي ظاهرة وصورة جديدة في النظام الدّوليّ، أضيفت بذلك وظيفة أخرى مستجدة ضمناً هي تكاتف الجهود من قبل الدّول المتكتّلة للعمل بتكامل وتحقيق الأهداف المستجدّة لتلك الدّول بزعامة الدّول العظمى، علاوة على وظيفته الأصليّة التي تتمثل في صدّ وردع أي عدوان خارجي[٢].

أما مفهوم التكتّل، كما ذكر سابقا، فهو انتهاج عدد من الدّول لبرنامج عمل مشترك فيما بينها بالمسارات السياسيّة والاقتصاديّة والتجاريّة والدّفاعيّة، وتكتّلهم ضدّ مجموعة أخرى من الدّول يتمخّض عنه قيام تلك المجموعة من الدّول بانتهاج نفس الأسلوب والطريقة للتكتّل ومواجهتها، وأن يحقق هذا التكتّل هدف التعاون فيما بين تلك الدّول التي شكّلته[٣].

ويمكن القول: إن التكتّل يتّصف بسعة اختصاصه من إشراف للسياسات المحليّة لدول الأعضاء، وإن اتفاقاته لا تقبل النقض، علاوة على ما يتّصف به أيضاً بأنظمته الهيكليّة وبنائه التنظيميّ لوجود قوّة مهيمنة تعلو قمته[٤].

بمعنى أن التكتّلات الدّوليّة تكون بين مجموعة من الدّول، وتكون في أوقات السلم والحرب بزعامة دولة عظمى، ولها أبنيتها وهياكلها، وتكون أكثر شموليّة من الأحلاف. والكتلة الدّوليّة مفهوم أضيف إلى أدبيات دراسة العلاقات الدّوليّة بعد الحرب العالميّة الثانية، ويعني اتباع مجموعة من الدّول لخط مشترك في المجالات السياسيّة والدّفاعيّة والاقتصاديّة والتجاريّة تكون –في أغلب الأحيان- موجّهة ضدّ مجموعة من الدّول تضطر هي الأخرى لانتهاج خط مشترك لمواجهة تلك الدّول، ويمكن التميز بين الحلف والكتلة من خلال محاور تكافؤ القوّة ودرجات الصلاحيّة والاختصاص والاختيار، فالكتلة يضفى عليها الطابع الإلزامي، عكس الحلف الذي يضفى عليه الطابع الإرادي.

---

(١) عماد جاد مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) ممدوح منصور، مرجع سابق، ص٢٥٦-٢٥٩.

(٣) عماد جاد، مرجع سابق، ص٢٢.

(4) مصطفى احمد ابو الخير،مرجع سابق،ص٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن حيث الصلاحيّات والاختصاصات؛ فإن الكتلة تتسم باتساع اختصاصاتها من ضمنها السياسة الداخليّة لدول التكتّل، كما إنه يوجد بنيان هرمي تنظيمي للكتلة تعلو قمته دولة عظمى لها قوّة وقدرة بالتأثير، ومن هنا فإن الكتلة هي تجمع لمجموعة من الدّول المتماسكة غير متكافئة القوّة، فهي دول صغيرة تتمحور حول قوّة عظمى، والعضويّة فيها شبه دائمة نسبياً لما تمارسه الدّولة العظمى من الضغوط عليها وإجبارها على الاستمرار بالعضويّة في الكتلة وما تخلفه حالة الاعتماد النفسي لدى الدّول الصغيرة[١].

ثالثاً: الائتلافات الدّوليّة:

يقصدّ بها إجرّاءات تعاونيّة بين دولتين أو أكثر للقيام بأعمال مشتركة ضدّ طرف آخر، أو قضيّة معيّنة، وتبني مواقفهم المشتركة تلك بهذا الاتجاه، من غير أية اتفاقات رسميّة فيما بينهما حيال ذلك، في حين أنّ هناك من يطلق على الائتلاف صفة الحلف الواقعي، استناداً إلى أنه سوف يتم استخدام مشترك للموارد وقدرات تلك الدّول بشتى أنواعها لتحقيق الهدف المتفق عليه فيما بينهما[٢].

ولا يتطلب إنشاء الائتلاف وجود مؤسسات أو هيئات وأجهزة أخرى للإشراف عليه، وهناك من تحدّث عن الائتلافات على نها تنشأ وقت الحروب، وعرّفه البعض "بأنه اتفاق مجموعة من الدّول على تحقيق هدف أو أهداف محددة، هي في العادة علاقة غير رسميّة"[٣].

وجاء في موسوعة السياسة أن مفهوم الائتلاف يقصدّ به تكتّل ضمني بين دولتين أو أكثر يهدف سحب دولة أخرى لإتباع سياسة معيّنة وإخضاعها لها، وشهد تاريخ أوروبا الحديث عدداً من الائتلافات من أمثلتها الائتلاف الذي تشكّل من قبل النمسا، وروسيا، وألمانيا، وإنجلترا، ضدّ نابليون الأول[٤].

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ص٢٢.

(٢) ممدوح منصور، مرجع سابق، ص١٩٩.

(٣) مصطفى أحمد أبو الخير، النظريّة العامّة للأحلاف والتكتلات العسكريّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠١٠م،ص٢٣.

(٤) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربيّة للدّراسات والنشر، ١٩٩٣م، ص١٥، ج١، ط٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالائتلاف ينشأ لسبب معيّن، وغالباً ما يتم إنشاؤه عند بدء الحرب، أو الاستعدادات لها، أو بعد قيامها، وتكون مدّته قصيرة ومجالات التعاون به محددة، وتنتهي في الغالب -علاقة التعاون تلك- بانتهاء سبب إنشائه، لعدم وجود علاقة تعاقد رسميّة بين الدّول ولا تشكل عنصراً أساسيّاً في تشكيله[١].

وعليه؛ فإن الائتلاف يمثل ظاهرة تحالف بين الدّول، تكون مؤقتة بداعي تبني مواقف ضدّ قضيّة معيّنة تستجد بظرف طارئ أو مفاجئ، والانسجام في المصالح المشتركة لتلك الدّول لتحقيق هدف معيّن من وراء إنشائه في غياب لأية اتفاقات رسميّة أو تعاقديّة فيما بينها نتيجة لهذه القضيّة الطارئة والمفاجئة في غالب الأحيان، بغض النظر عن الاتجاهات الآيديولوجيّة للدول المشتركة بعضويّة الائتلاف. لذا هناك من يرى أن تلك الائتلافات هي أحلاف وقت الحرب، ويمكن تمييزها بأنه يغلب عليها غياب العلاقة التعاقديّة الرسميّة وتتم غالباً استعداداً لحرب، أو بعد بدئها ومجالات تعاونها محددة، وتنتهي بانتهاء سبب تشكيلها المباشر[٢].

رابعاً: أشكال الأحلاف الدّوليّة:

يمكن التميز بين الأحلاف الدّوليّة من حيث:

١ ـ عدد الأعضاء:

يمكن التميز بين الأحلاف الدّوليّة ذات الطابع الثنائي أو الجماعي، حيث إن الأحلاف ذات الطابع الثنائي تتم عادة بين دولتين فقط لإدراكهما بفاعلية تحالفهم، وإنه لا حاجة لشركاء آخرين بالتحالف أو لاعتبارات أخرى، منها: رغبة دولة معيّنة في إقامة تحالف مع دولة أخرى؛ لكنها غير قادرة على ضمّها بحلف جماعي بسبب اعتراض دول أخرى أو الدّولة نفسها، ومن الأمثلة على ذلك: المعاهدة الإسبانية ـ الأمريكيّة عام ١٩٥٢م بسبب وجود اعتراض الحلفاء بالناتو على ضم إسبانيا بتلك الفترة، أو قد يكون ذلك تجاوزاً مع طبيعة خصوصيّة النظام السياسيّ في دولة ما، وتختلف الأنظمة السياسيّة القائمة في التحالف الجماعي، ومن أمثلة ذلك: المعاهدة (السوفيتيّة- الفلندية) عام ١٩٤٨م[٣]، أو لتفادي تحمّل أعضاء الحلف الجماعي أعباء دفاع عن دولة ما، في حين ترى بعض الدّول الأعضاء

---

(١) حسن محمد طوالبة، مرجع سابق، ص٧٨-٧٩.

(٢) لؤي إبراهيم، مرجع سابق،ص١٦.

(٣) ممدوح منصور، مرجع سابق، ص١٧٢-١٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالحلف الجماعي أهميّة كبرى للتحالف معها، مثال ذلك: المعاهدة الأمريكيّة مع تايوان وكوريا الجنوبية عامي١٩٥٣-١٩٥٤م، وقد يكون هناك رغبة إظهار درجة عالية من التعاون بين دولتين تكونان أعضاء في حلف ذي طابع جماعي، ومثال على ذلك: معاهدة فرنسا وألمانيا عام ١٩٦٣م[١].

وفي النهاية، قد تكون المعاهدات ذات الطابع الثنائي مقدمة لاتفاق وإبرام معاهدة ذات طابع جماعي[٢]، كالذي حدث في دول أوروبا الشرقيّة التي كانت تربطها بالاتحاد السوفييتي سلسلة من المعاهدات ذات الطابع الثنائي، واستبدلت بمعاهدات جماعيّة واتفاقات بإنشاء حلف وارسو[٣].

أما بالنسبة للأحلاف ذات الطابع الجماعي فإنها أحلاف يكون عدد أعضائها أكثر من دولتين، ومن أمثلتها: حلف الناتو، وحلف وارسو[٤].

٢- الهدف من التحالف:

في هذا المحور؛ يمكن بيان الهدف من التحالف إذا كانت أحلاف دفاعيّة أو هجوميّة:

أ- تحالف دفاعي:

تؤكد الغالبيّة من الأحلاف التي تشكلت في المراحل التاريخيّة للعلاقات الدّوليّة، أنها ذات طابع دفاعي وأهدافها دفاعيّة في الغالب يتعهد شركاء التحالف بالمشاركة الجماعيّة بالدّفاع عن أيّة دولة تتعرض للاعتداء من دول التحالف من دولة أخرى غير عضو بالتحالف، وهذا يسمى بالعادة حلف الأمن الجماعي، ومن أمثلة ذلك: حلف الناتو، وحلف وارسو، وميثاق الدّفاع المشترك للجامعة العربيّة[٥]، وإن كان غير مفعّل نظراً لعجز الجامعة العربيّة وتبعثر الإرادة السياسيّة العربيّة وتشتتها.

ب- تحالف هجومي:

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) المرجع السابق، ص١٩.

(٣) بطرس بطرس غالي، الاستراتيجيّة والسياسة الدّوليّة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٦٩-٧٠.

(٤) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص١٦.

(٥) المرجع السابق، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي تحالفات أنشئت لغايات هجوميّة على دولة أو دول معيّنة، وتوصف بأنها تحالفات يغلب عليها الطابع التوسعي، وتتخذ من الطابع الدّفاعي غطاء لهدفها، في حين الاتفاقيات بهذا الشأن تكون سرّية حتى لا تعرّض نفسها للإحراج والإدانة من المجتمع الدّوليّ[١].

أي إنه يتم تحديد الهدف الرئيس في اتفاق ثانوي بشكل سرّي في إطار التحالف، ومثال على ذلك: ميثاق عدم الاعتداء الألماني السوفييتي عام ١٩٣٩م، المتضمن تعهد ألمانيا منح الاتحاد السوفييتي بعض الأقاليم في منطقة البلطيق، مثل: شمال ليتوانيا، وتقسيم بولندا بينهما[٢].

٣- مدة سرّيان المعاهدة:

يكون هناك –أحيانا-، تحديدا زمنيا لمدة سرّيان المعاهدة، بحيث تصبح بعدها تلك المعاهدة منتهية أو أنه يتم الاتفاق على تحديدها بشكل دوري بموافقة أطراف المعاهدة، وأيضا يمكن أن تكون المعاهدة غير محددة بزمن معيّن.

إن البعض يتخذ من زمن سرّيان المعاهدة مؤشرا على قوّة الروابط، بمعنى أنه كلما طالت المعاهدة يدل ذلك على قوّة التحالف، ويمكن الأعضاء بالتحالف من تحديد مصالح وأهداف جديدة على نحو يحدد مصالح التحالف بعد انقضاء السبب الرئيس لإنشائه.وهناك من يرى العكس؛ إذ إن مدة سرّيان المعاهدة قد تكون خادعة، وبالتالي يجب ألا تؤخذ بأنها مؤشر على قوّة الروابط، بل إنه يجب التركيز على المحاور الموضوعيّة مثل السياسات والأمور والمواقف الفعليّة بالإجرّاءات المتخذة ليتحقق من خلالها أهداف التحالف، وهناك من يرى أن طول مدة سرّيان المعاهدة قد يكون عاملا مساعدا وسببا بإضعاف رابطة التحالف، خصوصا مع تراجع سبب وهدف التحالف الرئيس وسقوطه[٣].

٤- توقيت قيام الحلف:

قد يتم تشكيل الأحلاف بشكل مؤقت في أوقات الحروب، أو يتم إبرام معاهداتها في مراحل الاستعداد للحرب، وفي هذه الحالة تفتقر بنودها إلى الدقة في الصياغة، بالإضافة إلى أن أهدافها قد لا تكون متشابهة وغالبا ما تنتهي وتتفكك هذه الأحلاف بانتهاء الحرب السبب الرئيس لنشأتها. أما تلك

---

(١) لؤي إبراهيم،مرجع سابق، ص١٧.

(٢) عماد جاد، مرجع سابق، ص١٩.

(٣) المرجع السابق، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحلاف التي يتم إنشاؤها في أوقات الرخاء والسلم؛ فهي عادة ما تكون صياغتها محكمة وأهدافها واضحة ومحددة[1]، ولعل حلف الأطلنطي يشكل حالة فريدة في العلاقات الدّوليّة، إذا استمر الحلف رغم زوال مبرر إنشائه المعلن وهو محاربة الخطر السوفيتي-السابق وقد تكون الأحلاف بشكل دائم بداعي المصالح المشتركة.

٥- العامل الجغرافي:

يمثل العامل الجغرافي عنصراً مهمّاً من عناصر قوّة الدّولة، وموقع الدّولة الجغرافي، سواء أكان مطلاً على البحار، أم مضائق، أم حبيسة؛ فإنه يشكل أهميّة تؤثر باعتبارات قياس القوّة القوميّة للدولة[2]، وإن الدّولة المتقاربة جغرافيّاً تكون علاقات التحالف فيما بينها أقوى وأمتن من تلك التي تبعدها مسافات جغرافيّة.لكن هناك من يرى عكس ذلك، فمنهم من يرى أن التباعد الجغرافي أو التقارب يكون عديم الأثر في تماسك الأحلاف؛ لأنه كما هو معروف أن الدافع من وراء إنشاء الأحلاف وتشكيلها هو وحدة المصالح وتوافق الأهداف، لا سيما أن ثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي قد اختصر المسافات والزمن. وبما أن وحدة المصالح تُعدُّ عاملاً مؤثراً في تكوين الأحلاف؛ فإنه ما من تحالف لا يكمن خلفه مصلحة يهدف إلى تحقيقها، لذلك يمكن أن نميّز بين الأحلاف الآتية[3]:

أ- أحلاف تخدم مصالح وأهدافاً متطابقة:

ويقصدّ بها تطابق المصالح والأهداف لأعضاء التحالف المراد تحقيقها، وتطابق وجهات نظر الأعضاء لمصدّر التهديد يُعدُّ خطراً مشتركاً عليهم في كيفيّة التعامل معه وردعه، وأساليب التعامل معه، ومثال على ذلك: تحالف بريطانيا مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الحرب العالميّة الثانية الذي يقصدّ منه عمل توازن قوّة في قارّة أوروبا.

ب- أحلاف تخدم أهدافاً ومصالح متكاملة:

---

(١) عماد جاد،مرجع سابق، ص ص١٨-٢٠.

(٢) ممدوح منصور، مرجع سابق، ص١٨٤-١٨٥.

(٣) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعني تكامل المصالح والأهداف في هذه الأحلاف رغم اختلافها؛ لكنها لا تتصادم، فكل عضو بالتحالف له أهداف معيّنة يرغب بتحقيقها؛ لكنه لا يتصادم مع بقيّة أعضاء الحلف، ويسير معه بنفس الاتجاه، ومثال ذلك: التحالف بين الباكستان والولايات المتّحدة الأمريكيّة، فهدف الأخيرة محاصرة المدّ الشيوعي، وهدف الباكستان زيادة قوّتها العسكريّة والاقتصاديّة لمواجهة الهند[1].

[1] لؤي إبراهيم، ،مرجع سابق، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني
أسباب نشأة الأحلاف واستمراريتها

هناك العديد من الدّراسات التي تناولت موضوع دراسة الأحلاف؛ لما له من أهميّة في العلاقات الدّوليّة ودراستها من حيث الأسباب والدوافع لنشوئها واستمرارها وزوالها والأثر الذي تتركه في النّظام الدّوليّ. التفسير التقليديّ الذي يرى أن الدّول تتحرك بدافع القوّة لزيادة قوّتها ونفوذها لتحقيق أهدافها العليا، ذلك عندما ترى أن قدراتها غير كافية لتحقيق أهدافها، ثم تنشد الدّول زيادة قوّتها من وراء الدّخول في أحلاف، فتلجأ إلى اختيار شركاء لها على أسس واقعيّة تحددها على نحو يزيد من احتمالات تحقيق أهدافها[1].

أولاً: الأسباب والدوافع لنشوء الأحلاف:

أما عن أسباب تشكيل الأحلاف؛ فقد خلصت كافة الدّراسات واتفق دارسوها على أنها لا تتشكل لأسباب عفويّة، وكما ذكرنا سابقاً فإنها تتشكل لتحقيق أهداف معيّنة ومحددة، أو لاعتبارات توازنات القوّة عاملاً مهمّاً ودافعاً رئيساً ومحرّكاً حيال ذلك، وتسعى الدّول إلى زيادة نفوذها وتحقيق أهدافها عندما ترى أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها بمواردها وقدراتها الذاتيّة تلجأ عندها لاختيار شركاء لها على أسس تحددها لتحقيق تلك الأهداف بذلك، ولتحافظ على وضعها، أو سعياً منها للسيطرة والتوسع الإقليمي.

وأن هناك اعتبارات لتشكيل الأحلاف منها:

١. اعتبارات توازنات القوّة:

إن سياسة توزيع القوّة وتوازناتها في النّظام الدّوليّ تعتبر أداة تستطيع الدّول أن تنظم صراعاتها وتحقق الاستقرار في النّظام الدّوليّ من خلالها؛ لأن الدّول تسعى باستمرار لتعزيز قوّتها في إطار المصلحة الوطنيّة التي تحددها لتحمي نفسها من الأخطار والتهديدات، وتحافظ على سيادتها ومنع الانتقاص منها من قبل قوّة معاديّة أخرى توفرت لها سبل تعزيز قوّتها وتفوقها وأصبحت تشكل ذلك الخطر، عندها يصبح التحالف خياراً لا بد منه من قبل الدّولة، باتخاذ إجرّاءات وقائيّة ودفاعيّة، أما بنفس الأسلوب أو متفوّق عليه، ولكن إن تعذر بالقدرات المحليّة تنفيذ ذلك أصبح لزاماً الدّخول في

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق،ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحالفات لزيادة قوّتها والاستفادة من المقدرات الدّفاعيّة لأعضاء التحالف لردع وصدّ أي عدوان. وهناك العديد من نظريات تفسير القوّة وتوازناتها، والنّظريّة الواقعيّة تعدّ من أكثر النّظريّات قربًا للواقع الدّوليّ وأوضاعه، و(هانس مورجانثو) أشد الداعمين لها، وفكرته في ذلك أن الدّولة تنظر إلى مصلحتها الوطنيّة وقوّتها وعلاقاتها بالدّول الأخرى على أنها في صراعات مستمرّة، وتعمل على استغلال ذلك بما يتواءم ومصلحتها وزيادة قوّتها[١].

تهدف الدّول -من وراء الدّخول في أحلاف- إلى خلق توازنات للقوّة وتوزيعها استجابة لظروف النّظام الدّوليّ ومستجداته التي تطرأ من وقت لآخر، فعمليّة التحكّم في الدّخول في التحالفات هي تلك المؤشرات التي تظهر على الساحة الدّوليّة من أحداث وصراعات، وليتم إعادة توازن القوّة وتحقيق الأهداف المنشودة للدول، فتكون التحالفات هي الصورة العمليّة والرئيسة بنظام توزيع القوّة في النّظام الدّوليّ، وتبقى تلك الصورة أكثرها ارتباطًا بأهداف النّظام وأسسه[٢].

وتستطيع الدّول، من خلال الدّخول في الأحلاف، من المحافظة على بنية النّظام الدّوليّ، وذلك بإجرّاءات تتخذ من الدّول المتحالفة بتقيد سلوكيّاتهم الخارجيّة من توجيه التهديدات، أو الضرر بمصالح دول أخرى، وأن يكون هناك وظائف أخرى للتحالف بين تلك الدّول المتحالفة بعلاقات تفاعليّة تبادليّة، مما يؤدي إلى الاستقرار في النّظام الدّوليّ[٣].

إن سياسة توازنات القوّة وتوزيعها في النّظام الدّوليّ تسعى للمحافظة على استقلال أيّة دولة في المجتمع الدّوليّ، من خلال عدم السماح لها بزيادة قوّتها إلى الحد الذي تصبح مصدر تهديد للدول الأخرى، ويمكن القول هنا: إن تلك السياسة تسعى لخلق توازنات، مآدها السلم والأمن، وتسهم في حفظهما، وتكون عاملاً مساعدًا للعمل على علاقات حسن الجوار بين الدّول والتفاهم في النّظام الدّوليّ[٤].

في بعض الحالات قد لا تؤدي تلك السياسة إلى الوصول للهدف المنشود منها، فيصبح لزامًا وجود أداة أخرى لتحقيق ذلك، وإجرّاء التغيّر، وتحقيق السلام المنشود في النّظام الدّوليّ، ولا يتم ذلك

---

(١) الكبيسي، أحمد، مبادئ العلوم السياسيّة، مطابع مؤسسة الكتاب المدرسي، ط١، ١٩٩٧م، ص٩٦.

(٢) إسماعيل مقلد، مرجع سابق، ص٧٩-٨.

(٣) ممدوح منصور، مرجع سابق، ص١٧٢.

(٤) فتحية النبراوي، محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسة الدّوليّة، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥م، ص٣٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا بالحرب و هذا لا يعني فشل تلك السياسة بل أنه أداة وو سيلة للتغيّر، باعتبار الحرب أصبحت الخيار العقلاني المتاح[١].

إن الأحلاف من الأدوات التي تجد الدّول أنه لا مفر من الدّخول بها أحيانا لتعمل على زيادة قوّتها أو للمحافظة على وضعها، إما بردع دول أخرى أو أحلاف محددة تعمل على فرض سيطرتها الإقليميّة، أو أنها تدفع تهديدا معيّنا لها.

وتُعدّ نظريّات تفسير القوّة ونشوء الأحلاف توازنا في القوّة وميزانها، عاملا مهمّا لفهم الأسباب التي تؤدي لنشوء تلك الأحلاف. وكانت المدرسة الواقعيّة في إطارها التقليدي تعجز عن إيجاد إيضاحات وتفسير واضح لأسئلة وإجابات حيال ذلك ومنها فترة الخمسينات في القرن الماضي، عندما أصبحت السياسة الخارجيّة الأمريكيّة تغذي خطاب التهديد في النّظام الدّوليّ من الخطر السوفيتي والأيديولوجيا الشيوعيّة، وسميت تلك السلوكيّات للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة بمرض الأحلاف؛ لأنها لم تميّز بين الشركاء بالتحالفات. لكن كان هناك تفسيرا مقبولا من أصحاب نظريّة ميزان التهديد مفاده أن هناك شعورا متناميا بالتهديد والخطر المبالغ فيه لدى صانع القرار في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة من الخطر السوفيتي والآيديولوجيّة الشيوعيّة على أوروبا الغربيّة، دفع باتجاه الدّخول في التحالفات مع دول بغض النّظر عن أهميتها وموقعها، إما للمواجهة في حال حدوث صراعات، أو لاحتواء دول من المحتمل أنها قد تسقط في يد الشيوعيّة[٢].

٢- المصلحة الوطنيّة:

انطلاقا من أن المصلحة الوطنيّة لأيّة دولة هي من الركائز المهمّة في السياسة الخارجيّة للدول وتشكّل عامل ارتكاز أساسي لها، وتسعى الدّول بكافة أشكالها، كبيرة كانت أو صغيرة، للمحافظة على أمنها الوطني واستقرارها وسيادتها إدراكا منها لمصالحها الوطنيّة وبذلها جهودا مضنية لتحقيقها وبشتى الطرق والأساليب، ولعدم قدرتها –أحيانا- أن تحقق ذلك وحدها؛ لأن إمكاناتها وقدراتها الذاتيّة لا تسمح، مما يضطرها لخيارات منها الدّخول بالتحالف مع دول أخرى لتعزيز قوّتها[٣].

---

(١) كريس بروان، فهم العلاقات الدّوليّة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤م، ص١٢٧.

(2) Stephen M. walt, The origins of Alliances, cornell university press, lthaca Third ptinting, 1994 .pp20-25

(٣) الكبيسي، أحمد، مرجع سابق، ص٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ـ صدّ العدوان:

تتسم العلاقات الدّوليّة بأنها صراعيّة، أو تعاونيّة، أو مزيج بينهما، و هاجس المخاوف بالتهديد وتنامي الشعور به خشية تعرضها لاعتداء و عدوان من دولة أو تحالف دول لديها أطماع بالتوسع الإقليمي والسيطرة والهيمنة الدّوليّة[١].

وبما أن المسلمة التي ننطلق منها هنا بأن العلاقات الدّوليّة بشكل عام، إما صراعيّة، أو تعاونيّة أو مزيج بينهما ومخاوف خشية عدوان[٢].

وفي هذا المعنى ذهب العديد من الفقهاء بالقول: إنه إذا لم يكن هناك أعداء فلا داعي لأية تحالفات، وبما أن القاسم المشترك بين المتحالفين هو المصالح المشتركة بينها فمن غير المعقول أن تقوم دول بصدّ عدوان عن دولة أخرى إذا لم ترتبط معها بمصالح مشتركة، وهذا العدو يشكل خطراً عليهما معاً بأي شكل.وتعمل الدّول على فهم وإدراك ووعي لمصالحها وتحديدها بشكل واضح ودقيق، فهناك من المصالح المهمّة ما بين مصالح حيويّة ودائمة التي لا تقبل المساومة، وتُعدُّ مصلحة وطنية، وتدخل ضمن أولويات الأمن القومي، فتدخل في حرب لأجلها مباشرة[٣].

وهنا يرتكز دور الأحلاف في مدى قدرتها على صدّ العدوان في بيان مدى القدرة على الرّدع لديها في مواجهة تهديد من الخصم، ويتطلب ذلك تقديم إيضاحات على أرض الواقع إذا ما نفذ العدو تهديده: ما مدى الخسائر المحتملة التي ستلحق به، محاولة لإقناع هذا العدو أنه ستكلفه أعماله الاستفزازيّة وأفعاله العدوانيّة أكبر من المكاسب والمنافع التي ستحقق في حالة عدوانه، ففي حالة إقناعه بذلك وعمل موازنة بين ربحه وخسارته فيكون بذلك قد حقق الرّدع نتائجه، فالرّدع بصدّ العدوان ويدرأ الخطر والتهديد بعكس العدوان، فضلاً عن أنه لا يقوم على مبدأ استخدام القوّة وإنما يستخدم وسائل دبلوماسيّة للترهيب المتضمّنة أن هناك قدرة على إلحاق الضرر بحال العدوان، كما يرى (توماس شللنج) (Thomas Shelling) أن الفوارق ما بين العدوان الهجومي وإجرّاءات الرّدع هو الفوارق ما بين الاعتداء أو التلويح بالاعتداء[٤].

---

(١) حسن طوالبة،مرجع سابق، ص٧٨.

(٢) المرجع السابق،ص٢٠.

(٣) محمد موسى، أضواء على العلاقات الدّوليّة والنّظام الدّوليّ، بيروت: دار البيارق، ١٩٩٣م، ص٢٢-٢٣.

(٤) ناصيف حتي، مرجع سابق، ص١٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ـ القوّة:

عامل القوّة هو العامل والدافع الذي تتحرك به الدّول بدوافع عديدة، منها لزيادة قوّتها في محيطها أو لتعمل على تحقيق أهدافها ومصالحها، فإذا شعرت أن قوّتها بقدراتها الذاتيّة لا تترك أثرا في محيطها؛ فإنها سوف تبحث عن شركاء للتحالف بغية زيادة القوّة لديها، فيكون دخولها بالتحالف جرّاء عدم قدرتها على تحقيق أهدافها وحدها فيصبح من الواقعي أن تبحث عن أعضاء تتحالف معهم، فتجد أن تحالفها معهم يمكن لها الاستطاعة في تحقيق أهدافها ومرادها منه(١).

وعامل القوّة مهمّ للدولة للمحافظة على وضعها القائم، أو لمواجهه تهديد خارجي، أو لاستخدامه بإجرّاءات تقصدّ من ورائها ردع دولة أخرى، فإن شعرت أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها من خلال قدراتها المحليّة عندها تلجأ إلى الدخول في تحالفات مع دول أخرى، تكون مقوّماتها أفضل، قاصدّة من وراء ذلك السعي لتحقيق مصالحها وأهدافها المشتركة مع تلك الدّول(٢).

إن أيّة دولة تسعى إلى التحالف مع دول أخرى تقصد بذلك لزيادة حجم قوّتها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ومصالحها لعدم استطاعتها تحقيقها بمقوّماتها المحليّة وقدرتها الذاتيّة، أو الاعتماد على قوّتها الحاليّة، فيكون بحثها عن شريك قوي بالتحالف لتضيف إلى قوّتها قوّة جديدة(٣).

وتأكيدا على ما ذكر آنفا، فإن الدّولة تتجه إلى سياسة التحالفات؛ إذا كان هناك إدراك وفهم أن قوّتها غير قادرة ولا تستطيع من خلالها أن تحقق أهدافها، وهنا يمكن القول: إن الدّول تتجه إلى سياسة التحالفات إذا تحقق شرط أن إمكاناتها المحليّة والإمكانات المتوافرة لديها، عندما تكون مواردها القوميّة لا تمكنها من أن تحقق أهدافها بقوّتها الذاتيّة(٤).

٥ـ العوامل الآيديولوجيّة:

هناك من يرى أن العامل الأيديولوجي والطابع القومي من أسباب تشكيل الأحلاف ونشوئها إذا لم تتصادم مع مصالح الدّولة العليا؛ لأن الدّول تتحرك بوحي من مصالحها، ويُعدّ العامل الأيديولوجي

---

(1) John D. Sullivan, "International Alliances" In Ernest Hass(Ed) International systems: Abehavioral Approach, chandler publishing company, New york, 1979, p.105.

(2) keen Booth,"Alliances", in John Baylis, keen Booth, John Granett and phil willan, contemporary strategy: Theories and concepts, Holmes and Heier, new york, second.

(٣) محمد الفوزي، مرجع سابق، ص٣٩.

(٤) ممدوح منصور، مرجع سابق، ص١٦٧-١٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسمات القوميّة للدول عاملاً مهمّاً ويلعب دوراً أساسياً في تشكيل الأحلاف إذا لم يتعارض مع المصالح، وبفعل هذا العامل قد يتولد ميل لبعض الدّول للدخول في تحالفات بسبب سماتها القوميّة إذا كان هناك تطابق في المصالح الاقتصاديّة وتوجّهات القيادة لديها والعامل الأيديولوجي وروابط التاريخ[١].

إن الدّولة التي تستطيع تحقيق أهدافها ومصالحها، من خلال قدراتها الذاتيّة، تكون أقل ميلاً في الدّخول بتلك التحالفات، وذلك يعني رؤية واضحة للمصالح والأهداف المراد تحقيقها بعيداً عن السمات القوميّة[٢].وفي دراسة الطبائع القوميّة والعوامل الآيديولوجيّة بتشكيل الأحلاف؛ ذهب البعض إلى أنها لعبت دوراً ازداد بعد الحرب العالميّة الثانية، فكان لها دور بتحديد أعضاء التحالف[٣]. مع أنه ينظر للدولة المتشابهة أيديولوجياً أنها تدافع عن مبادئها المشتركة، وأن عامل الشك والمخاوف بين الشركاء يكون أقل بين المتشابهين أيديولوجياً، وأنه يضفي شرعيّة على تحالفهم[٤].

وإنه من الممكن أن يكون العامل الأيديولوجي عاملاً مساعداً على الانقسام وتفتيت الحلف إذا وجد التضارب والتعارض في المصالح، أو إذا كان هناك أحد شركاء التحالف يسعى إلى السيطرة والهيمنة والانفراد بالقرار، أو أن هناك مركزيّة باتخاذ القرارات، أو إذا كانت هناك دعوة بالتحالف لمركزيّة باتخاذ القرارات من قيادة موحدة، عندها تتراكم الخلافات بسبب المخاوف لأعضاء التحالف من أنه قد يفقد عضويّته بالتحالف بقرار من السلطة المركزيّة بالقيادة؛ لأن سلطة القيادة المركزيّة لها تفسيرها الأيديولوجي، وكل عضو بالتحالف له تفسيره الخارجي أيضاً[٥].

إن للعامل الأيديولوجي حدوداً بتشكيل التحالفات عندما لا يكون هناك تعارض بالمصالح بين الدّول المتشابهة أيديولوجياً وتحمل نفس السمات القوميّة، وتكون تلك الدّول أكثر أماناً واستقراراً. لكن عندما تشعر الدّولة بأي خطر يهدد أمنها واستقرارها؛ فإنها تدخل بتحالفات مع أيّ شركاء قد تحققون لها مصالحها وأهدافها، بمعنى أن للعوامل الأمنيّة أولويّة بتشكيل الأحلاف على العوامل الآيديولوجيّة،

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ص٣٢.

(2) Keen Booth, Alliances, op, cit, pp,264-265.

(3) John D.sullivan" International Alliances", op. cit, p1.9.

(4) Stephen M. Walt, "Alliance formation and the balance of world power", international security,Vol.1.9 NO.4, spring1989, 19-2.

(5) Stephen M. walt,Ibid, pp.22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باعتبار أن التحالفات التي شكلت على أسس آيديولوجيّة لا تستمر حين تتصادم المصالح وتتعارض، فالعوامل الآيديدلوجية والسمات القوميّة للدول لا يمكن أن تقيم تحالف وحدها لكن قد تكون عاملاً مساعداً وتدعم ذلك التحالف أخلاقياً، وتضفي شرعيّة عليه وتحل بعض الإشكاليات والخلافات. وكما ذكر سابقاً، فمن الممكن أن يكون أيضاً عامل انقسام وانهيار للحلف إذا وجد تعارض للمصالح، وسعي للسيطرة[١]، ولعل الحالة العراقيّة السوريّة في وقت سابق مثال على ذلك، رغم تشابه أيديولوجيتها أو توحدها، فكانت العلاقات بين النظامين متوترة إلى حد بعيد.

٦- السياسة الوطنيّة للدول:

إن السياسة المحليّة لبعض الدّول، تعدّ عاملاً من العوامل التي تدخل في أسباب تشكيل الأحلاف باعتبار أن انعكاسات السياسة المحليّة تلعب دوراً مهمّاً في تحديد سياسة الدّولة الخارجيّة[٢] فهناك العديد من الأنظمة السياسيّة في العالم لا تمتلك استقراراً في أنظمتها بسبب فقدانها شرعيّة سياسيّة، فيصبح من أهدافها استقرار نظام الحكم السياسيّ لديها[٣].

وإن بعض أنظمة الحكم في الدّول النامية غير مستقرة سياسيّاً بسبب فقدانها الشرعيّة السياسيّة في الحكم، مما يؤدي إلى اضطرابات ومواجهات وتأثير جماعات الضغط السياسيّ داخل الدّولة[٤]. الأمر الذي قد ينتج عنه اضطرابات ومواجهات تجعل النظام الحاكم يعمل للمحافظة على الوضع القائم[٥] فتتجه الدّول نحو الدّخول في أحلاف لعمل غطاء شرعيّ لسياستها الداخليّة ليتم مساعدتها إذا ما اقتضت الحاجة، وغالباً لا تعلن الدّول عن هدفها هذا علناً، إنما بغطاء التحالف حتى لا تواجه بانتقادات بالسماح لدول أخرى بمساعدتها والتدخل في شؤونها[٦].

٧- السيطرة والهيمنة على المتحالفين:

يقصدّ بالسيطرة والهيمنة على المتحالفين، من خلال تقييد سلوك بعض الدّول الأعضاء في التحالف تحسباً لقيامها بأية أعمال قد تلحق الضرر بمصالح الحلفاء الآخرين بالحلف، وتزداد أهميّة

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص٣٣.

(3) Keen Booth, Alliances, op, cit, pp,267.

(٤) محمد الفوزي، ، مرجع سابق، ص٥٩.

(٥) عماد جاد، مرجع سابق،ص٣٤.

(٦) لؤي إبراهيم،مرجع سابق،ص٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوظائف الداخليّة للحلف مع طول المدة الزمنيّة الذي يستغرقه، ومع تراجع خطر التهديد الخارجي الذي يتهدد الحلفاء، وتمارس الدّول سيطرتها وهيمنتها استناداً لما تتمتع بها من قوّة ونفوذ وتأثير لدى الحلفاء؛ لأنها توفر لهم ضمانات دفاعيّة أو تقدم لهم مساعدات عسكريّة واقتصاديّة ودعماً سياسيّاً بالمحافل الدّوليّة[1].

ومن هنا؛ فإنه كلما كان هناك تفاوت في حجم القوّة بين أعضاء التحالف وعدم تكافؤ، زاد من احتمالات الهيمنة والسيطرة لصالح الدّولة الأكثر قوّة على بقيّة الدّول الأعضاء بالحلف[2].

ثانياً: استمرار الأحلاف وبقاؤها أو زوالها:

١ـ تماسك الأحلاف:

تتجه الدّول -غالباً- إلى تشكيل أحلافٍ لتحقيق هدف مشترك أو مجموعة أهداف متكاملة، وبالعادة تتفكك تلك الأحلاف بعد تحقيق الهدف المشترك أو الأهداف المتكاملة، ووفقاً (لربورت السجود) كما ذكر سابقاً، "فإن أي حلف هو تجمع مبني على تعاون مشترك بعيداً عن النصوص الرسميّة"، فقضيّته متعلقة بتقدير الأعضاء للثقة المتبادلة في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وقد طور كل من (جورج ليسكا وويليام رايكر) أطر نظريّة تماسك الأحلاف، واتفقوا على عدد من الجوانب منها: أن الأحلاف أو الائتلافات تتفكك مجرد تحقيق الهدف؛ لأنها تتشكل أساساً ضدّ طرف، وإذا لم يسد إحساس بالانتماء فإنه نادراً ما تستمر هذه الأحلاف أو الائتلافات، ويتأتى ذلك من خلال مقارنة التكاليف بالعوائد، فإذا فاقت العوائد التكاليف؛ فإن الحلف سوف يستمر، في حين أن (ليسكا) يرى أن الدّول ترتبط بالأحلاف لاعتبارات الأمن والاستقرار والمكانة ولكن ما لم يطور الأعضاء بالحلف أيديولوجيا تبرر وجوده فلن يستمر الحلف بعد تحقيق الهدف بالانتصار، فلا بد من أن يتقلص حجمه، ويرى أن تماسك الحلف في النهاية يرتبط بما يسميه استمرار القوّة المحورية، وأن الأحلاف والائتلافات لها دور مهمّ في الحفاظ على ميزان القوّة، ويرى (رايكر) أن تشكيل ائتلاف يؤدي إلى تشكيل ائتلاف آخر معارض له، وعندما يبدو ائتلاف أقرب للنصر فإن الفاعلين المحايدين غالباً ما ينضمون إلى الجانب الأضعف؛ أي الائتلاف الآخر من أجل منع الائتلاف الأول من الوصول لوضع السيطرة والهيمنة، وإذا لم يقم المحايدون بفعل ذلك فإن أعضاء من الائتلاف الأول سوف ينضمون

---

(١) حسن محمد طوالبة، مرجع سابق، ص٧٨-٧٩.

(٢) ممدوح منصور، مرجع سابق، ص١٧٢-١٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى الائتلاف الآخر بهدف تحقيق توازن النظام، واعتمد في ذلك على القواعد التي وضعها (كابلان) لميزان القوّة[١].

واتفق كل من (ليسكا – ورايكر) حول الحجم الأمثل للأحلاف، وأن القائمين بإنشاء الأحلاف إذا عملوا وفق المنطق الاقتصادي فإنهم يشكلون أحلافاً تضم كل الشركاء المحتملين وهنا يرى (ليسكا) أن الأساس هو حساب المنفعة الحديّة للوحدة الأخيرة المضافة لحلف ما والتكاليف المترتبة على ذلك، أما عن مبدأ الحجم الأمثل للأحلاف فيقتضي تشكيل حلف كافٍ لتحقيق الأهداف المشتركة ويرى أن ذلك يعتمد على توافر المعلومات، ففي ظل توافر المعلومات بشكل كامل، فإنهم سوف يشكلون ائتلافاً كافياً لتحقيق الأهداف المشتركة، أما في حالة العكس وغياب المعلومات ونقصها، فإن الحجم يكون أكبر من ذلك اللازم لتحقيق الأهداف، بمعنى أنه كلما نقصت المعلومات اتسع حجم الحلف أو الائتلاف على نحو يعجل بانتهائه، في حين أن (كين بوث) أكد أن التهديد الخارجي يلعب دوراً رئيساً بدفع الدّول إلى التحالف والعمل معاً، وربما الالتفاف حول الدّولة القائد، وإذا حدث تغيّر في إدراك التهديد الخارجي؛ فإنه يمكن أن يقود المتحالفين إلى التراجع، لا سيما إذا ما اختلفوا حول طبيعة ومدى التهديد، فالأحلاف يمكن أن تبقى بعد تلاشي أعدائها الأساسيين؛ لأن التهديدات الخارجيّة تلعب دوراً رئيساً.

أما في تماسك الأحلاف، فقد وضع (بوث) اثني عشر عاملاً تحدد تماسك الأحلاف واستمرارها، وهي[٢]:

١- تماسك هياكل التنظيم وصلابتها.

٢- سيطرة القوّة الأكبر.

٣- المشاورات والاستشارات.

٤- الاستقرار المحلي للشركاء.

٥- الثقة المتبادلة.

٦- التأكد من موقف كل الحلفاء.

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ص٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ص٣٥-٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- وحدة الأولويّات الاستراتيجيّة.

٨- الاتفاق حول تقاسم الأعباء والنفوذ والعوائد.

٩- درجة الاتصالات وكفاءتها.

١٠- تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

١١- تزايد المصالح المشتركة وتجاوزها لما هو محدد في بنود المعاهدة التي أنشأت التحالف.

١٢- الثقة والمصداقيّة العسكريّة.

ويرجع سولفيان (John Sullivan) استمرار الحلف إلى غموض الأهداف وتعددها، وهناك تيار آخر يرجع استمرار الأحلاف إلى الآليّات التي يولدها الحلف .أما ليسكا (LiskA) فيؤكد أنه للمحافظة على استمرار الحلف يجب تطوير آيديولوجيّته واستمرار القوّة المحوريّة فيه، كما يتطلب أيضاً تقليص عدد أعضائه لزيادة المكاسب التي يحصل عليها الأعضاء المؤثرون فيه، كما أن تزايد أعضائه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الخلافات وتراجع الكفاءة، وهو ما يؤثر على تماسك الحلف[١].

٢- انتهاء الأحلاف وزوالها أو بقائها:

تنتهي الأحلاف لعدّة عوامل، منها[٢]:

١- عجز الحلف عن تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

٢- عجز الحلف عن التكيّف مع المتغيّرات التي تطرأ في البيئة الدّوليّة.

٣- عجز الحلف عن التصدّي للمشكلات الرئيسة التي تواجهه.

٤- إذا حصل تغيّر وتحوّل في أهداف أعضاء الحلف ومصالحهم.

٥- إذا حدث تغيّر وتراجع في مدى التهديد الخارجي الذي كان من أسباب قيام الحلف.

٦- إذا حدث تراجع لدى أعضاء الحلف في دعم القيم التي تؤدي إلى تماسك الحلف.

٧- إذا حصلت ظروف جديدة لم تعد بموجبها الرغبة موجودة في الإبقاء على الحلف.

---

(١) لخميسي شيبي،مرجع سابق ص ص ٣٥-٣٦.

(٢) لؤي إبراهيم، مرجع سابق،ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى معظم أصحاب النّظريّة الواقعية أن نهاية الأحلاف تكون نتيجة الانتصار أو الهزيمة في الحرب، وأكد (هانس مور غانثو) أن انتهاء الحلف الدّوليّ يكون نتيجة الخسارة في الحرب، أما الانتصار في الحرب فإنه بالعادة ما يؤدي إلى ضمور الحلف نتيجة سقوط الحلف المضاد له، بسب خسارة الحرب أو لانهيار داخلي، وهذا ما يفقده الحيويّة وسبب الوجود، ويرى (ليسكا) أن الأحلاف الدّوليّة تنشأ ضدّ طرف معيّن؛ لكن سرعان ما تنهار بعد كسب الحرب أو توصل حليف رئيس إلى سلام منفصل، ويرجع (سوليفان) أن الأحلاف تنتهي عندما تصبح نفقاتها أكبر من عوائدها بالإضافة للتخوف من تآكل سيادة الدّولة بسب الارتباط طويل الأمد بالأحلاف، أما (ستيفن والت) فيرى أن الأحلاف تتشكل لرد فعل على التهديد الخارجي، يكون إما بمواجهة مصدر التهديد أو الالتحاق والانضمام إليه، وأن الأحلاف تتفكك عند تراجع هذا التهديد أو عدم توافق أعضائه على مصادر تهديد جديدة، وقد وضع (والت) خمس نقاط كمحددات لبقاء أو انهيار الأحلاف الدّوليّة، هي[1]:

١- وجود قوّة مهيمنة.

٢- المصداقيّة.

٣- إدراك التهديد.

٤- السياسات الداخليّة.

٥- أثر المؤسسيّة.

---

[1] لخميسي شيبي، مرجع سابق،ص٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
الأحلاف والنّظام الدّوليّ

لقد كان أثر الأحلاف في النظام الدّوليّ موضع اختلاف فيما بين الفقهاء ومدى تحديد ذلك الأثر على الاستقرار في العلاقات الدّوليّة، فهناك فريق منهم يرى أن الأحلاف عامل استقرار للعلاقات الدّوليّة لما تحدثه من توازن بين الكتل الدّوليّة، والفريق الآخر يراها عامل عدم استقرار، مع أن الدّراسات التاريخيّة والكميّة قد أثبتت أن الأحلاف يمكن أن تكون ركيزة للاستقرار. كما أنها قد تكون أحد العوامل المساعدّة على اندلاع الحروب، وتكمن أهميّة سياسة التحالف باعتبارها أحد التوجّهات الرئيسة للعلاقات العامّة وأكثر السياسيّات الخارجيّة واقعية والتقاء مع العلاقات الدّوليّة، في حين أن فشل عصبة الأمم الذي لم يمنع قيام الحربين العالميّتين الأولى والثانية، وهيئة الأمم المتّحدة بعدها التي لم تفلح في وقف الخلافات والمنازعات بين الدّول، لذا لجأت الدّول إلى سياسة التحالفات الدّوليّة عندما شعرت أن المنظمات العالميّة لم تستطع ضمان الأمن والسلم الدّوليّين ولحماية مصالحها من طمع الدّول الأخرى[1] وسندرس هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأحلاف الدّوليّة وتأثيرها في النظام الدّوليّ.

المطلب الثاني: الأحلاف وسياسة ميزان القوّة.

---

[1] لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٢٦-٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
الأحلاف الدّوليّة وتأثيرها في النّظام الدّوليّ

نستطيع القول: إنه طالما بقيت العلاقات الدّوليّة قائمة على التعدديّة؛ فإن عمليّة التحالف باقية، ذلك إن اللجوء إلى التحالف يعود بأسبابه إلى المخاوف من الآخرين، وبالتالي فإن القاسم المشترك بين المتحالفين هي المصالح المشتركة فيما بينهم(١).

والدّول لا تتردد باستعمال القوّة ضدّ بعضها أو تلوّح باستعمالها، فإن مجرد وجودها له تأثير على الدّول الأخرى إذ لا يمكن لدولة ما أن تتجاهل احتمال استعمال دولة أخرى لتلك القوّة، فهي تمثل تهديداً محتملاً، وتلوّح دائماً وراء تصرفات الدّول في العلاقات الدّوليّة، وإن درجة استعمال تلك القوّة أو التلويح باستعمالها، يعتمد على المصلحة موضوع المساومة أو الصراع، وعلى الخصم الذي تستعمل ضدّه تلك القوّة، لذلك لا قيمة للقوّة إذا لم تكن هناك إرادة لاستعمالها، وقد كانت سياسيّة التحالف الصفة الأبرز في العلاقات الدّوليّة، الهادفة إلى تحقيق مبدأ توازن القوّة وخصوصاً قبل مؤتمر فينا، وامتدت تلك الفترة إلى ما بعد الحرب العالميّة الثانية، وظاهرة الثنائية القطبيّة وسقوطها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لذلك قامت دراسة العلاقات الدّوليّة حول محور التحالفات كأساس لضبط توازن القوى، وظهر دور التحالفات في تحقيق هدف الاستقرار في العلاقات الدّوليّة في مرحلتين: الأولى كانت مؤتمر فينا عام ١٨١٥م حتى الحرب العالميّة الثانية عام ١٩٤٥م، والثانية كانت في نهاية الحرب العالميّة الأولى، حتى انهار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩م(٢). وبدراسة الأحلاف الدّوليّة وتأثيرها في النّظام الدّوليّ ظهر رأيان(٣):

١- **الرأي الأول: لأنصار مدرسة ميزان القوّة:** حيث يرون أن الأحلاف تعدُّ من العناصر الهامة في الاستقرار الدّوليّ باعتبار أنها تزيد من التوازن بين الكتل الدّوليّة بتحديدها سلوكيّات الدّول الأعضاء في التحالف.

٢- **الرأي الثاني: لأنصار مدرسة الأمن الجماعي:** ويرون أن الأحلاف الدّوليّة تزيد من عدم الاستقرار في النّظام الدّوليّ.

---

(١) محمد الفوزي، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص ص٢٧-٢٨.

(٣) عماد جاد، مرجع سابق، ص٤٨-٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن الاستقرار في النظام الدّوليّ يتطلب إقامة نظام للأمن الجماعي يتضمن تعهداً من كل دولة من الدّول في المجتمع الدّوليّ بمقاومة الاعتداء على أيّة دولة، وبما أن الأحلاف تقسم الدّول إلى مجموعات متعارضة، وتلزم الدّول أحياناً بمساعدة المعتدي إذا كان عضواً في الحلف، فإنها تشجع المعتدي، وتزيد من احتمالات الحروب.

- **العلاقات الدّوليّة والسلوك التحالفي:**

التحالفات في النظام الدّوليّ المعاصر كانت موضع اهتمام الباحثين في العلاقات الدّوليّة، حيث كان لزيادة دور هذه الظاهرة ونتائجه أثره في تلك العلاقات، مما جعلهم يولونها الاهتمام والسلوك التحالفي للدول المتحالفة، وكان من المواضيع المهمّة لدي الباحثين في العلاقات الدّوليّة، وظهرت آراء لذلك السلوك، منها:

١- مقدار الربح والخسارة:

الباحثان (جورج ليسكا) و(وليم رايكر) قد وضعا نظريات حول السلوك التحالفي، وتوصلا إلى أن التحالفات تنتهي بتحقيق الهدف الذي أقيمت لأجله، سواء كان ضدّ جهة معيّنة، أو لتحقيق غرض معيّن، مع أنه قلما كان الشعور بالجماعيّة سبباً في وجود التحالف، عندما تتجه الذية لتشكيل حلف يهيمن على صاحب القرار موضوع حساب الربح والخسارة من ذلك الحلف، عند تغليب الربح بأنه سيكون أكبر من الخسارة يرجح الدّخول في تحالف معيّن، وتقيس الدّولة المكاسب المتأتية لها عند الدّخول في تحالف أو عن محاولة حل أزماتها أياً كانت،على هذا الأساس؛ فإن قوّة صلابة التحالف تصبح مسألة مرتبطة بالعلاقة بين الضغوط الداخليّة والخارجيّة، استناداً إلى تلك الموازنة ما بين الربح والخسارة لكل طرف في التحالف، وإنه عندما تكون الخسائر أكبر من الأرباح يتخذ القرار بحل التحالف[١].

٢- تطوير آيديولوجيّة التحالف:

---

[١] لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى (ليسكا) أن الدّول التي تنظم إلى التحالفات، سواء لتحسين مركزها الدّوليّ أو لضمان الاستقرار، أو لزيادة قوّتها وضمان أمنها؛ فإن الشرط الأساسي للحفاظ على صلابة الحلف واستمرار تطوير آيديولوجيّة التحالف التي يتمثل دورها في توجيه السلوك التحالفي وعقلنته، مستفيدة في أداء هذه الوظيفة من التجارب الماضية لأطراف التحالف وضع استراتيجيّة واضحة المعالم وبرنامج سلوك للمستقبل(١).

٣- عمليّة الاتصال وتداول المعلومات:

ويقصدّ بها أنه لا بد من إجرّاء التشاور الدّوري فيما بين الأطراف في التحالف وتبادل المعلومات في كافة المسائل الإجرائية والموضوعيّة، باعتبار ذلك من العوامل المساعدة في تعزيز تماسك التحالف(٢).

٤- العوامل الآيديولوجيّة:

تلعب تلك العوامل دوراً مهمّاً وملموساً في تماسك الأحلاف، حتى أن هناك من يتصور أن دورها وأهميتها تتخطى -في بعض الأحيان- المصلحة القوميّة، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن هذا التقارب الأيديولوجي له أثر إيجابي في عمليّة تماسك الأحلاف وفعاليتها، حيث يجعل المتحالفين يتخطون بعض الخلافات وتجاوزها، والمشكلات التي تواجههم علاوة على أنهم بداعي هذا التجانس أكثر قابليّة لتفهم وتقبل وجهات نظر وتصوّرات بعضهم، وعمليّات تحمل الأعباء والتكاليف للتحالف، وتقاسم المكاسب، والمنافع، والمزايا الناتجة عن التحالف، ومراعاة للمصالح والأهداف المشتركة بينهم(٣).

٥- وحدة المصالح:

العوامل الآيديولوجيّة من العوامل التي تعلب دوراً ملموساً في تماسك الأحلاف ويرى (هانز مورغانثو) أن تلك الروابط الآيديولوجيّة إذا تراكمت على وحدة المصالح من شأنها أن تدعم روابط

---

(١) جيمس دورتي بالتغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدّوليّة، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، مكتبة كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص٢٤٩.

(٢) جيمس دورتي، مرجع سابق، ص٢٤٩.

(٣) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحالف، غير أنه يبدي تحفظاً مهمّاً في هذا الشأن، إذ يقول: إن الرابطة الآيديولوجيّة قد تؤدي إلى النقيض إذا ما طفت على جانب المصلحة، كأن يتخذ منها بعض المتحالفين أداة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب بقيّة المتحالفين، الذين يصبحون -آنذاك- ناظرين إلى الحلف بأنه قد يعيق تحقيق أهدافهم وحماية مصالحهم[١].

وبدراسة تلك الآراء حول أثر التحالفات واستقرار العلاقات الدوليّة يظهر لدينا عدداً من السياسات التي برزت في تاريخ تلك العلاقات، منها:

١- سياسة التوازن:

ويقصد بسياسة توازن القوى أن تقوم دولة كبرى بالانضمام إلى دولة ضعيفة من غير أن تدخل معها بتحالف، عندما يسود الشعور بوجود تحالف لقوى معيّنة من شأنه الإخلال بتوازن القوى، و هذا الدور نجد أن بريطانيا قامت به بمهارة خلال تاريخها الطويل، فقد كانت تلقي بثقلها إلى جانب الدول الأضعف لكي تعيد التوازن إلى القوى في القارّة الأوروبيّة، من غير أن تلتزم بأي تحالف أو تكتل[٢].

٢- سياسات التعويضات:

ويقصد بها التعويضات الإقليميّة، وظهرت هذه الطريقة في القرن الثامن عشر، وتم التنويه إليها في معاهدة أوترخت ١٧١٣ التي أنهت الحرب حول تقسيم المملكات الإسبانية بين عائلتي الهابسبرغ والبوربون[٣] وتقوم هذه السياسة على منح دولة إقليماً أو مساحة من الأرض مقابل ما أخذ منها لإعطائه لدولة أخرى، للتعادل في توزيع القوّة بين الدول، وتجلت هذه السياسات في البروز من خلال مؤتمرات الصلح التي تعُقد بعد الحرب، كما حصل بتقسيم ألمانيا بعد الحرب العالميّة الثانية إلى مناطق نفوذ بين دول الحلفاء المنتصرة[٤].

٣- سياسة المناطق المحايدة:

---

(١) ممدوح منصور، مرجع سابق، ص٢٤٦.

(٢) لؤي إبراهيم،مرجع سابق، ص٣٧.

(٣) محمد عزيز شكري، ص١٣٨.

(٤) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقصدّ بها إنشاء مناطق عازلة بين دول كبرى متصارعة كفاصل بينها، ومنعها من الاصطدام مع بعضها، والهدف من إنشائها هو أن كلاً من القوى الكبرى لها مصلحة منع الآخرين من السيطرة على تلك المنطقة[١]، وقوّة تلك المناطق العازلة وبقائها تستمد من الدّول القويّة المجاورة لها.

إذن؛ فإن محاولة أيّة دولة من الدّول القويّة ضمها إليها يعني الإخلال بتوازن القوى، ولكن هذه السياسة تفشل إذا اتفقت الدّول القويّة على اقتسام المناطق العازلة (الحاجزة) بينها، فيذوب كيانها بين الدّول المجاورة، ومثال ذلك قيام بولونيا كمنطقة عازلة ودولة فاصلة بين روسيا وألمانيا[٢] وبلجيكا وهولندا كفاصل بين فرنسا وألمانيا[٣].

٤- سياسة التدخل:

يقصدّ بها التدخل في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى من الدّول الكبرى في محاولة للإبقاء على توازن القوى القائم، أو لتغيره[٤]. بمعنى أن سياسة التدخل تهدف إلى الإبقاء على الوضع القائم أو تغييره لصالح الدّول المتدخلة، ومثال ذلك تدخل الاتحاد السوفيتي سابقاً في كل من بولونيا والمجر عام ١٩٥٦م، وتدخل الولايات المتّحدة الأمريكيّة في كل من العراق والصومال وأفغانستان وهاييتي[٥].

٥- سياسة مناطق النفوذ:

هي أن تتعهد الدّول الكبرى باحترام ما تدّعيه أنه حقوق نفوذ لها داخل منطقة معيّنة، على أمل تقليل الخلافات إلى أدنى حد ممكن، ومثال ذلك مناطق النفوذ الأمريكيّة السوفيتيّة في أوروبا الشرقيّة حتى انهيار الشيوعيّة في القرن المنصرم[٦].

٦- سياسة التفريق:

---

(١) جيفري سيترن،مرجع سابق، ص٢٠٩.

(٢) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٨.

(٣) محمد عزيز شكري، ص١٣٨.

(٤) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٧.

(٥) محمد عزيز شكري، ص١٣٨.

(٦) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقوم على مبدأ فرّق تسد، وهي أن تعمل الدّول الكبرى على عدم تمكين الدّول التي من الممكن أن تطوّر قوّتها لدرجة تهديد مصالحها من الوصول لذلك، والعمل على بقاء الدّول الصغيره بحالة تفتيت منقسمة حتى لا تمكّنها من الاتحاد مع بعضها، وتصبح خطراً عليها ومصدر تهديد لأمن الدّولة صاحبة هذه السياسة، كما أن هذه السياسة تعني تفكيك قوّة كبيرة قائمة بالفعل إلى قوّة صغيرة مفتتة والعمل على إحباط وعرقلة قوّة كبيرة تسعى إلى الظهور، وتطوير قوّتها، وتؤدي إلى الإخلال بنظام التوازن الدّوليّ[1].

[1] ممدوح منصور، مرجع سابق، ص٢٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني
الأحلاف وسياسة ميزان القوّة والأمن الجماعي

١ـ سياسة ميزان القوّة:

بعد معاهدة وستفاليا * عام١٦٤٨م أصبحت فكرة توازن القوّة من أهم الآليات التي عمل بها النظام الدّوليّ في جميع المراحل التاريخيّة له، وقد كان لظهور الدّولة القوميّة في أوروبا الأثر في ذلك من حيث إفضائها إلى رسم الحدود الفاصلة بين الدّول وتحديد مجالات سيادة كل منها، واتجاهها نحو تطوير عوامل قوّتها، باعتبارها من أهم مطالب الشعور القومي لديها، فأصبح توازن القوّة بينها عن طريق القوّة هو السبيل لمنع تجاوز أي منها على حدود الدّول الأخرى وسيأدّتها ومصالحها، وتم تأطير ذلك قانوناً ضمن معاهدة أوترخت ** عام ١٧١٣م، وما يميّز العلاقات الدّوليّة الطابع الصراعي، وتوازن القوّة تمثل القاعدّة الأساسيّة له، وأن هذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القوميّة للدول فحسب، وإنما في محاولة كل دولة زيادة قوّتها القوميّة على حساب غيرها من الدّول، ويترتب على ذلك أنه إذا تمكنت دولة واحدة أن تحصل على تفوّق ضخم وساحق في قوّتها، فإن ذلك سيدفع بها إلى تهديد حريّة الدّول واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدّول إلى مواجهة القوّة بالقوّة، من خلال تطوير قواها وتجميعها في ائتلافٍ قوي أو محورٍ مضاد قادر على مجابهة التحدي.

إنّ الأحلاف كانت من العوامل المهمّة التي ساعدت على ترسيخ آلية توازن القوّة في النظام الدّوليّ، حيث إن التنافس على القوّة الذي رافق ظهور الدّولة القوميّة قد دفع الدّول التي لا تستطيع مجاراة غيرها في تعزيز قوّتها إلى الدّخول في أحلاف من أجل الموازنة مع القوّة المضادة[١].

---

* للمزيد من المعلومات حول معاهدة وستفاليا: يمكن الرجوع إلى إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسيّة الدّوليّة: دراسة أصول النظريّة،مرجع سابق، ص٤٧-٥٧.

** معاهدة أوترخت: تعد أول اعتراف رسمي وصريح لفكرة ميزان القوى حيث استهدفت تقسيم الممتلكات الإسبانية بين أسرتي البوبورن الفرنسية.

[١] نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٢٠-٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ سياسة الأمن الجماعي:

نظام الأمن الجماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة إقامة تنظيم دولي، ويعد نظام الأمن الجماعي من أفضل الطرق والوسائل لمنع نشوب الحروب، ويزيد من فرص نجاح الوسائل السلميّة لحل المنازعات الدّوليّة التي تعدّ النّظام المكمّل لنظام الأمن الجماعي، ونظام الأمن الجماعي هو ذلك النّظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدّوليّة المنظمة مسؤوليّة حماية كل عضو من أعضائها، وتوفير كل سبل الأمن له ومنع الاعتداء عليه، ويرتكز نظام الأمن الجماعي على استخدام الوسائل والطرق السلميّة لحل المنازعات الدّوليّة، وإن نظام الأمن الجماعي يقوم على فكرة ردع العدوان أياً كان مصدّره وأياً كانت القوّة التي تقف وراءه، فهو لا يستهدف دولة محددة، وإنما يعاقب أيّة دولة تتعدى وتلجأ باعتدائها على استخدام القوّة في علاقاتها الدّوليّة[١].

وتقوم فكرة الأمن الجماعي على فرضيّة رئيسة مفادها صعوبة انتصار المعتدى أمام تجمّع كل قوى الدّولة ضدّه، لكنها تحتاج بنجاحها إلى تعاون وإرادة كل الدّول باعتبار أن أي عدوان دولة هو عدوان الدّول جمعياً، والفكرة تدور حول مبدأ الفرد للكل والكل للفرد، وقوامها أن استخدام القوّة بشكل عدواني وغير قانوني باتجاه أيّة دولة وضدّها يحتم مقاومة ذلك العدوان من قبل جميع الدّول الأخرى، وتمثل بذلك خط دفاع ثانٍ ضدّ الحروب، وأداة يقصدّ بها فقط تحريم الاستعمال التعسّفي والعدواني للقوّة، وسلعة الأمن الجماعي هي الجزاءات الدبلوماسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة للإقناع والعدول عن استخدام القوّة، والاستمالة إلى تحكيم العقل، لتلافي الخسارة المهددة للمصلحة القوميّة الذاتيّة، ففكرة الأمن الجماعي تستند إلى فرضيّة أن الحرب يمكن منع وقوعها بالأثر الرّادع للقوّة، ومقتضياتها أن السلام لا يمكن أن يتجزأ، وأن ما هو خير لصالح سلام العالم؛ فهو بالضرورة خير وصالح للدولة[٢].

والمتقضيات الأساسيّة المهمّة لنظام الأمن الجماعي هي أن تكون السلطة الدّوليّة هي صاحبة الكلمة الفصل في المواقف التي تستلزم استعمال وسائل قصريّة، وأن يكون ذلك من خلال عدم المحاباة والإنصاف، وإن مجموعة الدّول الكبرى تتساوى بالقوّة نوعاً ما، فمضمون فكرة الأمن الجماعي تتركز في الحيلولة دون تغير الواقع الدّوليّ، أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته[٣].

---

(١) عبد الله آل عيون، نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدّوليّ، دار البشير للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ١٩٨٥م، ص١٩-٢١.

(٢) رجب حسن النعيرات، مرجع سابق، ص٢-٣.

(٣) محمد سعيد الدقاق، مذكرات في العلاقات الدّوليّة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٠،ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن الجماعي هو النظام الذي تتولى فيه الجماعة الدّوليّة المنظمة مسؤوليّة حماية كل عضو من أعضائها، والسهر على أمنه من الاعتداء[١].

ومقتضى فلسفة الأمن الجماعي تقوم على أن الأصل في العلاقات الدّوليّة هو التعاون وتحقيق السلم والأمن الدّوليّ، واعتبارها عقيدة مشتركة لكل أعضاء المجتمع الدّوليّ، وقيمة لا تقبل التجزئة، لذا ينبغي أن يثمّن المجتمع الدّوليّ تلك القيمة، ويدافع عنها بشكل جماعي، ومقاومة العدوان أيا كان مصدّره، وتحديد الطرف المعتدي في الصراع، واتخاذ الإجرّاءات والتدابير اللازمة التي تضع حدا سرّيعا وفعّالا له، وأن تكون المساهمة بذلك بشكل جماعي بتحمل الأعباء وتقاسمها وتنفيذ ذلك من خلال حشد القوّة المناسبة والقادرة على ردع العدوان، وإيقاف أية محاولة عدوان لأيّة دولة؛ لأنه ليس باستطاعتها مجابهة تلك القوّة المشتركة من المجتمع الدّوليّ[٢].

٣- خصائص الأمن الجماعي:

نظام الأمن الجماعي يتميّز بخصائص معيّنة جعلت منه نظاما فريدا من نوعه، ومختلفا عن النظم القديمة والحديثة في إدارة العلاقات الدّوليّة، ومن هذه الخصائص[٣]:

١- يقوم على وجود تحالف دولي من القوّة في مواجهة المصادر المحتملة للعدوان.

٢- ليس موجها إلى دولة أو مجموعة من الدّول، إنما ضدّ تصرفات عدوانيّة لدولة أو أكثر تخرج عن القانون.

٣- ينطلق من افتراض أن التعاون هو الأصل في العلاقات الدّوليّة، وأن الصراع هو الاستثناء.

٤- يستند لفكرة التعاون في المجتمع الدّوليّ وفهم طبيعة العلاقات الدّوليّة وليس الصراع القائم على المنازعات.

٥- نظام الأمن الجماعي يقوم على افتراض أن هناك تطابقا وتجانسا في المصالح المشتركة بين الدّول وتحقيق السلام والأمن، وأنه لا مجال للتصارع بين هذين الاعتبارين، وفي هذا الاتجاه فإن استجابة الدّول يجب أن تكون استجابة الدّول ضدّ أيّة دولة معتدية، وفي أي مكان بغض النظر عن اعتبارات المصلحة القوميّة، وأن الاستجابة الدّوليّة في نظام الأمن

---

(١) محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة الدّوليّة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨م، ص١٨٩.

(٢) رجب النعيرات، مرجع سابق، ص٦.

(٣) المرجع السابق، ص٥-٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماعي هي استجابة إلزامية ومطلقة، وليست اختياريّة ونسبيّة، وأن العدوان يؤثر في مصالح جميع الدّول بنفس الدرجة.

٦- نظام الأمن الجماعي يقوم على مركزيّة أكبر في موضوع التشغيل والتوجيه، وتبرز سلطة التوجيه فيه على شكل مؤسسات دوليّة تشارك في عضويّتها الدّول القائمة في المجتمع الدّوليّ بغض النّظر عن أيديولوجيتها، ونظمها السياسيّة، ومواقعها الجغرافيّة وأوزانها النسبيّة من القوّة.

إن نظام الأمن الجماعي قد يصل لتحقيق أهدافه في الأمن والسلام بوساطة أدوات محددة وتعريفات هي الأخرى شبه محدده للمواقف التي يستلزم اتخاذ إجرّاء جماعي بشأنها على نحو أو آخر، وأن المركزيّة في نظام الأمن الجماعي تجعل التنبؤ بشكل الاستجابة وأساليب التنفيذ أمراً ممكناً[١].

٤- جوانب الاختلاف والالتقاء في سياسة توازن القوّة والأمن الجماعي:

أ- جوانب الالتقاء:

إن الفريق المؤيد لجوانب الالتقاء في سياسة توازن القوّة والأمن الجماعي يرى أن نظام الأمن الجماعي صيغة معدلة لتوازن القوّة، ولا يمثل في نظرهم انفصالاً عنه ولا يُعدّ بديلاً له، فهذا (اداورد كولايك) يرى أن نظام الأمن الجماعي ليس إلا تطويراً لنظام توازن القوّة، ويعتمد على وسيلة التحالفات التي قد تصل في وقت ما إلى مرحلة الائتلافات. فنظام الأمن الجماعي لا ينفصل عن توازن القوّة، بل هو مشتق منه وتطور منطقي له، وبالتالي فالأمن الجماعي ليس سوى فكرة أخرى لنظام توازن القوّة أخذ صورة الائتلاف، وجد (كوينسي رايت) أن المبادئ لنظام الأمن الجماعي لا تتناقض مع المبادئ لسياسة توازن القوّة، بل هي مكمّلة لها، وما الجهود التي تبذل من التنظيم الدّوليّ للأخذ بنظام الأمن الجماعي إلا تطويراً منظماً للاتجاه الطبيعي، يدفع بالدّول لتبني سياسة توازن القوّة، فالأمن الجماعي يعتمد على ميزان القوّة الذي يحافظ على الاستقرار العام والذي من خلاله يمكن السيطرة على المواقف. فنظام الأمن الجماعي وسياسة توازن القوّة ينطلقان من فرضيّة الاستشعار بحجم الخطر والتهديد بامتلاك دولة ما لإمكانات القوّة وكيفيّة مواجهتها، ذلك يدفع بتوازن القوّة لتشكيل تحالفات وتجمعات للقوّة، أما نظام الأمن الجماعي فيدفع باتجاه تكتّل الدّول في تشكيل

---

[١] عبد الله محمد آل عيون، مرجع سابق، ص٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قوّة ساحقة ضدّ مصدر الخطر الذي يهدد السلام في حين أن توازن القوّة يتطلب ذلك منه تعادلاً نسبيّاً في توزيع قوّة المحور أو قوّة الحلف، أما الأمن الجماعي فيتطلب منه ذلك التفوق الساحق في قوّة المجتمع الدّوليّ، ذلك لمواجهة الخطر الذي يعتقد أنه يشكل مصدر تهديد للأمن والسلم، أو الإخلال بالوضع القائم، فكلاهما يسعى إلى الوصول لأعلى مستوى من الجاهزيّة وتملك القوّة للاستعداد للحرب إن كانت خياراً والقتال عند الضرورة[١].

إنّ فكرة الرّدع هي فرضيّة كلا النظامين، بحيث إنه لا يمكن منع أيّة دولة من استخدام تفوّقها بإمكانات قوّتها وإحداث إخلال بالأوضاع القائمة إلا من خلال مواجهتها بقوّة أضخم من قوّتها وإظهار لها أن خسارتها أكبر من ربحها. فكلا النظامين يتبنّيان وجهة النظر التي تعتقد أن أفضل الوسائل وأقوى سبل دعم فرص السلام العالميّ تكون في تملك قوّة بمستوى عالٍ واستعداد للحرب والقتال إذا دعت الضرورة، ونظام الأمن الجماعي وسياسة توازن القوّة ينطلقان من معتقد أن الدّول التي تشارك في الإجرّاءات الجماعيّة تستهدف ردع العدوان وإحباطه، وأن هذه الدّول تتمتع بحريّة ومرونة كاملتين في تكييف مواقعهما وربطهما بهدف السلام وحده، من غير ما عداه من أهداف، وكلا النظامين يقيمان افتراضاتهما على أساس الاعتقاد في أن مواجهة الخطر والتهديد بالعدوان سوف يتحقق من خلال الإجرّاءات والتدابير المشتركة بالجهود الجماعيّة للدول الأعضاء في الجماعة الدّوليّة، وإن كان هناك دول لا يمسها هذا الخطر بشكل مباشر[٢].

ب- جوانب الاختلاف:

١. دافع كلا النظامين نحو السلام وردع المعتدي يختلف جوهريّاً في الفكرتين، فهو دافع ذاتي أناني في فكرة سياسة توازن القوى، ويوصف بالموضوعيّة في فكرة نظام الأمن الجماعي مع أن الدافع الحقيقي لكل الدّول هو حماية مصالحها القوميّة، فتوازن القوى السلام كنتيجة عرضيّة، وليس هدفاً مخططاً له، أما في نظام الأمن الجماعي؛ فالهدف المعلن والمخطط له هو الأمن والسلم بغض النظر عن نوايا الدّول عند الاشتراك فيه[٣].

---

(١) حسن طوالبة، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) لؤي إبراهيم، مرجع سابق ص٣٢.

(٣) حسن محمد طوالبة، مرجع سابق، ص٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. نظام الأمن الجماعي في جوهره يختلف عن نظام توازن القوى، فالأمن الجماعي يقوم على تحالف عام أو عالميّ من القوّة لمواجهة المصادر المحتملة للعدوان، أما توازن القوى فيتشكل على أساس ما يعرف بالتحالفات التنافسيّة، بمعنى أن نظام الأمن الجماعي يعمل على تركيز القوّة القوميّة للدول في جبهة عريضة قادرة على ردع المعتدي أيا كانت هويته أو إطار تحرّكه، أما توازن القوى فهو يقوم على تقسيم القوّة في المجتمع الدّوليّ بين عدد من محاور القوى التي تتعادل إمكاناتها [١].

٣. الرّدع المتبادل بين القوى المتكافئة يُعدّ أحد العوامل المساعدّة التي تضمن بقاء الأوضاع القائمة من غير تغيير، ففي نظام الأمن الجماعي تكون علاقة الدّول المتحالفة مع بعضها علاقة وديّة طابعها التعاون، بعكس تلك العلاقة التي تسود تجمعات القوّة المضادة في ظل توازن القوى التي طابعها التنافس والخصومة [٢].

٤. التحالفات التي تقوم في إطار نظام توازن القوى موجهة إلى الدّول أو التجمّعات الخارجيّة في المواقف التي يظهر فيها اتجاه نحو الإخلال بتوزيعات القوّة القائمة، وعلى العكس من ذلك؛ فنظام الأمن الجماعي هو تحالف عالميّ أو شامل، وليس موجّها للخارج، بل ضدّ تصرفات عدوانيّة عن أيّة دولة داخلة في هذا التحالف، وهذه المظاهر الحيويّة في الاختلافات بينهما رغم أنه محور اهتمامات النظامين بالهدف النهائي هو ردع العدوان[٣].

٥. نظام الأمن الجماعي ينطلق من افتراض أن التعاون هو الأصل في العلاقات الدّوليّة والصراع والتنافس هو الاستثناء، أما نظام توازن القوى فينطلق من العكس، أن الصراع هو الأصل في العلاقات الدّوليّة أما التعاون فهو الاستثناء، وبالتالي يكيّف كل نظام أسلوب عمله على أساس منطلقه[٤].

٦. صُلب نظام الأمن الجماعي يقوم على أساس أن هناك تجانساً تاماً ومطلقاً بين المصالح القوميّة وتحقيق السلام والأمن الجماعي، وأنه لا مجال للتصارع بين هذين الاتجاهين، وفي إطار هذا الاتجاه فإن استجابة الدّول، كل الدّول، يجب أن تكون استجابة جماعيّة ضدّ أيّة

---

(١) عبد الله آل عيون،مرجع سابق، ص٢٧.

(٢) لؤي إبراهيم، ، مرجع سابق، ص٣٣.

(٣) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٤) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة معتدية، وفي أيّ مكان، بغض النظر عن اعتبارات المصلحة القوميّة، أما نظام توازن القوى فهو على العكس من ذلك يترك مجالاً أوسع لتفسير ما يعُد تهديداً للمصالح القوميّة، ويستوجب رد فعل على أيّ اعتداء بأيّة طريقة مناسبة، بمعنى أن الاستجابة بنظام الأمن الجماعي هي استجابة إلزامية ومطلقة بنظام توازن القوى، فهي استجابة اختياريّة ونسبية[١].

٧. كلا النظامين يستهدف الحفاظ على السلام وردع المعتدي والعدوان، من خلال تجميع القوّة ضدّه ومصدّر التهديد، لكن هناك اختلاف جوهري بكلا الفكرتين، في نظام توازن القوى تتحالف الدّول وتجمع قوّتها بدافع المحافظة على المصلحة القوميّة لها، أما سعيها للحفاظ على السلام فهو ينطلق من هذا الدافع، وبالتالي فالسلام الذي يهمها المحافظة عليه هو السلام الذي يخدم هذه المصلحة الأنانيّة، أما في نظام الأمن الجماعي فالدّول تجمع قوّتها بدافع المحافظة على السلام للسلام ذاته متجاوزة مسألة المصلحة القوميّة، أو هكذا يفترض، وبفعلها ذلك هي لا تتخلى عن هذه المصلحة، إنما انطلاقا من أن الحفاظ عليها لا يكون مناسباً إلا في ظل سلام عادل وشامل، وفي مثل هذه الحالة فتوازن القوى أكثر واقعيّة، أما نظام الأمن الجماعي فأكثر مثاليّة[٢].

٨. كلا النظامين يختلف التوجيه والتشغيل، من حيث درجة مركزيّة القرار والسلطة والتحكم، ففي نظام توازن القوى هناك استقلال نسبيّ أكبر من جانب الدّول التي تشارك التحالفات وتجمّعات القوّة المضادّة، بمعنى أنه أقرب في كيفيّة توجيهه وتشغيله للأوضاع بالطريقة اللامركزيّة، أما نظام الأمن الجماعي فيقوم على مركزيّة أكبر في موضوع التشغيل والتوجيه، ومركز التوجيه فيه هو سلطة المنظمة الدّوليّة التي تشارك في عضويّتها الدّول الأعضاء، بغضّ النظر عن طبيعة أنظمتها السياسيّة ومعتقداتها الآيديولوجيّة.

وعلى الرغم من أن كلا النظامين، في النهاية، يصلان لنفس النتائج عن طريق تطبيق وسائلهم الخاصة، إلا أن الكيفيّة التي يتم بها ذلك في نظام توازن القوى ترجع بالدرجة الأولى إلى الحسابات المستقلة التي يجريها كل حلف على حدة، أما في نظام الأمن الجماعي فيصل إلى هذا الهدف بوساطة

---

(١) لؤي ابراهيم،مرجع السابق، ص٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدوات محددة، وتعريفات شبة محدودة للمواقف التي يتحتّم اتخاذ إجرّاء جماعي بشأنها على نحو أو آخر[١].

وعلى ضوء ما تم ذكره سابقاً؛ فإن الأحلاف التي تشكل أحد أهم أدوات فلسفة توازن القوى لم تكن في أيام عصبة الأمم أو أيام هيئة الأمم المتّحدة أداة مساعدّة للأمن الجماعي، والقول بأن الأحلاف إنما نشأت كردّة فعل لفشل الأمن الجماعي، صحيح، كما أوردنا سابقاً، ولكن يمكن صياغته بصورة أخرى هي أن الأمن الجماعي فشل؛ لأن الدّول فضّلت فلسفة سياسيّة توازن القوى حماية لمصالحها القوميّة المباشرة والآنيّة على فلسفة سياسة الأمن الجماعي، وبالتالي انخرطت في أحلاف تنافسيّة جعلت من تطبيق نظام الأمن الجماعي أمراً صعباً إذا لم يكن مستحيلاً، خاصة في ضوء الإمكانات التكنولوجيّة الهائلة وأسلحة الدمار الشامل التخريبيّة التي يملكها كل حلف من هذه الأحلاف، وفي ضوء سيطرة وهيمنة الدّول الكبرى (بعد الحرب العالميّة الثانية - وفترة الحرب الباردة وبعد انتهائها) صاحبة هذه الأحلاف على مجلس الأمن الأداة التنفيذيّة لفكرة الأمن الجماعي، مما شل أعماله وعطلها[٢].

---

[١] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص١٤٧.

[٢] لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثانـــي
حلفُ شمال الأطلنطي والبُنى والهياكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

حلف شمال الأطلنطي والبنى والهياكل

حلف شمال الأطلنطي يتكون من أجهزة عسكريّة وسياسيّة واقتصاديّة[١] واتخذ شكلاً مؤسّسياً منذ تشكيله، ووضعت الدّول الموقعة على معاهدة إنشائه الهيكل التنظيمي للحلف يتألف من مؤسسات سياسيّة وعسكريّة واقتصاديّة[٢] وكل من تلك المؤسسات لها أجهزة رئيسة وفرعيّة يناط إليها مجموعة من الأعمال للعمل على تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها الحلف[٣] ويرتبط بتلك الأجهزة لجان تعمل معها وعدد من المساعدين والقيادات العسكريّة بمنزلة الأداة لتنفيذ سياسات الحلف وأهدافه، وهناك قواعد وشروط لعضويّة الحلف، وتحديد الأهداف، والمحددات لاستراتيجيّة الحلف، وله عقيدة واضحة المعالم تفادياً لأي انقسامات بالحلف وتجاوز المعضلات التي تواجه مستوى أدائه مما جعل الحلف في هياكله وبناه يواكب المتغيّرات والمستجدات التي تحدث في النظام العالميّ وتقسيماتها، والقيادات العسكريّة ومواقعها، ونطاق إشرافها، والاختصاصات الموكلة إليها والأدوار الرئيسة للحلف خلال الحرب الباردة، واستراتيجيته، وعقيدته، وتطورها، وأهداف الحلف. وعن التحدّيات والأحداث التي سبقت الحرب الباردة ومفهومها. واعتماداً على ما سبق؛ سنبحث ذلك في هذا الفصل من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مراحل نشوء الحلف وتطوّره.

المبحث الثاني: النظام البنيوي للحلف وأجهزته المؤسسيّة.

---

(١) محمد العمراوي، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٥٣.

(٣) ليلى مرسي وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
مراحل نشوء الحلف وتطوره

فكرة إنشاء حلف يضم دول المحيط الأطلنطي كانت قد ترددت قبل قيام الحرب العالميّة الثانية بدعوى أن المحيط الأطلنطي بمنزلة بحيرة يجمع بين الدّول المطلة عليه، وهو على حد تعبير بعض أنصاره خلف يقوم على قوميّه أطلسيّة[1]، وأن للحلف مؤسسات يتبع لها أجهزة رئيسة وفرعيّة يسند إليها مجموعة أعمال للعمل تهدف لتحقيق الأهداف المتوخاة من تشكيله، ولها لجان تعمل، و عدد من المساعدين والقيادات العسكريّة بمنزلة الأداة لتنفيذ سياسات الحلف، وهناك شروط لعضويّة الحلف وتحديد استراتيجيته، وتكوين عقيدة واضحة، مما حدا بالحلف أن يواكب المتغيّرات والمستجدات التي تحدث في النظام العالميّ، وهذا ما سنبحثه في هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول:أسباب نشوء الحلف.

المطلب الثاني: انتهاء الحرب العالميّة الثانية وبداية الحرب الباردة.

---

[1] رجب حسن النعيرات، مرجع سابق، ص٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
أسباب نشوء الحلف

حلف شمال الأطلنطي لم يولد من فراغ، إنما جاء استجابة لمواجهة عدد من التحدّيات التي برزت في أعقاب الحربين العالميّتين الأولى والثانية، وما خلفته هاتان الحربان، وتعدُّ الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة بكافة أشكالها من الأسباب التي تمهّد إلى إنشاء أحلاف وتكتلات؛ لأنها تترك وراءها ويلات، فتعمل الدّول والجماعات على تشكيل الأحلاف استجابة للمستجدات، والتي ظهرت في القرنين المنصرمين، فقد حصلت حروب طاحنة في أوروبا تركت وراءها حملاً ثقيلاً من الويلات والمآسي وراح ضحيّتها ملايين الأشخاص، والحرب العالميّة الأولى التي بزر بعدها لحيز الوجود عصبة الأمم عام ١٩١٧م والتي لم تستطع أن تنزع فتيل الأزمات في القارّة الأوروبيّة فحصلت الحرب العالميّة الثانية عام ١٩٤٥م وتركت خلفها دماراً لحق كافة مناحي الحياة، وظهور النزعات المتطرّفة الديكتاتوريّة في كل من ألمانيا وايطاليا. بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، والقضاء على تلك النزعات الفاشيّة والنازيّة، وظهر الاتحاد السوفيتي بآيديولوجيّته الشيوعيّة كقوّة عظمى، فكان الخطر الأكبر الذي يهدد أوروبا[١].

ويرى بعض الفقهاء والكتّاب أن التحالف الأطلنطي كان موجوداً قبل أن يعلن عنه رسميّاً، ومن وجه نظرهم فإنه يعود إلى التحالف الذي كان يربط كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتّحدة الأمريكيّة إبّان الحرب العالميّة الأولى، وأن هناك روابط تراثيّة وتاريخيّة مشتركة فيما بين أوروبا والولايات المتّحدة[٢] يعتبر حلف الأطلنطي من أكبر الأحلاف العسكريّة وإن فكرته نشأت عام ١٩٢٩م لاتحاد الدّول الديمقراطيّة مع بعضها ضدّ الدكتاتوريّة الفاشيّة والنازيّة، ومعاهده حلف شمال الأطلسي في ٤/نيسان/١٩٤٩م لم تأتِ في فراغ، وإنما جاءت استجابة لمواجهة تحديات كبرى برزت على الساحة الأوروبيّة في أعقاب الحرب العالميّة الأولى والثانية، كما ذكرنا سابقاً، وأنها ارتبطت بمستوى الإدراك والتفكير الأوروبي والأمريكي المتمثل بتحول الاتحاد السوفيتي إلى قوّة عظمى وما يشكله من تهديد أمني لأوروبا وآيديولوجيته الشيوعيّة المتناقضة مع مفاهيم الغرب وقيمه[٣].

---

(١) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٣) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما ساعد على تلك التحدّيات التي حدثت في أوروبا ما يأتي:

١- التحدي الأيديولوجي:

كانت الشيوعيّة هي الوظيفة العقائديّة للاتحاد السوفيتي متعارضة ومتناقضة مع الغرب ومفاهيمه، وكان هذا التحدي موجوداً منذ عهد نجاح الثورة الشيوعيّة في روسيا عام ١٩١٧م، لكنه لم يشكل خطراً على الأمن الأوروبي لانشغال الاتحاد السوفيتي في فتره ما بين الحربين بدعم استقرار نظامه السياسيّ ووضع المرتكزات للتحول للنظام الاشتراكي وإتباعه سياسة العزلة، وعدم الاهتمام بالشؤون الأوروبيّة[١]، علاوة على أن الأوروبيين كانوا منشغلين في مواجهة النزعات المتطرّفة والدكتاتوريّة التي أخذت تظهر في كل من ألمانيا وإيطاليا، والتي كانت سبباً في قيام تحالف فيما بين الاتحاد السوفيتي والغرب في الحرب العالميّة الثانية[٢].

وبعد القضاء على النزاعات النازيّة والفاشيّة في أوروبا وانتهاء الحرب، ظهرت الشيوعيّة بأنها الخطر الأول الذي يهدد الأمن الأوربي بسبب توظيف هذه الآيديولوجيّة من قبل السوفيت بما يخدم مصالحهم، مستغلين بذلك وجودهم وسط أوروبا وشرقها لنشر مبادئ الشيوعيّة، وإقامة أنظمة حكم شيوعيّة، ويذكر أن للكتابين اللذين نشرا في الولايات المتّحدة سنة ١٩٣٩-١٩٤٣م* الأثر الكبير

---

(١) رياض الصمد، العلاقات الدّوليّة في القرن العشرين، ج١، بيروت: المؤسسة العربيّة للدّراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م، ص٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٠.

* **الكتاب الأول**: لمؤلفه (**كلارنس ستريت**) بعنوان (**الاتحاد في الحال**) وكان يعمل مراسلاً لجريدة نيويورك تايمز في أوروبا ومن خلال عمله وبعد سنوات من الملاحظة ودراسة لعصبه الأمم المتّحدة توصل إلى أن مصيرها الفشل، وكانت فكرته في الكتاب أن يحل محل عصبة الأمم اتحاد بين الدّول الديمقراطيّة التي تربط بينها عوامل تاريخيّة وجغرافيا وتراث مشترك وهي كل من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبريطانيا، وايرلندا، وفرنسا، وهولندا، وبلجيكا، والسويد، والنرويج، والدنمارك، وفنلدة، وسويسرا، وكندا، واستراليا، ونيوزلندا، وجنوب إفريقيا، وهدف في كتابه توجيه الرأي العام، ليس لمهاجمة الديكتاتوريات، بل مواجهة أي اعتداء خارجي، وكان لهذا الكتاب الأثر البالغ في توجيه الرأي العام الأمريكي، وقامت جمعيات في المدن الأمريكيّة سميت جمعيات الاتحاديين، وصدّرت مجلات شهرية باسمه وجميعها كانت تروج لفكرته إلا إن هذه الفكره لم تر النور، ولم تتح لها الفرصة أن تظهر وتطبق لحيز الوجود بسبب إعلان (هتلر) الحرب في أيلول ١٩٣٩م.
الكتاب الثاني: بعنوان (**السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة**) للكاتب (**ولتر ليمبان**) وفي هذا الكتاب يوضح الكاتب العلاقة التي تربط بين الشعوب التي تسكن حول المحيط الأطلنطي ولا سيما في إنجلترا والولايات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبالغ في تحريك وتوجيه الرأي العالمي للتفكير بحلف يضمن الأمن الجماعي للجميع، وينبذ الحروب فكان التفكير بحلف الأطلنطي[١].

٢- ميثاق بروكسل:

هي معاهده دفاعيّة وقعت في١٩٤٨/٣/١٧م بين بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وانكلترا وفرنسا وتعاهدت هذه الدّول فيما بينها بمساعدّة بعضها إذا ما تعرّضت أيّة دولة للاعتداء العسكريّ ويعد ازدياد نفوذ الاتحاد السوفيتي في أوروبا وأصبح خطراً يهدد أوروبا[٢]، وكان بمبادرة بريطانيا ويعد أول حلف عسكريّ سياسيّ موجه ضدّ الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكيّة، وأطلق عليه اسم (الحلف الغربي) [٣].

٣- مبدأ ترومان:

أطلقه الرئيس الأمريكي (هاري ترومان)، ويعد ذلك أول مبدأ لتطبيق سياسة الاحتواء، الذي شهدت ولايته انتهاء الحرب العالميّة الثانية، وخرج مبدأ ترومان المؤيد لمحاربة الشيوعيّة تحت شعار صيانة السلام وحماية المصالح الأمريكيّة، حيث تم تخصيص مبلغ (٤٠٠) مليون دولار لكل من تركيا واليونان لمساعدتهم، وإرسال مجموعة من الخبراء والأخصائيين للمساعدّة في إعادة بناء الدّولتين؛ لأنه من الناحية الاستراتيجيّة تعد كلاً من تركيا واليونان، فهما تتمتعان بمواقع مهمّة مطلة على البحر الأسود ملاصقة للاتحاد السوفيتي، وهذه الخطوة التي لم تلقَ ترحيباً سوفيتياً وشجبوها بشدة في الأمم المتّحدة، وقاموا باتخاذ إجرّاءات من شأنها تعزيز أمن الدّولة السوفيتيّة[٤].

المتّحدة تحت عنوان (الكتلة الأطلنطية) وأنهما محور تلك الكتلة، ويعلل أن محيط الأطلنطي ليس حاجزاً بين تلك الدّول، وأن الروابط بين تلك الدّول أقوى بعوامل تاريخيّة وجغرافية وتراثيّة: بالاستعانة بالمصدّرالسابق: رجب حسن النعيرات، مستقبل حلف شمال الأطلنطي في ضوء انتهاء القطبيّة الثنائية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م ص ص ٩-١٠.

(١) رجب النعيرات،مرجع سابق،ص ص١٠-١١.

(٢) مصطفى ابو الخير،مرجع سابق ،ص١٨٨.

(٣) محمد حبيب صالح، محمد يوفا، قضايا عالميّة معاصرة، مرجع سابق، ص٨٥.

(٤) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- مشروع مارشال:

يتضمن هذا المشروع إرسال مساعدات ماليّة لدول أوروبا للمساعدة، بإعادة إعمارها، ونقل الثقافة الأمريكيّة إليها[١].

ومشروع مارشال أطلقه وزير الخارجيّة الأمريكيّة (جورج مارشال) في خطابه في جامعة هارفرد عام ١٩٤٧م كخطة لتنفيذ السياسة الخارجيّة الأمريكيّة عن طريق تقديم المساعدات الاقتصاديّة واستخدامها لزيادة نفوذها السياسيّ والاقتصاديّ والعسكريّ في أوروبا، وفي خطوة ثانية مؤشر على التحوّلات في سياستها الخارجيّة[٢]، وإنه كان من المشجعين لأن تلعب بلاده دوراً مركزيّاً في الحلف الذي كان يرى أنه يشكل حاجز لدرء الخطر الشيوعي في حين أن السيناتور الأمريكي (ارثر وندنبورغ) قال: إن الحلف جاء خطوة لتوسيع مبدأ مونورو*[٣] حيث أن الأنظمة الأوروبيّة أخفقت في اقتصادياتها، ومعظمها أصبحت تغرق في كساد اقتصاديّ لا يمكن لأي أحد التنبؤ بنهايته[٤] سمي الكساد العظيم في أوروبا، ويتضمّن مشروع مارشال عدّة بنود هي[٥]:

١- تقديم المساعدات للحكومات والدّول الأوروبيّة لمقاومة الخطر الشيوعي.

٢- محاولة منع وصول الأحزاب الشيوعيّة لمراكز صنع القرار والسلطة في كل من فرنسا وإيطاليا.

٣- تقديم المساعدات اللازمة لدول أوروبا الغربيّة المدمّرة جرّاء الحروب.

٤- التركيز على مبدأ الاقتصاد الذاتي لدول أوروبا.

---

(١) جوزيف ناي، القوّة الناعمة: وسيلة لنجاح السياسة الخارجيّة، ترجمة محمد البيجرمي، الرياض، دار العيكيان، ١٩٩٧م، ص٨٣.

(٢) محمد حبيب صالح، محمد يوفا،مرجع سابق، ص٨٢.

* مبدأ مونورو: صدّر عام ١٨٢٣م عن الرئيس الأمريكي جيمس مونورو، وتعهدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بموجبه بعدم التدخل في شؤون العالم القديم مقابل تعهد الدّول الأوروبيّة بعدم التدخل في شؤون القارّة الأمريكيّة. للمزيد انظر نعنمي، عبد المجيد "تاريخ الولايات المتّحدة الأمريكيّة، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ص١١٦-١١٧.وانظر لؤي ابراهيم،مرجع سابق،ص٥٢

(٣) المرجع السابق، ص٨٦.

(٤) والترميدر "السياسة الخارجيّة الأمريكيّة وكيف غيرت العالم"، ترجمة نشوى ماهر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالميّة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٨.

(٥) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- عمل الخطط اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب.

٦- تقديم المساعدات المتبادلة في المجال العسكريّ.

٧- الدّول الراغبة في الحصول على المساعدّة تعمل على تقديم تقرير لواشنطن حيال ذلك على أن تقوم الولايات المتّحدة الأمريكيّة بتقديم المساعدات الماليّة والعينيّة.

وبعد معاهدة بروكسل ومشروع مارشال ومبدأ ترومان تسارعت الخطوات وزادّت التفاعلات الدّوليّة بسلوكيّاتها التحالفيّة مع ازدياد الخطر الشيوعي الذي أصبح يهدد أوروبا. وأعلنت الولايات المتّحدة الأمريكيّة انضمامها (للحلف الغربي) ووضع يدها وحمايتها رسميّاً للحلف على لسان رئيسها (هاري ترومان) الذي أعلن أن بلاده ستؤيد هذا الحلف، ويبرر المسؤولون الأمريكيون ذلك بسياسة الدّفاع المتبادل عن النفس، وردة فعل على التطوّرات التي حدثت في أوروبا الشرقيّة وألمانيا[١].

٥- أحداث تشيكوسلوفاكيا*:

بعد سيطرة الجيش الأحمر الروسي على تشيكوسلوفاكيا، أصبح هناك توجّه لديها للتعاون السياسيّ والعسكريّ مع الاتحاد السوفيتي، رغم أنهما كانتا تميلان اقتصاديّاً وثقافياً إلى الغرب، وفي أيار عام ١٩٤٦م جرت فيها انتخابات حرّة وتمتع الحزب الشيوعي فيها بمركز قويّ، وبقي التدخل السوفيتي محدوداً حتى حزيران في عام ١٩٤٧م عندما بدأ التدخل الأمريكي بشكل مباشر في الشؤون الداخليّة لها للعمل على إضعاف القبضة السوفيتيّة وزعزعة سيطرتهم عليها، باعتبار أنها الحلقة الأضعف التي أوجدها الاتحاد السوفيتي، وجاء التدخل الأمريكي بإبعاد الشيوعيين عن السلطة بإقالة الحكومة التي كان يرأسها زعيم الحزب الشيوعي آنذاك التشيكي (كليمنت غوتفالد) وذلك بالاتفاق مع الرئيس (فارد وينش) الموالي للغرب، ذلك لم يلقَ الترحيب من السوفييت فكان تدخلهم بالتصدّي لذلك ومحاولة لقطع الطريق عليهم بتنفيذ خطّتهم، وتم تشكيل حكومة ائتلافيّة جديدة برئاسة (غوتفالد) ونفذ الانقلاب الشيوعي في ٢٢/شباط/١٩٤٨م وكان الانقلاب بمثابة الصاعقة للولايات المتّحدة الأمريكيّة[٢].

٦- حصار برلين:

بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، وخسارة ألمانيا النازيّة الحرب، ودحر قوّاتها وهزيمتها، وخضعت للسيطرة من قبل القوّات السوفيتيّة –سابقاً،والأمريكيّة والبريطانية والفرنسية، وكان هناك اقتراح بتشكيل

---

(١) محمد حبيب صالح، محمد يوفا ، مرجع سابق، ص٨٤.

* نلفت أنه قد شهدت تشكيوسلوفاكيا أحداث مشابهة عام ١٩٦٨م ما سمي (ربيع براغ).

(٢) محمد حبيب صالح، محمد يوفا،مرجع سابق، ص٦٤-٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حكومة ألمانيا تلتزم بمعاهدة السلام وتدفع التعويضات المطلوبة منها إلا أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة وفرنسا، وقامت الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا بدمج منطقتي الاحتلال في القسم الغربي من ألمانيا في منطقة واحدة (البيزونيا) وكان ذلك في١٩٤٦/١٢/٢م، وفي ١٩٤٨/٨/١٦م ألحقت بها منطقة الاحتلال الفرنسي، لغايات التمهيد لإعلان قيام دولة ألمانيا الغربيّة؛ الأمر الذي لم يلق القبول من الاتحاد السوفيتي-السابق، ورداً على هذا قام السوفييت بفرض الحصار على مدينة برلين الغربيّة؛ مما حدا بكل من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا وفرنسا بإقامة جسر جوي لتأمين المدينة باحتياجاتها من المواد الغذائيّة والمؤن والبضائع لتصمد أمام هذا الحصار السوفيتي، وكان هذا الجسر باهظ التكاليف، وبذلك تحوّلت مدينة برلين إلى مركز للحرب الباردة[١].

٧- سياسة الاحتواء:

هذه السياسة انتهجتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة بعد الحرب العالميّة الثانية، وتبلورت، كما ذكرنا سابقاً في مشروع مارشال لمساعدة الدّول في أوروبا جرّاء ما لحق بها من خسائر بالحرب وانهيار اقتصادها، لقطع الطريق على الاتحاد السوفيتي من الاقتراب من شعوب تلك الدّول التي استنزفتها الحرب ماديّاً ومعنويّاً، وأصبحت هذه السياسة حجر الأساس في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة لمواجهة المدّ الشيوعيّ في كافة أنحاء العالم، وباحتلال الاتحاد السوفيتي لدول أوروبا الشرقيّة أصبح الخطر الذي يهدد دول أوروبا الغربيّة[٢].وهذه السياسة وضع أساسها (جورج كينان) وهدفت إلى تقديم الدعم لما سمي العالم الحر لحصر نفوذ نطاق المدّ الشيوعيّ داخل مناطق نفوذه وأحكام الحصار والسيطرة عليه للحيلولة دون اتساعه وامتداد نفوذه إلى مناطق أخرى في العالم[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص٧٠-٧٣.

(٢) رجب حسن النعيرات، مرجع سابق، ص٣٤.

(٣) عماد جاد،مرجع سابق،م، ص١٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني
انتهاء الحرب العالميّة الثانية وبداية الحرب الباردة

من الخطوات التي سبقت إنشاء حلف الأطلنطي بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية؛ الحرب الباردة التي ألقت بظلالها على العالم، وظهور نظام ثنائي القطبيّة، وكان من النتائج للحرب العالميّة الثانية ظهور الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفيتي –السابق كقوّة عظمى في العالم، وبدأت الخلافات تظهر بينهما وسعي كل منهما للسيطرة والهيمنة، وتعمّقت بينهما جذور العداء والشكّ، ونتيجة لزيادة قوّة الدّولتين ازداد حضورهم على مسرح الأحداث الدّوليّة، وخرجت الولايات المتّحدة الأمريكيّة من سياسة العزلة التقليديّة وانتهجت سياسة الاحتواء لمحاصرة المدّ الشيوعيّ، فأخذت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بتقديم المساعدة للدول المحيطة في الاتحاد السوفييتي-السابق، وبناء اقتصادها لتضمّها إلى جانبها إذا دعت الحاجة، وفي حال نشوب صراع مستقبلي، ومن جانبه سعى الاتحاد السوفييتي لإتباع سياسة مغايرة والخروج من طوق العزلة التي فرضها على نفسه بتقديم المساعدة للشعوب الضعيفة للنهوض باقتصادها وتوثيق الروابط معها ومساعدة حركات التحرر الوطني[١]، وكانت الملامح الأساسيّة، وبالتحديد العسكريّة، سمات نظام ثنائي القطبيّة تبلورت نتيجة لاستحقاقات النتائج العسكريّة في الحرب العالميّة الثانية، وكان التنافس والصراع، بكافة المجالات وجميعها مجتمعة، شكلت ما عرف (بالحرب الباردة) بين القوتين العظميين اللتين برزتا بعد الحرب العالميّة الثانية، وتربعا على سدّة النّظام العالميّ[٢].

أولاً: مفهوم الحرب الباردة:

عرّفها الفقهاء وعلماء العلاقات الدّوليّة بأنها: " هي الحرب، والدعاية، والإعلام، والتنافس السياسيّ والاقتصاديّ، والتهديد بالقوّة لتحقيق المكاسب في العالم"[٣].

وعرّفها بعض العلماء والمؤرخين بأنها الصراع الذي قام بين الرأسماليّة والشيوعيّة، وبين الكتلة الغربيّة بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكيّة والكتلة الشرقيّة بزعامة الاتحاد السوفييتي-السابق،

---

(١) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص ص ٤٣-٤٤

(٢) عبد الناصر ناصر، "إعادة انتشار القوّات والقواعد العسكريّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط الكبير"، مجلة قضايا راهنة، (المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة)، عدد ٤١، ٢٠٠٨م، ص١٠.

(٣) محمد حبيب صالح، ومحمد يوفا،مرجع سابق، ص٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل من أفضل تعريفات الحرب الباردة أنها "حالة من التوتر الشديد بين الكتلتين الشرقيّة والغربيّة وهذه الحالة لا تصل إلى حد الحرب الفعليّة، ولكنها تتسم بالعداء المتبادل، والتورط في حروب بالإنابة والوكالة، من أجل الحفاظ على مصالح أحد الطرفين في مواجهة الآخر[١].

وإن كان هناك اتفاق على هذا التعريف للحرب الباردة إلا أن هناك اختلافاً في تاريخ بدايتها فالبعض يعيد بدايتها إلى مؤتمر (يالطا) في شباط عام ١٩٤٥م والبعض الآخر يعيده إلى مؤتمر (يوتسدام) في تموز- آب/١٩٤٥م أي قبل نهاية الحرب العالميّة الثانية في آسيا، بسبب اختلاف الولايات المتّحدة الأمريكيّة مع الاتحاد السوفييتي حول مستقبل النّظام الدّوليّ في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية. أما الفريق الآخر فيرى أن الحرب الباردة قد بدأت عام ١٩٤٦م جرّاء الخلاف ما بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفيتي-السابق. لعدد من القضايا، مثل: الوضع في أوروبا الشرقيّة، والمشكلة الألمانية[٢].

ثانياً: أسباب الحرب الباردة:

عند حديثنا عن أسباب الحرب الباردة، باعتبارها من الخطوات التي سبقت إعلان تشكيل حلف الأطلنطي وسارعت في إنشائه جملة من الاختلافات والتناقضات والأهداف في السياسات والأيديولوجيّات بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفييتي-السابق لعدد من القضايا التي طفت على السطح عقب الحرب العالميّة الثانية وقضايا ومشكلات دوليّة كان لها تداعياتها وانعكاساتها على الساحة الدّوليّة. وسعي كل منهما للعب دورٍ استراتيجي ومميّز ومركزيّ في السياسة الدّوليّة لصياغة نظام دولي يخدم أهدافهما وتطلعاتهما الخاصة [٣]، نذكر منها:

١- تقسيم ألمانيا:

بعد خسارة ألمانيا النازيّة الحرب وتقسيمها لمناطق نفوذ ودولتين شرقيّة وغربيّة، ظهر الخلاف ما بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا وفرنسا من جهة والاتحاد السوفييتي-السابق من جهة

---

(١) مصطفى أحمد أبو الخير، النّظريّة العامّة في الأحلاف والتكتلات العسكريّة طبقاً لقواعد القانون الدّوليّ العام، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت،ط١، ٢٠٠١م، ص١٨٧.

(٢) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٤.

(٣) المرجع السابق، ص٤٣-٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى حول تقرير مصير مناطق الاحتلال، وزادت حدة الاختلافات والتناقضات الدّوليّة، وأصبحت تسمى المشكلة الألمانية، واعتبارها المحرّك الرئيس للحرب الباردة.

٢- الانتصارات السوفيتيّة:

نتيجة للانتصارات التي حققها الجيش الأحمر السوفييتي –سابقاً بعد الحرب العالميّة الثانية، أصبح هناك شك وتخوف من قبل بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة من الأهداف السوفييتيّة في أوروبا الغربيّة، مما زاد من حدة الخلافات والتناقضات بين الحلفاء الغربيين من جهة والاتحاد السوفييتي-السابق من جهة آخري.

٣- فشل قيام نظام للأمن الجماعي:

بعد الحرب العالميّة الثانية بدأ واضحاً فشل الحلفاء في إنشاء نظام دولي للأمن الجماعي بسبب تضارب المصالح وتعارضها، مع التناقضات الآيديولوجيّة فيما بينهم، وأصبحت المواجهة بينهم -بعد الانقسامات التي حصلت- أمراً محتماً ولا مفرّ منه، وأصبحت الشيوعيّة الخطر الأول على الأمن الأوروبي[١].

٤- امتلاك الولايات المتّحدة الأمريكيّة القنبلة الذريّة:

إن استخدام تلك القنبلة الذريّة ضدّ اليابّان كان دافعاً وعاملاً مؤثراً لها نحو الهيمنة والسيطرة، وجعلها أداة ضغط على الاتحاد السوفيتي لإجباره على مواءمة السياسة الخارجيّة الأمريكيّة، إلا أن الاتحاد السوفييتي تمكن من امتلاك القنبلة الذريّة وفتح باب سباق التسلح، وقد رفضت الولايات بقبول الاتحاد السوفييتي-السابق كقوّة ودولة عظمى لها ثقلها في الساحة الدّوليّة حتى تتمكن الولايات المتّحدة الأمريكيّة من إقامة نظام دولي جديد تحت قيادتها وممارسة دور عالميّ تتحكم في العالم من خلاله[٢].

٥- نشر القواعد العسكريّة الأمريكيّة:

الولايات المتّحدة الأمريكيّة اعتمدت خطة استراتيجيّة تمثلت بنشر قواعد عسكريّة لها في العالم بعد الحرب العالميّة الثانية، مما جعل السوفييت يعتمدون فرضيّة عودة الولايات المتّحدة الأمريكيّة لممارسة دور عالميّ شبيه بالدّور الذي مارسته في العشرينات، وكان موقف القيادة السوفيتيّة من ذلك

---

(١) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقفاً حذراً ومناوئاً وكان حديث الرئيس السوفييتي آنذاك (ستالين) عن حتميّة الصراع بين الماركسيّة والرأسماليّة[١].

٦- عدم قبول الولايات المتّحدة الأمريكيّة وجود الاتحاد السوفييتي- سابقاً كدولة عظمى:

بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية برز الاتحاد السوفييتي-السابق كقوّة عظمى لها ثقلها في الساحة الدّوليّة؛ الأمر الذي لم يلقَ قبولاً لدى الولايات المتّحدة الأمريكيّة والتي رأت أن دوره انتهى بانتهاء الحرب والقضاء على القوّة الألمانية، ويجب عليهم أن يسيروا خلف الولايات المتّحدة كبقيّة الحلفاء الآخرين في أوروبا الغربيّة لكن الاتحاد السوفييتي-السابق صمم على لعب دور عالميّ في مرحلة ما بعد الحرب، لا يقل عن دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة[٢].

ثالثاً: خصائص الحرب الباردة:

تميّزت الحرب الباردة بعدد من الخصائص منها[٣]:

١. بروز ترتيبات أمنيّة مسلحة.
٢. تراجع آليات الأمن الجماعي الدّوليّ.
٣. إعلاء شأن الصراع العقائدي الأيديولوجي.
٤. اعتبار التوازن النووي وسيله للتأثير في التنافس بين قطبيها.

رابعاً: نشأة حلف شمال الأطلنطي:

حلف الأطلنطي لم يولد من فراغ في عام ١٩٤٩م، وإنما جاء استجابة للتطورات التي حدثت بعد الحرب العالميّة الثانية واستجابة لمواجهته تحديات كبرى برزت على الساحة الأوروبيّة أعقاب تلك الحرب، وذكر سابقاً بعض المحاور والأحداث التي سبقت إنشاء الحلف، وأن ذلك ارتبط بمستوى التفكير والإدراك الأوروبي الأمريكي بالخطر الأمني الجديد بتحول الاتحاد السوفييتي-السابق إلى قوّة عظمى ذات قدرات عسكريّة هائلة وآيديولوجيّة عالميّة متناقضة مع الغرب ومفاهيمه، وهذه التحدّيات

---

(١) محمد حبيب صالح، محمد يوفا ، مرجع سابق، ص٥٠-٥١.

(٢) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٥.

(٣) جاسم محمد زكريا، "مفهوم العالميّة في التنظيم الدّوليّ المعاصر: دراسة في العلاقة الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالميّة"، أطروحة دكتوراه جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٢٠١١م، ص٢٤٨-٢٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتخذت مستويات عدّة كان أولها **المستوى الأيديولوجي** المتمثل بالتحدي الشيوعي للغرب وقيمه، واعتباره الخطر الأول الذي يهدد الأمن الأوروبي لكونه أوجد تقسيماً أيديولوجيّاً داخل أوروبا (شرق – غرب)، **وثانيهما المستوى السياسيّ** ببروز عدد من الإشكاليّات السياسيّة المعقدة، كان أهمها مشكلة تحديد المستقبل السياسيّ للقارّة الأوروبيّة، ومشكلة تحديد مستقبل ألمانيا بعد سقوط النازيّة، وإذا كانت الدّول الغربيّة ترغب بالعودة بأوروبا إلى شكلها السياسيّ قبل الحرب من غير تقسيمات سياسيّة للدول الخاسرة، وانسحاب الجيوش من أراضيها، لكن كان هناك إصرار من الاتحاد السوفييتي-السابق أن شكل القارّة يتحدد وفق مواقع الجيوش المنتصرة، وبذلك يكون قد ظهر انقسام سياسيّ في أوروبا، **وثالثها المستوى الاقتصادي**، حيث إنه بعد الحرب واجهت معظم دول غرب أوروبا معضلات اجتماعيّة واقتصاديّة، تمثلت بالبطالة والكساد الاقتصاديّ، وتدني مستويات الإنتاج، وتحطم البنى التحتيّة، مما يجعلها فريسة سهلة للمدّ الشيوعي، فجاء مشروع (مارشال) كما ذكر سابقاً، لإعادة إعمار أوروبا وتحسين مستوى المعيشة، وإن كان مبطناً بانتهاج سياسة احتواء الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتقوية نفوذها على حساب الاتحاد السوفييتي-السابق[1].

فكان الرد السوفييتي على ذلك بإنشاء مكتب لاستعلامات الشيوعي (الكومينفورم) * وبذلك يكون ظهر -أيضاً- الانقسام الاقتصادي في أوروبا، **والمستوى الأخير** والأهم في تلك التحدّيات هو التحدي الأمني (ويعدّ أخطرها) الذي واجهته دول أوروبا الغربيّة، لأنها كانت تعاني أوضاعاً اقتصاديّة واجتماعيّة وعسكريّة متردّية بعد الحرب، وخرج الاتحاد من تلك الحرب بقوّة عسكريّة ذات قدرات عالية، وامتلاكه سلاحاً نووياً، فكانت اتفاقية (بروكسل) كما ذكر سابقاً لمعالجة هذا الضعف والوهن الأوروبي لمواجهة الخطر السوفييتي، ونتيجة للفهم والإدراك الأوروبي الأمريكي لمظاهر الخطر السوفييتي والقناعة بأن القدرات العسكريّة السوفيتيّة-سابقاً تستطيع القيام بأعمال هجوميّة واسعة، وليست محدودة، ونظرة الأمريكان أن الاتحاد السوفييتي-السابق هو القوّة التي تستطيع تهديد مصالحهم، مما حدا بالسياسة الخارجيّة الأمريكيّة لانتهاج سياسة الاحتواء لمحاصرة الاتحاد

---

(1) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٢٩-٣٣.

* الكومينفورم: اختصار لعبارة تعني مكتب الإعلام الشيوعي تأسس عام ١٩٤٧م وكان من أهم أهدافه بث الدعاية الشيوعيّة، وتنسيق الأعمال بين الأحزاب الشيوعيّة، وكانت تصدّر عن المكتب جريدة مسماة (من أجل سلام دائم، من أجل ديمقراطيّة الشعوب) وقد انبثق عنه فيما بعد المعاهدة التي عرفت باسم حلف (وارسو) وكان بمنزلة رد الفعل الشيوعي لحلف شمال الأطلنطي (الناتو)، تم حل هذا المكتب عام ١٩٥٦م. المصدر من موقع وكيبيديا– الموسوعة الحرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوفييتي، لأنهم كانوا يرون أنه خطر عالميّ وليس أوروبياً، ويعرقل مساعيهم لإقامة نظام عالميّ يتولون مركز القيادة فيه، كل هذه التحدّيات، بمستوياتها ومدركاتها ومراحلها التاريخيّة التي ذكرناها، أسهمت في ولادة حلف شمال الأطلنطي[1] وفي ٤/نيسان/١٩٤٩م عقد ممثلو اثنتي عشرة دولة وهي الولايات المتّحدة الأمريكيّة*، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وكندا، وبلجيكا، وهولندا، والبرتغال، والدنمارك، والنرويج، وايسلندا، ولوكسمبورغ، كأعضاء مؤسسين، عقدوا اجتماعاً لهم في العاصمة الأمريكيّة واشنطن للتوقيع على معاهدة إنشاء منظمة حلف شمال الأطلنطي، تتعهد بموجبه الدّول الموقعة على المعاهدة أن تسهم بتقاسم وتحمّل الأعباء وتكاليف الحلف، والدّفاع عن أيّة دولة في حال وقوع اعتداء عليها، بالمساهمة بإمكاناتها الاقتصاديّة والعسكريّة بمساعدة دول الحلف، وفي نفس العام ١٩٤٩م بشهر تموز أعلن رسميّاً وعلنيّاً عن تشكيل منظمة حلف شمال الأطلنطي، بعد أن تمت الموافقة على المعاهدة من قبل حكومات الدّول المشاركة في الحلف[2]، وفي عام ١٩٥٢م تم التوسعة للحلف، وضم كلاً من تركيا، واليونان*، وفي عام ١٩٥٤م، وبعد مداولات طويلة، تم ضم ألمانيا الغربيّة للحلف*[1].

---

[1] نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٢٩-٣٣.

* من الجدير بالذكر أن معظم أدبيات العلاقات الدّوليّة لا تتحدث عن أسباب عدم انضمام واشنطن إلى الاتفاقية، رغم أنها مارست سياسة الاحتواء المعاديّة للسوفييت، وقد يعود ذلك إلى رغبتها في عدم قطع الجسور نهائياً مع موسكو، ومن أجل استكالتها لسحب الجيش السوفييتي من أراضي دول أوروبا الشرقيّة والوسطى وإيجاد حلول للمعضلة الألمانية، أو لأن المؤسسة العسكريّة الأمريكيّة والرأي العام الأمريكي لم يكونوا على استعداد لتقبل فكرة انضمام دولتهم إلى أحلاف خارجيّة قد تكون مكلفة اقتصاديّاً وغير معروفة النتائج، خاصة وأن واشنطن خرجت توا من عزلتها الدّوليّة، بيد أن إقدام السوفييت على حصار برلين بعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاقية بروكسل، ربما دفع سرّيعاً لتقبل هذه الفكرة، ليس لأن التفاوض مع السوفييت أصبح مستحيلاً فحسب، بل لأن عدم إقدام واشنطن على تقوية علاقاتها بدول أوروبا الغربيّة إلى حد التحالف، قد يجعل الخطوة السوفيتيّة التالية هي احتلال ألمانيا الغربيّة نفسها، وعندئذ ستقع أوروبا كلها تحت النفوذ السوفييتي، خاصة أن رد الفعل الغربي على حصار برلين كان واهناً جداً، مما يشكل دافعاً قوياً لموسكو للقيام بهذه الخطوة.بالاستعانة بالمصدر السابق ،صايل السرحان.

[2] محمد حبيب صالح ومحمد يوفا، مرجع سابق، ص٨٦.

* رغم معارضة الدّول الاسكندينافية، التي كانت ترى أن هاتين الدّولتين من دول البحر المتوسط، وليس لهما أي اتصال بالمحيط، ولا يساعدان على تقوية الحلف، بل أن حدودهما المشتركة مع الاتحاد السوفيتي وحلفائه تزيد أعباء الحلف ثقلاً، لكن الدبلوماسيّة الأمريكيّة تغلبت على تلك الاعتراضات بعد أن تبين للحلف أن العدوان السوفيتي قد لا يأتي من وسط أوروبا عبر ألمانيا الغربيّة، أو من الشمال عبر هولندا ولوكسمبورغ، وإنما من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوالت بعدها عمليّة التوسعة بضم أعضاء جدد.

والجدول رقم (١) يبين الدّول، وتاريخ الانضمام، وصفة الانضمام.

جدول رقم (١)*

الدّول الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي، وتاريخ انضمامها، والصفة داخل الحلف

التسلسل	الدّولة	تاريخ الانضمام	الصفة
١.	الولايات المتحدة الأمريكيّة	١٩٤٩/٤/٢م	عضو مؤسس
٢.	بريطانيا	========	=======
٣.	فرنسا	========	=======
٤.	إيطاليا	========	=======
٥.	كندا	========	=======
٦.	بلجيكا	========	=======
٧.	هولندا	========	=======
٨.	البرتغال	========	=======
٩.	الدنمارك	========	=======
١٠.	النرويج	========	=======
١١.	أيسلندا	========	=======
١٢.	لوكسمبررغ	========	=======
١٣.	تركيا	١٩٥٢/٢/١٨م	عضـــو
١٤.	اليونان	١٩٥٢/٢/١٨م	=======
١٥.	ألمانيا الغربيّة	١٩٥٥/٥/٩م	=======
١٦.	إسبانيا	١٩٨٢/٥/٣٠م	=======
١٧.	التشيك	١٩٩٩/٣/١٢م	=======

الجنوب عبر تركيا واليونان، بالإضافة لموقع تركيا واليونان المهيمن على البحر المتوسط يمكن أن يصلح قاعدّة جويّة لاستقبال طائرات الحلف القادمة من أوروبا وأمريكا عند أي عدوان محتمل عن طريق الجنوب، والحدود التركية الطويلة مع الاتحاد السوفيتي.

* عارضته فرنسا وألمانيا للأسباب الآتية: ١- حلف الأطلنطي ميثاقه دفاعي، وقبول ألمانيا فيه سوف ينقلب إلى ميثاق هجومي، لأنها ستكون الدّولة الوحيدة التي لها مطالب إقليميّة بسب تقسيمها، ومن ناحية أخرى بسب انتزاع بعض الأقاليم منها. ٢- إذا قويت ألمانيا في ظل الحلف فقد تتخلص منه، وتتقرب من الاتحاد السوفيتي لاسترداد وحدتها واستعادة أقاليمها المنتزعة. ٣- الاتحاد السوفيتي يخشى الجيش الألماني أكثر مما يخشى أي جيش آخر، لأنه سبق أن وصل إلى أبواب موسكو، وإعادة تكوين هذا الجيش وتسليحه بالمعدات الأمريكيّة يكون تحديا للاتحاد السوفييتي ويخشى أن يؤدي إلى قيام حرب.

(١) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨.	المجر	١٩٩٩/٣/١٢م	=======
١٩.	بولندا	١٩٩٩/٣/١٢م	=======
٢٠.	بلغاريا	٢٠٠٤/٣/٢٩م	=======
٢١.	استونيا	=======	=======
٢٢.	لاتفنيا	=======	=======
٢٣.	لتيوانيا	=======	=======
٢٤.	رومانيا	=======	=======
٢٥.	سلوفاكيا	=======	=======
٢٦.	سلوفينيا	=======	=======
٢٧.	ألبانيا	٢٠٠٩/٤/١م	=======
٢٨.	كرواتيا	======	=======

- تم اعداد هذاالجدول من قبل الباحث بالاستعانة بموقع ويكيبيديا على الموقع الالكتروني: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88

المبحث الثاني
النّظام البنوي للحلف وأجهزته المؤسسيّة

اتّخذ حلف شمال الأطلنطي منذ نشأته شكلاً مؤسّسياً، جعله يختلف عن الأحلاف الدّوليّة الأخرى، فضلاً عن أن الدّول المشاركة في الحلف جعلت له هيكلاً تنظيمياً ومؤسّسياً[١].

إن الاستراتيجيّة الحديثة، بمعناها الواسع والشامل، لا تقتصر على العمليّات العسكريّة وتحقيق أهداف الحرب، بقدر ما أصبحت فنّاً أو عملاً يزاوله السياسيّون ورا سمو الا ستراتجيات لتحقيق الأهداف السياسة من ورائها، بمعنى أنها أصبحت عقيدة متحركة أو أسلوب تفكير يجيز لصاحبه التعامل بصورة صحيحة ومنطقيّة مع الأحداث والمتغيّرات المحيطة بالفاعل وصولا إلى أهداف يتوخى تحقيقها، هذا المفهوم جسّده حلف شمال الأطلنطي على المستوى الفكري والعملي، من بداية مراحل تأسيسه عندما جعل مبدأ الدّفاع الجماعي مرتبطاً بتحقيق أهداف سياسته؛ التي تمثلت بحماية مصالح الدّول الغربيّة وقيمه، من تهديدات الخطر الشيوعي؛ بمعنى أن الدّفاع لم يكن على أساس جغرافي، وإنما كان يكمن في تطويق الخطر الشيوعيّ ومنعه من الامتداد، وتجد أنه ضم دولاً وأقام

[١] مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص١٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحلافاً خارج أوروبا، وسوف نلمس ذلك من هذا المفهوم لاحقاً باستراتيجيّة الحلف ووظائفه بعد الحرب الباردة[1]، وللمزيد انظر الشكل رقم (٢) الذي يوضح الهيكل التنظيمي للحلف،

واعتماداً على ما سبق، سوف ندرس هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تقسيم الهيكل التنظيمي للحلف.

المطلب الثاني: أدوار حلف شمال الأطلنطي خلال الحرب الباردة.

[1] نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٨٥-٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
تقسيم الهيكل التنظيمي للحلف

الدّول المشاركة في حلف شمال الأطلنطي وضعت نظاماً بنيوياً وهيكلاً تنظيمياً للحلف، يتألف من مؤسستين، سياسيّة، وعسكريّة ، والشكل رقم (١) يبين الهيكل التنظيمي للحلف المدني والعسكري.

أولاً: المؤسسة السياسيّة والاقتصاديّة:

يعمل في هذه المؤسسة عدد من الأجهزة واللجان، وهي:

١ـ مجلس الحلف:

هو السلطة العليا في الحلف، يضم ممثلين دائمين عن وزراء خارجيّة الدّول المشاركة في الحلف، ويقسم إلى عدّة لجان مخصصة في الشؤون الماليّة والدّفاعيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، ويعقد المجلس اجتماعاً في دورة عاديّة واحده في السنة أو عند الضرورة، ويشترك في اجتماعاته رؤساء الدّول وحكومات الدّول الأعضاء كلما دعت الحاجة وزراء الخارجيّة مرتين في العام على الأقل والممثلون الدائمون مرة واحدة أسبوعياً، ويرأس المجلس سكرتير عام الحلف وهو الذي يحدد مكان الاجتماع، واللغة الرسميّة له الإنجليزيّة والفرنسيّة[١]، ويقع على عاتق المجلس مناقشة القرارات السياسيّة والعسكريّة التي ينوي أن يتخذها الحلف والتمهيد لمؤتمرات قمته التي يعقدها[٢].

وفي حال غياب أحد أعضاء المجلس ينوب عنه ممثل سياسيّ تعيّنه الدّولة العضو، ويتم اختيار رئيس الشرف للمجلس من ضمن وزراء خارجيّة الدّول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي لدولهم على أن يكون وزير الخارجيّة الأمريكي أول من يتولى رئاسة المجلس[٣].

ويحضر جلسات المجلس وزراء الدّفاع والماليّة للدول الأعضاء[٤]، وقرارات المجلس تتخذ سواء في الدّورة العاديّة أو الاستثنائيّة، وطريقة التصويت عليها بالإجماع وليس بالأغلبيّة؛ مما يجعل

---

(١) مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص٢٠٦-٢٠٨.

(٢) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٨٦.

(٣) مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٤) ليلى مرسي، وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمليّة اتخاذ القرارات في المجلس معقّدة، وتستغرق الكثير من الوقت والجهد[١]، ويقوم بمساعدة المجلس ما يزيد عن عشرين لجنة أساسيّة، ولجان مؤقتة تشكل بحسب الحاجة، ومن أهم هذه اللجان الأساسيّة (لجنة الشؤون الرئاسيّة، ولجنة الدّفاع، ولجنة تخطيط الدّفاع، ولجنة الدّفاع النووي، ولجنة التخطيط الاقتصادي، ولجنة تمحيص الدّفاع، ولجنة البنيان التنظيمي، ولجنة تخطيط الطوارئ المدنيّة، ولجنة الإعلام والدعاية، ولجنة الموازنة المدنيّة والعسكريّة، ولجنة التنسيق الجوي، في حين أن لجنة الدّفاع تختص بإصدار التوصيات والإجرّاءات الواجب اتخاذها بشكل جماعيّ من قبل الحلف لصدّ أي عدوان[٢].

٢- لجنه تخطيط الدّفاع:

ترتبط هذه اللجنة بالهيكل التنظيمي للحلف بمجلس الحلف، وتتكون من الأعضاء الدائمين، ويقع على عاتقها تقيم القدرات الدّفاعيّة للحلف، سواء بشكلها التقليدي أو النووي، وتعمل على رفع التوصيات إلى مجلس الحلف لغايات التطوير، أو إجرّاء تعديلات، أو تخفيض تلك القدرات، أو حتى اقتراح في إجرّاء تغيّرات في الاستراتيجيّة العسكريّة للحلف[٣].

٣- الأمين العام:

يمثل أعلى منصب سياسيّ في الحلف؛ لأنه يرأس كلاً من مجلس الحلف ولجنة تخطيط الدّفاع، بالإضافة إلى الأمانة العامّة للحلف، ومن أهم واجباته القيام بأعمال التنسيق بين الأعضاء الدائمين بالحلف عند مناقشة القرارات التي تهم الحلف، وتأمين المستشارين في أمور الأمن وغيرها، والقيام بإجرّاءات التحضير لمؤتمرات القمّة والمفاوضات السياسيّة فيما بين الحلف والجهات الأخرى. ونظراً لما يناط بالأمين العام من أعمال وتشعبها؛ فإن مكتبه يتألف من عدّة شعب تساعده في إنجاز أعماله، وهذه الشعب هي على النحو الآتي[٤]:

أ- الشعبة السياسيّة: يرأسها مساعد الأمين العام للشؤون السياسيّة، ويقع على عاتقه المسؤوليات والواجبات الآتية:

---

(١) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٣) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٨٦.

(٤) المرجع السابق، ص٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. إعداد التقارير حول الموضوعات السياسيّة وتقديمها للأمين العام.

٢. إجرّاء الاتصالات بالمنظمات الدّوليّة والحكوميّة وغير الحكوميّة.

٣. إقامة دورات وحلقات دراسيّة وإصدّار النشرات والمجلات.

٤. إعلام الجمهور بالدّول الأعضاء بالحلف والرأي العام بأهداف الحلف ومهامّه وأدواره.

ب- شعبة تخطيط الدّفاع: يرأسها مساعد الأمين العام للتخطيط والسياسيّة الدّفاعيّة: ويقوم بالواجبات الآتية:

١. إعداد المناقشات في لجنة شؤون تخطيط الدّفاع في كل ما يتعلق بالأمور الدّفاعيّة التي ترتبط بمجلس الحلف.

٢. دراسة وجهات النّظر الخاصة بميزانيّة الدّفاع لكل دولة عضو في الحلف، وتأثير ذلك في فروع القوّات المسلحة.

٣. تقديم المشورة في أمور ومجالات الدّفاع للأمين العام.

٤. إقامة وإدامة الاتصالات مع المنظمات العالميّة والهيئات العسكريّة خارج الحلف.

ج- الشعبة العلميّة: يرأسها مساعد الأمين العام للأمور العلميّة: ويقوم بالواجبات الآتية:

١. تقديم المشورة في الأمور العلميّة المتعلقة بصناعة الأسلحة وتطويرها.

٢. تقديم المشورة في المجالات العلميّة المتعلقة بتطوير وسائل الاتصالات والمعلومات.

٣. متابعة مسألة الترابط بين الصناعات المدنيّة والعسكريّة.

إن حلف الأطلنطي جسّد مفهوم الاستراتيجيّة فكريّاً وعمليّاً، منذ تأسيسه، وتطوّر وتكيّف مع المتغيّرات والمعطيات الجديدة في النّظام الدّوليّ، ونذكر منها[١]:

أ- مجلس تعاون شمال الأطلسي: الذي تم إنشاؤه عام١٩٩١م بعد انتهاء الحرب الباردة والتطوّرات التي رافقتها، حيث أدخل على الهيكل التنظيمي للحلف ليواكب تلك التطوّرات ويستوعبها، ويكون بمنزلة الجسر السياسيّ الذي يربط الحلف بدول وسط أوروبا وشرقها والدّول التي استقلت عن

[١] نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد السوفييتي السابق، وضم دول جديدة ليصبح عدد أعضائه (٤٤) دولة، ومن مهام المجلس التشاور والتنسيق بين الدّول الأعضاء في الحلف لمواجهة أيّة أزمات تنشأ واتخاذ الإجرّاءات المناسبة بما فيها الوسائل العسكريّة، ومتابعة تسهيل عمليّة انضمام الدّول لبرنامج الشراكة من أجل السلام كخطوة سابقة لانضمامها الكامل للحلف.

ب- مجلس الشراكة الأوروبي- الأطلسي: هو تطوير لمجلس تعاون شمال الأطلسي، تم إنشاؤه عام ١٩٩٧م، ومن مهامّه متابعة توزيع وتنظيم الأعباء والمسؤوليّات بين الدّول في أوروبا ومنطقة الأطلنطي، وتطوير آليات التعاون فيما بينها في كافة المجالات الأمنيّة، والسياسيّة، والعسكريّة، والاقتصاديّة، لضبط احتمالات الصراعات والنزاعات داخلها.

ثانياً: المؤسسة العسكريّة:

هي الجهاز العسكريّ الرئيس للحلف، يقع على عاتقها مهام التخطيط للسياسات العسكريّة وإبداء المشورة لمجلس الحلف ولجنة تخطيط الدّفاع بما يتعلق بالأمور الدّفاعيّة للحلف[١].

وتتألف المؤسسة العسكريّة من جهازين رئيسين هما: اللجنة العسكريّة، والقيادات العسكريّة الرئيسة[٢].

اللجنة العسكريّة العليا: تعد أعلى سلطة عسكريّة في الحلف وتضم رؤساء أركان الجيوش للدول الأعضاء في الحلف ويرأسها قائد عسكريّ منتخب من أعضائها باستثناء أيسلندا يمثلها مندوب مدني لعدم وجود قوّات عسكريّة لديها[٣].

وتجتمع اللجنة في واشنطن مرتين في السنة بشكل دوريّ، وبشكل استثنائيّ إذا دعت الحاجة، أو عند الضرورة[٤].

ويقع على عاتق هذه اللجنة المهام والمسؤوليات الآتية[٥]:

١- إعداد التقارير اللازمة.

---

(١) ليلى مرسي وأحمد وهبان،مرجع سابق، ص٧٢.

(٢) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٥٤.

(٣) ليلى مرسي، وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٧٢.

(٤) رجب النعيرات، مرجع سابق، ص٢٣.

(٥) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- إعداد التوجّهات والمقترحات لتأمين دفاع مشترك وفعّال للحلف.

٣- تقديم المقترحات لمجلس الحلف لغايات اتخاذ القرارات اللازمة.

٤- إصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ أية تعديلات أو تغيّرات تطرأ في استراتيجيّة الحلف العسكريّة.

٥- التخطيط للسياسات العسكريّة.

٦- إعداد الدّراسات والخطط فيما يتعلق بالشؤون العسكريّة.

٧- إسداء المشورة لأجهزة الحلف فيما يتعلق بالشؤون العسكريّة[١].

وهناك أعضاء دائمون في اللجنة للدول الأعضاء، فضلاً عن رؤساء الأركان، يتم تعينهم من قبل دولهم يجتمعون باستمرار بقصدّ متابعة التخطيط للسياسات العسكريّة للحلف[٢] وكانت بمنزلة الأداة التنفيذيّة للجنة العسكريّة، وتعرف بالمجموعة الدائمة[٣] وتتكون من ممثلين لكل من بريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، وفرنسا، مقرّها في واشنطن، وصورة مصغرة عن اللجنة العسكريّة تكون مسؤولة عن الإدارة الاستراتيجيّة للحلف[٤].

تم إلغاء هذه المجموعة الدائمة بعد انسحاب فرنسا عام ١٩٦٦م من القيادة العسكريّة للحلف واستبدالها بجهاز آخر في الهيكل التنظيمي للحلف أطلق عليه الهيئة العسكريّة الدّوليّة[٥] يرأسها ضابط من أحد الدّول الأعضاء تكون جنسيّته مختلفة عن جنسيّة رئيس اللجنة العسكريّة[٦]. علماً أنه تمت عودة فرنسا إلى الجنة العسكريّة في وقت لاحق.

١- القيادات العسكريّة:

هي الجهاز الثاني في المؤسسة العسكريّة للحلف وشملت هذه القيادات في فترة الحرب الباردة ثلاث قيادات رئيسة يتبع لها قيادات فرعيّة وهي قيادة الأطلسي مقرّها (نورفولك) في الولايات المتّحدة

---

(١) ليلى مرسي، وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٢٧-٧٣.

(٢) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص١٠.

(٣) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٥٥.

(٤) مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص٥٠.

(٥) ليلى مرسي، وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٧٢.

(٦) مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكيّة، وقيادة القنال الإنجليزي، وقيادة القوّات المتحالفة في أوروبا مقرّها في (لايفيرا) – بروكسل- بلجيكا، ويرأس هذه القيادات ضابط أمريكي ويتبع لها قيادات فرعيّة [١].

٢- قيادة القوّات المتحالفة في الأطلنطي:

نطاق اختصاصها وإشرافها من القطب الشمالي إلى مدار السرطان، و من المياه الإقليميّة لأمريكا الشماليّة إلى شواطئ أوروبا وأفريقيا بما في ذلك البرتغال والجزر البريطانية وكافة المسطحات المائيّة في هذه المنطقة الواقعة تحت إشرافها ما عدا القنال الإنجليزي[٢]، ويعتمد تجهيزها الرئيس وبالدرجة الأولى على الأسطول الثالث الأمريكي وجزء من الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط والقوّة الجويّة البرتغاليّة. و بذلك نجد أنها قيادة أمريكيّة في الجزء الأكبر منها ومهمّة هذه القوّات تأمين منطقة إشرافها بالحماية اللازمة والدّفاع عنها، وصدّ أي عدوان عنها، وحماية الطرق البحريّة فيها، بما فيها الجزر الواقعة ضمن منطقة إشرافها مثل: أيسلندا، و جزر (أزور)، وتقديم المساعدّة اللازمة عند الضرورة لقيادة القوّات المتحالفة في أوروبا، ويتبع لها قوّة صغيرة من مشاة البحريّة، مقاتلوها من كافة الجنسيات للدول الأعضاء في الحلف، وتم تشكيلها عام ١٩٦٧م، وهناك ثلاث قيادات فرعيّة تتبع لهذه القيادة، هي[٣]:

أ- قيادة منطقة غرب الأطلنطي: تتألف من أسطول، وغوّاصات، وقواعد بحريّة وجويّة، و جزر أيسلندا ونيروز.

ب- القيادة البريّة وسط الأطلنطي: ومقرّها جزيرة ماديرا[٤].

١- قيادة القوّات المتحالفة في القنال:

يقع نطاق اختصاصها الدّفاعي وإشرافها على القنال الإنجليزي ومداخل بحر الشمال، ابتداء من نهاية المساحات اليابسة حتى الخط الذي يصل اسكتلندا بوسط الدنمارك[٥]، ومقرّها مدينة (نورث وود) في بريطانيا، وعلى عاتقها واجب الدّفاع والحماية لمنطقة إشرافها ويقع تأليفها من قوّات بريطانيّة وهولنديّة وبلجيكيّة وأسطول دائم، ولا يوجد لديها قيادات فرعيّة تتبع لها نظرا لصغر حجم منطقة إشرافها[٦].

---

(١) مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص٢١١.

(٢) ليلى مرسي، وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٧٢.

(٣) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٨٩.

(٤) ليلى مرسي، وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٧٣-٧٤.

(٥) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٨٩.

(٦) ليلى مرسي، وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- قيادة القوّات المتحالفة في أوروبا:

يقع نطاق إشرافها من النرويج إلى شمال أفريقيا، ومن ساحل المحيط الأطلنطي إلى الحدود التركيّة الإيرانيّة[١] تغطي ما مساحته من اليابسة أكثر من (مليوني كم٢) وأكثر من (ثلاثة ملايين كم٢) من البحار، ويقطنها حوالي ٣٢٠ مليون نسمة [٢] ومقرّها مدينة (ايفيرا) قرب بروكسل- بلجيكا، يرأسها ضابط أمريكي، وتعدُّ من أهم القيادات، ويتبع لها ثلاث قيادات فرعيّة، هي[٣]:

أ- قيادة المنطقة الشماليّة:

مقرّها مدينة (كولساس) في النرويج، يرأسها ضابط بريطاني[٤] وتتألف من قوّات بحريّة في هاي واكومب، وقوّات بحريّة في نورث وود، وقوّات بريّة في مدينة ستاننجر في النرويج[٥].

ب- قيادة المنطقة الوسطى:

مقرّها في (برولستوم) في هولندا، يرأسها ضابط ألماني[٦] وتتألف من قوّة بريّة وجويّة رئيسة في ألمانيا، بالإضافة إلى أسطول بحريّ في الدنمارك[٧].

ج- قيادة المنطقة الجنوبيّة:

مقرّها في مدينة نابولي –إيطاليا-، يرأسها ضابط أمريكي[٨]، ويقع نطاق إشرافها بالدّفاع عن إيطاليا، واليونان، وتركيا، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومضيق جبل طارق حتى سواحل سوريا، وبحر مرمرة والبحر الأسود [٩].

---

(١) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) محمد عزيز شكري، ، مرجع سابق، ص٥٠.

(٣) ليلى مرسي، وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٩٠.

(٤) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٩٠.

(٥) مصطفى أحمد أبو الخير،مرجع سابق، ص٢١١.

(٦) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٩٠.

(٧) ليلى مرسي، وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٧٤.

(٨) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٩٠.

(٩) مصطفى أحمد أبو الخير، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالميّة، مرجع سابق، ص٢١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (١) *

يبين الهيكل التنظيميّ لحلف الأطلنطي المدنيّ والعسكريّ ١٩٩٨م

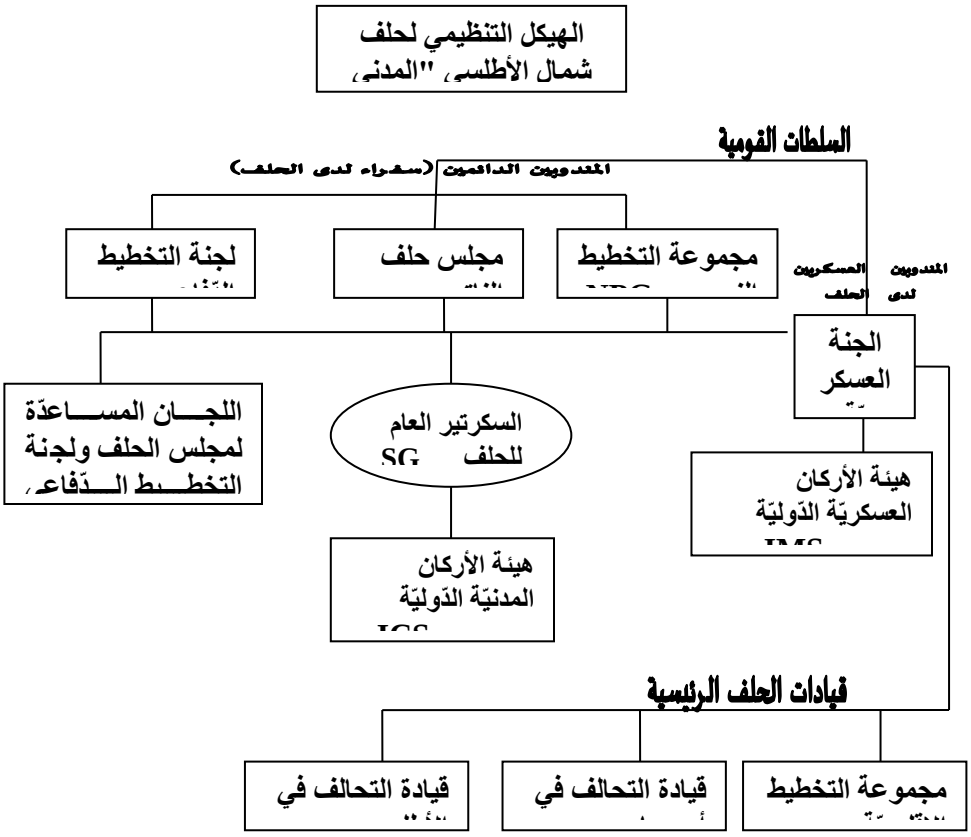

* الرسم البياني لمخطط الهيكل التنظيمي بالاستعانة بالموقع الالكتروني المبيّن أدناه:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec02.doc_cvt.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: ميثاق الحلف وشروط عضويّته وأهدافه:

١ـ ميثاق الحلف*:

جاء ميثاق حلف الأطلنطي من ديباجة وأربعة عشرة مادة*. تنص ديباجته على أن "يؤكد أطراف هذه المعاهدة إيمانهم بأغراض ميثاق الأمم المتّحدة ومبادئه، كما يؤكدون رغبتهم في العيش مع جميع الشعوب وجميع الحكومات، وقد عقدوا العزم على المحافظة على حريّة شعوبهم وتراثهم المشترك ومدنيّتهم وفقاً للمبادئ الديمقراطيّة وحريّة الفرد وسلطان القانون، وهم يسعون إلى استقرار الأحوال ونشر الرفاهيّة في شمال الأطلنطي، وقد صمموا على توحيد جهودهم للدفاع المشترك والمحافظة على السلم والأمن، وبناءً على ذلك وافقوا على أحكام المادة الخاصة بالدّفاع عن منطقة شمالي الأطلنطي" واشتملت الديباجة على أمور رئيسة، هي[١]:

١. تأكيد تراثهم المشترك وضرورة العمل للحفاظ عليه.
٢. ميثاق الحلف دفاعيٌّ وليس هجوميّاً .
٣. ميثاق الحلف يعترف بأولويّة هيئة الأمم المتّحدة، ويخضع لمبادئها ويلتزم به.
٤. الميثاق لا يقتصر على الأمور العسكريّة، بل يسعى إلى نشر الرفاهيّة.
٥. تقوم الحضارة المشتركة للدول الأعضاء في الحلف على أسس ومبادئ الديمقراطيّة، ومبدأ سيادة القانون وحريّة الفرد، وهي الأسس التي تقوم عليها حضارة الغرب.

٢ـ شروط العضويّة:

المادة العاشرة من ميثاق حلف الأطلنطي نصَّت على أنه: "يجوز لأطراف المعاهدة متى اتفقت بإجماع الآراء أن تدعوا أيّة دولة أوروبيّة تكون في وضع يجعلها في مركز المساعدّة والمساهمة على تعزيز مبادئ هذه المعاهدة والحفاظ على السلم والأمن لمنطقة شمال الأطلنطي من الانضمام لها. وتصبح أيّة دولة توجّه لها هذه الدعوة طرفاً في المعاهدة متى أودعت وثائق ومستندات قبول انضمامها لدى حكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، على أن تقوم الأخيرة بإبلاغ كافة أطراف المعاهدة بذلك، من خلال ذلك تبيّن أنها أوضحت أنها مفتوحة للانضمام للعضويّة في الحلف في وقت لاحق،

---

* الملحق (١) المرفق يبين معاهدة وميثاق الحلف.

[١] مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص٢١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أنها وضعت شروطاً أربعة للعضويّة اللاحقة يجب توافرها في كل دولة تطلب الانضمام لمعاهدة الحلف، وهي[١]:

أ- ضرورة موافقة الدّول الأعضاء الأصليين في الحلف بالإجماع على قبول الدّولة التي ترغب بالانضمام للحلف. فإن لم يوافق أحد من الدّول الأعضاء في الحلف على ذلك؛ فلا يمكن أن تقبل[٢].

ب- أن تكون الدّولة الطالبة للانضمام والعضويّة الجديدة لمعاهدة حلف الأطلنطي دولة أوروبيّة. هذا الشرط يرجع إلى حقيقة مفادها "أن الدّول الأوروبيّة هي وحدها القادرة على التصدّي للبلشفية" وهذا الشرط يثير جدلاً وخلافاً بين القانونيين والجغرافيين، فهناك من الجغرافيين من يحدد القارّة الأوروبيّة، لا سيما حدودها الشرقيّة، وهناك من يحددها من مستنقعات نهر (منسك) فرع الدنيبر التي كانت تمثل الحدود الفاصلة بين الاتحاد السوفييتي سابقاً وبولندا، والبعض الأخر يحدد أن تلك الحدود تنتهي عند جبال الأورال، وهذا الجدل والخلاف لعدم تعيين حدود واضحة للقارّة الأوروبيّة له أهميّة قانونيّة بصدد شروط قواعد العضويّة في الحلف؛ لأن الأخذ بالرأي الأول يعني أنه لا يمكن للاتحاد السوفييتي سابقاً الانضمام إلى الحلف حتى لو وافقت كافة الدّول الأعضاء في الحلف، أما الأخذ بالرأي الثاني فيتيح المجال أمام الاتحاد السوفييتي سابقاً، من حيث المبدأ بالانضمام إليه[٣].

ج- أن تكون الدّولة الطالبة للعضويّة لديها الرغبة للانضمام في مركز يساعد على الانسجام مع مبادئ ديباجة ميثاق معاهدة الحلف. بتعزيز مبادئ الديمقراطيّة وحريّة الفرد وسيادة القانون[٤] ضرورة أن يتوافر للدولة الراغبة بالانضمام وضع يمكنها من أن تساعد على تعزيز المحافظة على السلم في منطقة شمال الأطلنطي، ويتضح من هذا الشرط أنه يشير للقدرة العسكريّة بشكل عام والموقع الجغرافيّ بشكل خاص؛ الأمر الذي جعل الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا في بداية تشكيل الحلف يشجعان البرتغال للانضمام إلى الحلف، رغم اختلاف مبادئ نظامها السياسيّ آنذاك للنظام السياسيّ لدول الحلف[٥].

---

(١) ليلى مرسي، وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢) مصطفى أحمد أبو الخير، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالميّة، مرجع سابق، ص٢١١.

(٣) ليلى مرسي وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٦٦.

(٤) مصطفى أحمد أبو الخير، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالميّة، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٥) ليلى مرسي وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- أهداف الحلف:

استناداً إلى مجموع مواد ميثاق معاهدة حلف الأطلنطي يمكن استنتاج الأهداف والمبادئ العامّة للحلف من تسوية الخلافات والنزاعات الدّوليّة بالطرق السلميّة، والامتناع عن التهديد بالقوّة، أو استعمالها بطريقة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتّحدة، وأن يكون هناك تعاوناً متبادلاً بين الدّول الأعضاء في الحلف بكافة المجالات العسكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة، على ألا تؤثر هذه المعاهدة على حقوق الدّول الأعضاء والتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتّحدة، وأن تتسم العلاقة بين الدّول الأعضاء بالتشاور في المسائل الأمنيّة، بالإضافة إلى عدم دخولها في اتفاقات تتعارض ونصوص المعاهدة وصولاً لتحقيق أهداف الحلف في العمل لتوثيق العلاقات الدّوليّة السلميّة والوديّة واستقرار الدّول الأعضاء في الحلف، وتأمين رفاهيّة شعوبها وتحقيق التعاون المتبادل في كافة المجالات بين أعضائها، والسعي إلى المحافظة على الأمن والسلم الدّوليّين، وتوحيد كافة الجهود للدفاع المشترك للدول الأعضاء، وصدّ أي عدوان خارجي، وتحقيق الأمن الجماعي لكافة الأعضاء[١].

ومن خلال ما تم ذكره سابقاً يمكن تحديد مجموعة الأهداف والوظائف التي أنشأ لأجلها حلف شمال الأطلنطي بثلاث وظائف عسكريّة وسياسيّة واقتصاديّة[٢]:

١- **الوظيفة العسكريّة**: وتمثلت الوظيفة العسكريّة بمجموعة من المهام والواجبات، أهمها:

أ- ضرورة قيام الحلف بتطوير القدرات العسكريّة الفردية والجماعيّة للدول الأعضاء.

ب- صدّ أي عدوان خارجي محتمل.

ج - اعتبار أيّ عدوان مسلح يقع على دولة من أعضاء الحلف عدواناً ضدّ كل الدّول المتحالفة.

د- اتخاذ الإجرّاءات اللازمة والضروريّة من الدّول الأعضاء من تدابير جماعيّة لصدّ أيّ عدوان بما في ذلك استخدام القوّة المسلحة.

٢- **الوظيفة السياسيّة**: تتحدد في عدد من المهام، لعلَّ أهمها:

أ- تسوية النزاعات والخلافات بين دول الحلف بالطرق السلميّة.

---

(١) محمد العمراوي، حلف شمال الأطلسي أية آفاق، مركز زايد العالميّ للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٣م، ص١١-١٢.

(٢) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٣٤-٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- التزام دول الحلف بالامتناع عن استخدام القوّة، أو التهديد بها فيما بينها.

ج- تجسيد مبدأ التشاور الجماعي بين أعضاء الحلف في حالات التهديد الأمني.

٣- الوظيفة الاقتصاديّة: للوظيفة الاقتصاديّة أهميّة للحلف، ومن ذلك:

أ- ضرورة العمل مع أعضاء الحلف بإزالة الصراع والتنافس في سياستهم الاقتصاديّة.

ب - تشجيع مبدأ التعاون والتبادل التجاري، والاندماج الاقتصادي لدول الحلف.

ج- الدفع باتجاه بناء سياسة اقتصاديّة موحدة لدول الحلف قائمة على التعاون والاندماج بينهم.

وبدراسة ميثاق الحلف وقواعد عضويّته ووظائفه وأهدافه؛ فقد يتبّين أنه حلف يختلف عن بقيّة الأحلاف التي قامت في النظام الدّولي، فالهدف من إنشائه كان محاصرة المدّ الشيوعيّ والقوّة السوفييتيّة الصاعدة آنذاك، إلا أنه لم يغفل الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة التي تساعده على النهوض بواجباته العسكريّة، وتحقيق هدف إنشائه ولكونه عاملاً مساعداً على ترسيخ مبدأ الاستقرار، ونشر الرفاهيّة، وتفادي حصول نزاعات مسلحة وحرب عالميّة ثالثة، وإعادة إعمار أوروبا بعد الدمار الذي لحق بها جرّاء الحرب العالميّة الثانية، والمواجهة بين النظم الاقتصاديّة الرأسماليّة والاشتراكيّة، وبروز قضيّة التنمية في العالم الثالث بعد تلك الحرب، الذي انقسم إلى عالم الشمال المتقدّم، وإلى عالم الجنوب المتخلف، مما أتاح الفرصة للولايات المتّحدة بدعم مكانتها على المستوى العالميّ، وبسط نفوذها على حلفائها الأوروبيين، وزيادة فعاليّتها لتزعم الكتلة الغربيّة بقيادتها لمواجهة الكتلة الشرقيّة بقيادة الاتحاد السوفييتي- سابقاً-، للإبقاء على توازن القوّة بين الكتلتين في فترة الحرب الباردة قبل انتهائها، مما يعزّز احتمالات منع قيام حرب أخرى، ودعم الاستقرار في النظام العالميّ والإقليمي في منطقة شمال الأطلنطي[١].

[١] مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص٢٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني
أدوار حلف الأطلنطي خلال الحرب الباردة

كانت الدّول الأعضاء تبحث لإيجاد أدوار للحلف في بناء منظومة الأمن والاستقرار، وتحقيق هدف إنشائه، وأن يكون قادراً على التكيّف والتطوّر مع المتغيّرات العالميّة والإقليميّة وتعامله مع القضايا التي تهم مصلحة الدّول الأعضاء، لذلك سندرس هذا المطلب من خلال استقراء القضايا الآتية:

أولاً: استراتيجيّة الحلف:

استراتيجيّة الحلف وعقيدته العسكريّة تطورت حسب طبيعة المستجدات ومواكبة المتغيّرات التي تطرأ وقد حرص الموقعون على معاهدة إنشاء الحلف لعدد من المبادئ التي تسعى إلى تنظيم العمل السياسيّ والاقتصاديّ والعسكريّ على نحو تحقيق هدف الحلف، وأهم تلك المبادئ مبدأ التزام الدّول الأعضاء بالحلف بالدّفاع المشترك، مبدأ "الواحد للكل، والكل للواحد" وهذا يعني أن أيّ اعتداء يقع على أيّة دولة من دول الحلف؛ يعدّ اعتداء على كافة الدّول في الحلف[1].

وفي مجال العقيدة العسكريّة للحلف فقد حددتها المادة (٥/٣) من معاهدة الحلف، فالمادة الثالثة كانت قد أشارت إلى تطوير القدرات العسكريّة الفرديّة والجماعيّة وصدّ أي عدوان خارجي، أما المادة الخامسة فقد أشارت إلى أن أي عدوان يقع على دولة من دول الحلف يعدّ عدواناً ضدّ دول الحلف. ذلك يقودنا إلى أن مضمون تلك المواد يرتكز على ركيزتين هما: **الأولى** تكوين عقيدة قتاليّة موحّدة للحلف، ليس فقط الدعم اللوجستي للحلف، وإنما كيفيّة استخدام الأسلحة وطريقة القتال، سواء كانت هجوميّة أو دفاعيّة أو الرّدع، **والثانية** العمل على توظيف هذه العقيدة لخدمة الدّفاع الجماعي لأعضاء الحلف، وصدّ أي عدوان محتمل[2] في فترة الحرب الباردة وسياسة الاحتواء للمدّ الشيوعيّ وبروز الاتحاد السوفييتي كقوّة عظمى أعطى بعداً لتأثر الحلف بذلك لتحقيق التوازن العسكريّ، ومواجهة

---

(١) ليلى مرسي وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوّة السوفييتيّة، واحتواء مناطق نفوذها في العالم، والتحالف بأحلاف وتكتّلات لها ارتباطات في حلف الأطلنطي[١].

أما المادة الأولى والرابعة من المعاهدة فقد جاءت لتعالج العقيدة السياسيّة للحلف، حيث أشارت الأولى إلى منع استخدام القوّة بين دول الحلف وتسوية خلافاتهم ونزاعاتهم بالطرق السلميّة، أما المادة الرابعة فأشارت إلى مبدأ التشاور الجماعي بين دول الحلف، و هذا مؤداه أن الدّول الموقعة على المعاهدة هي دول تتمتع بسيادتها الكاملة، وقامت بهذا التحالف وتوقيع معاهدته لمهمّة الدّفاع وحماية استقلالها وصدّ أي عدوان خارجي عنها، واحتماليّة قيام صراعات ونزاعات بينها على المصالح الواردة[٢].

لقد أصبح الحلف بمنزلة المنبر السياسيّ للدول الأعضاء، يرجع إليه في حال وجود خلافات ونزاعات بينها وحلها بالطرق السلميّة، والتشاور الجماعي قبل استخدام القوّة في حال وقوع عدوان خارجي.

وبرز دور الحلف السياسيّ في نزع السياسات المتطرّفة والدكتاتوريّة في كل من ألمانيا وإيطاليا، والمساعدة في تحولهم نحو الديمقراطيّة[٣] أما من ناحية العقيدة الاقتصاديّة للحلف فجاءت لتدفع الدّول الأعضاء لإتباع سياسة اقتصاديّة موحدة تقوم على التعاون والاندماج الاقتصادي؛ لأن أغلب تلك الدّول تنتمي إلى النظام الرأسمالي، الذي تعدّ فيه المنافسة الاقتصاديّة من أهم مبادئه في التطوّر[٤] فجاءت المادة الثانية من المعاهدة التي أشارت إلى ضرورة قيام أعضاء الحلف بإزالة أيّ عوائق صراعيّة وتنافسيّة في سياستهم الاقتصاديّة، وبناء سياسة الاندماج والتعاون الاقتصادي بينها وتشجيعها، وألا تكون تلك النزاعات سبباً للحروب، وتكون أحد العوامل المساعدة لضمان وحدة

---

(١) نجلاء محمد نجيب، "مستقبل العلاقات بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدّوليّة، العدد١٢٧، (القاهرة: ١٩٩٧م، ص١٣٧).

(٢) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٣٥.

(٣) "الناتو بين الأمس واليوم والمستقبل"، صحيفة ديرشبيجل، ترجمة مركز البحوث والمعلومات- وزارة الخارجيّة العراقية، ملف١، ١٩٩٧م، ص٢، في١٩٩٧/٣/٣م.

(٤) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٣٥-٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحلف وعدم تعرّضه إلى الانقسام لتعزيز الدّور الدّفاعي للحلف وصولا إلى إنشاء مجموعة اقتصاديّة متماسكة قويّة قادرة على دعم وظيفة الحلف العسكريّة، وتقاسم أعباء تكاليفه[١].

ثانياً: تطور استراتيجيّة الحلف:

أصبح هناك إدراك من حلف الأطلنطي بأن يتبنى استراتيجيّة جديدة مؤادها أن يتم تطوير القوّة التقليديّة في أوروبا وتدعيمها بالقوّة النوويّة الأمريكيّة، وعلى هذا الأساس يتم تقسيم أدوار الدّفاع، بحيث تتولى دول أوروبا الغربيّة المشاركة بالتقليديّة، في حين يكون الدّور الأمريكي بتولي المظلّة النوويّة، وبذلك تكون قد تطوّرت استراتيجيّة حلف الأطلنطي الدّفاعيّة على عدّة مراحل، وعلى النحو الآتي[٢]:

١ـ استراتيجيّة الانتقام الشامل:

تقوم هذه الاستراتيجيّة على الرّد الفوريّ والتدمير الشامل في عدد من المواقع إذا ما تعرّضت دول الحلف للخطر السوفييتي على مبدأ الشدّة مع اللين؛ أي أنه إذا ما فكر أيّ معتدٍ بتوجيه ضربات عسكريّة لأي من دول الحلف؛ فإنه سوف توجّه إليه ضربات نوويّة تجعله الخاسر في النهاية جرّاء عدوانه ذلك، لكن هذه الاستراتيجيّة لم تنجح ولم تأتِ ثمارها وثبت فشلها في حرب الهند الصفيّة لكون التهديدات الأمريكيّة باستخدام الأسلحة النوويّة في حربها كان مبالغاً فيها[٣].

٢ـ استراتيجيّة الدّفاع المتطوّر:

قامت هذا الإستراتجية على مبدأ زيادة القوّات المسلحة التقليديّة، والقدرة على نقل القوّات (قوّات محمولة) وسميت قوّات التحرّك السرّيع في بداية الحرب إذا وقعت إلى أيّة نقطة في منطقة العدوّ، إلا أنه نتيجة التطوّرات السرّيعة والهائلة، ونتائج الحرب الكوريّة في الخمسينات من القرن المنصرم طرأت تحوّلات في إستراتجية الحلف تتناسب مع تلك المتغيّرات التي حصلت على الإستراتجية الأمريكيّة[٤]

---

(١) ليلى مرسي، وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص٥٣.

(٣) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجيّة في العصر النووي، السياسة الدّوليّة، العدد٣، ١٩٦٦م، ص٦١.

(٤) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- استراتيجيّة الحرب المحدودة:

نظراً للاختراعات الهائلة للأسلحة التدميريّة الشاملة والتقنيّة العسكريّة الخاصة بالصواريخ العابرة للقارات، وحتى يتمكن حلف الأطلنطي من مواجهة التطوّرات في قدرات الاتحاد السوفيتي وحلف (وارسو) سابقاً وقوّاته التقليديّة، جاءت هذه الاستراتيجيّة لتمكن الحلف بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة من توجيه ضربة نوويّة تكتيكيّة محدّدة في مسرح عمليّات الحرب إذا اندلعت بنطاق محدود. لكن الدمار الذي سيحلق بالخصم جرّاء ذلك لا يمنع أن يقابله ردّ بالمثل يؤدي إلى خسائر بشريّة وماديّة في مراكز ومواقع حيويّة في أوروبا الغربيّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة، خصوصاً أنه لا يمكن أن تبقى الحرب بمستواها المحدود، واحتمالات تطوّرها لمستوى شامل واردة[١].

إن امتلاك كلا الجانبين ترسانة ضخمة من الأسلحة النوويّة وأسلحة الدمار الشامل؛ جعل من تطبيق هذه الاستراتيجيّة أمراً صعباً وهذا التراجع أدّى لما سمي تناسباً عسكريّاً مع إمكانية استخدام مثل هذا الأسلحة إلى أن وصل الموقف إلى نقطه أطلق عليها في الحلف "الضبط المتبادل" استراتيجيّة الرّدع النووي[٢].

٤- استراتيجيّة الاستجابة المرنة:

هذه الاستراتيجيّة تقوم على مبدأ التدرّج بردّ الفعل العسكريّ حسب طبيعة التحدّي، سواء كان نوويّاً، أو تقليديّاً، فالرّد يكون بالمثل؛ أي يتناسب وطبيعة العدوان، وهكذا فإن الخيارات تتصاعد لدى حلف الأطلنطي وتتقلص لدى خصمه، لكن هذه الاستراتيجيّة تعرّضت للانتقاد؛ لأنها لا تمثل عقيدة قتال واضحة وهي مجرّد خيارات ومناورات تعتمد على مستوى فعل الخصم[٣]، والمرونة بإجرّاءات الرّد والتدرّج بالاستجابة لرد الفعل العسكريّ حسب طبيعة التحدي كانت استراتيجيّة حلف الأطلنطي من عام ١٩٦٧م وقبلت رسميّا بالحلف[٤].

---

(١) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢) عماد جاد، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٣) نزار الحيالي، مرجع سابق، ص٣٨.

(٤) محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥ـ استراتيجيّة القوّة المضادة المقيدة:

تقوم هذه الاستراتيجيّة على مبدأ الضربة الانتقاميّة، وثلاثة محاور رئيسة[١]:

الأول: إنه في حال فشل عمليّات الرّدع لوقوع حرب، لا بدّ من إجرّاءات لكيفيّة قيام الولايات المتّحدة الأمريكيّة بشن حربٍ نوويّة شاملة، إذا دعت مصلحتها القوميّة ذلك.

الثاني: الدرجات النسبيّة للتدمير التي تنجم عن الأنواع المختلفة للهجوم النووي، ونتائج تلك الحرب والخسائر التي سوف تسببها، والسعي إلى تضييق نطاق التدمير الذي يلحقه العدو بالولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها في الحرب.

الثالث: تهيئة الحوافز للخصم، التي من شأنها أن تجعله يعدل عن ضرب المدن مقابل إعلان واشنطن بأنها سترد على الهجوم عليها بهجوم على الوحدات العسكريّة فقط، مع الإبقاء على قوّاتها الاحتياطية كقوّات ردع.

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ص١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
النّظام العالميّ الجديد وأثره على حلف شمال الأطلنطي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

النّظام العالميّ الجديد وأثره على حلف شمال الأطلنطي

يعرّف النّظام العالميّ أنه عبارة عن شبكة من التفاعلات بين وحداته، تتسم بنوع من التكرار والحدّة وبمستوى وقدر من العمليّات، وهذا يقود إلى أنه إذا وقع حدث معيّن أو تغيير في جزء من أجزائه؛ فإنه سيؤثر في أجزاء أخرى بقدر معيّن. وطبيعة التغيّرات التي حدثت في النّظام العالميّ أعقاب الحرب الباردة أدّت إلى التبديل في قواعده وأسسه التي كانت تحكمه، خصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي - سابقاً وانهيار حلف وارسو وسقوط جدار برلين، وصولاً لانتهاء نظام القطبيّة الثنائيّة الذي كان معمولاً به، والصراع الأيديولوجي الحاد الذي كان سائداً بين القطبين، فكان من إفرازات ذلك ظهور مصطلح جديد في العلاقات الدّوليّة أطلق عليه النّظام العالميّ الجديد، فكان بمنزلة الإعلان عن بداية حقبة جديدة وانتهاء حقبة مضت، وتفرد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالقوّة العظمى في العالم. مما أثار جدلاً في توصيف حالة النّظام العالميّ الراهن بعد ذلك، وحصول أحداث عاصفة وحادة بشكل دراماتيكي، والتسارع بالإحداث والتفاعلات في البيئة الدّوليّة أدّت إلى تأثير في هياكله وتبدّل في طبيعية العلاقات الدّوليّة، التي أدّت إلى بروز اتجاهات جديدة باتجاه إعادة هيكلة لبعض الأحلاف والتكتّلات الدّوليّة، إما نحو توسّع دوائرها للتكامل الإقليمي والاعتمادات المتبادلة، وإما بالتغيير في استراتجياتها وسياستها الخارجيّة.

وفي أعقاب تلك التحوّلات والتطوّرات التي طرأت؛ فقد أدّت إلى تغيّرات جوهريّة وعميقة حتى أنه ذهب البعض لوصفها بأنها غير مسبوقة لأنها وضعت العالم –فجأة- في مواجهة جديدة ومتغيّرات سرّيعة(١). أما عن خصائص وسمات النّظام العالميّ الجديد، الذي واجه عدّة إشكاليّات وتعقيدات منها تفرّد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بمركز الصدارة في العالم؛ الأمر الذي أدّى إلى امتعاض بعض الدّول من ذلك، فضلاً عن المشكلات العرقيّة والأثنيّة وتنامي الحركات الأصوليّة التي بدأت تطفو على السطح في العالم، والأوضاع الاقتصاديّة، وبتفوق بعض الدّول بها، ومنافسة بعض الاقتصاديات في العالم للصعود ومستقبل الدّول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي – سابقاً، كل هذه التحدّيات والمستجدات كانت أبرز ملامح هذا النّظام، بالإضافة إلى توسّع حلف الأطلنطي، وأسباب توسّعه وإطلاق برامج الشراكة من أجل السلام والتعاون والحوار. وهذا ما سنبحثه في هذا الفصل من خلال مبحثين.

المبحث الأول: طبيعة التغيير في النظام العالميّ الجديد.

المبحث الثاني: أثر النظام العالميّ الجديد على توجّهات حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة.

---

(١) ودودة بدران، "الرؤى المختلفة للنظام العالميّ الجديد"، في محمد السيد سليم (محرر)، مرجع سابق، ص٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
طبيعة التغيير في النّظام العالميّ

التحوّلات السرّيعة والدراماتيكية التي حصلت ابتداء من صيف ١٩٨٩م في العالم، وتمثلت في انهيار الاتحاد السوفييتي – سابقاً، وتفكك حلف وارسو، وسقوط أنظمة الحكم الاشتراكيّة، وانتهاء المنظومة الشيوعيّة، واستقلال الجمهوريّات السوفييتيّة، والاختلالات التي أصابت وسط أوروبا وشرقها جميعها أدّت إلى تغيّرات عميقة وجذريّة في النّظام العالميّ. تلك التطوّرات المفاجئة جعلت من مجتمعات العالم في حيرة غير مسبوقة وصدّمة حضاريّة. في حين ذهب بعض الفقهاء لوصفها بأنها حالة لم تحدث سابقاً؛ لأنها فتحت الأبواب واسعة أمام خيارات متعددة وتطوّرات جديدة لمرحلة غير واضحة المعالم، فكان التساؤل عن البحث بأساليب تتواءم والمرحلة الراهنة لاندماجات لم تكن معروفة من ذي قبل إلى حد أن قال عنها أحد المفكرين – فرانسيس فوكاياما – أمريكي من أصل يابّاني بوصفه لها: إنها حالة غير مسبوقة في كتابة نهاية التاريخ على أساس أن هذه المرحلة الجديدة التي شهدت آخر المعارك الكبرى من وجهة نظره في التاريخ الإنساني في ظل سيادة الآيديولوجيّة الليبرالية والنّظام الرأسمالي[١] واعتماداً على ما سبق سندرس هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: ملامح النظام العالميّ الجديد.

المطلب الثاني: طبيعة التغيّرات في النظام العالميّ الجديد وانعكاساتها.

---

[١] عماد جاد، مرجع سابق، ص١٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
ملامح النّظام العالميّ الجديد

ذهب بعض الفقهاء عقب الحرب الباردة لوصف هذه الحالة بأنها غير مسبوقة، وحدثت فجأة، واضعة المجتمعات أمام تصوّرات جديدة، وعولميّات متنوّعة ومتغيّرات سرّيعة، وأساليب جديدة في الاندماجات، لم تكن معروفة سابقا[١] وغالبيّة الفقهاء والباحثين وصنّاع القرار اتفقوا على وصف تلك التحوّلات بأنها نهاية لنظام عالميّ ثنائي القطبيّة الذي تشكل بعد الحرب العالميّة الثانية، وأقرب إلى نظام أحادي القطبيّة، استنادا إلى التبديل الرئيس الذي حصل في هيكل وتوزيع القوّة، ومفاهيم المصلحة القوميّة، وتوازن القوّة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدّوليّة والإعلاء من شأن الجغرافيا الاقتصاديّة، والسمات التعاونيّة، على حساب الهندسة السياسيّة، وكان الاستناد في هذا الرأي إلى عدد من المؤشرات منها[٢]:

١. انهيار الاتحاد السوفييتي – السابق، وتفكك حلف وارسو.
٢. انفراط عقد المنظومة الاشتراكيّة.
٣. انتهاء الآيديولوجيّة الشيوعيّة كقوّة سياسيّة.
٤. تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكي في شرق أوروبا ووسطها.
٥. التحول نحو نظام الرأسماليّة في معظم دول العالم.
٦. تبدل العلاقات والتفاعلات بين الدّول العظمى، وعدم قدرة المعاقل الشيوعيّة المتبقيّة عن تقديم بديل.
٧. تشظي دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى خمس عشرة دولة، ويوغسلافيا إلى خمس دول وتشيكوسلوفاكيا إلى دولتين، وتوحدت ألمانيا، واستمرار الأوضاع يشير إلى مزيد من حالات التفكك والاندماج أدّى إلى تغيير واضح للخارطة السياسيّة.

---

(١) ودودة بدران، "الرؤى المختلفة للنظام العالميّ الجديد"، في محمد السيد سليم (محرر)، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) حسين توفيق إبراهيم، "النّظام الدّوليّ الجديد في الفكر العربي"، عالم الفكر، العدد الثالث والرابع، آذار ونيسان، ١٩٩٥م، ص٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. التجزئة السياسيّة نتيجة دور العامل التكنولوجي المتزايد الذي نتج عنه بروز تجمّعات صناعيّة كبرى تحقيقاً لقدر أكبر من المنافسة واستجابة للتحوّلات في النظام الدّوليّ من الطابع السياسيّ إلى الطابع الاقتصادي، واتخذ شكلاً باندماج الأسواق[١].

والمؤشرات التي تم ذكرها سابقاً، بالإضافة إلى عدم تدخل الاتحاد السوفييتي- السابق وتركه للحكومة الشيوعيّة في بولندا تسقط من غير أيّة إجرّاءات فإن ذلك يعدُّ إيذاناً ببدء نظام عالميّ جديد وانتهاء نظام ثنائي القطبيّة من حزيران عام ١٩٨٩م وإن الباحثين والمهتمين وصناع القرار اختلفوا في توصيف حالة النظام العالميّ الراهن، فهناك فريق يرى أنه نظام آحادي القطبيّة تحتل الولايات المتّحدة الأمريكيّة مركز الصدّارة ومكانه القطب الأوحد، وهناك من يرى أنه نظام متعدد الأقطاب وتتوازن فيه عدّة قوى، مثل: الولايات المتّحدة الأمريكيّة، واليابّان، والاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا، وبعض الدّول الصاعدّة اقتصاديّاً وفريق آخر يرى أن النظام العالميّ في مرحلة انتقاليّة، وأنه لم تتبلور أو تتشكل معاملة لحد الآن[٢].

إن الجدال والاختلاف في التباين في وجهات النظر حيال ذلك هي حول المحدد الرئيس في توجيه التفاعلات السلوكيّة في البيئة الدّوليّة، **فالفريق الذي يرى أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة تحتل مكانة القطب الأوحد** وتمارس دوره لقدرتها على توجيه التفاعلات الدّوليّة وإدارة الأزمات[٣]. وحرب الخليج الثانية والعدوان ضدّ العراق من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة وتحالفها يعد نموذجاً لذلك، والذي استطاعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة من خلاله وضع أسس لنظام عالميّ جديد. فالرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) وأركان إدارته وصفوا تلك الحرب وعاصفة الصحراء لاحقاً أنها بداية لنظام عالميّ جديد، وكانوا يشعرون أنهم على أول الطريق المؤدية إلى القرن الحادي والعشرين بأنه سوف يكون قرناً أمريكيّاً تحقيقاً للطموحات الأمريكيّة بانفرادها في الشؤون العالميّة[٤] وتعاملها

---

(١) حمدي عبد الرحمن، "العولمة وآثارها السياسيّة على النظام الإقليمي العربي: رؤية عربيّة"، في محمد الأرناؤوط (محرر)، العرب والتحدّيات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة للعولمة، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٠م، ص٥٨.

(٢) ودودة بدران، "النظام العالميّ الجديد في الأدبيات الأمريكيّة": دراسة مسحية، عالم الفكر، الكويت، العدد الثالث والرابع، آذار ونيسان، ١٩٩٥م، ص٢٦.

(٣) وصال غزاوي، "تطورات التحالف التركي- الإسرائيلي والأمن القومي العربي"، دراسات شرق أوسطية، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد١٢، السنة الخامسة، ٢٠٠٠م، ص١٤.

(٤) محمد حسنين، الإمبراطورية الأمريكيّة والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م، ص١٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع الأوضاع من موقع المنتصر[١] وبذلك يبدو أن أنصار هذا الفريق تأثروا بما حصل في حرب الخليج الثانية وتفرد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالقرار، وتوظيفها هذا الدّور لمفهوم النّظام العالميّ وقدرتها على تحقيق طموحاتها وما أرادت[٢] **أما الفريق الذي قال إنه نظام متعدد الأقطاب** فقد أعطوا دوراً أكبر للعوامل الاقتصاديّة والتكنولوجيّة والثقافيّة، وإنه أقرب للتعددية منه للأحادية، وهنا يدلل (مودلسكي) على تحديد شكل النّظام الدّوليّ وموقع الدّولة، من خلال النموذج الذي يشير إلى أن النظم الدّوليّة تتشكل وفق عدد القوى الفاعلة والمؤثرة فيها أي طبقاً للقوى المركزيّة، في حين أن (مودلسكي) قد افترض ما يأتي[٣]:

١. أن النّظام يكون آحادي القطبيّة إذا امتلك أحد أطرافه إمكانات تفوق ٥٠% من الإمكانات المتاحة للقوى الأخرى المنافسة.

٢. إذا توزّعت الإمكانات على دولتين بنسبة ٢٥% ذلك النمط يدل على ثنائي القطبيّة.

٣. يفقد النّظام الدّوليّ وجود دولة تتمركز الإمكانات فيها بنسبة ٥٠% أو ٢٥% ويكون نمط ذلك النّظام هو تعدّدية الأقطاب.

وللتعرف على طبيعة النظام الدّوليّ وتشخيص حالته يجب أن يتم التميز بين ثلاثة مرتكزات رئيسة، وهي:

أ- طبيعية توزيع موارد القوّة في المسرح الدّوليّ بين انتشارها وتركيزها.

ب- طبيعة علاقة التحالفات والاستقطاب والتفاعلات بين الدّول.

ج- طبيعية البنية المؤسسيّة للعلاقات الدّوليّة وهياكلها.

---

(١) أحمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النّظام العالميّ، مجلة دراسات دوليّة، العدد٢، مركز الدّراسات الدّوليّة، جامعة بغداد، ٢٠٠١م، ص٨٦.

(٢) وصال غزاوي، مرجع سابق، ص١٤.

(٣) وليد عبد الحي، "المكانة المستقبليّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة على سلم القوى الدّوليّ"، مجلة السياسة الدّوليّة، عدد١٢٦، تشرين أول ١٩٩٦م، ص١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلالها تتبلور الأمور للنظام الدّوليّ، يمكن الحكم عليه بأنه يحقق الاستقرار، ويكون عاملاً مساعداً لحل المشكلات والنزاعات الدّوليّة، ويسهم في معالجة القضايا العالميّة[١].

كما أن هناك منهجيّة أخرى يمكن من خلالها قياس مركز الدّولة وقوّتها، فـ (هارولد جتيزكو) وضع نموذجاً يشير إلى أن استخدام مؤشر التصدّع الداخلي المحتمل يساعد على فهم وضع مكانه الدّولة مستقبلاً، كذلك فإن (فكس) قد وضع دراسة مستقبليّة أخرى لقياس قوّة الدّولة استناداً إلى متغيّرات العوامل الاقتصاديّة والسكانيّة، لكن في هذه الدّراسة لم يتطرق لمتغير القوّة العسكريّة، مما جعل منها موضع جدل[٢].

ومن المؤشرات وعناصر القوّة بين الدّول في النّظام الدّوليّ نرى أنه لا يوجد دولة واحدة تجمع كل هذه العناصر، فالولايات المتّحدة الأمريكيّة تواجه التحدّي الاقتصادي، بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي واليابّان، وفي نفس الوقت فإن بقيّة الدّول الأخرى لا تجمع عناصر القوّة اللازمة لتتمكن من قيادة النّظام الدّوليّ، فالاتحاد الأوروبي رغم تمتّعه بقدرات اقتصاديّة عالية ؛ إلا أنه يواجه صعوبات في القدرات العسكريّة تعكس مقولة إن "الاتحاد الأوروبي عملاق اقتصادي وقزم سياسيّ" وهذا واقعه إلى حد الحالي[٣].

في حين أن فقهاء ومنظري نظريّة النظم قد أجمعوا أن للبيئة الدّوليّة تأثيراً على النّظام الدّوليّ وأنه في حالة تغير مستمر علاوة على النظم الفرعيّة الفاعلة فيه، فكانت دراسة النظم الفرعيّة فيه ضروريّة للتعرف إلى بنيان النّظام الدّوليّ ومعرفة أسباب عدم الاستقرار فيه جرّاء النزاعات والصراعات بين وحداته، فكان الاهتمام وفهم تلك الضوابط التي تحكمه وتمكنه من التكيّف وقدرته على احتواء الأزمات، ومن أبرز الباحثين الذين تعرضوا لذلك[٤]. (روز كرينس) فقد درس مقدرة النّظام على استيعاب الاضطرابات واستخدم المادة التاريخيّة في دراسته بتحليل النظم في

---

(١) منير شفيق، النّظام الدّوليّ الجديد وخيار المواجهة، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، عمان، ١٩٩٢م، ص٣٠.

(٢) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص١٠-١٥.

(٣) عبد المنعم سعيد، "العرب والنّظام العالميّ الجديد"، كراسات استراتيجيّة، (مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام)، العدد٣، تموز١٩٩١م، ص٨.

(٤) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النّظريات المتضاربة في العلاقات الدّوليّة: ترجمة وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص١١٦-١١٧، وللمزيد من المعلومات انظر النماذج للمرجع نفسه ص١١٩-١٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسعة نظم دوليّة من عام ١٧٤٠-١٩٦٠م ودراسة مصادر ومنظمات الحركة فيها، وتأثير البيئة الدّوليّة عليها. أما (كابلان) فكان يرى أن العامل الأهم في بقاء أو زوال نظام دولي هو التفاوت في قدرات وحداته الاقتصاديّة والعلميّة (التكنولوجيّة) وبنى نماذجه الستة في النظم السياسيّة على هذه المرتكزات، وقد أوضح أن الإشكاليّة تقع فيما أسماه بقواعد التحول التي تحدد شكل الانتقال للنظام الدّوليّ من شكل لآخر، مثل: الانتقال من نظام ثنائي القطبيّة المحكم إلى نظام ثنائي القطبيّة المهلهل، في حين أن (مكيلاند) يرى أن النظام الدّوليّ يتعرض للتغير وتعرض بدراسته لمؤشرات قدرة النظام الدّوليّ على التغيّر لمعالجة الأزمات والاضطرابات، فكان تركيزه بالدّراسة على النظام المفتوح والاتصال الإعلامي، أما (مودلسكي) فقد درس النظام الدّوليّ وخلص بدراسته أن الاستقرار من خصائص النظام الدّوليّ الصناعي أكثر من النظام الدّوليّ الزراعي. ومن هنا يمكن الوصول إلى أن النظام العالميّ الزراعي، من خلال المؤشرات والمرتكزات، هو نظام آحادي القطبيّة؛ لكنه بذلك لا يخضع لسيطرة دولة واحدة، بل إنه يخضع لهيمنة المنظومة الرأسماليّة، مثل: الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والاتحاد الأوروبي، واليابّان.

وتعدّ هذه المنظومة منظومة تعدديّة يسقط فيها احتماليّة حدوث نزاعات مسلحة، أو استخدام القوّة العسكريّة، أو التلويح باستخدامها في العلاقات التبادليّة بينها، ذلك وفق ما أسماه (كارل دويتش) المجتمع الأمن التعددي[١].

أولاً: مفهوم النّظام العالميّ الجديد وخصائصه وتطوره:

بعد الانهيار السرّيع للمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي وانقسامه لعدّة دول وخروجها من دائرة الفعل الدّوليّ المؤثر، وأصبحت دولا هامشيّة، وسقوط جدار برلين، واندفراط عقد المنظومة الشيوعيّة تعاملت الولايات المتّحدة مع هذا الوضع الجديد من موقع المنتصر وأطلقت على لسان رئيسها الأسبق (جورج بوش) أنها بداية لنظام عالميّ جديد[٢]، فالفراغ الذي حدث في النظام العالميّ كان لا بد من ملء فراغه أثر انسحاب الاتحاد السوفييتي من نظام ثنائي القطبيّة والصدّارة فأخذت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بإجرّاءات من شأنها تصدّر مواقع النفوذ، وبدأ تطبيق ذلك فعليّاً على أرض

---

(١) ودودة بدران، "النظام العالميّ الجديد في الأدبيات الأمريكيّة"، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) أحمد عبد الرحيم الخلايلة، مرجع سابق، ص٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواقع في حرب الخليج الثانية، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) وإدارته بأن القرن الواحد والعشرين سيكون قرناً أمريكيّاً[١].

ثانياً: تعريف النّظام العالميّ الجديد:

يعرّف الباحث (جوزيف فرانكل) النظام العالميّ الجديد إنه "مجموعة من الأحداث السياسيّة المستقلة، تتفاعل فيما بينها بانتظام" في حين يرى (هنري كيسنجر) وزير الخارجيّة الأمريكيّة الأسبق أنه "مجموعة من التحوّلات والتغيّرات التي يشهدها العالم والتي ما زالت في طور التكوين الكوني، ولم تتبلور بعد في شكل كامل[٢] وقد عرّف بأنه "أحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام ما وصولاً إلى ما هو عليه اليوم، بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم وفقاً لما يريده مركز القرار الجديد وتجسيده، وهكذا فإن هذه النظام يتركز على أساس أحاديّه الولايات المتّحدة باتخاذ القرار والهدف من وراء ذلك إضعاف أيّ خصم أو دول أخرى[٣].

ثالثاً: مراحل التطوّر:

النظام الدّوليّ مرَّ بالعديد من المراحل وصولاً للوضع الحالي، وكانت تلك المراحل على النحو الآتي:

المرحلة الأولى:

من عام ١٦٤٨م ومعاهدة (وستفاليا) التي هيمنت على العلاقات الدّوليّة بتلك الفترة وأنهت الحروب في أوروبا والتي استمرّت حتى الحرب العالميّة الثانية ووصفت تلك المرحلة بتعدد الأقطاب في النظام الدّوليّ، وكان مركز الثقل في أوروبا، وسمّيت تلك الفترة "بنظام (توازن القوّة التقليدي)"[٤].

---

(١) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص١٢٨.

(٢) هنري كسينجر، الدبلوماسيّة في الحرب الباردة حتى يومنا هذا، الدار الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٥م، ص٢٥٧.

(٣) ميلود المهند، قضيّة لوكربي وأحكام القانون الدّوليّ، ط٢، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٦م، ص٣٦.

(٤) مازن إسماعيل الرمضاني،مرجع سابق، ص٢٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثانية:

وهي تلك الفترة من الحرب العالميّة الثانية حتى عام ١٩٨٩م، وتميّزت بنظام ثنائي القطبيّة وعرفت بالحرب الباردة، وسيطرة القوى العظمى آنذاك الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفييتي-السابق، وكانتا في صراع أيديولوجي وحاد للسيطرة على العالم[١].

المرحلة الثالثة:

وهي تلك الفترة من عام ١٩٨٩م نهاية الحرب الباردة، والتي لم تزل مستمرّة حتى الوقت الحالي وشهدت هذه الفترة أحداثاً ومتغيّرات وانعكاسات، أثرت على النظام الدّوليّ، منها انهيار الاتحاد السوفييتي-السابق وتشظي دولة، وتفكك حلف وارسو- سابقاً، وانتهاء نظام ثنائي القطبيّة، وتربع الولايات المتّحدة الأمريكيّة على النظام الدّوليّ وحدها وأعلنت على لسان رئيسها -آنذاك- أن نظاماً عالميّاً جديداً قد بدأ[٢].

في حين أن الباحثين والدارسين قد عبّروا عن هذه المرحلة "بأن النظام الدّوليّ دخل مرحلة حرجة وجديدة، رغم أن ملامحه لم تتضح بشكلها النهائي[٣].

رابعاً: خصائص النّظام الدّوليّ الجديد:

تميّز النظام الدّوليّ الجديد بعدد من الخصائص، حسب الدعوى الأمريكيّة لهذا النظام، لتكون ملامح محددة له منها:

١- الرأسماليّة: الترويج والدعوة لها بأنها النظام الاقتصادي الأفضل، وأنها تصلح لجميع دول العالم وأن النهج الديمقراطي والليبرالي السياسيّ السائد في الغرب، النموذج الأصح، وعلى الجميع اعتباره النموذج المطلوب الاقتداء به[٤].

---

(١) محمد طه بدوي، مرجع سابق،ص٢٦.

(٢) مضفر نذير طالب، الولايات المتّحدة الأمريكيّة والنظام الدّوليّ الجديد الواقع والتوقع، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد١٦، الجامعة المستنصرية، بغداد، آذار، ٢٠٠٥م، ص٣.

(٣) خليل حسين، قضايا دوليّة معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالميّ الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٣ - ص٣٥.

(٤) فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ، ط٢، ترجمة حسن الشيخ، دار العلوم العربيّة، بيروت، ١٩٩٢م، ص١٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- التقليل من دور المنظمات الدّوليّة وتهميشها: وفي مقدمتها الأمم المتّحدة، حيث انتهجت الولايات المتّحدة الأمريكيّة هذا الأسلوب لإيجاد دور مباشر لها في التفاعلات الدّوليّة، وعمدت لبعض الإجرّاءات حيال ذلك[١].

٣- تفوق الولايات المتّحدة الأمريكيّة: على وحدات النّظام الدّوليّ، وتأكيد دورها كقائد لهذا النّظام لانفرادها بعناصر القوّة والنفوذ لامتلاكها تلك العناصر الاقتصاديّة والعسكريّة والسياسيّة، مما أتاح لها المجال بميزة ذلك التفوق دولياً على بقيّة الدّول في النّظام الدّوليّ[٢].

٤- القوّة: استخدام القوّة من الجانب الأمريكي في بعض القضايا الدّوليّة بأسباب ذرائعيّة مثل حقوق الإنسان، وحماية الأقليات بما ينسجم مع مصالحها وطموحاتها.

خامساً: طبيعة التغيّرات في النّظام العالميّ الجديد وانعكاساتها:

التحوّلات السرّيعة التي تحدثنا عنها آنفاً أدّت إلى تغيّرات عميقة في النّظام الدّوليّ، وكان لها الأثر في بناه وهياكله وقد وصفها بعض المفكرين بأنها حالة غير مسبوقة، حيث كتب عنها (فرانسيس فوكاياما) في كتابه (نهاية التاريخ) أنها بداية لمرحلة جديدة شهدت آخر المعارك في التاريخ الإنساني في ظل سيادة النّظام الرأسمالي والليبرالي[٣].

والتغيّرات التي يشهدها العالم حالياً يؤرخ لها بأنها بدأت بشهر يونيو ١٩٨٩م عندما لم يتدخل الاتحاد السوفييتي بسقوط الحكومة الشيوعيّة في بولندا فكانت البداية لنهاية الحرب الباردة وبداية لنظام عالميّ جديد ونهاية للنظام العالميّ ثنائي القطبيّة الذي امتدّ من نهاية الحرب العالميّة الثانية[٤]، وكان

---

(١) ليلى شرف، مداخلة في حلقة نقاشية حول التطوّرات الأخيرة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وانعكاساتها العربيّة، مكتب العرب والعالم، بعد ١١ سبتمبر، ص٢٩-٣٠.

(٢) عبد القادر محمد فهمي، النّظام السياسيّ الدّوليّ: دراسة في الأصول النّظريّة والخصائص المعاصرة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٧م، ص٣٧-٥٠.

(٣) ودودة بدران، "الروئ المختلفة للنظام العالميّ الجديد"، في محمد السيد سليم (محرر)، مرجع سابق، ص٢٣.

(4) Fred Halliday,The End of the cold Wear and Interactional Relations: Some Analytic and Theoretical Conclusions,op,cit,p.p43-44

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائماً على الصراع الأيديولوجي الحاد بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي وانتهى بانتصار الثاني[١].

ورغم المؤشرات العديدة للأحداث المتسارعة التي حصلت في النظام الدّوليّ مع اتفاق الباحثين والدارسين أن نظام ثنائي القطبيّة الذي ظهر فترة الحرب الباردة وبعد الحرب العالميّة الثانية باختفاء القوّة العظمى بذلك النظام. إلا أنه كان هناك جدل واختلاف في توصيف للنظام العالميّ الراهن، فمنهم من ذهب بأن النظام العالميّ أصبح أحادي القطبيّة، وهناك من رأى أنه متعدد الأقطاب، في حين أن فريقاً آخر قال: إن النظام العالميّ الراهن ليس إلا مرحلة انتقاليّة بعد نظام ثنائيّة القطبيّة ببروز هياكل النظام الجديد الذي لم تتضح معالمه وملامحه بعد، وإن كان هناك ترجيح بأنه سيكون نظاماً متعدد الأقطاب[٢].

إن انسحاب الاتحاد السوفييتي - السابق من الساحة الدّوليّة، باعتباره أحد أقطاب النظام الدّوليّ وترك المجال أمام الولايات المتّحدة الأمريكيّة القوّة العظمى الوحيدة في العالم، والتي تتمتع بقدرات تستطيع من خلالها ترتيب الأوضاع العالميّة من غير معارضة مؤثرة وفعّالة من قوى أخرى؛ لأن القوّة الأخرى في العالم والمرشحة للصعود، ومنافسة القوّة العالميّة لم تكن مؤهلة بالقدر الذي تملكه الولايات المتّحدة الأمريكيّة من إمكانية المنافسة[٣]، وقدرتها بالقيام بأيّ دور تستطيع من خلاله حسم أيّ نزاع أو صراع دولي، ولها من الإمكانيات العسكريّة والاقتصاديّة أن تستطيع إرساء قواعد النظام العالميّ وتنفيذها إن أرادت[٤] وحرب الخليج الثانية، وعمليّة عاصفة الصحراء التي أطلقتها الولايات المتّحدة خير دليل على ذلك، ومن حشد التأييد الدّوليّ اللازم واستصدّار قرارات من مجلس الأمن، وتشكيل الائتلاف العسكريّ الضخم بقيادتها، التي نجحت من خلاله الإعلان عن النظام العالميّ الجديد، وهذا ما أكده ساستها[٥].

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٢) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٩٣.

(٣) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٩٣.

(٤) ودودة بدران، مرجع سابق، ص٢٥- ٢٦.

(٥) عماد جاد، مرجع سابق، ص١٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ـ تأثر بعض الأحلاف والتكتّلات الدّوليّة بتغيّرات النّظام العالميّ الجديد:

إن ما حصل في أواخر القرن العشرين من تغيّرات كانت بمنزلة عوامل مساعدّة لإنضاج بلورة ملامح النّظام العالميّ الجديد، و من ذلك توجّه بعض الأحلاف، والتكتّلات، والقوّة العالميّة الدّوليّة، والإقليميّة لإعادة هيكلتها، والتوجّه نحو رسم سياسات اقتصاديّة جديدة أكثر تعاونيّة متجاوزة بعض الخلافات السياسيّة، ومفاهيم المصلحة القوميّة، وتوازن القوى[١].

إن تلك الملامح اتّسمت بصفة الشراكة من أجل السلام، والشراكة الاقتصاديّة لما لها من أهميّة في التفاعلات الدّوليّة، فالشراكة من أجل السلام ظهرت في إطار العلاقات التفاعليّة بين الشرق والغرب، أو كما ظهر في علاقة حلف الأطلنطي مع دول شرق أوروبا ووسطها، وروسيا الاتّحاديّة، أما الشراكة الاقتصاديّة فقد ظهرت بين دوائر النّظام الرأسمالي التي كانت تسعى لزيادة مكاسب الاعتمادات المتبادلة بين أطرافها والاستفادة من ذلك بالمنفعة والمزايا البينية الاقتصاديّة والماليّة والتجاريّة للشركاء في إطارها.

إن تلك المزايا والمكاسب لا تحقق إلا في إطار التكتّلات الاقتصاديّة، وحريّة التجارة، ومبدأ السوق المفتوحة[٢] تلك التغيّرات لم تأتِ من فراغ، وإنما جاءت استجابة لتطورات حصلت في النّظام الدّوليّ كما ذكرنا، والتغيّر الذي حصل في التوجّهات العالميّة في مفهوم الأمن، فالنّظريّة الواقعية التي كان يرتكز مفهوم الأمن فيها على الدّولة، باعتبارها الفاعل الرئيس من وحدات النّظام الدّوليّ التي كان يناط بها مسؤوليّة تحقيق الأمن، من خلال ما يتوافر لها من إمكانات للقوّة للمحافظة على ضبط توازنات القوّة الدّوليّة والمحافظة على الوضع القائم وصولا لاستقرار النّظام، ومنع الاضطرابات وأعمال الفوضى، بمعنى أنه كان مفهوم الأمن يقتصر على أمن الدّولة، ولم يكن هناك حديث أمن عالميّ أو إقليمي، لكن ما حصل من تغيّرات وتطورات شهدها العالم في السنوات الأخيرة جعلت مفكريه وساساته يعيدون النّظر في فكرة مفهوم الأمن، حيث أن الاتجاه الحديث في ظل النّظريّة والليبرالية الجديدة ترى أن مفهوم الأمن لا يرتكز على استحواذ القوّة في المجال العسكريّ بالمعنى التقليدي المعروف فقط، بل إنها ترمي إلى أبعد من ذلك وتتعداه إلى الأبعاد الاقتصاديّة والثقافيّة

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، "ظاهرة الصراع الدّوليّ في عالم ما بعد الحرب الباردة"، السياسة الدّوليّة، عدد١٠٩، تموز ١٩٩٢م، ص١٤٩.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاجتماعيّة، وتركز على الفوائد المتبادلة فيها بنظره تكامليّة، ومدى الاستفادة من تبادل المنافع وحريّة المعاملات[١].

وبانتهاء عوامل المنافسة، مع نهاية الحرب الباردة وانتفاء المصالح، أخذ النظام العالميّ الجديد يتوجه لتوسيع هياكله ومزيد من المؤسسيّة، وتوجه التكتلات الاقتصاديّة والتجاريّة في العالم لائتلافات واندماجات جديدة على أساس من الجغرافيا والاقتصاد، فنجد أن هناك بعض النظم الإقليميّة تتجه لمزيد من الشراكة والتداخل، كما في أوروبا، وشرق أسيا، وأمريكا الشماليّة، في حين أن هناك نظم إقليميّة أخرى لم يعد بمقدورها التماشي مع النظام العالميّ الجديد من غير إعادة هيكلتها، كالنظام الإقليمي العربي، فكانت الجهود التي ظهرت بصور مشاريع إقليميّة جديدة في إطار الروابط الاقتصاديّة والأمنيّة، التي من شأنها إحداث تغيّرات تهدف للتشابك الاقتصادي الإقليمي[٢].

لقد أكسب مفهوم الأمن الإقليمي، بعد انتهاء القطبيّة الثنائية، وفي ظل التغيّرات والتطوّرات التي حصلت في العالم، أهميّة وأبعاداً جديدة، وأصبح ذلك المفهوم أكثر تأثيراً وجاذبيّة مثل أمن الشرق الأوسط، وجنوب أسيا وشرقها، والمتوسط، والمنطقة العربيّة، وأخذ ينظر إلى مفهوم التهديد المشترك بإعادة قيام هياكل ومؤسسات جديدة تهدف إلى إحلال انتماءات وارتباطات واندماجات جديدة، من خلال نزع الانتماءات والهويّات المحليّة والقوميّة والإقليميّة الأصيلة، ويتجلى ذلك في صورة دمج هذه القوّة الجديدة، التي لا تنتمي بالأصل تاريخيّاً للإقليم، في نسيجه الاجتماعيّ والسياسيّ، وإحلالها مكانها، من خلال التفاعلات الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة لقوّة جديدة أجنبية في تركيبة تلك المفاهيم الإقليميّة للأمن وهياكلها، ومن أمثلة ذلك مشاركة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، واليابّان، والصين، والاتحاد الأوروبي، في المنتدى الإقليمي لرابطة (آسيان) أو المشاريع الاقتصاديّة الأخرى، مثل المحاولة لدمج إسرائيل في مشاريع الشراكة المتوسطيّة والشرق الأوسط ومشاريع التعاون والحوار[٣].

---

(١) مصطفى علوي، "ملاحظات حول مفهوم الأمن"، النهضة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة)، جامعة القاهرة، عدد٥، تشرين أول٢٠٠٠م، ص١٢٣-١٢٤.

(٢) محمد رشاد الشريف، "المؤتمرات الاقتصاديّة الشرق أوسطية وأخطارها على التكامل الاقتصادي العربي"، مجلة معلومات دوليّة (مركز المعلومات القومي، دمشق)، السنة٨، العدد٦٤، كانون أول٢٠٠٠م، ص٣٣-٣٤.

(٣) فولكر بيرتس، "مفاهيم الأمن والتعاون في الشرق الأوسط"، شؤون الأوسط، العدد٥٣، تموز١٩٩٦م، ص٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن هناك مناطق، وخاصة دول الجنوب، لم تجد الترحيب المناسب، بالرغم من التغيّرات والتطوّرات التي حصلت، ولم يستفد منها في المجالات الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة التي تتجه باتجاه دفع ودعم تلك القطاعات، والتآكل في النظام الدّوليّ الذي ينظر إليه من الجانب الغربي باعتباره تغير لتستفيد منه قطاعات أوسع من سكان العالم وشعوبه من مقولة تساقط منافع النمو[١] التي تحققت من خلال مبدأ الأسواق المفتوحة وتوسّعها وزيادة الإنتاجيّة من الثورة الصناعيّة وإعادة الهيكلة لبعض الاقتصاديّات الوطنيّة الإقليميّة ببعض إجرّاءات الخصخصة وحريّة الأسواق، وتجسيد مفهوم ثقافة السوق، واتّباع سياسات التكيّف الهيكلي على المستوى المحلي والإقليمي والدّوليّ، ومع ذلك يبقى السؤال المطروح بتصوّر العديد من شعوب العالم.في مدى الاستفادة من هذه التطوّرات؟ مع توجهاتها، سواء كان بمجال المنفعة فيها، وإنها تحقق التنمية، أو تكون عاملا لظاهرة الانتقائيّة والمفارقة في التعامل بالتهميش والاستبعاد[٢]، وفي ضوء ما سبق وما تبلور من أحداث عبّرت عنه اتجاهات كبرى في النظام العالميّ هي في الأساس تطوير لتصوّرات وحقائق وأفكار تم رصدها خلال الفترة المنصرمة، وتجلت هذه التوجّهات في عدّة أشكال كان لها الأثر في التفاعلات السلوكيّة الدّوليّة، منها ظاهرة ازدياد الاتجاه باتجاه الاعتماد المتبادل والمؤسسيّة، وأيضا، ظاهرة الانتقاميّة والتهميش في الاهتمامات الدّوليّة، وهناك أيضا، بادرة تدعيم دور المؤتمرات الدّوليّة في طرح العديد من القضايا العالميّة في ظل النظام الدّوليّ الجديد[٣].

أما من حيث ظاهرة التوجّه نحو الاعتماد المتبادل والمؤسسيّة، فهي تسعى لإيجاد المناخ المناسب والملائم للتجارة العالميّة التي أصبح من أهم مركزاتها مفهوم الأمن الاقتصادي الدّوليّ و هذا يتطلب معالجة لبعض المسائل جرّاء التحدّيات الأمنيّة الجديدة ولم تعد عسكريّة بصورة رئيسة، فهناك رأي: أن انخفاض النمو الإجمالي العالميّ و تردي الأوضاع الاقتصاديّة في وسط أوروبا و شرقها ومناطق أخرى من العالم هي مؤشر خطر لتهديدات محتملة موجها ضدّ الديمقراطيّة والاستقرار،

---

(١) ناصيف حتي، "مستقبل العلاقات العربيّة- الأوروبيّة بين الشرق أوسطية والمتوسطية"، المستقبل العربي العدد٢٠٥، أذار١٩٩٦م، ص٩٨-١٠٠.

(٢) أحمد يوسف أحمد، "النظام الإقليمي العربي: تحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل"، شؤون عربيّة، العدد٣،١، أيلول٢٠٠٠م، ص١٥-١٦.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩٤م، مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن الأمن بهذا المفهوم الجديد الحالي، أصبح يتطلب إجرّاءات منها قوّة سلام اقتصاديّة، فضلاً عن قوّة السلام العسكريّة[١].

إن مفهوم الأمن، في النظام العالميّ الجديد أصبح أكثر تعقيداً لتشابك الأبعاد السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، وبروز مسائل التهديدات المحتملة [٢]، إن النظام العالميّ الجديد فرض واقعاً على المؤسسات الاقتصاديّة العالميّة القائمة بتكييفها مع ظروف البيئة الدّوليّة الجديدة، إلا أنها واجهت صعوبات حيال ذلك وإنه يتطلب منها إعادة هيكلها وتغييرات بنظامها البنيوي، أو بناء مؤسسات جديدة تكون لديها القدرة على التكيف في الوضع الجديد، وقد شمل ذلك العديد من المؤسسات الاقتصاديّة الدّوليّة والإقليميّة، مثل: الاتفاقيّة العامّة للتعريفات الجمركيّة، والتجارة (الجات)[٣]، وإعادة النظر في هيكلة مؤسسة صندوق النقد ومؤسسة البنك الدّوليّ، لما لهما من دور مهمّ في الاقتصاد العالميّ ليلاءم ويتكيّف مع الوضع الجديد والتحوّلات والتغيّرات الاقتصاديّة نحو نظام السوق في العديد من دول العالم الثالث ودول شرق أوروبا ووسطها، ودخول معظم الدّول الاتفاقية العامّة للتجارة والتعرفة الجمركية (الجات) والتي تم إلغاؤها وأصبحت تسمى منظمة التجارة العالميّة (WTO) في حين أن نادي باريس ولندن تزايد دورهما أهميّة في ترتيبات جدولة المديونيات لهذه الدّول، وتحديد مسار عمليّات الإقراض الدّوليّة. بالإضافة للتوافق مع التكتلات الاقتصاديّة الجديدة والتناغم مع الصاعدة فيها.

وبالعودة إلى البنك الدّوليّ وصندوق النقد فقد جرى أحداث تغيّرات واسعة وتوزيع هيكل القوّة داخلهما، منها إعادة النظر في حجم قوّة تصويت الدّول العشر الصناعيّة التي كان لها حوالي ٦٦% من حجم الأموال وتراجع إلى ٤٩.٥% في عام ١٩٩٤م، كما تراجعت حصص هذه الدّول فيما يتعلق

---

(١) نيكولاسك لاوس، "الأمن الدّوليّ في عصر ما بعد الحرب الباردة "، ترجمة: أسامة مهدي سلطان، قراءات استراتيجيّة، مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام، السنة٥، العدد٨، آب٢٠٠٠م، ص١٦.

(٢) ودودة بدران، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) عبد اللطيف حسين، "الوطن العربي وإشكالية العلاقة بين العولمة والإقليميّة الجديدة"، دراسات وبحوث الوطن العربي، العددان٦و٧، شباط-آذار١٩٩٩م، ص٩-١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بو حدات حقوق السحب الخاصة* [1] و طرأت تغيّرات جذريّه على أدوار هذه المؤسسات تتماشى والمرحلة الحالية[2].

ملامح هذا الاتجاه تركزت، أيضا، في عدد من التفاعلات الاقتصاديّة والماليّة والتجاريّة في العديد من الأقاليم لدعم سبل تطوير التكامل والاعتماد المتبادل، مثل: انعقاد القمّة الثانية لرابطة (أبيك)* عام ١٩٩٧م في مدينه (بوجور) –أندونيسيا[3].

وقد عمل أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي على تطوير الحلف إلى منظمة دائمة هي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سعياً منهم لإكسابها الصفة المؤسسيّة، حيث كان منتدى للحوار والنقاش وقراراته غير ملزمة، إلا في حالة الإجماع، وبذلك تم تطوير آليات عمله بما يتواءم والمرحلة

---

* حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights)، عملة احتياطية دوليّة أنشأها صندوق النقد الدّوليّ لاستكمال الأصول الاحتياطية التقليديّة كما الذهب والعملات الصعبة، و هي عبارة عن المتوسط المرجح لخمس عملات دوليّة رئيسة يمكن استخدامها في التسويات الماليّة الدّوليّة. هذه التعريفات من: غازي فهد الأحمد، المعجم الاقتصادي الموسوعي، الرياض، ١٩٩٢م بالاستعانة بالمصدر السابق:صايل السرحان،ص٣٤.

[1] التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩٤م، مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٨٩-٩٠.

[2] محمد السعيد إدريس، "الإقليميّة الجديدة ومستقبل النظم الإقليميّة"، السياسة الدّوليّة، العدد١٣٨، تشرين الأول ١٩٩٩م، ص٤٤.

* طبيعة التعاون الاقتصادي بين شرق أسيا والمحيط الهادي وتعد هذه الاجتماعات تطويرا لهذا التجمع الذي يضم دول المحيط الهادي وتجمع جنوب شرق أسيا (ASEAN) بهدف البحث في إزالة العوائق التجاريّة والتنموية التي تحول دون حريّة التجارة فيما بين هذه الدّول والاهتمام بالاستثمار والتجارة، والتنمية، و حل النزاعات التجاريّة، ووضع مبادئ لتنظيم التجارة والاستثمار، وإقامة منطقة حرة، وإنشاء سكرتارية دائمة لهذا التجمع بالاستعانة بالمصدر السابق:صايل السرحان،ص٣٤.

[3] التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩٤م، مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٤٦، وللمزيد انظر: سهيل عبود، "قمّة (أبيك) وتجمع النافتا يسابقان مجموع ماستريخت، الوطن العربي، الوطن الكويتية، ٢٥تشرين ثاني١٩٩٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجديدة، وتتمثل خططه وأهدافه بمعالجة الأزمات، وعمليّات حفظ السلام، وتخفيض التوتّرات العرفيّة والقوميّة والأثنيّة تحت شعار "نحو شراكه حقيقيّة في حقبة جديدة"[١].

كما إن الاتحاد الأوروبي شهد انضمام دول جديدة، ويعمل لإيجاد آليات جديدة تتلاءم و هذه الحقبة الجديدة في مجالات التعاون الاقتصادي، وقضايا الدّفاع، والأمن، والسوق لأوروبيّة موحدة وتناغم في السياسة الخارجيّة[٢] واتفاقية ماسترخت عام ١٩٩٢م شاهد على ذلك بتحقيقها نجاحات في مجالات وضع الأسس للوحدة النقديّة، والعملة الموحدة، وتحقيق هدف المواطنة الأوروبيّة، وترتيب الحياة السياسيّة والاجتماعيّة[٣].

ومن الأمور التي طرأ عليها بعض التغيّر، أيضا مجال الدّفاع والأمن، حيث تناولت المعاهدة بحث سبل إيجاد نواة لجيش أوروبي موحد وتناط هذه المهمّة بدول أوروبا الغربيّة ليكون الذراع العسكريّ للاتحاد، إلا أنها لم تنجح هذه الفكرة لوجود العديد من العثرات بوجه تلك السياسة لعوامل داخليّة، ومصالح بعض دول الاتحاد، وطبيعة العلاقة الدّفاعيّة مع حلف الأطلنطي[٤].

يتبيّن لنا من خلال ما تم ذكره أن هناك نظماً إقليميّة تأثرت بالتغيّرات التي شهدها العالم في نهاية الحرب الباردة، واستطاعت أن تتكيّف معها بشكل إيجابي، وكان لديها سرعة في التعامل مع تلك التطوّرات، وأن تحقق المزيد من الاعتماد المتبادل، وإجرّاء تغيّرات في هياكلها ونظمها لتتواءم والمرحلة الجديدة، ومن هذه النظم الإقليميّة في كل من أوروبا وشرق أسيا وأمريكا الشماليّة، في حين أن هناك نظماً إقليميّة لم تستطع التأقلم، وانعكست عليها سلباً تلك التطوّرات بالمزيد من الاضطرابات

---

(١) عبد المنعم سعيد، "الحقيقة والخيال" مصر والجماعة الأوروبيّة-١٩٩٢م، في، أحمد يوسف أحمد وهناء خير الدين (محرران)، مصر والجماعة الاقتصاديّة الأوروبيّة-١٩٩٢م، (مركز البحوث والدّراسات السياسيّة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة)، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٦٧.

(٢) غسان العزي، "الأطلسيّة الجديدة والدّفاع الأوروبي"، شؤون الأوسط، العدد٥٤، آب١٩٩٦م، ص٥١.

(٣) عبد المنعم سعيد، "الحقيقة والخيال" مصر والجماعة الأوروبيّة-١٩٩٢م، في أحمد يوسف أحمد وهناء خير الدين (محرران)، مصر والجماعة الاقتصاديّة الأوروبيّة-١٩٩٢م، (مركز البحوث والدّراسات السياسيّة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة)، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٦٨.

(٤) إحسان هندي، "التكتلات الاقتصاديّة العالميّة: الاتحاد الأوروبي نموذجا"، معلومات دوليّة، السنة٨، العدد٦٤، ربيع٢٠٠٠م، ص٤٥-٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتفرقة، وعانت جرّاء ذلك، ويبدو النظام الإقليمي العربي أحدها حيث لا يزال يواجه العديد من التحدّيات[١].

وإن الاتجاه بإعادة صياغة هيكلة التكتّلات الاقتصاديّة والتغيّر في الخرائط السياسيّة لبعض المناطق، سواء تمثلت في الدّولة الوطنيّة أو نظم إقليميّة معيّنه تقوم على اعتبار أن هناك بعض القوى الكبرى في العالم التي تسيطر على القرار الدّوليّ والتفاعلات السياسيّة في العلاقات الدّوليّة تجد أن هناك بعض النظم الحاكمة في دول معيّنه تكون معاديه لمصالحها، وتنظر إليها أنها من مخلفات المرحلة السابقة. وتنظر لمقوّمات الاندماج والاعتماد المتبادل أنها تقنيّة في الأساس، بحيث يتم إضعاف المقوّمات الثقافيّة من ترابط تاريخي وديني للقوى، وأن تكوين نظم إقليميّة بالأساس يقوم على الإدارة الدّوليّة والإقليميّة المشتركة لموارد الإقليم[٢].

أما عن ظاهرة الانتقائيّة والتهميش في الاهتمامات الدّوليّة؛ فظهرت تلك المظاهر في المرحلة الجديدة التي تلت الحرب الباردة التي كانت تتجه إلى المزيد من الاعتماد المتبادل والاندماج. وفيما يأتي بعض حالات الانتقائيّة والتهميش في المسرح الدّوليّ، التي ظهرت في الجانبين السياسيّ والاقتصادي[٣]:

١- استبعاد كوبا من مجموعة قمم"نيامي": التي تجمع دول أمريكا الشماليّة والوسطى بادعاءات الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنها دولة غير ديمقراطيّة.

٢-**استثناء بعض النظم السياسيّة في العالم:** مثل كوريا الشماليّة والعراق وليبيا، من يكون لها مكان في النظام الدّوليّ الجديد حسب نظرة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بأنها نظم سياسيّة عقائديّة[٤].

٣- ازدواجية التعامل من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة الأمريكيّة مع كل من الصين وتركيا: وذلك بذريعة انتهاك حقوق الإنسان وقصورهما في مجال تطبيقهم الديمقراطيّة، في حين

---

(١) محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصاديّة، المستقبل العربي، عدد٢٦٠، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٣٢-٣٣.

(٢) أحمد ثابت، "مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي"، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، عدد١٤، شتاء١٩٩٥م، ص١٨-١٩.

(٣) صايل السرحان،مرجع سابق،ص٣٧،وللمزيدانظر:التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩٤م، مرجع سابق، ص٨٦.

(٤) نظمي عيسى أبو لبده، "أثر التغيّرات في النظام الدّوليّ على الأمن القومي العربي: ١٩٨٥-١٩٩٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، ص٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تزداد العلاقات التجاريّة والاستثمارات الغربيّة باتجاه الصين رغم تلك الذرائع[١] ويلاحظ أنه لا يزال الاتحاد الأوروبي يوجه انتقاداته لتركيا بهذا المجال وتأخير إجرّاءات انضمامها للاتحاد الأوروبي، وتأجيل الاتفاق الجمركي.

٤- **ازدواجيّة التعامل مع قضيّة الأكراد**: في كل من تركيا والعراق من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة والدّولة الغربيّة، بغض طرف عن تركيا لمصالح مشتركه بينهما والتعامل بقوّة وحزم مع العراق بهذا المجال.

٥- **قضيّة البوسنة والهرسك وإقليم كوسوفو**: وذلك بكيفيّة التباين بالتعاطي مع هذه القضيّة من قبل فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة[٢].

٦- **الانتقائيّة والتهميش في الاهتمامات الدّوليّة** :حيث إنه لم تتوقف عند السلوك السياسيّ والاقتصادي لبعض الدّول الكبرى تجاه الدّول الصغرى، إنما امتدّ إلى الأقطار والاستراتيجيات في التفاعلات الدّوليّة، رغم النّظام العالميّ الجديد الذي ركز على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطيّة وحريّة الأسواق إلا أن هناك تميّزاً في بعض جوانبه، ويلاحظ أن الواقع يدل على أنه يوجد استثناءات في بعض المجالات، مثل: الهجرة، وحريّة انتقال الأفراد وخصوصاً من الدّول النامية، فنجد أن هناك قيوداً تضعها الدّول الكبرى حيال ذلك، علاوة على عدم الاهتمام بقضايا اللاجئين وهنا تجد الأفكار التي تدعم العولمة بشأن الأفراد والعمل تركز على الفرد بصفه شخصيّة، وليس بصفه جماعيّة للشعوب والمجتمعات [٣].

٧- **لم يستقر النظام العالميّ الجديد لوضع قواعد وأسس واضحة للتعامل مع القضايا**: مثل الجريمة، واللاجئين، والطفولة، ومكافحة الإرهاب الدّوليّ، والتلوث، والمرأة، وأسلحة الدمار الشامل والهجرة، برغم العديد من الاتفاقات التي أبرمت بهذا المجال، وإن التعامل معها من القوى الكبرى يتم

---

(١) صايل السرحان،مرجع سابق،ص ص٣٧-٤٠،وللمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر: دانييل بورشتاين وارنيه دي كليزا، "التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٧١، تموز ٢٠٠١م، ص ١٧٨-١٧٩.

(٢) أحمد بهي الدين، "كوسوفا لا تزال تبحث عن حل"، السياسة الدّوليّة، العدد ١٣٦، نيسان ١٩٩٩م، ص٢١٨.

(٣) التقرير الاستراتجي العربي: ١٩٩٤م، مرجع سابق، ص ٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفق انتقائيّة مقصودة، في حين أنه لم يتحقق مستوى عال من الالتزام، أو بيان آليات عمل محدودة لتحقيق الالتزام في هذا المجال[1].

٨- **تهميش دور الأمم المتّحدة في بعض القضايا العالميّة**: وذلك من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها، وتمثل ذلك بتراجع دورها بقضايا اللاجئين، والتصحّر، والجفاف، في حين أنه يتم تعظيم دورها في بعض القضايا التي تخدم مصالحهما، ويكون لها أبعاد عسكريّة وصراعات عرقيّة.

٩- **تهميش دور مؤسسات الأمم المتّحدة مثل الجمعية العامّة**: المتمثل بإعطاء المزيد من الصلاحيات لمجلس الأمن، وتدعيم هياكله، وتمثل ذلك في إحياء لجنة الشؤون العسكريّة بالمجلس والتذرع بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة، الذي يتضمّن استخدام القوّة وإجرّاءات فرض العقوبات بإشكالها على بعض الدّول التي بمنظورهم، لا تحترم ميثاق الأمم المتّحدة[2].

وقد تبيّن أن دور الأمم المتّحدة في قضيتي التدخل الإنساني وحقوق الإنسان قد طالتها مظاهر الانتقائيّة والتهميش وكانت على ثلاثة أشكال، هي[3]:

١- الشكل ألاستبعادي:

وهو الشكل الذي تعمل من خلاله الدّول الكبرى، بحيث تستبعد المنظمة الدّوليّة من التدخل بقياده أيّة عمليّة لتسويه النزاعات والصراعات، وأن لا تسهم بفاعليّة بذلك، والإصرار على عدم إشراكها حيال ذلك لعدم إعطائها شرعيّة للتدخل، وأن تكون شرعيّة لحل أو تسوية لتلك النزاعات والصراعات من خلال ما يتم الاتفاق عليه من أطراف النزاع. ومن الأمثلة على ذلك الصراع العربي- الإسرائيلي، رغم أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة تقرّ بأن القرارين ٢٤٢و٣٣٨ هما يشكلان أساس التسوية للنزاع، إلا أنها تدعم أيّ توجّه يأتي بالحل من خلال تفاوض الطرفين مباشرة حسب توازنات القوّة الحاليّة، التي تميل لصالح إسرائيل[4].

٢- الشكل الافتعالي:

---

(١) المرجع السابق، التقرير الاستراتجي العربي: ١٩٩٤م، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) أحمد إبراهيم محمود، "ظاهره الصراع الدّوليّ ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص١٥٦، وللمزيد انظر أيضا: منير شفيق، "النظام الدّوليّ الجديد وخيار المواجهة"، مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

(٣) صايل السرحان،مرجع سابق،ص ص٤٠-٤١.

(٤) محمد عاشور مهي، "ميثاق الأمم المتّحدة بين التأويل والتسخير" مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، عدد٦، ١٩٩٤م، ص ١٠٠-١٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا الشكل يقوم على أساس الحسابات السياسيّة والمصالح للدول الكبرى، بحيث أنه بحال وجود نزاع أو صراع بين دولتين أو أكثر، ويمكن تسوية ذلك النزاع بالطرق السلميّة، وقد لا يكون أيّ منهما يشكل تهديداً للأمن والسلم الدّوليّين بالمقارنة مع النزاعات الأخرى، إلا أنه يكون هناك إصرار من القوّة الكبرى على تدخل المنظمة الدّوليّة في ذلك النزاع وتسييسه، وقد تكون طبيعة ذلك النزاع طبيعة قانونيّة، أو قضائيّة كما حصل في قضيّه (لوكربي) وما نتج عنها من تداعيات[١].

٣- شكل المشاركة المحسوبة:

وهذا الشكل يتعلق بمشاركة الأمم المتّحدة بعمليّات حفظ السلام في المناطق التي يحدث بها نزاعات مسلحه وصراعات، وتستخدم فيها العسكريّين وأفراد الشرطة الدّوليّة والمراقبين الدّوليّين وموظفين مدنيين، وتعدّ هذه المشاركة مهمّة لحفظ الأمن والسلم الدّوليّين والاستقرار للمناطق المتضررة، لكن الإشكاليّة أن وجود الأمم المتّحدة داخل الدّولة ضعيف، بحيث إن وجودها لا يمكنها من التخفيف من حدة الصراع أو منعه، ومن أمثله ذلك أزمة البوسنة والهرسك وإقليم كوسوفو، وتحاول الولايات المتّحدة الأمريكيّة من خلال تصورها للنظام العالميّ الجديد بأن تبقى القطب الأوحد في العالم بأن تتدخل في شؤون الأمم المتّحدة بسعيها لخلق شرعيّة بديلة للشرعيّة الدّوليّة للمنظمة ورفض مبدأ توازن القوى باعتبار أنها قادرة على مواجهة التوترات التي تحصل في النّظام الدّوليّ بشكل دائم[٢]، وقدرة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على معالجه أزمتين أو خوض حربين في آنٍ واحد[٣]، وضمن هذا الواقع؛ فإن دور الحلفاء للولايات المتّحدة يمكن في الإسهام في تحمل بعض الأعباء، لذلك تجد أن بعضاً من القوى الكبرى تظهر أنها لا تستطيع حل أيّ نزاع لوحدها كما كان الحال في معالجة قضيّة البوسنة وإقليم كوسوفا، وهذا ليس بخفيّ، حيث أعلنت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أن موافقة الأمم مرغوبة لكنها ليست مشروطة، وتزعم أنها هي وحدها من يقرر حدود التدخل وأشكاله، مثل شبه الجزيرة الكوريّة، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينيّة[٤] فإن التغيّرات والتطوّرات التي حصلت كان من إفرازاتها تنامي ظاهرة المؤتمرات الدّوليّة، حيث أصبح هناك

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩٣م، مركز الدّراسات السياسة والاستراتيجيّة بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ص ص٦٠-٦١.

(٢) حسين توفيق إبراهيم، النّظام الدّوليّ الجديد في الفكر العربي، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٣) منير شفيق، النّظام الدّوليّ وخيار المواجهة، مرجع سابق، ص ١٨-٢١.

(٤) التقرير الاستراتجي العربي، مرجع سابق، ص٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فواعل جدد في التفاعلات الدّوليّة، باعتبار أن المؤتمرات الدّوليّة لعمل لبلورة قضايا النّظام العالميّ الجديد وإيجاد الحلول المناسبة لها، ليس فقط من خلال دور الأمم المتّحدة، بل يتعداه إلى المنظمات غير الحكوميّة وجماعات المصالح وانعقاد المؤتمرات الاقتصاديّة العالميّة خير دليل على ذلك، مما يبرز سيطرة النّظرة العالميّة الجديدة بأن حل الإشكالات العالميّة يمكن من خلال المزيد من تفاعلات حكومات العالم وشعوبه الرأسيّ والأفقيّ، من غير أن يعنى ذلك تماثلا في الطموحات والاهتمامات والتأثير في الأحداث العالميّة بين شعوب الأرض بنفس الدرجة[1]، و هذا النمط من السلوك أبرز اتجاهات جديدة كالحركات النسائيّة التي تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق، وإن هذه النّظرة أقرب للرؤيا الليبراليّة التي تدعم السلام ونبذ الحروب، عكس نظره الرجل الاستقلاليّة والأقرب إلى النّظريّة الواقعيّة، ومن هنا فإن مشاركة النساء في تفاعلات السلوكيّات السياسيّة من شأنه الإسهام في أن تكون طبيعة النّظام الدّوليّ أكثر أمان[2].

وقد برزت اتجاهات أخرى تدعم دراسات السلام (التي تميل إلى السلام ونبذ الحروب)، وأن النزعة العسكريّة تسهل ميل بعض الدّول إلى القوّة في المساومات الدّوليّة، وهذه الدّراسات تقوم على أساس أن الفقر والظلم والبطالة من شروط قيام أعمال العنف، وأن تلك التحدّيات التي ظهرت سواء التكنولوجيّة، أو الاقتصاديّة، أو البيئيّة، أو الثقافيّة، قد أدّت إلى ظهور فواعل جدد في البيئة الدّوليّة أصبح من الصعب على الدّولة القوميّة مقاومتها وحدها مثل قضايا الإرهاب الدّوليّ، والجريمة المنظمة وآخذات تهدد الاقتصاد العالميّ وعائق في وجهه الاستثمارات العالميّة فكان المبرر لعقد المؤتمرات الدّوليّة لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدّوليّ[3]، وكذلك الإعلام الأمريكي الذي لعب دورا في تغذية خطاب التهديد الذي نشر لتبرير توسيع حلف الأطلنطي، وأن هناك جماعات إرهابية تهدد الأمن والسلم الدّوليّين، ويمتلكون قدرات وإمكانات تفوق في بعض الأحيان قدرات بعض الدّول، حتى أنه وصل الأمر إلى الإيحاء بإمكانيّة امتلاكهم لأسلحة الدمار الشامل[4]، و هذه القضايا كانت بقائمة الاهتمامات والأولويات للعالم؛ مما حدا بهم لتوظيف تلك المؤتمرات الدّوليّة لمعالجة مثل هذه

---

(1) ف. يولوف، "نهاية التاريخ أم البحث عن طريق جديد"، ترجمة: أشرف الصباغ، مجله الثقافة العالميّة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد٨٣، آب ١٩٩٧م، ص ١٩-٢١.

(2) مصطفى علوي، مرجع سابق، ص١٢٥.

(3) المرجع السابق، ص ١٢٥.

(4) ممدوح أنيس فتحي، "في الاستراتيجيّة العسكريّة الأمريكيّة للقرن القادم"، السياسة الدّوليّة، العدد ١٣٠، آب ١٩٩٧م، ص١٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضايا وجمع كافة الأطراف في العالم بصرف النظر عن مستوى التقدم، أو التخلف، أو الغنى، أو الفقر لتلك الأطراف المشاركة، وعكست هذه المؤتمرات أن تلك القضايا تخصّ كافة شعوب العالم والبشريّة جمعاء، وأن تشارك فيها ليس الدّول فقط، وإنما هناك منظمات غير رسميّه بكافه أشكالها وأفراد وحركات اجتماعيّة ومؤسسات المجتمع المدني[1]، مما كان له الأثر في أن تكون هذه المؤتمرات لها تأثير كبير في جوهر العلاقات العالميّة الجاري تشكيلها.

[1] عبد المنعم سعيد،مرجع سابق، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني
طبيعة التغيّرات في النّظام العالميّ الجديد وأثرها على حلف شمال الأطلنطي

التطوّرات والتغيّرات التي حصلت بانتهاء الحرب الباردة انعكست على حلف الأطلنطي، وظهر جلياً التصور الاستراتيجي الأمريكي في تشكيل الدّولة مفهوم الأمن الدّوليّ، لكونه الأكثر تأثيراً[١]. والرؤية الأمريكيّة تقوم أساساً على أن أمن الدّولة يرتبط بأمن إقليمها الذي يرتبط بالأمن الدّوليّ، وتلك الرؤية تعمل على توسيع الحلف في منطقتي شرق أوروبا ووسطها لدرء أيّة تهديدات ومخاطر كامنة هناك، وتحولها لمصادر تهديد فعليّة قد تؤدي لتداعيات وصراعات غير متوقعة[٢].

وحتى تتمكن الولايات المتّحدة الأمريكيّة من المحافظة على مكانتها كقوّة عالميّة، وتبقى على رأس القطب الأوحد في النّظام العالميّ الجديد بينما تترك هامشاً للدول الأخرى بمتابعة سعيهم لحماية مصالحهم وتحقيق أهدافهم على نحو تحدده الولايات المتّحدة الأمريكيّة بما لا يؤثر على زعزعة واستقرار النّظام الدّوليّ السياسيّ والاقتصادي وثنيهم عن التطلع لممارسة أدوار إقليميّة أو عالميّة والحيلولة دون قيام نظام أمني أوروبي مستقل، ولكن ينبغي العمل أن يبقى حلف الأطلنطي هو الركيزة الرئيسة الأساسيّة للدفاع عن العالم الغربي وأمنه، فضلاً عن كونه القناة والأداة التي تمكن الولايات المتّحدة الأمريكيّة من ممارسة أدوارها، والمشاركة في الشؤون الأمنيّة الأوروبيّة من خلاله[٣].

وضمن هذه الرؤية الأمريكيّة للأمن العالميّ وحلف الأطلنطي بالتوسع بشكل تدريجي، وتعزيز علاقاته مع دول شرق أوروبا، ووسطها من خلال تفاعلات إيجابيّة في العلاقات ما بينهما ضمن برنامج الشراكة، ويعمل على تنظيم علاقته بكل من روسيا وأوكرانيا وفتح قنوات الحوار والتعاون مع عدد معيّن من دول المتوسط مثل: المغرب، وتونس، والأردن، ومصر، وموريتانيا، وإسرائيل[٤] ولذلك يصبح عدد من الدّول وقد ارتبطت بهذا التصور فكان لزاماً أن يعيد الحلف النّظر في هيكلته ليتكيّف مع البيئة الجديدة التي عقبت الحرب الباردة ليصبح هناك انسجام مع تلك التغيّرات والتطوّرات

---

(١) انظر: إعلان قمّة واشنطن: ٢٤نيسان ١٩٩٩م، الملحق رقم(٥)مرجع سابق، المواد (٢٥/٢٦/٢٧/٢٨) وانظر أيضاً إعلان الحلف: حول علاقة خاصة مع أوكرانيا: مدريد ٩تموز١٩٩٧م، الملحق رقم (٤).

(٢) مصطفى علوي، مرجع سابق، ص١٢٨.

(٣) ممدوح أنيس فتحي، مرجع سابق، ص ص١٩١-١٩٢.

(٤) ممدوح مصطفى، مرجع سابق، ص ص٤٥-٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في البيئة الأمنيّة المحيطة، ويتأقلم مع توجّهات النظام الدّوليّ الجديد، ذلك أوجب أن تراجع البنى الأساسيّة التي يرتكز عليها الحلف، والتغيّر في الأدوار التي يؤديها وعقيدته الاستراتيجيّة ومهامّه الجديدة وعمليّة توسيعه وما يترتب عليها، وتفاعلات العلاقات الأمريكيّة الأوروبيّة.

أولاً: أهم محطات مهام حلف شمال الأطلنطي بعد الحرب الباردة:

١- التدخل في يوغسلافيا: تدخل حلف الأطلنطي في يوغسلافيا عام ١٩٩٩م بسبب إقليم كوسوفا من غير تخويل من مجلس الأمن وكان التدخل قرارا أمريكيّا، وكان فرصة لوضع استراتيجيّة الحلف الجديدة موضع التطبيق، والتي تستند على تبدل دوره من حلف دفاعي إلى مؤسسة عسكريّة لها صلاحيات التدخل العسكريّ داخل حدود نشاطه وخارجها، ثم التأسيس للتدخل في حل النزاعات الإقليميّة في مكان بالعالم(١).

٢- التدخل في أفغانستان: في عام ٢٠٠٣م تولى حلف شمال الأطلنطي قيادة القوّة المساعدة الأمنيّة الدّوليّة (ISAF) وبذلك أصبحت اختبار لمصداقية الحلف بالعمل خارج أوروبا، وعمل على ملء الفراغ الأمني وتعزيز بناء الدّولة والمساعدة بإعادة الأعمار(٢).

٣- التدخل في العراق: كانت الأزمة العراقية والتعاطي معها محل خلاف بين أعضاء الحلف ما بين مؤيد للتدخل العسكريّ ومعارض له، وفي قمّة براغ ٢٠٠٢م أكد أعضاء الحلف دعمهم لجهود مجلس الأمن في تطبيق القرار ١٤٤١ وضرورة تعاون العراق مع مجلس الأمن ولجنة التفتيش الدّوليّة عن أسلحة الدمار الشامل، إلا أن الولايات المتّحدة قادّت العمل العسكريّ ضدّ العراق بتأييد بعض دول الحلف مثل (بريطانيا، وإسبانيا، وإيطاليا) ودول أخرى من أوروبا الشرقيّة، وعارضته دول أخرى من دول الحلف وفي ٢- آذار ٢٠٠٣م شنّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة حربها على العراق، ورغم المعارضة من بعض دول أعضاء الحلف إلا أن الحلف قبل ببعض المهام تحت الضغوط الأمريكيّة، مثل: إرسال فريق في سبتمبر ٢٠٠٤م للتخطيط ،وتدريب القوّات الأمنيّة العراقية، وإرسال فريق

---

(١) طالب حسن حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، مجلة دراسات دوليّة، العدد٤٦، ص١٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدريب آخر في كانون ٢٠٠٤م للمنطقة الخضراء في بغداد ليقوم بمهام التدريب داخل العراق، وفي نهاية شهر شباط ٢٠٠٥م أعلن عن تعهده بإنشاء كلية للتدريب العسكريّ في العراق[١].

٤- التدخل في ليبيا: تدخل حلف الأطلنطي في ليبيا في شهر آذار ٢٠١١م على أثر الأزمة هناك، وتدخله في الأزمة بقوّة عسكريّة بهذا الحجم يعدُّ تطوراً خطيراً ومهمّاً بالنسبة للأمن القومي العربي، ويعطي مؤشراً لتدخل الحلف في الأزمات خارج نطاق نشاطه التقليدي تجسيداً للمفهوم الاستراتيجي الجديد، وأشار الأمين العام لحلف الأطلنطي (اندرس فوغ راسموسن) إلى أن "الحلف لا يعتزم نشر قوّات بريّة في ليبيا"، لكن للحلف أشكالاً أخرى للوجود، ووفقاً لاستراتيجيّة "الأمن الناعم" ويتمثل ذلك في الحالة الليبيّة في بناء المؤسسات الأمنيّة، وتدريب الحلف لقوّات الأمن والجيش الليبي على غرار تجربة العراق وأفغانستان[٢].

ثانياً: العقيدة الاستراتيجيّة الجديدة للحلف:

أنشئ حلف الأطلنطي لمهمّة محدّدة، بحسب المادة الخامسة في معاهدة واشنطن في ٤/نيسان/١٩٤٩م، انطلاقاً من فرضيّات تتعلق بمفهوم الأمن الأوروبي، وتتلخص بضرورة التحالف العسكريّ لمواجهة الخطر السوفييتي. إلا أن التحوّلات الجديدة التي شهدها العالم تطلبت منه التكيّف مع تلك التحوّلات والتغيّرات ليتسجم مع البيئة الأمنيّة المحيطة، التي كان من إفرازاتها مصادر تهديدات جديدة للأمن الأوروبي- الأطلسي خارج منطقة نشاطه التقليدي، وأصبحت مهمّته ترسيخ الأمن والاستقرار في القارّة الأوروبيّة[٣]، وبهذه المعطيات الجديدة والظروف التي استجدت كان قرار قادة الحلف أنه رغم دوره الرئيس وهو الدّفاع الجماعي المشترك عن أعضائه إلا أنه لا بد من إدخال تعديلات على إستراتيجيته، فكانت قمّة لندن عام ١٩٩٠م التي أقرت المبادئ الأولى للتغير، وتشكيل مجموعة لمراجعة العقيدة الاستراتيجيّة للحلف[٤]، وفي تشرين الثاني عام ١٩٩١م اجتمع قادة الحلف

---

(1) Mansour Bahmani,"NATOs invoement in Iraq and Euro-American Relations" Iranian journal of international Affairs No .4 (Winter2005),pp.505-522.

(٢) أشرف كشك، "حلف الناتو من الشراكة إلى التدخل في الأزمات العربيّة"، السياسة الدّوليّة، العدد١٨٥، ٢٠١١م، ص ص٢٥-٢٦.

(٣) عبد الرحمن رشدي الهواري، "المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط"، السياسة الدّوليّة، العدد١٣٧، تموز١٩٩٩م، ص٢٨٠.

(٤) عماد جاد، مرجع سابق، ص١٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في روما وكان الاجتماع يهدف إلى بيان الأبعاد الجديدة لسياسة الحلف والمفهوم الأمني في ظل بروز مفهوم أمني جديد في القارّة الأوروبيّة ينهض على بحث أسس التعاون بين الشرق والغرب في المجالات الأمنيّة[١].

وبذلك يكون الحلف قد بدأ مرحلة تكيّفه مع المرحلة الجديدة وتطوراتها، وما استجد من أحداث، وأكدت الاستراتيجيّة الجديدة للحلف بأن أيّ هجوم عسكريّ على أراضي الحلفاء من أيّ اتجاه؛ هو اعتداء على الجميع، كما جاء في المادة الخامسة من معاهدة إنشاء الحلف في واشنطن ٤/نيسان/١٩٤٩م مع وضع التغيّرات في البيئة الأمنيّة للحلف بعين الاعتبار، حيث أن هناك عوامل جديدة أصبح يتأثر بها أمن الحلفاء، ولها طبيعة أوسع مثل: أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وأعمال التخريب، ومخاطر متعددة الأوجه والجهات، مما يجعل من الصعب التنبؤ بها وتقيمها، بالإضافة لانتشار الفوضى السياسيّة والصراعات العرقيّة والاثنيّة في بعض دول الاتحاد السوفييتي- سابقاً، علاوة على خطر انقطاع الموارد الطبيعّة بسبب بعض الأزمات الإقليميّة[٢]، وما ينتج عن عمليّات الإرهاب والتخريب والجريمة، ومن نزوح لاجئين بأعداد كبيرة بشكل عشوائي للدول المحيطة للحلف، مما يؤثر سلباً على أمن دول الحلف واستقراها[٣].

ويجب توافر القدرة على الرّد على تلك المخاطر لضمان استقرار أوروبا، مع الحفاظ على علاقات سلميّة مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط، فاستقرارها ضروريّ لأمن الحلفاء، كما بيّنت حرب الخليج الثانية، وتزداد الأهميّة بسبب انتشار الأسلحة غير التقليديّة والصواريخ البالستيّة التي قد تصل أراضي بعض أعضاء الحلف[٤].

وبذلك تكون قمّة روما عام ١٩٩١م قد أقرّت عقيدة عسكريّة جديدة لحلف الأطلنطي تقوم على أربعة مبادئ، هي[٥]:

١- استمرار الحلف في أداء دوره الدّفاعي عبر الدّفاع الجماعي.

---

(١) محمد أسامة عبد العزيز، "الاستراتيجيّة الجديدة لحلف الناتو"، السياسة الدّوليّة، العدد١٤٦، ٢٠٠١م، ص٢٠٧.

(٢) جهاد عودة، "الأسس العسكريّة لتوجهات الناتو إزاء الشرق الأوسط، السياسة الدّوليّة، العدد ١٥٩، ٢٠٠٥م، ص٢٧.

(٣) لؤي إبراهيم، مرجع سابق، ص٨٦.

(٤) عماد جاد، مرجع سابق، ص.١٥٢.

(٥) عماد جاد، مرجع سابق، ص١٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء وحدة لا تتجزأ، فإن الأعضاء الأوروبيين سوف يضطلعون بمزيد من المسؤوليات للدفاع عن أنفسهم.

٣- الحفاظ على هيكل القوّات الموحدة للاستمرار في أداء مهمّة الدّفاع الجماعي، فإنه يتوجب على الحلف أن يستحدث هيكل قوّة قوامها قوّات أكثر مرونة، ولها حريّة في الحركة أكثر من الاعتماد على الدّفاع المتقدم.

٤- استمرار اعتماد الحلف على الأسلحة التقليديّة والنوويّة، مع خفض حجم هذه القوّات، والحدّ من الاعتماد على المكوّن .

وانسجاماً مع العقيدة العسكريّة الجديدة للحلف، فقد جرى إعادة تنظيم قوّات الحلف بشكل يمكّنها من القيام بمهمّة الدّفاع الجماعي لمواجهة المخاطر المحتملة، وتم تنظيم هذه القوّات الأساسيّة إلى ثلاث فئات، هي[١]:

١- قوّات الرد السرّيع الفوري (Immediate and rapid reaction forces)

تتكون من قوّات برّيّة وبحريّة وجويّة، وتكون على درجة عالية من الجاهزيّة والاستعداد لأيّ طارئ للرد على الأزمات والطوارئ.

٢- قوّات الدّفاع الأساسيّة (main defense forces): هي القوّات النظاميّة للحلف.

٢- **القوّات المعاونة (التعزيز) (Augmentation forces):** هي قوّات احتياطيّة لها دور مهمّ إلى جانب القوّات النظاميّة.

تلك القوّات التي أشير إليها تم التعديل على هيكل القيادة فيها، بحيث أصبح عدد القيادات الرئيسة اثنين بدلاً من ثلاثة، هي[٢]:

---

(١) المرجع سابق، ص١٦٠.

(2) Paul Cornish,"NATO at Millenniums:New Members,New strategy" Webedition,Vol.45,october1997,p22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- القيادة المتحالفة لأوروبا (Allied Command Europe):

نقلت إليها مهام القيادة المتحالفة المتعددة بعد إلغائها وتضم ثلاث قيادات فرعيّة يكون نطاق إشرافها الدّفاع عن مناطق الشمال الغربي والوسط والجنوب.

٢- القيادة المتحالفة الأطلسيّة: (Allied Command Atlantic) : هي القيادة الرئيسة الثانية للحلف.

أما بالنسبة لقوّات العمل المشتركة المجمّعة (Combined Joinr Task Force) (C.J.T.F) فهي تلك القوّات التي تم استحداثها لتعطي قوّات التحالف المرونة والحركة اللازمة التي تستطيع من خلالها الرد السرّيع على الأزمات والطوارئ، ويكون نطاق احتجاجها خارج المنطقة التقليديّة للحلف، ولا تعدّ قوّة منفصلة، بل إن عملها يتم من خلال توكيل مهام مزدوجة لبعض القوّات المتواجدة في القيادات الفرعيّة الثلاثة التي تم ذكرها في القيادة المتحالفة لأوروبا، ومهمّتها في الوقت الذي لا يقرر حلف الأطلنطي فيها التحرك لمواجهة أزمة محددة، وفي قمّة بروسكل عام ١٩٩٤م نقلت قيادة هذه القوّات إلى اتحاد غرب أوروبا في إطار تنمية هويّة دفاعيّة أوروبيّة مستقلة، وفي عام ١٩٩٦م وفي قمّة برلين أقرّت مهمّة تلك القوّات، بحيث أصبح استخدام هذه القوّات تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا، ضمن الاتفاقيّة التي جرت بين حلف الأطلنطي واتحاد غرب أوروبا، وفي ظل التطوّرات المتسارعة والتغيّرات لم يتوقف التغيّر والتطوير لعقيدة الحلف الاستراتيجيّة، بل استمر وكان التطوّر الأهم والأبرز هو ما أعلن عنه في قمّة واشنطن في٢٤ نيسان ١٩٩٩م الذي أوضح المهام المستقبليّة للحلف وألقى الضوء عليها، حيث أشار إلى أن أمن الحلفاء يتعرّض إلى مخاطر مباشرة ومتعددة الاتجاهات، مثل تفجّر أزمات إقليميّة في المناطق المحيطة للأطلنطي ناجمة عن أعمال إرهابيّة، أو تخريبيّة، أو نزاعات عرقيّة، وأثنيّة علاوة إلى عملها انتشار أسلحة الدمار الشامل [١]. وهنا تتضح طبيعة التغيّر في المفهوم الاستراتيجي الذي أصبح ميثاقاً جديداً للحلف، من خلال الاطلاع على القرارات التي حدثت عن قمّة واشنطن في ١٩٩٩/٤/٢٤م والتي تشير إلى[٢]:

١- اعتماد استراتيجيّة المصالح الأمنيّة بدل استراتيجيّة مفهوم أمن الدّول؛ لأنه لم يعد هناك تهديداً مباشراً، وإن هذه المصالح قد تكون خارج قارّة أوروبا.

وللمزيد:انظر أيضاً إعلان قمّة مدريد ٨ تموز١٩٩٧م، الملحق رقم(٣)مرجع سابق، المادة ١٨.

[١] انظر: إعلان قمّة واشنطن٢٤نيسان١٩٩٩م، مرجع سابق الملحق رقم(٥).

[٢] انظر إعلان قمّة واشنطن ٢٤نيسان١٩٩٩م، مرجع سابق، المواد (٥، ٦، ٣٠، ٣٢، ٣٨) بالملحق رقم (٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- التهديدات الجديدة المحتملة للمصالح الأمنيّة تتبلور، من خلال المخاطر الواردة في الصياغة العامّة مضافاً إليها احتماليّة استخدام القوّة المسلّحة من قبل دولة ضدّ أخرى، وانتهاك لحقوق الإنسان.

٣- يقوم الحلف بأيّة أعمال عسكريّة في أيّة بقعة في العالم تتهدد فيها مصالح أعضاء الحلف ولا يتوانى في ذلك، هذا الأمر يتطلب إعادة النظر في هيكلة قوّاته لتتمكن من مواجهة الأزمات بنجاح.

٤- التنسيق في المواقف بين أعضاء الحلف والتشاور فيما بينهم لاتخاذ الرّد المناسب على أيّة دولة أو جماعة أو قرار من جهة ما يهدد مصالح الأعضاء.

٥- المشاركة في عمليّات حفظ السلام، والإغاثة الإنسانيّة، وإدارة الأزمات، بالتعاون مع الأمم المتّحدة لضمان السلم والأمن الدّوليّين، وأشار البيان إلى أن الطرفين سيعملان على أساس التعامل مع كل حالة بصفة مستقلة وحسب أولوياتها فيما أسماه (case by case).

تلك التوجّهات الجديدة للحلف تطلّبت إعادة النظر في مهام الحلف لتتواءم والمصالح ومهمّاته خارج المنطقة بسبب أن الدّفاع الفعّال عن الاستقرار في المنطقة الأوروبيّة والأطلسيّة يتطلب من الحلف أن يتعامل مع الأخطار المحتملة، من خلال استراتيجيّة أماميّة، بمعنى يكون مستعداً لنقل قوّاته خارج المنطقة عندما تقتضي الحاجة والضرورة[١]، ودعا حلف الأطلنطي إلى تدعيم برنامج الشراكة من أجل السلام مع دول شرق أوروبا ووسطها لتسهيل تنفيذ قرارات قمّة واشنطن في ٢٤/نيسان/١٩٩٩م، مؤكداً تعزيز الحوار مع جنوب المتوسط والمعني قدماً في الارتقاء بمستوى التعاون مع روسيا، من خلال العمل ببنود وثيقة التفاهم المبرمة معها عام ١٩٩٧م وتكملة البناء عليها بالإضافة إلى تعزيز روابط العمل مع المؤسسات الأوروبيّة الفاعلة، والاتحاد الأوروبي، واتحاد غرب أوروبا، ومنظمة الأمن في أوروبا، وتعزيز مؤسسات الحلف التي تناط إليها مهمّة تقوية هذه الروابط لمجلس تعاون شمال الأطلنطي ومجلس الشراكة الأرور- أطلسي[٢]، وهي:

١- مجلس تعاون شمال الأطلنطي:-CCNA

---

(١) يوسف الصغير، "حلف شمال الأطلسي: أي دور؟، البيان، الكويت، السنة١٤، العدد١٣٩، تموز١٩٩٩م، ص١٣٩.

(٢) انظر إعلان قمّة واشنطن ٢٤نيسان١٩٩٩م، مرجع سابق، المواد (٣٩ ،٤٠) بالملحق رقم (٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنشئ مجلس تعاون شمال الأطلنطي عام ١٩٩١م[١] تحت مسمى بناء تكامل حقيقي لأوروبا والمجتمع عبر الأطلنطي، الذي مثل، نوعاً ما جسراً بين الحلف وكل أوروبا[٢]، وجاء كخطوة لإيجاد علاقة رسميّة بين الحلف ودول شرق أوروبا ووسطها بعد دعوة حكومات الاتحاد السوفييتي- سابقاً وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وبولندا، وبلغاريا، ورومانيا في قمّة لندن ٦ تموز١٩٩٠م لإقامة علاقات دبلوماسيّة منتظمة مع الحلف، وقد بدأ الاجتماع الأول التأسيسي للمجلس في كانون الأول ١٩٩١م بمشاركة (٢٥) دولة، دول الأطلنطي الستة عشر، ودول من شرق أوروبا، والبلطيق، بعد أن تم توقيع إعلان مشترك في باريس في تشرين الثاني١٩٩٠م، وتم التأكيد فيه على أنهم لم يعودوا ينظرون إلى بعضهم البعض كأعداء، ثم توسعت العضويّة لتصل إلى (٣٨) دولة[٣].

ويهدف المجلس، من خلال اجتماعاته الدّوريّة تنظيم العلاقات السياسيّة والعسكريّة بالإضافة للتنسيق العسكريّ والمدني لأعمال النقل الجويّ، والعمل في عمليّات حفظ السلام استناداً إلى خطوط عريضة تتمثل في تمسك أعضاء الحلف في الخيار الديمقراطي، ومبدأ احترام حقوق الإنسان والحريّة الاقتصاديّة، مما يساعد في التمهيد للطريق إلى شراكة سياسيّة وعسكريّة في العلاقات الأورو-أطلسيّة[٤].

وتركزت أنشطة المجلس في المجالات الآتية[٥]:

١- **المشاورات السياسيّة وبحث النزاعات الإقليميّة:** حيث يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل شهر على الأقل، على مستوى سفراء الدّول أعضاء مجلس تعاون شمالي الأطلنطي واللجان الفرعيّة، تلتقي بشكل دوري مع ممثلي دول المجلس.

٢- **القضايا الاقتصاديّة:** تقوم بها اللجنة الاقتصاديّة للمجلس لبحث ميزانيات الدّفاع والجوانب الأمنيّة الأخرى للتطورات الاقتصاديّة.

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ١٥٣.

(٢) حسن أبو طالب، توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي، السياسة الدّوليّة، العدد١٢٩، سنة ١٩٩٧م، ص١٠١.

(3) Wichard Woyrke :"NATO Farcec New Challenge"Aussen politick,Vol 44,No.2,1998,p.123.

(4) htte://www.Heritage .org/lib rary/Categories/Forbd/ dbrief 23,html.(W.Bruce weinrod ,"NATO Expansion:Myths and Realiries"PP708.

(٥) عماد جاد، مرجع سابق، ص١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- التعاون العسكريّ: تجتمع اللجنة العسكريّة للحلف سنوياً على مستوى رؤساء الأركان والممثلين العسكريّين من أجل العمل على مساعدة الشركاء في عمليّات إعادة هيكلة القوّات المسلحة، وتبادل الزيارات العسكريّة.

٤- مجال التنسيق في القضايا العلميّة والبيئية: ومناقشتها، وتكنولوجيا، ونزع السلام، والأمن البيئي والتنسيق في مجال النقل الجوي، سواء العسكريّ، أو المدني، بالإضافة إلى المجال الإعلامي ولجنة تخطيط الطوارئ المدنيّة، إلا أنه ونظراً للصعوبات التي لقيها تأسيس مجلس تعاون شمالي الأطلنطي؛ فقد تمت الموافقة على الدعوة الأمريكيّة عن برنامج الشراكة من أجل السلام التي تم الإعلان عنها في قمّة الحلف التي عقدت في بروكسل عام ١٩٩٤م[١]، وكانت الخطوة الأكثر أهميّة، والتي تعدّ استكمالاً لأعمال مجلس تعاون شمالي الأطلنطي.

٥- برنامج الشراكة من أجل السلام (parrncrship for pcacc)(P.F.P):

فكرة هذا المشروع برزت إلى حيّز الوجود في القمّة التي عقدت في بروكسل عام ١٩٩٤م لقادة دول الحلف أثر قبول توجّه من وزراء دفاع الحلف الذين اجتمعوا في ألمانيا في ٢٠-٢١/أكتوبر/١٩٩٤م أي قبل انعقاد قمّة بروكسل بثلاثة شهور وصيغت المبادئ الأساسيّة لهذا المشروع كمبادرة من الحلف في إطار السعي لزيادة الثقة ودعم الجهود التعاونيّة مع دول شرق أوروبا لتعظيم الأمن الأوروبي وعلى أساس أنه يمثل استكمال لقرارات قمّة لندن ١٩٩٠م وروما ١٩٩١م التي بحثت ترتيبات التكيّف مع التحوّلات والتطوّرات إثر انتهاء الحرب الباردة[٢] ووضعت فكرة المشروع في جوهرها أنها أمريكيّة ولعبت دور المهندس لهذا المشروع التي جاءت حلاً وسطاً بين وجهات نظر متعارضة في واشنطن، وهي[٣]:

وجهة النظر الأولى:

تبناها وزير الخارجيّة الأسبق (جيمس بيكر) في عهد الرئيس الأسبق (جورج بوش) بالفترة (١٩٨٨-١٩٩٢)، و(هنري كسنجر) مستشار الأمن القومي، ووزير الخارجيّة الأمريكيّة الأسبق الذين يؤيدن عمليّة التوسيع، ورؤيتهم تتمثل بـ أنه في حال فشل الإصلاح في روسيا فإن التوسع سيكون هو

---

(١) ممدوح أنيس فتحي، "إجرّاءات توسيع الناتو: المشكلات والحلول المطروحة"، السياسة الدّوليّة، العدد١٢٩، ١٩٩٧م، ص٧٨.

(٢) عماد جاد، المرجع السابق، ص١٥٥.

(٣) رجب النعيرات، ص ص٥٤-٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضمانة الوحيدة لنشر مفاهيم الديمقراطيّة في دول شرق أوروبا، ويقول (هنري كسجير): "إذنا لم نقبل إنذار روسيا عندما كانت قويّة، فهل نخضع لها حالياً".

وجهة النظر الثانية:

تبناها (ستروب تاليون) وهو وزير خارجيّة سابق، وتتضمن أن عمليّة التوسع هي استفزاز لروسيا.

وجهة النظر الثالثة:

وتعدُّ حلاً وسطاً بين المعارضين حول المشروع، وترى أن هناك فرصة لدفع وتطوير عمليّة التحول نحو الديمقراطيّة والإصلاح الاقتصادي والشراكة الاستراتيجيّة، مما يمكن من إقامة أوروبا متحررة من خطوط التقسيم، وهنا يمكن القول: إن المشروع استطاع تلبية الحدود القصوى لما يمكن أن تتحمله روسيا والحدود الدنيا لرغبات دول أوروبا الشرقيّة، كما إنه يحقق قدرة الحلف على استيعاب أعضاء جدد، وضمان الإسراع بخطوات الإصلاح فيه، نظراً للربط بين العضويّة والإصلاح السياسيّ والاقتصادي، وإعطاء واشنطن وحلفائها حريّة تحديد وتصنيف الدّول التي حققت شروط العضويّة[١].

وقد حدّد البرنامج الدّول التي يمكنها الالتحاق به في مجلس تعاون شمال الأطلسي (CCNA) وأعضاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) كما يبيّنها الجدول رقم(٢) ،وأهداف البرنامج ونشاطاته اليومية فكانت تتضمن ما يأتي[٢]:

١- الوضوح وتحقيق الشفافيّة في تخطيط ووضع الميزانيات العسكريّة.

٢- المحافظة على القدرة والاستعداد للمشاركة في عمليّات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتّحدة والتعاون في هذا المجال.

٣- رفع القدرات العسكريّة للقوّات المسلّحة في أوروبا الشرقيّة والوسطى، وتكون قادرة على العمل مع دول الأعضاء.

---

(1) Lothar Ruehl ,"European security and NATO S,East – world Expansion",Aussin politick,Vol.45,NO.2,1998,pp.115-116

(٢) عماد جاد، مرجع سابق، ص١٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تطوير عمليّات التحول نحو الديمقراطيّة والإصلاح الاقتصادي والشراكة الاستراتيجيّة.

٥- تطوير العلاقات التعاونيّة بين دول الحلف والدّول المشاركة في البرنامج.

٦- التنسيق مع حلف الأطلنطي والتشاور مع أيّ شريك إذا شعر بتهديد مباشر .

٧- الالتزام بالتعهدات في مجال ضبط الأسلحة ونزعها.

٨- الامتناع عن استخدام القوّة أو التلويح باستخدامها بين الدّول المشاركة بالمشروع.

أما من حيث الالتحاق ببرنامج الشراكة من أجل السلام؛ فيتم من خلال إطار اتفاقيّة وبشكل فردي، رغم أن المشروع كان ضمن مظلة مجلس تعاون شمال الأطلنطي، ولوحظ مؤخرا أنه تركزت أعمال المجلس على المجالات المدنيّة والبيئة الاقتصاديّة، أما البرنامج فتركز على المجلات السياسيّة والعسكريّة[١].

لقد تم استحداث جهاز جديد يحل محل مجلس تعاون شمالي الأطلنطي لتفعيل مشروع الشراكة زائد (PFP PlUS) باعتبار أن عمليّة التغيّر في البيئة الأمنيّة الأوروبيّة ما تزال مستمرّة ويجري فيها تفاعلات نتيجة التغيّرات التي يدخلها حلف الأطلنطي علي عقيدته العسكريّة[٢].

وكان من مهام المجلس الذي تم استحداثه العمل على دراسة شروط الانضمام للبرنامج التي تؤهل دولة ما للعضويّة الكاملة في حلف الأطلنطي، ونظريا فإن هذا المجلس يشير إلى أن العضويّة مفتوحة لأيّة دولة أوروبيّة، لكنه عمليا يستبعد روسيا الاتّحاديّة نظرا لتوصيته بالبحث عن صيغة بديلة للتعامل والتعاون معها[٣].

لقد تم بالفعل صياغة اللائحة التأسيسيّة (إعلان لمبادئ) بشأن تنظيم العلاقة بين روسيا وحلف الأطلنطي، وهي بمنزلة عقد سياسيّ جديد تنازلت بموجبه روسيا عن نفوذها في شرق أوروبا ووسطها مقابل تعهدات يقدمها الحلف بشأن أمن روسيا حسب رؤية البعض[٤].

---

(2)John Borawski,op cit 235.

(2) P://WWW.Basicint .org/natoexp.htm(NATO) Expansion:Time to Reconsiders. pp.8-9.

(3) Heinrich Vogel, "opening NATO: Cooperative solution For an ll-Defined problem"? Aussen politik,Vol 48,No 1,1997,pp.28-29.

(٤) انظر الوثيقة التأسيسية بين الحلف وروسيا: باريس ٢٧ أذار١٩٩٧م، مرجع سابق، الملحق رقم(٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢)*

الدّول الأعضاء في حلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الشراكة من أجل السلام

التسلسل	حلف الأطلنطي	تاريخ الانضمام للحلف	الاتحاد الأوروبي	برنامج الشراكة من أجل السلام
١.	الولايات المتّحدة الأمريكيّة	١٩٤٩/٤/٢م	بلجيكا	سلوفاكيا
٢.	بريطانيا	========	لكسمبورغ	رومانيا
٣.	فرنسا	========	هولندا	بلغاريا
٤.	إيطاليا	========	بريطانيا	ألبانيا
٥.	كندا	========	ألمانيا	سلوفانيا
٦.	بلجيكا	========	إيطاليا	مالطا
٧.	هولندا	========	إسبانيا	مقدونيا
٨.	البرتغال	========	البرتغال	لتوانيا
٩.	الدنمارك	========	اليونان	استونيا
١٠.	النرويج	========	فرنسا	لاتفيا
١١.	أيسلندا	========	السويد	أوكرانيا
١٢.	لكسمبورغ	========	فنلندا	مولدونا
١٣.	تركيا	١٩٥٢/٢/١٨	النمسا	روسيا
١٤.	اليونان	١٩٥٢/٢/١٨	الدنمارك	بيلاروسيا
١٥.	ألمانيا الغربيّة	١٩٥٥/٥/٩	ايرلندا	السويد
١٦.	إسبانيا	١٩٨٢/٥/٣٠		فنلندا
١٧.	التشيك	١٩٩٩/٣/١٢		النمسا
١٨.	المجر	١٩٩٩/٣/١٢		جورجيا
١٩.	بولندا	١٩٩٩/٣/١٢		أذربيجان
٢٠.	بلغاريا	٢٠٠٤/٣/٢٩		ارمينيا
٢١.	استونيا	=======		تركمنستان
٢٢.	لاتفنيا	=======		كازحستان
٢٣.	لتيوانيا	=======		قيرغيزستان
٢٤.	رومانيا	=======		أوزبكستان
٢٥.	سلوفاكيا	=======		
٢٦.	سلوفينيا	=======		
٢٧.	ألبانيا	٢٠٠٩/٤/١م		
٢٨.	كرواتيا	======		

* الجدول من إعداد الباحث بالاستعانة بالمرجع السابق، صايل السرحان، أثر توسيع حلف الأطلنطي على الأمن القومي العربي، ص٥٦ بالإضافة لموقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الموقع الالكتروني:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: توسيع حلف الأطلنطي:

عمليّة التوسيع للحلف وتفاعلاتها يمكن أن يعبّر عنها أنها[1]: تبني مفهوم استراتيجي جديد يتلاءم والمرحلة الجديدة، والتكيّف مع المتغيّرات والتطوّرات التي حصلت في البيئة الأمنيّة المحيطة، من خلال تطوير وظائفه وتوسيع نطاق العضويّة، وإمكانية قيام الحلف بمهام خارج حدود نشاطه التقليدي التي كان يقوم بها فترة الحرب الباردة، وترتكز هذه العمليّة على مجموعة من الأسس، هي:

١. تحقيق أهداف برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في القارّة الأوروبيّة.

٢. مواجهة مصادر التهديد المحتملة من جنوب المتوسط وشرقها، من خلال تفعيل برنامج التعاون والحوار.

٣. القيام بمهام خارج المنطقة إذا دعت الحاجة واقتضت الضرورة، ومهمّة منع الأزمات وإدارتها داخل أوروبا وخارجها.

وعمليّة التوسيع لحلف الأطلنطي، هنا، لا تعني فقط دخول دول جديدة في الحلف، بل هي تعبير عن استكمال البنية الجديدة لنظام الأمن الجماعي الأوروبي- الأطلسي الذي يمر عبر الحلف من غير استثناء ديمقراطيات دول أوروبا الشرقيّة الناشئة[2].

وهناك معايير ومحددات تحكم عمليّات التوسع للحلف، تتوافق وتوجهات النظام العالميّ الجديد، وتنسجم معها لغايات تحقيق الأمن والسلم الدوليّين، وتلك المعايير تتعلق بالدول المرشحة لاكتساب العضويّة، من حيث أبنيتها الداخليّة، ومدى قدرتها حيال تحقيق متطلبات الحلف من الاستقرار السياسيّ الاقتصادي لديها، ومدى قدرتها العسكريّة، بالإضافة لبعض المحددات الخاصة المتعلقة

(1) Jonathan Eyal,"NATO Enlatgement:Anatomy of A Decision", International Affairs,Vol,46,NO.1,octber1997,pp702-703

(2) Daivid Calleo,"NATO Enlargement:asproblem for in Europe",Aussen political ,Vol .73.No54,october1998,p26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالوضع الدّوليّ وضبط توازنات القوّة والضمانات الأمنيّة، ومدى تحقيق الشروط المطلوبة من الدّولة المرشحة للعضويّة للحلف واستيعاب الحلف لها[١].

وللمتابعة بتفاعلات عمليّة التوسيع الحلف كانت هناك خطوات تتماشى والأوضاع القائمة، أولها كان فكرة إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلنطي عام ١٩٩٠م بهدف فتح القنوات الدبلوماسيّة بين الحلف ودول شرق ووسط أوروبا، وعقد اجتماعات دوريّة، وتأسيس لعلاقات بينهما، والبدء بمشاركة (٢٥) دولة، منها (١٦) دولة من دول الأطلنطي، وتسع دول من شرق أوروبا ووسطها وجميع الدول في حلف وارسو- الاتحاد السوفيتي – سابقاً ،أضافه إلى فلندا ،سلوفينيا ،السويد، بصفة مراقب، بعد أن التحقت النمسا في برنامج الشراكة من أجل السلام وأصبحت مراقب في المجلس، إلى أن وصل عدد أعضائه (٣٨) دولة[٢].

ثم تلتها خطوة كانت أكبر أهميّة واستكمالا لعمل المجلس، و هي مشروع الشراكة من أجل السلام الذي أعلن عن فكرة إنشائه عام ١٩٩٤م في قمّة الحلف الذي عقد في بروكسل، وكان للولايات المتّحدة الأمريكيّة الدّور الأكبر بهذا المشروع، وأخذ جدلا واسعاً ووجهات نظر عدّة حياله ما بين مؤيد ومعارض[٣].

رابعاً: أسباب توسيع حلف الأطلنطي :

حلف الأطلنطي يعُدّ حالة فريدة في العلاقات الدّوليّة باستمراره بعد زوال أسباب إنشائه ولقدرته على التكيّف مع المرحلة الجديدة، وتغيّر إستراتيجيته ووظائفه، وتوسيع أعماله وتغيّر أهدافه ووظائفه، و تم طرح مبررات لبقائه واستمراره و من ثم توسيعه وهناك أسباب معلنة منها التدخل لاحتواء النزاعات في المنطقة الأوروبيّة الأطلسيّة سواء كانت ظاهرة أو كامنة، واتخاذ الإجرّاءات اللازمة

---

(1) pual currish,"European security: the end of architecture and the new nato ",international affairs ,vol.vo .e,octoober 1996,p3.

(2) wichard woyhe :"nato faces new challenge",aussen politick,751.44,n5.2,1998,p 123.

(٣) رجب النعيرات، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمنع أيّة صدّمات أو توترات قد تحدث[١] والعمل على احتواء الخلافات في القارّة الأوروبيّة ومتابعة التنسيق بشأن الترتيبات الإقليميّة[٢].

وبالإضافة إلى السيطرة على مصادر التهديدات الداخليّة لوسط أوروبا وشرقها من احتماليّة تفجر أزمات عرقيّة واضطرابات قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن[٣] علاوة على تنامي حالة عدم الاستقرار على السواحل الجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسط المتاخم لدول الحلف، وظاهرة الهجرة غير الشرعيّة التي أصبحت تؤرّق المجتمع الأوروبي، والتخوف من اندماج المهاجرين في النسيج الأوروبي، مما قد يؤدي إلى لفوضى وظهور حركات أصوليّة ومتطرّفة[٤].

---

(١) رجب النعيرات، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) ميشال يمين، " تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً استمرار لنهج الحرب الباردة، شؤون الأوسط ، عدد ٦٨ كانون ١٩٩٨م، ص ص١٥٦-١٥٧.

(٣) عبد الله صالح، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٤) منير الحمش، مرجع سابق، ص ٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
أثر النّظام العالميّ الجديد على توجّهات حلف الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة

النّظام العالميّ الجديد بعد التطوّرات التي أصابت هياكله وأبنيته بانتهاء الحرب الباردة كان لها الأثر على العالم، وتفرّد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بنظام القطب الأوحد، واتضحت هيمنتها وسيطرتها عالميّاً، الأمر الذي كان له تأثير على توجّهات حلف الأطلنطي وسياسته التوسعية لبقاء استمراره، ولم تكن المنطقة العربيّة ومنطقة الشرق الأوسط بمعزل عن تلك التأثيرات والانعكاسات للنظام العالميّ الجديد وتوجّهات الحلف، لما تتمتع به من أهميّة استراتيجيّة وامتلاك نسبة عالية من الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط. تلك التوجّهات ألقت بظلالها على المنطقة العربيّة، والتنافس الحاد عليها من أعضاء المنظومة الرأسماليّة الليبراليّة على كافة الأصعدة، وشهدت تغلغلاً واضحاً واختراقاً لنظامها الإقليمي العربي للحيلولة دون بروز نظام عربي موحد، من خلال اختلاق الصراعات بين الدّول العربيّة أو دول الجوار، وظهور الولايات المتّحدة الأمريكيّة الضامن لأمنها، وحرب الخليج الثانية وتداعياتها خير شاهد على ذلك.

وقد ظهر فيها النّظام الإقليمي العربي عاجزاً عن تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة، إلا من خلال ترتيبات أمنيّة مرتبطة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة والغرب بالإضافة إلى وجود مبرّرات من قبل الدّول الأعضاء في حلف الأطلنطي بوجود مصادر تهديد خارج منطقته [1].

إن الدّول الأعضاء في الحلف الأطلنطي كانوا متفقين على أن البيئة الأمنيّة لما قبل الحرب الباردة تختلف عمّا بعدها، من حيث مصادر التهديد، ففي السابق كان مصدر التهديد معروفاً، وتغلب عليها بالمرحلة الجديدة، من خلال فتح برامج الشراكة والتعاون، وصولاً إلى عضويّة الحلف من بعض الدّول الشرقيّة، أما مصدر التهديد الجديد فكان -حسب الرؤى الأمريكيّة والدّول الأعضاء في الحلف- من منطقة جنوب المتوسط والمنطقة العربيّة، ويتمثل في الجريمة، والإرهاب وانتشار الأسلحة وأسلحة الدمار الشامل، والهجرة غير الشرعيّة إلى المجتمعات الغربيّة؛ الأمر الذي نتج عنه إشكاليّات عديدة في المجتمعات الأخيرة، فضلاً عن تطورات الأوضاع الداخليّة في بعض بلدان تلك المنطقة والاحتجاجات الشعبيّة، الأمر الذي يحتّم مراقبتها من قبل دول الحلف بما يحفظ مصالح

---

[1] ودودة بدران، "النظام العالميّ الجديد والأمن القومي العربي"، في عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، مرجع سابق، ص٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعضائه، باعتبار أن المنطقة العربيّة تقع خارج النشاط التقليدي لمسرح عمليّات الحلف التقليدي، وتختلف حضاريّاً وثقافيّاً عنه بشكل مغاير، ولا يمكن أن تحصل دولة على عضويّة الحلف، ويمكن من مواجهة ما يعده مصادر تهديد الأمن ومصالح دول الحلف، وكانت الحاجة بتوجهات الحلف للمنطقة العربيّة لإبرام بعض الاتفاقات مع عدد محدد من دول المنطقة لمعالجة أيّة تهديدات محتملة[1].

واعتماداً على ما سبق سندرس هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: توجّهات حلف الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة.

المطلب الثاني: بعنوان أثر استراتيجيّة الحلف الجديدة على مصادر التهديد للمنطقة العربيّة.

[1] عماد جاد، مرجع سابق، ص ص١٦٢-١٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
توجّهات حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة

التحوّلات التي شهدها النظام الدّوليّ عقب الحرب الباردة، والتغيّرات في طبيعة العلاقات الدّوليّة كانت بداية لمرحلة جديدة ونهاية لحقبة سابقة[١]، وكان من شأن تلك التطوّرات والتحوّلات الجذريّة التي طرأت في الساحة الدّوليّة أن تفرّدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالتأثير عالميّاً لامتلاكها القوّة والمقوّمات اللازمة، وكان لها دور في التأثير في نمط التفاعلات الدّوليّة[٢]، وحتى تتمكن من ممارسه سياساتها الخارجيّة بما يتلاءم مع مصالحها، والتكيّف مع المرحلة الحاليّة ومحاولة منع قيام أيّ نظام أمن أوروبي مستقل، عملت جاهدة أن يبقى حلف الأطلنطي مستمرّاً في عمله، ويبقى الركيزة الأساسيّة الدّفاعيّة للعالم الغربي[٣].

ولإيجاد مبررات لبقاء الحلف واستمراره، كان لا بدّ من إيجاد أسباب لذلك، وأن استمراره يشكل حالة فريدة في العلاقات الدّوليّة، بعد انتفاء سبب إنشائه، والدّول عادة تتحرك بوحي من مصالحها فكانت عمليّة توسيع حلف الأطلنطي ليشمل مناطق جديدة غير منطقة نشاطه التقليدي، وذلك من خلال اختلاق مصادر تهديد جديدة تبرر ذلك، وكانت عمليّة التوسيع للحلف تعكس مدى تأثر دول الحلف بمصالحهم القوميّة، وكان لها الأثر بصياغة استراتيجيّة الحلف الجديدة التي أخذت بالمصالح العليا والقوميّة للدول الأعضاء بالحلف. ولتحقيق ذلك كان لا بد من الاهتمام بالترتيبات الأمنيّة لها، التي ستكون خارج حدود نشاطه في أوروبا، ولكون المنطقة العربيّة تشكل أهميّة جيو سياسيّ علاوة على احتوائها على الموارد الطبيعية والنفط عصب الصناعة الغربيّة وشريانها كانت توجّهات الحلف للمنطقة؛ الأمر الذي يعكس رغبة الدّول الأعضاء فيه، لأنه الوسيلة لتحقيق ذلك[٤].

---

(١) هاري كليفلاند، "ميلاد عالم جديد: فرصة متاحة لقيادة عالميّة"، ترجمة: جمال إبراهيم زهران ومحمود محمد، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠م)، ص١٣.

(٢) ممدوح مصطفى، مفهوم النظام الدّوليّ بين العلميّة والنمطية، (دبي: مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ٢٠٠٥م)، ص ٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص ص٤٥-٤٦.

(٤) نزار الحيالي،مرجع سابق، ص٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: طبيعة التوجّهات للحلف تجاه المنطقة العربيّة وأهميتها:

ترى الولايات المتّحدة الأمريكيّة، المتربعة على رأس النظام العالميّ الجديد، التي لها تأثير ها الواضح في قرارات الحلف، وأن المنطقة العربيّة ومنطقة الشرق الأوسط منطقة لها أهميتها من كافة الجوانب ولامتلاكها أكبر احتياطي من النفط العالميّ (عصب الصناعة الغربيّة وشريانها) ومن يمتلك التحكم به يمتلك التحكم بالقرار السياسيّ على المستوى العالميّ، علاوة على وجود إسرائيل بقلب المنطقة التي تعتبر حليفتها الاستراتيجيّة[١].

علاوة على أن المنطقة العربيّة ومنطقة الشرق الأوسط تمتلك موقعاً مهمّاً يربط بين قارّات العالم القديم أسيا، وأوروبا، وإفريقيا، ولها شبكة من المنافذ البحريّة وإطلالة واسعة على المسطحات المائيّة من البحار والمحيطات، وامتلاك مخزون هائل من الثروات الباطنيّة، بالإضافة لامتلاكها من النفط والغاز أكثر من ٧٥% من إجمالي الاحتياطات العالميّة[٢].

وفي إطار هذه التوجيهات واستراتيجيّة الحلف الجديدة تجاه المنطقة العربيّة؛ عمد حلف الأطلنطي إلى تعزيز علاقاته مع عدد من دول المنطقة، مثل: (المغرب، وتونس، ومصر، والأردن، وموريتانيا) بالإضافة إلى إسرائيل من خلال برامج التعاون والحوار[٣].

ولكون البيئة الأمنيّة للحلف، لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، كان لها إفرازاتها ومنها التهديدات الجديدة من خارج المنطقة التقليديّة لنشاط الحلف، فكانت التغيّرات في استراتيجيّة الحلف حتمية. حسب المرحلة الحالية من مهمّة مواجهة مصدر تهديدات مباشر سابقاً إلى مهمّة جديدة، هي تعظيم الأمن والاستقرار لدول الأعضاء في الحلف[٤] وهذا التغيّر الذي حصل جرّاء ما استجد من ظروف ومستجدات أدى بالحلف لتغير إستراتيجيته، ومهامّه، وظائفه، ومن وظيفة الدّفاع الجماعي عن الدول

---

(١) فنسان الغريب، مآزق الامبراطورية الأمريكيّة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٨م)، ص٢٤٩.

(٢) محمد مراد، "السياسة الأمريكيّة تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغيّر الظرفي"، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩م، ص ص٣٤٧-٤٠٥.

(٣) انظر إعلان قمّة واشنطن ٢٤ نيسان١٩٩٩م، الملحق رقم (٥)مرجع سابق، المواد (٢٥ ،٢٦ ،٢٧ ،٢٨) وانظر أيضاً إعلان الحلف: حول علاقة خاصة مع أوكرانيا: مدريد ٩ تموز١٩٩٧م، الملحق رقم (٤).

(٤) عبد الرحمن رشدي الهواري، "المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، السياسة الدّوليّة، العدد١٣٧، تموز١٩٩٩م، ص٢٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعضاء ضدّ عدو محدد، إلى أعداء غير محددين حسب ما أفرزته البيئة الأمنيّة الجديدة والتهديدات المحتملة من خارج منطقة الحلف[١].

واستمرّت التغيّرات في استراتيجيّة الحلف والتطوير، وكانت قرارات قمّة واشنطن في ١٩٩٩/٤/٢٤م التطوّر الأهم وبمنزلة الميثاق الاستراتيجي الجديد، التي أوضحت المهام المستقبليّة للحلف والمخاطر التي يتعرّض لها من اتجاهات عدّة، وتتمثل في تفجير الأزمات الإقليميّة في المنطقة المحيطة بالأطلنطي، والتخريب، والإرهاب، والنزاعات العرقيّة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل بعد الحرب الباردة[٢]، و هذه التطوّرات المستجدة اقتضت إعادة النظر في استراتيجيّة الحلف خارج المنطقة (Out of Area) ليتعامل الحلف مع المخاطر والتهديدات الجديدة، وأن يكون مستعداً لنقل قوّاته خارج منطقته عند الضرورة[٣].

وللعمل على تنفيذ تلك المهام الجديدة وتسهيل خطوات التحول لوظائف الحلف المستجدة أطلق برنامج الشراكة من أجل السلام والارتقاء بمستوى التعاون مع روسيا، والتوجه للمنطقة العربيّة ومنطقة الشرق الأوسط، من خلال برنامج التعاون والحوار[٤] معها لأهميّة موقعها ومنع إعاقة تدفق الموارد الحيويّة وخاصة النفط، إلى الدّول الغربيّة، وتنامي ظاهرة الحركات الأصوليّة، والتطرّف والهجرة غير الشرعيّة، فكانت توجّهات الحلف لهذه المنطقة[٥].

وبالنظر إلى العقيدة الاستراتيجيّة الجديدة للحلف، وتغيّر المفهوم خارج المنطقة، ومع إدارة الأزمات، وتشكيل قوّة المهام المشتركة المجمّعة، وما سيترتب من تعهّدات على الدّول العربيّة الخمس التي تم ذكرها آنفا من تسهيل مهمّة هذه القوّات والتنسيق معها، ونظراً لوجود إسرائيل كشريك مع هذه الدّول؛ فإن ذلك التوجّه ينذر بإمكانية تدخل الحلف في المنطقة في حال وجود أزمة أو في حالات السلم، من خلال إجرّاءات التمارين المشتركة أو تبادل المعلومات لتأقلم قوّات الحلف مع البيئة العسكريّة لهذه الدّول، ويضمن نجاح عملها إذا دعت الحاجة مدعوماً بغطاء قانوني ورسمي[٦].

---

(١) انظر بيان قمّة واشنطن ٢٤نيسان١٩٩٩م، الملحق رقم (٥)مرجع سابق، المادة (١١، ١٤).

(٢) المرجع السابق، المادة (٣٨).

(٣) يوسف الصغير، حلف شمال الأطلسي: أي دور؟، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٤) انظر بيان قمّة واشنطن ٢٤نيسان١٩٩٩م، الملحق رقم (٥)مرجع سابق، المادة (٣٩، ٤٠).

(5) http://www.wen.lnt/institurte/Chaillot/Chaicoe..html. (security in northern Africa, pp6-7.

(٦) عماد جاد، "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي لحلف الأطلنطي، مرجع سابق، ص٢١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الأسباب التي أدّت إلى تغيير طبيعة التوجّهات للحلف تجاه المنطقة ظاهرة تنامي الحركات الأصوليّة، وحالة عدم الاستقرار، وبعض حالات الهجرة غير الشرعيّة لما يحمله المهاجرون من عادات وتقاليد وثقافات تختلف عن تلك العادات لدول الأعضاء في الحلف، مما يحول دون اندماجهم في تلك المجتمعات، ويؤثر سلباً عليها بإثارة القلاقل والاضطرابات والمخاوف من ظهور حركات وجماعات متطرّفة، بالإضافة إلى تزايد الحديث عن مكافحة الإرهاب ومخاوف من وقف إمدادات الموارد الطبيعيّة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فأصبح ينظر الحلف لهذه المنطقة على أنها أكثر المناطق خارج أوروبا يمكن أن تنتقل إليها حالة عدم الاستقرار، خاصة وأنه لا يزال ينظر لبعض النظم السياسيّة في هذه الدّول أنها من مخلفات الحرب الباردة[١].

إن وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربيّة وتوجهات حلف الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة وإستراتيجيته الجديدة حيال ذلك تخدم، وبشكل فعال، السياسة الإسرائيليّة ، ويترجم سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة الخارجيّة تجاهها، ويدعمها ويعزز أمنها لارتباطها باتفاقيّة تحالف استراتيجي معها وشراكة مشروع منظمة الدّفاع المبرمة عام ١٩٩٣م، واتفاقيتها الثنائية مع الحلف كعضو غير منظم، ودعمها بالرعاية اللازمة بما يخدم أهدافها بأن تبقى القوّة الإقليميّة المؤثرة في المنطقة[٢] بالإضافة أن إسرائيل لها اتفاقيات مع تركيا الدّولة العضو في الحلف[٣].في حين أن الرئيس الامريكي(اوباما)وصف تلك العلاقات بالمقدسة.

إن توجّهات الحلف تجاه المنطقة العربيّة لم تأتِ من فراغ، بل إن ما يتم من مشاريع متوسطيّة، أو برامج التعاون والحوار، تتوافق وما يخدم إسرائيل الشريك الفعّال والرئيس في جميع تلك الترتيبات التي يتم صياغتها في المنطقة تحت مظلة حلف الأطلنطي[٤].

---

(١) منير الحمش، مرجع سابق، ص٥٧

(٢) فكرت نامق عبد الفتاح، "سياسة الولايات المتّحدة تجاه الوطن العربي: توازنات نهاية القرن وآفاق المستقبل"، في: خليل إبراهيم السامرائي (محرر)، العرب والقوى العظمى، سلسلة الدوائر المستديرة، بغداد، بيت الحكمة، أذار١٩٩٧م، ص ص١١٢-١١٣.

(٣) وصال غزاوي، مرجع سابق، ص١٣.

(٤) خليل السامرائي، "تطور المفاهيم الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه الوطن العربي"، في خليل السامرائي"، (محرر) العرب والقوى العظمى، سلسلة الدائرة المستديرة، بغداد، بيت الحكمة، العراق، ١٩٩٨م، ص٣٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه العوامل التي تم ذكرها عزّزت من موقف إسرائيل وجعلتها تنظر لنفسها أنها شريكة للولايات المتّحدة الأمريكيّة في انتصارها بعد الحرب الباردة، ويرسّخ وضعها كدولة "أصيلة" في المنطقة، لها ثقلها ومركزها، مما يجعلها تطمع أن تندمج في خطط التنمية في المنطقة، والتي يجري صياغتها دوليّاً وإقليميّاً خاصة في قضايا الأمن الإقليمي، والمياه، والاقتصاد، وتوجّهات حلف الأطلنطي الذي يمثل "التحالف الغربي" وعلى رأس هذا التحالف الولايات المتّحدة الأمريكيّة تجاه المنطقة العربيّة يوضح أهميّتها ورغبة تلك الدّول.لما تمتلكه المنطقة من ثروات طبيعيّة وحيويّة ونفطيّة، وقد تعدّ عاملاً رئيساً يغذي تلك التوجّهات لحماية مصالحهم القوميّة ومنع إعاقة تدفق النفط إليهم، باعتباره مورداً حيويّاً وعصب الصناعة[١].

إن الثروة النفطيّة في المنطقة العربيّة، بقدر ما كان لها من ايجابيات في بعض الدّول العربيّة إلا أنها ما تزال محور صراع دولي عنيف، وإلى حد بعيد كانت وراء التوجّهات الأطلنطية ، بالإضافة إلى رسم العديد من السياسات حيال ذلك وخلق العديد من الصراعات، والنزاعات، والأزمات في المنطقة[٢].

ثانياً: مصادر التهديد للأمن القومي في المنطقة العربيّة:

تصعب دراسة الأمن القومي العربي بمعزل عن التغيّرات التي شهدها النّظام الدّوليّ عقب الحرب الباردة وانعكاساتها لما حصل من تحوّلات بنيوية فيه، وبروز ما اصطلح على تسميته بالنّظام العالميّ الجديد الذي ألقى بظلاله الكثيف على المنطقة العربيّة التي شهدت تنافساً محموماً من الدّول الكبرى، وكانت المنطقة العربيّة من أكثر المناطق اختراقاً على الأصعدة الاقتصاديّة، والسياسيّة والعسكريّة، والأمنيّة، والقيميّة كافة. وشهدت تغلغلاً واضحاً من تلك الدّول للحصول على المزيد من المكاسب والمنافع، والحيلولة دون بروز نظام عربي قوي.

---

(١) نقولا شركيس، دور البترول في تحقيق الأمن العربي: التحدّيات الراهنة والتطلعات المستقبليّة، مركز الدّراسات العربيّة- الأوربيّة، باريس، ١٩٩٦م، ص٢٦٢.

(٢) صلاح الدين إيهاب، "أسعار النفط قبل وبعد الأزمة"، السياسة الدّوليّة، العدد١٠٠، ١٩٩١م، ص١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأضافت حرب الخليج الثانية وتداعياتها أزمة عربيّة وخلافاً حول الترتيبات الأمنيّة، وإنه لا يمكن إجرّاء تلك الترتيبات بمعزل عن الولايات المتّحدة الأمريكيّة والقوّة الغربيّة[1].

و هذه الحقبة في ظل النّظام العالميّ الجديد؛ أفضت إلى بروز مصادر تهديد لأمن المنطقة العربيّة أو تعاظم قسم منها كان قائماً، ومن أهمها ما يأتي[2]:

١- **استمرار القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على بعض دول المنطقة:**

التحوّلات الجذريّة التي حصلت في النّظام الدّوليّ أعطت الولايات المتّحدة الأمريكيّة دوراً في التأثير على نمط التفاعلات والسلوكيّات الدّوليّة، وترافق ذلك مع استمرار تلك القيود وتصاعدها .**فعلى الصعيد الأمني** كان الاختراق المتصاعد للنظام العربي الذي ظهر جليّاً في حرب الخليج الثانية، وما لحق العراق من تدمير واستنزاف لقدرات المنطقة العربيّة، وشكل استمرار لحالات حصار لبعض الدّول العربيّة، علاوة على الوجود الأجنبي العسكريّ في منطقة الخليج العربي سعياً من الولايات المتّحدة الأمريكيّة لإرساء أمن فرعي خليجي.**وعلى الصعيد الاقتصادي** نظرت الولايات المتّحدة الأمريكيّة للمنطقة العربيّة على أنها تحظى بأهميّة خاصة لامتلاكها الموارد الحيويّة وعلى رأسها النفط، بالإضافة إلى أنها أسواق استهلاكيّة لمنتجاتهم الصناعيّة، وذلك يفرض قيوداً على النّظام الإقليمي العربي من حيث إمكانية النجاح باستخدام موارده لحماية نظام أمنه الإقليمي القومي.**وعلى الصعيد السياسيّ** سعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة والقوى الغربيّة لترتيبات أمنيّة والضغط على بعض دول الخليج العربي لتتخلي عن التزاماتها الماليّة حيال النظم العربيّة التي تعارض ولا تتجاوب مع سياستها.

ما حصل من أزمات في المنطقة وعجز النّظام العربي عن حل تلك الأزمات جعل موقفه صعباً. حيث تسعى الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى دمج إسرائيل في نسيج المنطقة العربيّة عبر برامج التعاون والحوار. وقد أثرت التوجّهات الأمريكيّة في المسار السياسيّ للعلاقات العربيّة –العربيّة، وأصبحت الدّول الكبرى هي التي تحدد أساليب نظم الاتصال بين الدّول العربيّة عبر إيجاد حالة تناقض بين أمن الدّولة وأمن النّظام الإقليمي العربي، حيث أن هناك من صنّاع القرار العرب من يرى

---

(١) ودودة بدران، "النّظام العالميّ الجديد والأمن القومي العربي"، في: عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢) رشيد أبو غيدا، المحادثات المتعددة الأطراف: وسائل التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، دار البشير، عمان، ١٩٩٢م، ص ص ٣٧-٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن أمن الدّولة القطريّة هو الأساس، فيما يرى آخرون أن ضرورة تحقيق أمن إقليمي عربي، لكن الولايات المتّحدة الأمريكيّة والقوى الغربيّة عملت على إفراغ كلتا الدائرتين من مضمونهما[١].

٢- تراجع إمكانات النظام العربي في النسق الدّوليّ لصالح إسرائيل:

زادت التطوّرات التي حصلت بانتهاء الحرب الباردة، وتفرّد الولايات المتّحدة الأمريكيّة برأس النّظام الدّوليّ، من الضغوطات على الجانب العربي، وخاصة في مجال التسليح، وأهم المظاهر التي يمكن استقراؤها اتفاقيّة التحالف الاستراتيجي الأمريكي- الإسرائيلي وضمان أمن إسرائيل وتفوقها العسكريّ في المنطقة أدّى إلى قلب المعادلة لصالح إسرائيل. كذلك فيما يتعلق بضبط التسلح وتحديد معاييره والأطراف المستفيدة منه سواء الأسلحة التقليديّة أو النوويّة، التي فشلت في ضم إسرائيل لمعاهدة خطر الأسلحة النوويّة، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل في سياق الحملة التي قادتها مصر[٢]. بالإضافة إلى الوجود العسكريّ الغربي في المنطقة، والوجود المسبق للمعدات والأسلحة والاستطلاع، وأجهزة الإنذار المبكر، والقيادة والسيطرة، وجميعها أدوات تصب في مصلحة إسرائيل، فضلاً عن الحصار الاقتصادي والحضر الجويّ على بعض الدّول العربيّة وتشجيع الأقليّات العرقيّة والطائفيّة على نحو ما حدث في العراق، وجنوب السودان، وما يحدث في سوريا في الوقت الراهن[٣].

إن التغيّرات الجذريّة التي حصلت في النّظام الدّوليّ، والتفرّد الأمريكي والغربي به والهيمنة والسيطرة عليه، وغياب الاتحاد السوفييتي؛ كان لها آثارها السلبيّة وتداعياتها على النّظام الإقليمي العربي التي ظهرت مع زوال هامش المناورة، والحد من حريّة الحركة أمام العرب وزيادة حالة الانكشاف والتبعيّة للغرب، وتراجع مكانة العرب في النسق الدّوليّ، حتى أنه أصبحت بعض الدّول العربيّة تعاني من حالة العزلة السياسيّة[٤]. لكن لدى استقراء الموقف الروسي والصيني لمحاولة إعادة

---

(١) أحمد ثابت، النزعة الإمبراطورية الأمريكيّة وإعادة هيكلة الوطن العربي، مجلة شؤون عربيّة، العدد٢١، ص ص ٥٨-٥٩.

(٢) هيثم الكيلاني، "حال الأمن القومي العربي: رؤية مستقبليّة"، شؤون الأوسط، العدد٤١، أيار١٩٩٥م، ص ص ٢٣-٢٤.

(٣) خليل إبراهيم وآخرون، أثر المتغيّرات الدّوليّة على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة:١٩٩٠-٢٠١٠م: دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد٤٠، العدد٢، ص٣٨٦.

(٤) هدى متيكس، "النّظام الدّوليّ الجديد والواقع العربي"، شؤون عربيّة، العدد٨٨، كانون أول١٩٩٦م، ص ص ٤٩-٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكانتيهما بلعب دورٍ في مسرح الأحداث الدّوليّة، نجد أنه لم يصل إلى مرحلة النديّة والشراكة الذي يمكنها لإعادة صياغة شكل النظام العالميّ من جديد بشكل يحقق قدر من التوازن، ولم تزل السياسة الروسيّة تقوم على مبدأ المصلحة، وليس الآيديولوجيّة، مما غيّر من أهدافها وأصبح العامل الاقتصادي له الدّور الأكبر في سياستها الخارجيّة، ووقوفها بالممانعة في الأحداث الجارية في سوريا، ويشير إليه بعض المراقبين إلى أنه تحوّل في سياستها الخارجيّة [١].

٣- التطوّرات في الصراع العربي- الإسرائيلي:

بقى الالتزام الأمريكي المعلن بضمان أمن إسرائيل واستمرار الدعم لها مصدر تهديد للأمن القومي العربي، وتصاعدا هذا التهديد، وفي ظل غياب قوى عظمى أخرى في مواجهة الولايات المتّحدة الأمريكيّة يمكن أن تساعد على إعطاء هامش مناورة وحركة للجانب العربي، وحرب الخليج الثانية وتداعياتها وما أصاب النظام العربي من تفكك وما نتج عنها من خلل في مستقبل العلاقات العربيّة- العربيّة، واتساع حدة الخلافات كان لصالح الجانب الإسرائيلي[٢] وان يحقق تفوّقا عسكريّا في المنطقة بعد تدمير القوّة العسكريّة العراقيّة، ووضع قيود على القدرات العسكريّة، واستثناء إسرائيل من أيّة مبادرة أو تصريح بنص على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط[٣]، بالإضافة إلى تغيّر العقيدة الاستراتيجيّة لحلف الأطلنطي والتبدل في وظائفه ومهمّة (خارج المنطقة) بمفهومها الجديد الذي يقوم على مبدأ نقل قوّاته إلى أيّ مكان في العالم تهدد فيه مصالح أعضائه، الذي يهدد بدوره الأمن الأرو- أطلسي، كلها عوامل تصبّ في تعظيم مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وإسرائيل من أكثر الأطراف استفادة من هذه التحوّلات[٤]، وبمراجعة لتطورات الصراع العربي- الإسرائيلي؛ نجد أن الاتفاقيّات المبرمة الأمريكيّة والأطلنطية كافة تصبّ في مصلحة إسرائيل، وبدراسة تفصيلات عمليّة السلام المتمخضة عن مؤتمر مدريد ومساراتها المختلفة الثنائيّة ولجانها الخمس متعددة الأطراف نجد أنها تشير إلى أن إسرائيل سعت منذ ذلك الحين لغاية الآن لصياغة أسسه ومبادئه ومرجعيّاته القانونيّة، والى أن تجعل من أمنها هو المرجعيّة الرئيسة في

---

[١] خليل إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص٣٨٦.

[٢] نظمي أبو لبدة، "أثر المتغيّرات في النظام الدّوليّ على الأمن القومي العربي"، مرجع سابق، ص٧٤.

[٣] رشيد أبو غيدا، المحادثات متعددة: وسائل التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص٣٧-٣٨.

[٤] محمد حسون، "الاستراتيجيّة التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة بحوث جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلد٢٦، العدد٢، ص ص٣٣٤-٣٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسارات كافة، وتأسيسها لنظريتها الأمنيّة، و هذا ما حصل لها في المسارين الأردني والفلسطيني، وما تسعى له مع سوريا ولبنان، ولكنه تعثر إلى حد الآن جرّاء الخلافات على طبيعة السلام، أو مدى الانسحاب[١].

وباستجلاء أثر تلك التطوّرات على الأمن القومي العربي يلاحظ أن المعاهدات والمفاوضات الجارية والحروب التي تلتها على (لبنان وغزة) تحاول التمهيد لقيام مشاريع إقليميّة وتعاونيّة، كما هو الحال في مشروع الشرق أوسطيّة، أو المتوسطيّة، أو برنامج التعاون والحوار التي كانت تجسد تلك الصيغ وتعبّر عنها، وهذه المشاريع لم يكن هدفها فقط استكشاف آفاق التعاون في مرحلة ما بعد السلام بقدر ما هي عمليّة تغيير جذري في الأولويّات، ومحاولة لخلق وقائع ماديّة وبنى تنظيميّة ومؤسسيّة، تسهم بشكل تدريجي وتراكمي في إعادة تشكيل خارطة المنطقة العربيّة، وفقاً لصيغ جديدة ذات أبعاد أمنيّة وسياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافية، تمسّ بنية نظام الأمن الإقليمي العربي، وتتجاوز الهويّة القوميّة العربيّة والاستعاضة عنها بهويّات فرعيّة متعددة القوميّات، من خلال اختزال المنطقة العربيّة كوحدة إقليميّة، والتعامل مع أجزاء منها، وضم أطراف أخرى عبر إدخال إسرائيل في نسيج هذه المنطقة[٢].

١- تصاعد دور دول الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن القومي العربي:

لعل من النتائج للمتغيّرات الدّوليّة وإفرازاتها على المنطقة العربيّة هو تصاعد دور دول الجوار الجغرافي على حسابها، وذلك يزيد من أطماعها ويحفزها على تحقيق طموحاتها ومصالحها على حساب دول المنطقة، علاوة على العدوان عليها واستباحة أمنها عبر وسائل عديدة، مثل: التدخل في الشؤون الداخليّة، أو الاعتداء على الموارد المائيّة، أو إثارة الفتن والنعرات التي ستؤدي إلى عدم الاستقرار وزعزعته ومحاولة امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة

---

[١] هيثم كيلاني، "أثر التسوية على الأمن القومي العربي"، في أحمد يوسف أحمد (محرر)، التسوية السلميّة للصراع العربي الإسرائيلي وتأثيرها على الوطن العربي، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدّراسات العربيّة، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٨٩.

[٢] بكر مصباح تنيره، "تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليميّة والدّوليّة في الشرق الأوسط وأثرها على مستقبل الوطن العربي"، مرجع سابق، ص٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين الدّول العربيّة، بحيث تصبح هي المحدد الرئيس للعلاقات الإقليميّة بما فيها التفاعلات العربيّة-العربيّة.

إن تأسيس مفهوم السلام في المنطقة العربيّة حسب التصوّرات الأمريكيّة يعد امتدادا منطقيّا لتوجهات النّظام الدّوليّ الجديد وملامحه وانعكاساته وآثاره على المنطقة العربيّة، ذلك أدّى إلى تزايد واضح في دور القوى الإقليميّة غير العربيّة التي تسعى للعب دور في الساحة الدّوليّة والإقليميّة، ونذكر منها: إيران، وتركيا، وأثيوبيا، وأرتيريا وما تشكله كل منها كمصدّر تهديد للأمن القومي العربي[١]:

٢- تركيا: اهتمام تركيا في المنطقة العربيّة تاريخيّا ومسايرة الاقتصاد التركي ومواكبته وسعيه المستمر للعب دور فاعل في المنطقة العربيّة والشرق الأوسط، ناتج عن عدّة متغيّرات، هي الموقف الأوروبي من انضمامها للاتحاد ،والمصالح في المنطقة العربيّة وأسيا الوسطى والاعتبارات الأمنيّة التي أفرزتها حرب الخليج الثانية، علاوة على وجودها كعضو فاعل في حلف الأطلنطي وتربطها مع إسرائيل اتفاقيات أمنيّة وعسكريّة[٢]، حيث أدركت تركيا أن انضمامها للاتحاد الأوروبي طال أمده، وأن عليها أن تتحرك باتجاه آخر فكانت حركتها في دائرة المنطقة العربيّة، وأسيا الوسطى، التي تشكل لها فضاءً أرحب لحركتها الإقليميّة ونفوذها الدّوليّ وقدرتها العسكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة، وعملت على تقوية دورها هذا في عدّة محاور من المشاركة في مشاريع نقل المياه، وإنشاء صندوق للتنمية في المنطقة، والمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، ووسيط في المفاوضات السوريّة الإسرائيليّة[٣]. ثم موقفها مؤخرا من حركة الاحتجاجات الشعبيّة العربيّة (الربيع العربي) في بعض البلدان العربيّة، حيث يرى بعض المراقبين أنها أصبحت تخاطب الشعوب العربيّة من فوق رؤوس الأنظمة، بعد أن كانت في وقت سابق قد عملت على تصفير مشكلاتها مع معظم دول المنطقة العربيّة، خاصة سوريا، والعراق، إلا أن الأوضاع الداخليّة الأخيرة لتلك الدّول أدّت إلى تراجع في تلك العلاقة وقيامها برعاية مؤتمر (أصدقاء سوريا) في تركيا، واختلافها مع العراق حيال حزب العمال الكردستاني،

---

(١) خليل إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص٢٨٧.

(٢) محمد خالد الأزعر، " العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية"، شؤون عربيّة، العدد٧٤، حزيران١٩٩٣م، ص ص١٢٩-١٣٠.

(٣) كاضم هاشم نعمة، "التعاون التركي الإسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجيّة"، المستقبل العربي، العدد٢٢٠، حزيران١٩٩٧م، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونهاية المطاف تبقى العلاقة التركية- العربيّة محل خلاف فيما إذا كانت عاملاً مساعداً للأمن القومي العربي، أم تشكل مصدر تهديد مباشر له[١].

الواقع أن تركيا عضو فاعل في حلف الأطلنطي، وتركز تفاعلها وتعاونها مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل عبر صياغة سياستها الخارجيّة في إطار التجمع الغربي وتصوّراته، فالرؤية التركيّة حسب التصور الأمريكي – الإسرائيلي وبما يتلاءم مع أهدافه. مما يجعل سلوكها الدّوليّ عامل تهديد للأمن الإقليمي العربي[٢].

٣- إيران: يأخذ الحديث عن إيران وعلاقاتها مع المنطقة العربيّة وتفاعلاتها منحى مختلفاً عن تركيا، رغم أنهما يقعان على طرف منطقة القلب العربي، وهما إسلاميتان وتربطهما روابط تاريخيّة ودينيّة قديمة، إلا أن إيران والعرب تجمعهما اعتبارات استراتيجيّة وسياسيّة واقتصاديّة وثقافية، و هي اعتبارات يمكن أن تضعف أمامها الأسباب المضادة للتفاهم، إذا كانت هناك رغبة بالحوار لدى الطرفين وتغليب المصالح المشتركة واستغلال الفضاءات الممكنة للتقارب، لكن في الوقت الحالي تشهد العلاقات الإيرانية – العربيّة اضطراباً[٣]، وتسعى القوى الغربيّة ،وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى اقناع الجانب العربي وخاصة الخليجي أن إيران تشكل مصدر تهديد لأمنها، مما يقلل من علاقات التعاون معها وتغيّر في إدراكات النخب الحاكمة و صناع القرار تجاهها بأنها تشكل مصدر التهديد(ايران)، واستبعاد إسرائيل من كونها تمثل تهديداً حقيقياً، لهذا يشاهد الموقف الخليجي ومعه بعض الدّول العربيّة تجاه الأزمة السوريّة ومحاولة كسر تحالفها الاستراتيجي مع إيران، وتعاونها مع الغرب بانها محاولة عزل إيران، واستخدام قضيّة الملف النووي كذريعة لذلك[٤].

٤- دول القرن الأفريقي (أثيوبيا، أرتيريا):

---

(١) موسى أحمد الجغبير، "العلاقات التركية الإسرائيليّة وأثرها على الأمن القومي العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٢م، ص ص١٠٠-١٠٢.

(٢) نازلي معوض، "دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي"، في: عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، معهد الدّراسات والبحوث العربيّة، القاهرة، ١٩٩٣م، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٣) عطا زهرة، "الأمن القومي العربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٣م، ص٣٧١.

(٤) موسى أحمد الجغبير،" العلاقات التركية الإسرائيليّة وأثرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ص١٠٥-١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن علاقات هذه الدول مع المنطقة العربيّة لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها من دول الجوار الجغرافي الأخرى المجاورة للمنطقة، ولم تتخذ العلاقات شكل الصراعات والنزاعات الحدوديّة، بل تتعدى ذلك إلى نزاعات اتسعت بطبيعتها عن الأزمات المعتادة، وامتدت للتأثير على الأمن المائي العربي، خاصة فيما يخص السودان ومصر والخلافات حول اقتسام مياه نهر النيل، وإشكاليّات الاتفاقيّات لدول المنبع والمصب لنهر النيل[١]، فأثيوبيا تتحكم بمعظم أجزاء هضبة الحبشة ومجاريها المائيّة، وتسيطر على أكثر من ٨٠% من الموارد المائيّة التي تغذي روافد النيل، وأصبحت تتبع سياسة التوسع في بناء السدود بقصدّ الاستفادة منها تنموياً، لكن في نفس الوقت خفض كمية المياه على السودان ومصر[٢]. والمشاكل بين أثيوبيا – والدّول العربيّة لم تبقَ في إطار المصالح، بل توسعت لتتداخل، وبشكل كبير، مع الصراع العربي- الإسرائيلي، ذلك إن المياه والأرض تتلازم مع الفكر الجيوبوليتكي الصهيوني، لهذا كان التعاون الأثيوبي – الإسرائيلي وقد وصل إلى حد مساهمة إسرائيل في إنشاء أكثر من (٤٠) مشروعاً مائياً في أثيوبيا، علاوة على التعاون العسكريّ بينهما، ومدى تأثيره على الأمن القومي العربي[٣].

ومن المشاريع الجدير ذكرها سد النهضة أو سد (الألفية الكبير)، وهو قيد البناء، يقع على النيل الأزرق بالقرب من الحدود الأثيوبيّة – السودانيّة على مسافة تتراوح بين ٢٠-٤٠ كم ويتوقع إكمال بنائه عام ٢٠١٧م، وسوف يصبح أكبر سد كهرومائي في القارّة الإفريقيّة والعاشر عالميّاً في قائمة أكبر السدود إنتاجاً للكهرباء تقدر تكلفة الانجازات بـ٤ر٧ مليار دولار أمريكي وهو سدّ من ثلاثة سدود تشيّد لغرض توليد الطاقة الكهرومائيّة في أثيوبيا، ويوجد قلق لدى الخبراء المصريين بخصوص تأثيره على تدفق مياه النيل، وحصة مصر منها، ومخاوفهما حول جديّة المشروع، وعقدت عدّة اجتماعات حول ذلك من الخبراء والمختصين[٤].

وفي ٣/يونيو/٢٠١٣م تمّت مناقشة لفريق من الخبراء الدّوليّين مع الرئيس المصري السابق (محمد مرسي) واقترحت القيادات السياسيّة طرق تدمير السدّ بما في ذلك دعم المتمرّدين المناهضين

---

(١) نازلي معوض، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٢) عباس قاسم،مرجع سابق، ص٣٥.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي١٩٩١م، مرجع سابق، ص٢٣٧.

(٤) أحمد خليل ارتيمي، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد٤٠٧٣، الصادر في ٢٠١٣/٤/٢٥م على الموقع الإلكتروني www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للحكومة الذي نقل الاجتماع مباشرة على الهواء وآثار ضجّة إعلاميّة وردود فعل، وصرح الرئيس المصري السابق (محمد مرسي) إن كل الخيارات مفتوحة لأن الأمن المائي في مصر لا يمكن أن ينتهك على الإطلاق، بالنظر بعمق وموضوعيّة لسدّ النهضة وخطره على الأمن القومي المصري، وتهديده للسدّ العالي من حيث السعة التخزينيّة، وسيصبح هذا السدّ أداة ضغط قويّة على مصر بحيث لن تصبح قراراتها سياديّة، وإنما ستملى عليها علاوة على تأثيره على القرار السياسيّ المصري، خاصة وأن تمويل هذا المشروع وإعداده وإخراجه من تخطيط إسرائيل .مما سينتج عنه من آثار خطيرة على الأمن القومي العربي بشكل عام[١].

٥- الترتيبات الأمنيّة والمشروعات الإقليميّة:

من أخطر مصادر التهديد لنظام الأمن الإقليمي العربي تلك النابعة من التغيّرات في النظام العالميّ التي تفضي لتقسيم المنطقة لأقاليم جغرافيّة ذات انتماءات خارجيّة، وعزل بعض الدّول العربيّة وتهميشها، وهناك مشروعات عديدة أدرجت ضمن المفاوضات متعددة الأطراف وجميعها تعني بمضمونها دخول إسرائيل في أية ترتيبات أمنيّة، أو تعاونيّة، أو اقتصاديّة في المنطقة.الامر الذي مهّد الطريق لإزالة الحواجز التقليديّة التي اتسمت بها علاقة إسرائيل بالعرب[٢]. لكن ذلك ونجاحه مهّد المسار لمشاريع أكبر وأخطر، وبدء السير بعمليّة مشروعي الشرق أوسطية والمتوسطية، خاصة وان طرح هذه المشاريع يلتقي مع التصوّر الأمريكي والإسرائيلي بما يحقق مصالحهما، ويتوافق مع الرؤيا الإسرائيليّة لتعزيز أمنها وتدعيم اقتصادها[٣] عبر إدخال دول المنطقة في مشاريع استثماريّة عالية التكلفة تحدّ من المخاطرة في زعزعة الاستقرار والتهديد بالحرب، وتكون مدخلاً لإحلال الأمن والاستقرار إلى المنطقة، وبالتالي إنهاء حالة الصراع العربي– الإسرائيلي[٤]. ومشروع الشراكة المتوسطيّة كفكرة أوروبيّة لتحقيق ترتيبات أمنيّة واقتصاديّة وسياسيّة لدول المنطقة العربيّة على الجانب الأطلسي وخاصة دول شمال أفريقيا، باعتبار أن هناك بؤر توتر

---

(1) www.Nadye lfikr.com

(٢) باسم محمد الطويسي، مرجع سابق، ص٣٧.

(٣) إبراهيم سعد الدين عبد الله، "اثارالشرق أوسطية"، في حلمي شعراوي (محرر)، الشرق أوسطية مخطط أمريكي-صهيوني: البديل العربي، مكتبة مدبولي، ١٩٩٨م، القاهرة، ص٢٣٩.

(٤) عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي: احتمالات وخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، مرجع سابق، ص١٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدّد أمنهم، علاوة على الهجرة غير الشرعيّة، وتنامي الحركات الأصوليّة والمتطرّفة، وقضايا تهريب المخدرات والأسلحة[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى حركة الاحتجاجات الشعبيّة (الربيع العربي) في المنطقة العربيّة التي شهدتها بعض الدّول العربيّة منذ عام ٢٠١٠م وارتباطها بالترتيبات الأمنيّة والمشروعات الإقليميّة وموقف الدّول الأعضاء بالحدّ منها، وهي تقدم تداعياتها التي حصلت الإجابة على العديد من التساؤلات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وأنها جاءت ردّة فعل طبيعيّة من الشعوب على مؤسسات الحكم المستأثرة بالسلطة، علاوة على فشل عمليّات التنمية وغياب الديمقراطيّة والرقابة الشعبيّة والفقر والبطالة وانعكاساتها على مجمل الحياة الاجتماعيّة.والمتتبع للمواقف الدّوليّة والإقليميّة تجاه تلك الاحتجاجات؛ يجد أن المصالح هي التي تحكم المواقف، ما يعنينا منها الدّول الأعضاء في الحلف التي بنت مواقفها إزائها من عدّة محاور لتحقق مصالحها في المنطقة العربيّة ويمكن إجمالها فيما يأتي[٢]:

١. النفط وسهولة وصوله من غير عوائق وبأسعار مقبولة للدول الغربيّة.
٢. تفاهمات واتفاقات برامج الشراكة الأور- متوسطيّة وتنفيذ بنودها واشتراطاتها.
٣. قضايا مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعيّة وكيفيّة التعاون بمجالها.
٤. التعاون بكافة الوسائل حيال الحركات والجماعات المتطرّفة وتجفيف منابعها ومراكز دعمها.
٥. ضمان الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوّقها في المنطقة العربيّة.

أما عن حركة الاحتجاجات الشعبيّة العربيّة والتي أطلق عليها اسم الربيع العربي تعرف بأنها فكرة التمرّد على النّظام الشمولي، والاحتجاج الشعبي الواسع عليه، وان الفكرة استنساخ عن ربيع (براغ) وهي حركة الاحتجاجات التي حصلت في يوغسلافيا ، وحصلت حركة مشابهة لها في الصين سمّيت (ربيع بكين) لكنها قمعت، وفي عام ٢٠٠١م كانت هناك احتجاجات مماثلة حصلت في دمشق

---

(١) ناظم عبد الواحد جاسور، "جامعة الدّول العربيّة ومستقبل العلاقات العربيّة الأوربيّة"، شؤون عربيّة، العدد٩٩، ص ص١٦-١٧.

(٢) شهرزاد ادمام، "دور المصالح في هندسة المواقف الدّوليّة من الثورات العربيّة، المجلة الإفريقيّة للعلوم السياسيّة: على الموقع الإلكتروني:http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=comcontent&view=article&id=193

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أنه تم سحقها، وفي نهاية عام ٢٠١٠م بدأت الاحتجاجات الشعبيّة العربيّة من تونس وانتقلت إلى بعض البلدان العربيّة وأطاحت بمعظم أنظمة الحكم المستبدة والشموليّة ذات القبضة الأمنيّة[١] فكانت ردود الفعل العالميّة متفاوتة وهناك تبدل بالمواقف، وموقف الدّول الأعضاء في الحلف كما ذكر سابقاً، انطلق من بعض المحددات بسياسته الخارجيّة تجاه المنطقة العربيّة وشابها الغموض والحياد في بعض الأحيان ، ولم يكن هناك أهداف معلنة تحقق أهدافها ومصالحها الحيويّة وعدم المساس بأمن إسرائيل علاوة على الأطماع في ثروات المنطقة العربيّة، خاصة وان هناك توافقاً أمريكياً أوروبياً حيال ذلك من قضايا مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعيّة وتهريب الأسلحة والاستحواذ عليها من بعض التنظيمات في المنطقة كتنظيم القاعدة أو تنظيم الدّولة الإسلاميّة أو جبهة النصرة، علاوة على الانسجام الأمريكي الأوروبي بتقاسم النفوذ في المنطقة العربيّة واقتسام المصالح[٢]، وكانت المواقف للدول الأعضاء في الحلف تجاه المنطقة العربيّة جرّاء تلك الاحتجاجات تتسم بالازدواجيّة بالتعامل معها لما قد ينتج عنها ولكن بعد تحقيق تلك الحركات الاحتجاجيّة أول نجاحاتها في تونس والإطاحة بنظام الحكم هناك تبدّلت المواقف[٣].

كان لتصريح (كاثرين اشتون) مسؤولة السياسة الخارجيّة للاتحاد الأوروبي-سابقاً حول ما يجري في تونس: إن الاتحاد الأوروبي "يأمل في الوصول إلى حلّ ديمقراطي دائم في تونس، والهدوء بعد خروج زين العابدين بن علي من تونس واستقرار الأوضاع فيها"، وفي تصريح صحفي آخر لها قالت "إن الانتخابات التاريخيّة للمجلس الوطني التأسيسي التونسي تعدّ بداية لعصر جديد"[٤].

أما الاحتجاجات الشعبيّة التي حدثت في مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١٠م فقد جاءت تكرار للتجربة التونسيّة وأمام هذا المشهد الذي أثار جدلاً عالميّاً لما يحدث في المنطقة العربيّة وبدت ردود الفعل

---

(١) محمد كمال اللبواني، فكرة الربيع العربي، صحيفة القدس العربي، ٢٠١١/١١/٣٠م، ص١٧١.

(٢) برجس السرحان، السياسة الخارجيّة للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربيّة، ٢٠٠١-٢٠١١م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٣م، ص ص١٠٥-١٠٧.

(٣) خليل سامي أيوب، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٥٦٤، مواضيع وأبحاث سياسيّة، ٢٠١١م: على الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.arr.asp?aid=285741

(٤) شهرزاد ادمام، "دور المصالح في هندسة المواقف الدّوليّة من الثورات العربيّة ، المجلة الإفريقيّة للعلوم السياسيّة: على الموقع الإكتروني: http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com content&view=article&id=193

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدّوليّة متفاوتة، وكان موقف دول حلف الأطلنطي الحياد ومطالبة النظام المصري بمزيد من الإصلاحات[١].

أبدى عدد من دول الحلف القلق من الأوضاع في مصر وأصدّرت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا بياناً مشتركاً في ٢٠١١/٢/٣م تدعو خلاله بضرورة الانتقال السلمي للسلطة وتعبّر عن تخوفها من تدهور الأوضاع، وبذلك تكون أكثر وضوحاً من الأحداث في مصر وأكثر منها في تونس الذي وصف بالمتباطئ، ويظهر أن هناك ازدواجيّة في المعايير في التعامل مع الاحتجاجات الشعبيّة العربيّة الذي ظهر جليّاً بالمطالبة من النظام الليبي بالرحيل و ترك السلطة للشعب من اليوم الأول للاحتجاجات التي حدثت في ليبيا، والذي ترجم فيما بعد لتدخل عسكريّ لقوّات حلف الأطلنطي، بعكس التعامل مع تلك الاحتجاجات في كل من مصر، وتونس، واليمن، والبحرين،سوريا، باعتبار أن مصر ترتبط مع دول الاتحاد الأوروبي باتفاق الشراكة المصرية – الأوروبيّة.

وقد عبّر وزير الخارجيّة الايطالي (فرانكو فرانيسي) إن أيّ تغيّر مفاجئ للحكم في مصر سوف يحدث فوضى في الشرق الأوسط، معتبراً أن الاستقرار في مصر جوهريّ للمنطقة[٢]. وفي إشارة إلى لاحتجاجات الشعبيّة في ليبيا كان موقف الدّول الأعضاء في الحلف واضحاً، حيث تدخل من اليوم الأول لها رغم تهديد النظام الليبي بوقف التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة غير الشرعيّة وكان هناك تفاوت في المواقف إلا أن فرنسا تصدّرت الموقف، وفي ٢٠١١/٢/٢٥م صرح الرئيس الفرنسي السابق(نيكولا ساركوزي): إن على النظام الليبي الرحيل. وقادت فرنسا عمليّات الحلف على ليبيا[٣]

أما بالنسبة للاحتجاجات الشعبيّة في اليمن؛ فقد اتسمت المواقف الدّوليّة والإقليميّة منها بالغموض تخوفاً من الصورة النمطية والذهنيّة عنها بوجود تنظيم القاعدة والحوثيين والمخاوف من الانفصال، حيث كونها عوامل جعلت من الدّول الكبرى والدّول الأعضاء في الحلف تتخذ مواقف صامته لتخوفهم من أن ما سيترتب على التغيّر في اليمن من عدم استقرار سيؤدي بالتالي إلى تهديد

---

(١) خليل سامي أيوب، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٥٦٤، مواضيع وأبحاث سياسيّة -٢٠١١: على الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.arr.asp?aid=285741

(٢) المرجع السابق.

(٣) الحسين الزاوي، ليبيا والتنافس الفرنسي-البريطاني،مجلة السياسة الدّوليّة: على الموقع الإلكتروني: http://www.Siyassa.org.eg/news Content/2/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصالحهم في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر[١].وهنا جاء العم للمبادرة الخليجية، أما الاحتجاجات الشعبيّة في البحرين فقد كانت أقل تأثراً بالمواقف الدّوليّة نظراً لوجود الطائفة الشيعيّة هناك التي قادت الحراك الشعبي، علاوة على قرب البحرين من إيران التي تتسم علاقتها بالغرب بالتوتر بشأن مشروعها النووي والمذهب الشيعي الرسمي لها فوجّهت لها أصابع الاتهام باستغلالها تلك الاحتجاجات الشعبيّة العربيّة (الربيع العربي) لاستثمارها للبدء بثورة شيعيّة في المنطقة العربيّة، وغض الطرف دوليّاً عن إرسال قوّات درع الجزيرة للبحرين للتعامل مع المتظاهرين هناك ،ولم تتجاوز مواقف الدّول الأعضاء في الحلف ضدّ ذلك سوى المطالبة باحترام حقوق الإنسان واحترام الحقوق الأساسيّة للشعب البحريني وحق التعبير والرأي، وفي ٢٠١١/٣/٣١م دعت (كاثرين اشتون) الناطقة باسم الاتحاد الأوروبي –سابقاً السلطات في البحرين لإجرّاء محاكمات عادلة للمعتقلين أثر تلك الاحتجاجات[٢]

وبالحديث عن الاحتجاجات الشعبيّة التي اندلعت في سوريا كانت المواقف الدّوليّة متفاوتة وأذها قلقة إزاء الوضع هناك، وفرضت الولايات المتّحدة الأمريكيّة وعدد من دول الحلف قيوداً على حركة بعض المسؤولين السوريين، وكما طالبت،مع عدد من الدّول العربيّة،بعقد دورة استثنائيّة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة لمناقشة الأوضاع في سوريا وإدانة ما يحصل فيها من أحداث بعد فشل الجامعة العربيّة بذلك ،وللتعامل معها من خلال الفصل السابع لميثاق الأمم المتّحدة[٣]. وفي٢٠١١/٤/٢٩م صدّر بيان لمجلس الاتحاد الأوروبي عبّر فيه عن قلقه البالغ إزاء الوضع في سوريا وإدانة النّظام السوري لممارساته في التعامل مع الاحتجاجات. وفي نفس السياق عبّرت (كاثرين اشتون) بلهجة قويّة إدانة النّظام السوري وذلك خلال لقائها وفد من المعارضة السوريّة[٤].

نجد من خلال استعراض المواقف الدّوليّة والإقليميّة والدّول الأعضاء بالحلف من حركة الاحتجاجات الشعبيّة العربيّة أنها غير منصفة والتعامل معها كان في سياق سياسة الكيل بمكيالين

---

(١) خليل سامي أيوب، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٥٦٤، مواضيع وأبحاث سياسيّة -٢٠١١: على الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.arr.asp?aid=285741

(٢) برجس السرحان، مرجع سابق، ص١٢١.

(٣) خليل سامي أيوب، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٥٦٤، مواضيع وأبحاث سياسيّة -٢٠١١: على الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.arr.asp?aid=285741

(٤) موقع العربيّة نت الاخباري، على الموقع الإلكتروني:
http://www.alarabiy a.net/arricles/21.3/.1/263759/html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وازدواجيّة بالمعايير، حيث اتسم بالحياد والحذر والسلبي مع كل من مصر، واليمن، وتونس، والبحرين، على عكس تشددها في المواقف الحازمة لما جرى في ليبيا وسوريا، ذلك يقودنا من خلال تفسير تلك المواقف للدول الكبرى بسياستها الخارجيّة لإذهاء بعض الأنظمة التي تتعارض معها وتعتبر مستقلة في سياستها الخارجيّة.ولعلَّ الأحداث الجارية في سوريا ونزع أسلحتها الكيماويّة وما يحاك لها للتخلص من نظامها الذي شكل عقبة أمام السياسات الأمريكيّة والأوروبيّة والمخططات الإسرائيليّة في المنطقة العربيّة وعلاقاتها مع إيران وحزب الله في لبنان وارتباط المصالح مع روسيا، هي التي تقف وراء تلك المواقف الحازمة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم وإتمام مسلسل الترتيبات الأمنيّة والمشاريع الإقليميّة التي خطط لها لتنفذ على أرض الواقع في المنطقة العربيّة.

٦- غياب الديمقراطيّة في المنطقة العربيّة:

إن الاستئثار بالسلطة وعدم وجود تحوّل حقيقي نحو الديمقراطيّة، بإجرّاء انتخابات حرّة ونزيهة، وتداول سلمي للسلطة، وتعدّديّة حزبيّة وحريّة للرأي والفكر، وسيادة للقانون، واحترام حقوق الإنسان وحريّاته، وحريّات للصحافة والإعلام، وشفافيّة وعدالة اجتماعيّة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في المنطقة العربيّة، أوجد حالة الاحتقان وعدم الاستقرار وعجز الأنظمة عن تطبيق مفهوم الأمن القومي العربي، وأصبح ذلك مصدر تهديد للنظام العربي بإيجاد مسوغات لتدخل القوى الغربيّة في الشؤون الداخليّة لدول المنطقة العربيّة، بذريعة حماية حقوق الأقليّات وحقوق الإنسان لتحقيق مصالحهم[١].

إن الاستفراد بالسلطة، وغياب الرقابة الشعبيّة، واتخاذ القرارات، وبروز ظاهرة التطرّف على مختلف اتجاهاتها العقائديّة والثقافيّة، وإدخال بعض الدّول العربيّة في نزاعات داخليّة، أثر على موضوع الشرعيّة، وأبرز أزمة ثقة بين الفرد العربي والمثقف العربي من جهة، والنظم الحاكمة من جهة أخرى. مما أثار تناقضات في المنطقة العربيّة، بالإضافة إلى طبيعة الأخطار الداخليّة والخارجيّة وكيفيّة مواجهتها، وغياب التوافق بين الحاكم والمحكوم[٢].

---

[١] عطا زهرة، "النظام الإقليمي العربي والتحوّلات الدّوليّة والإقليميّة الراهنة، مجلة شؤون عربيّة، العدد٧٧، جامعة الدّول العربيّة، ص١١١.

[٢] حسين محمد الجبوري، دور جامعة الدّول العربيّة في حل النزاعات العربيّة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الحرة، هولندا، لاهاي، ص١٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولأسباب تتعلق بالنظام البنيوي في المنطقة العربيّة، كالتفاوت في درجة التفاعل عربيّاً والاختلاف في تركيز القوّة بينهما، ومشكلات الحدود السياسيّة، وخيارات النخب، وصنّاع القرار، ذلك كله أدّى إلى اختلال العلاقة بين دول المنطقة العربيّة وتهديد نظامها الإقليمي[١].

ثالثاً: استراتيجيّة حلف شمال الأطلنطي الجديدة تجاه المنطقة العربيّة:

بعد توسيع حلف الأطلنطي عقب الحرب الباردة بدء في وضع إستراتيجيته الجديدة موضع التطبيق الفعلي، والهادفة لتوسيع أعماله من الناحيتين السياسيّة والعسكريّة في منطقتي شرق أوروبا ووسطها والمنطقة العربيّة التي تبلورت من الاتجاهين العملي والنظري في التدخل بشكل مباشر في يوغسلافيا، ثم أزمة إقليم كوسوفا، وقبول عضويّة دول من شرق أوروبا، يؤكد عليها الرئيس الأمريكي السابق (بل كلينتون) في قمّة قادة الحلف في ٢٤/نيسان/١٩٩٩م التي عقدت في واشنطن بقوله: "أعدنا تأكيد استعدادنا للتصدّي للنزاعات العرقيّة والإقليميّة خارج النطاق الإقليمي لأعضاء الحلف"[٢]،

وهكذا يتضح أن الحلف أخذ على نفسه دور الفاعل الرئيس والحاسم في مواجهته النزاعات الإقليميّة، ومواقع التوتر في العالم، في إستراتيجيته الجديدة التي قد تؤثر على أمن الدّول الأعضاء في الحلف، من خلال البيان الختامي لقمّة واشنطن الذي أعلن : "أن أمن الدّول الأعضاء في الحلف يتعرّض إلى مخاطر عسكريّة كثيرة التنوع تأتي في اتجاهات عدّة، وغالباً يصعب توقعها، وهي تؤثر على مصالح الأعضاء الأمنيّة أكثر من تأثيرها على أمن دولهم بشكل مباشر"[٣]. ويرى الحلف أنه لمواجهة مصادر التهديد الجديدة وهذه المخاطر، يجب الاحتفاظ لنفسه بمجال حيوي يتضمن حريّة الحركة والفعل مع الأخذ بعين الاعتبار التنسيق مع الأمم المتّحدة ومجلس الأمن، خاصة في منع قيام النزاعات الإقليميّة وإدارة الأزمات التي قد تحدث، واتخاذ الإجرّاءات المناسبة بالرد عليها بما يحقق

---

(١) عطا زهرة،مرجع سابق، ص١١١.

(٢) هلموت شميدت، "حلف الأطلسي في القرن الحادي والعشرين"، مرجع سابق، ص١٢٨، وانظر أيضاً: معاهدة حلف شمال الأطلسي المنشئة في واشنطن في ٤نيسان١٩٤٩م، مرجع سابق البند ٦ وهو الذي يحدد منطقة نشاط الحلف في أوروبا وأمريكا الشماليّة وتركيا.

(٣) بكر مصباح كنبره، "تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليميّة والدّوليّة في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي"، مرجع سابق، ص٢٧. وانظر أيضاً: إعلان قمّة واشنطن ٢٤نيسان١٩٩٩م، الملحق رقم (٥)،مرجع سابق، المادة ٥/٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن والسلم الدّوليّين، وإنه سوف يتم التعامل مع كل حالة على حده [١].عقب الحرب الباردة والتغيّر في استراتيجيّة الحلف وتبدّل المفاهيم في التطوّرات والتحوّلات التي حصلت لمفاهيم الحلف الجديدة وعقيدته الاستراتيجيّة ومفهوم العمل خارج المنطقة للحلف (Out of Area).

وحسب الرؤى الجديدة لمصادر التهديدات والمخاطر التي تواجهه عقب الحرب الباردة والتي تمثلت في منطقتين: المنطقة الأولى هي شرق أوروبا ووسطها، حيث أصبح هناك فراغ أمني جرّاء انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز توتّرات وصراعات بين عدد في الدّول، تمثلت في نزاعات عرقيّة وأثنيّة.وعمل الحلف لمواجهة ذلك عبر برامج التعاون والحوار وبرنامج الشراكة من أجل السلام تمهيداً لإدخال تلك الدّول في عضويّة الحلف الكاملة عبر استحداث مجلس الشراكة الأوروبي، وبالفعل تم قبول عضويّة ثلاث دول هي: المجر، وبولندا، والتشيك، في المرحلة الأولى، وذلك في ٨ يوليو١٩٩٧م، وفي المرحلة الثانية تم ضمّ كل من بلغاريا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، واستونيا، ٢٩ أذار٢٠٠٤م، أما في المرحلة الثالثة، فقد تم ضمّ كل من ألبانيا، وكرواتيا وذلك في ١/نيسان/٢٠٠٩م [٢]، وبالنسبة لروسيا فقد تمَّ إبرام اتفاق إعلان المبادئ معها، مع استبعاد إمكانيّة عضويّتها مستقبلاً، والمنطقة الثانية هي المنطقة العربيّة والتي تمتد من شواطئ المغرب غرباً حتى العراق شرقاً، ومن سواحل البحر المتوسط شمالاً حتى أواسط أفريقيا جنوباً، وبذلك تكون المنطقة العربيّة قد أصبحت ضمن المجال الحيوي لحلف الأطلنطي بحكم مصالحه السياسيّة، والعسكريّة، والأمنيّة، والاقتصاديّة، نظراً لوجود مصادر تهديد ومخاطر لأمن الدّول الأعضاء بالحلف حسب الرؤى الأمريكيّة، ولمواجهة ذلك وتأمين المصالح للحلفاء كانت توجّهات الحلف تجاه المنطقة العربيّة[٣].

رابعاً: برنامج التعاون والحوار وأثره على المنطقة العربيّة:

من نتائج الترتيبات التي قامت عقب الحرب الباردة، تغير البنى والهياكل في النّظام الدّوليّ، وتفرّد الولايات المتّحدة الأمريكيّة في التأثير في نمط العلاقات الدّوليّة، وإعادة ترتيب الأوضاع حسب مصالحهم، ورسم مستقبل المنطقة، من خلال إرساء قواعد ترتيبات إقليميّة وأمنيّة جديدة تنسجم

---

[١] انظر أيضاً: إعلان قمّة واشنطن ٢٤نيسان١٩٩٩م، الملحق رقم (٥)،مرجع سابق، المادة ٣٨.

[٢] عماد جاد، مرجع سابق، ص٢٢٠.

[٣] عبد الرحمن رشدي الهواري ، "المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط"، السياسة الدّوليّة، العدد١٣٧، (يوليو) تموز، ١٩٩٩م، ص٢٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسياساتها الخارجيّة وبما يتفق مع ترسيخ قواعد هذا النظام، وفي هذا المجال تم إطلاق مشاريع الشراكة والتعاون والحوار التي تم بلورتها تحت مظلة الحلف، وسيتم الحديث عن مشروع التعاون والحوار وأسباب إطلاق البرنامج فيما يأتي:

إن البيئة الأمنيّة للحلف، عقب الحرب الباردة، قد أفرزت مصادر تهديد جديدة له تقع خارج منطقته التقليديّة ضمن المنطقة العربيّة، وتلك المخاطر هي التي أفضت إلى إطلاق سياسة التعاون والحوار، وهذه التهديدات تتمثل في[1]:

١ـ النزاعات الإقليميّة:

في مقدمة النزاعات تداعيات عمليّة السلام (النزاع العربي - الإسرائيلي) في المنطقة العربيّة، التي تعدّ القضيّة الأولى،كون معالجتها يحقق الأمن في المنطقة، وهو شرط ضروري مسبق لأيّة إجرّاءات لوضع ترتيبات أمنيّة إقليميّة، ولا يمكن إنهاء أيّ نزاع في المنطقة من غير حل المسائل الرئيسة[2].

تُعدُّ القضيّة الفلسطينيّة الأساس بحالة الاستقرار في المنطقة بحال حلها، حيث تقع على رأس تلك النزاعات وتفرض نفسها على كل أجندة ويجب معالجتها، حتى يتحقق الأمن باعتباره شرطاً أساسياً لإرساء قواعد أيّة ترتيبات إقليميّة استناداً على قاعدة مهمّة مفادها "إن الأمن الناتج عن السلام يسمو ويعلو على السلام الناتج عن الأمن" باعتبار أنه لا يمكن حل المسائل الأمنيّة من غير التوصل إلى حل نهائي للقضايا الرئيسة.

بالنظر لدول الأعضاء في الحلف يلاحظ أنها انتقلت بعد مؤتمر مدريد للسلام من صفة المراقب إلى مجال الحركة الفعليّة بدفع عمليّة السلام وتوظيف القدرات والموارد الماليّة لخلق مناخ

---

(١) محمد عبد السلام ، "مصادر التهديد الانتقالية في الشرق الأوسط"، السياسة الدّوليّة، العدد١١٦، حزيران، ١٩٩٤م، ص ص٢٤٩-٢٥٠.

(٢) ألان ريتشارد، الجذور الاقتصاديّة لعدم الاستقرار السياسيّ في الشرق الأوسط، ترجمات شهرية(٣) دمشق: المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، أيار١٩٩٦م، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملائم للتسوية بشكل موازٍ لعمليّة التفاوض وتقديم المساعدات للفلسطينيين باعتبار أن ذلك يساعد في تحسين أوضاعهم المعيشيّة، ومن شأنه إقناعهم بمساعدّة عمليّة السلام[١].

في حين أن الكثير يرى أن تلك المساعدات وسياسة تقديم الدعم المالي لم تحقق أهدافها وتبقى على الهامش إن لم تحل المسألة الرئيسة والجوهريّة، والحل النهائي الذي ترعاه الولايات المتّحدة الأمريكيّة بما يتوافق ورؤاها ومصالحها الاستراتيجيّة في المنطقة العربيّة، علاوة على اختلافات الاهتمامات والأولويات والمصالح بين الدّول، حيث هناك تنوّع في المصالح، فانتهاج سياسة موحدة لعدد من الدّول تتنوع مصالحها وأولوياتها يعُد أمراً في غاية الصعوبة، فهناك دول تتناغم مع التوجّهات والتصوّرات الأمريكيّة، ومثال على ذلك، بريطانيا، وفرنسا، هناك تمايز واضح في مواقفهما وسياستهم الخارجيّة تجاه القضايا العربيّة، الموقف البريطاني أكثر تقارب مع الموقف الأمريكي وبالتالي أكثر تأييد لإسرائيل، حيث أنها تميل إلى تحميل الفلسطينيين مسؤوليّة تعثر مسار التسوية في العمليّة السلميّة وموقفها من المستوطنات غير الشرعيّة، أما الموقف الفرنسي يبدو -على الأقل من الناحية النظريّة- أكثر توازناً، فهو يحمّل الفلسطينيين وإسرائيل مسؤوليّة مشتركة في مسار التسوية ويطالب بضغط على الطرفين، في حين أن فرنسا لا تزال تنظر إلى الغزو الأمريكي للعراق أنه غير شرعيّ واستخدمت حق النقض "الفيتو" في حلف الأطلنطي ضدّ إشراك قوّات الحلف في العمليّات العسكريّة في العراق[٢].

٢- مسألة مكافحة الإرهاب:

يرى الحلف الأطلنطي أن مسألة مكافحة الإرهاب مصلحة مشتركة للقضاء عليه واحتواء أسبابه وتجفيف منابعه؛ لأن آثاره ليست قاصرة على الدّول المستهدفة به، بل تتعداها لدول أخرى، لكن الاختلافات في مسألة مكافحة الإرهاب ومفاهيمه موضع اختلاف، حيث التعريف له -حسب ما أقره مجلس وزراء الداخليّة العرب- يشكل حالة عدم انسجام مع المفهوم الغربي[٣]، كما إن هناك اختلافات

---

(١) حنا إلياس، ٢٠٠٥م، "الاتحاد الأوروبي: توازن القوى في الشرق الأوسط"، مجلة شؤون عربيّة، العدد١٢٣، جامعة الدّول العربيّة، الأمانة العامّة، القاهرة- مصر، ص ص ٤٣-٤٤.

(٢) صايل السرحان، السلوك التصويتي للمجموعتين العربيّة والإفريقيّة في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠١٢، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) تشارلز ويليم ماينيز، الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، سلسلة أوراق شهرية ترجمات استراتيجيّة (١٩) دمشق: المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٧م، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين دول الحلف نفسها من حيث كيفيّة معالجه ظاهرة الإر هاب.ففرنسا ترى ضرورة استبعاد الحل العسكريّ الانفرادي، حيث تمثل أفغانستان حالة استثنائيّة وتعارض مبدأ الضربة الاستباقيّة[1]، وأن (أحداث ١١ سبتمبر) كانت نقطة تحول في العلاقات الدّوليّة والاهتمام الدّوليّ بما أطلق علية مكافحة الإر هاب ،وما سببته تلك الأحداث من إساءة فهم للإسلام من غير تفرقة ما بين الإسلام المعتدل والتطرّف وربط الإسلام بالإرهاب والعنف، وعمل الإعلام الغربي على تغذية الخطاب بهذا الاتجاه؛ لأن تلك الأحداث وتداعياتها هيّأت الفرصة للهجمة على الإسلام، ويرى الأعضاء في حلف الأطلنطي أن مشكلة الإرهاب وامتداده وآثاره ليست قاصرة فقط على الدّول المستهدفة، وإنما قد تمتدّ إلى دول أخرى، وأنه يجب تضافر الجهود المشتركة للقضاء عليه واحتواء أسبابه وتجفيف منابعه والقضاء على مراكز تمويله.

هناك خلافات في هذه المسألة بين الجانب العربي والغربي بتعريف مفهوم الإر هاب ومفاهيمه، وهناك حالة من عدم الانسجام بين المفهوم العربي للإرهاب الذي جاء في الاتفاقيّة العربيّة لمكافحته، التي أقرت في اجتماع وزراء الداخليّة العرب عام ١٩٩٨م وبين المفهوم الغربي للإر هاب، وهناك أيضاً خلافات بين الدّول الأعضاء في الحلف لمعالجة هذه المسألة. فرنسا مثلاً ترى أنه يجب استبعاد الحل العسكريّ بشكل انفرادي. وتبدي معارضة لمبدأ الضربة الاستباقيّة وتمثل أفغانستان حالة استثنائية، أما بريطانيا فهي مع الرؤى الأمريكيّة بعنونة الإر هاب وإلصاقه بالأصوليّة الإسلاميّة وأعمال المقاومة اللبنانيّة، وحركات المقاومة الفلسطينيّة بينما يغضون الطرف عن الممارسات الإسرائيليّة وما تقوم به من أعمال قمع وممارسات واضطهاد بحق الفلسطينيين ومصادرة الهويّة العربيّة لها، وكحد أدنى لم يدينوا تلك الممارسات[2] وبعد تداعيات أحداث (١١ سبتمبر) وما طرأ من تغيّر في قواعد العلاقات الدّوليّة، فقد فعّل الحلف المادة الخامسة من معاهدة واشنطن سنة ١٩٤٩م المتعلقة باعتبار "أن أيّ عدوان على أحد دول الأعضاء في الحلف يمثل عدواناً على بقيّة الأعضاء"، وبتفعيل هذه المادة أصبح واضحاً أن الحلف ملزم بتنفيذ التصوّرات والرؤى والتوجّهات الأمريكيّة بعد تلك الأحداث التي أصابت معالم قوّتها العسكريّة والاقتصاديّة فاستثمرتها لتحقيق مصالحها وأعلنت الحرب على الإرهاب العالميّ، بذلك وجدت الدّول الأعضاء في الحلف المبرر السياسيّ للانتقال من

---

(١) اريدي رولو، "سياسة فرنسا الخارجيّة بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والوطن العربي"، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربيّة، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م، ص ص٥٥-٥٦.

(٢) اريدي رولو، " سياسة فرنسا الخارجيّة بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والوطن العربي"، ترجمة مركز الدّراسات الوحدة العربيّة، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١١، بيروت- لبنان، ٢٠٠٥م، ص ص ٥٥-٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسرح عمليّات الحلف التقليدي في قارّة أوروبا إلى مهمّة خارج المنطقة باستراتيجيّة وعقيدة الحلف الجديدة، وكانت المنطقة العربيّة لها موقع بتلك العقيدة الجديدة[١] و هذا التناقض الذي يتخذ شكل الازدواجيّة والانتقائيّة لا زال يحكم سلوكيّات الغرب في هذه المسألة.

٣- تهريب الأسلحة والاستحواذ عليها (أسلحة الدمار الشامل وانتشارها):

حسب التصور الأمريكي والرؤى الأطلنطية، فإنه من الممكن حيازة أسلحة دمار شامل أو أسلحة تقليديّة من قبل منظمات إرهابيّة لديها قدرات ماليّة كبيرة تستطيع تجنيد أعضاء وأنصار لها والحصول على أسلحة استراتيجيّة (نوويّة، وكيماويّة، وجرثوميّة) أو الحصول على أسرار صناعتها من خلال عصابات الجريمة المنظمة وعصابات تهريب الأسلحة أو تعاونها مع الدّول التي ترعى الإرهاب، و هذا التصوّر الذي استخدمته الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتغذية خطاب التهديد لمحاولة إقناع الرأي العام الأمريكي والأوروبي لبقاء حلف الأطلنطي واستمراره، وضرورة توسيعه، كما إن التصوّرات تشير حسب رؤى الحلف، بأن تلك الأسلحة ستكون بحيازة عدد من دول المنطقة العربيّة بالفترات القادمة ولضمان أيّة تطورات من هذا القبيل، فإنه من الضروري للحلف مراقبة التسلح في المنطقة وإبرام اتفاقيّات لضبط التسلح، وخاصة الصاروخي لحماية أمن الدّول الأعضاء في الحلف، وخاصة التي تقع على الجانب الآخر للبحر المتوسط التي ستكون تحت مدى الصواريخ[٢]. وهناك تمايز بالمواقف بين بريطانيا وفرنسا، فالموقف البريطاني يدعو إلى الحل العسكريّ ومبدأ الضربة الوقائيّة، أما الموقف الفرنسي فيدعو إلى أن تكون الأمم المتّحدة مرجعيّة باتخاذ مثل هذه قرارات وبما يتفق مع الشرعيّة الدّوليّة، وأن الحلول الانفراديّة قد تعكس آثارا سلبيّة على السلم والأمن الدّوليّ، لكن كلا الجانبين يتعامل بازدواجيّة في هذا الموضوع من خلال التعمّد بعدم الإشارة إلى لملف النووي الإسرائيلي[٣].

في هذا الصدّد نذكر الأسلحة الكيماويّة السوريّة وخشية الدّول الغربيّة وإسرائيل من نقلها لحزب الله اللبناني أو وصولها إلى المنظمات المتطرّفة، حيث أنه، وعلى أثر اندلاع الاحتجاجات الشعبيّة الأخيرة في سوريا وتدهور الأوضاع الأمنيّة، كانت هناك معلومات عن تمكن بعض تلك التنظيمات والجماعات المتطرّفة ومسلحي المعارضة من الحصول على بعض من تلك الأسلحة الكيماويّة، في

---

(١) محمد حسون، مرجع سابق، ص٣٦٨.

(٢) اريدي رولو، "سياسة فرنسا الخارجيّة بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والوطن العربي، ص ص٥٥-٥٦.

(٣) حنا إلياس، مرجع سابق، ص ص ٤٣-٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١٣/٧/٢٣م أقر النظام السوري بامتلاكه أسلحة كيماويّة، لكنه أكد عدم استخدامه ضدّ شعبه مهدداً باستخدامها إذا حصل تدخل عسكريّ غربي في سوريا، وتبادل النظام والمعارضة المسلحة التهم باستعمال أسلحة كيماويّة[١]، في ٢٠١٣/٨/٢١م وبعد سقوط أكثر من ١٤٠٠ مدني وإصابة حوالي ١٠ آلاف شخص في منطقة الغوطة بريف دمشق جرّاء استخدام أسلحة كيماويّة وتبادل النظام والمعارضة المسلحة التهم باستخدام تلك الأسلحة. الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكيّة باتخاذ إجرّاءات لضرب سوريا إلا أنه تم التراجع عن القرار بعد تدخل روسيا والاتفاق على نزع تلك الأسلحة وباشرت منظمة حظر الأسلحة الكيماويّة عملها في سوريا بإشراف خبراء متخصصين لإتلاف ترسانة سوريا من الأسلحة الكيماويّة وتدميرها،وفي ٢٠١٤/٨/١٩م أعلن الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) من البيت الأبيض أن الجهود أسفرت عن الانتهاء من عمليّة إتلاف أسلحة سوريا الكيماويّة وتدميرها[٢].

٤ـ قضيّة الهجرة:

الهجرة قضيّة تؤرّق الدّول الأعضاء في الحلف، وفي ضوء تردي الأوضاع الاقتصاديّة في المنطقة العربيّة وحالة الفقر والبطالة والاستبداد، فإنها سوف تدفع إلى المزيد من الموجات المتلاحقة من الهجرة عبر مياه المتوسط، من دول الجنوب العربي الفقير إلى الشمال الأوروبي المترف، وهذا ما يجعل دول الحلف تعمل على احتواء المشكلة؛ لأن تناميها قد يؤدي إلى حالات نزوح جماعيّة في ظل استمرار تردي الأوضاع في المنطقة العربيّة، ويجب على دول الحلف حلها بالأطر القانونيّة، وبالفعل تمت الإشارة لذلك في مؤتمر برشلونة ١٩٩٥م إلى أسس التعايش على جانب شاطئ المتوسط، وتلك الأسس تقوم على ثلاثة مستويات من الشراكة، السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة[٣]. ومن المهمّ أن يبقى مستوى مقبول من الهجرة من تلك الدّول إلى الدّول الغربيّة، فمن الممكن أن من هولاء المهاجرين يتلقوا تدريباً مهنيّاً مع اكتساب بعض المهارات هناك قد تساعد في جهود التنمية في دول الجنوب، وكما إنها قد توفر الأيدي العاملة في دول الحلف في ظل ظروفها الراهنة[٤]، ومن المهمّ أن تتبنى دول الحلف المتواجد لديها مهاجرين إجرّاءات بالأطر القانونيّة لحماية الحقوق الإنسانيّة

---

(١) القدس العربي، ٢٤ /١/٢٠١٤م.

(٢) العرب اليوم، ١٩/٨/٢٠١٤م، على الموقع الالكتروني:htt//alarbalyawm.net/?p=388562

(٣) علي محافظة، العلاقات الأوروبيّة العربيّة، مرجع سابق، ص ص ٨٨-٩٨.

(٤) ناصيف حتي، "مستقبل العلاقات العربيّة الأوروبيّة بين الشرق أوسطية والمتوسطية، المستقبل العربي، العدد٢٠٥، آذار ١٩٩٦م، ص ص ٩٧-٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساسيّة، واحترام ثقافتهم ليتحقق تعايش وتجانس مع مجتمعاتهم ومراعاة عدم التمييز على أساس الأصول، سواء على الصعيد الفعلي، أو التشريعي،

إن مسألة الهجرة غير الشرعيّة ليست بالمسألة الجديدة، إلا أن التطوّرات الأخيرة والأحداث المتسارعة في شمال أفريقيا أدّت إلى تنامي مخاطرها.والانهيار الذي حصل في ليبيا وما تشهده من تحوّلات سياسيّة أصبح هناك تصاعدا في أعمال التهريب والهجرة غير الشرعيّة للدول الأوروبيّة، حيث نزح آلاف المهاجرين إلى إيطاليا التي منحتهم تأشيرة الدّخول للدول الأوروبيّة، مما أدّى لامتعاض بعض الدّول، وهدّدت فرنسا بإيقاف العمل باتفاقيّة (الشنجن).

لكن مخاوف الدّول الأوروبيّة من المهاجرين تتمثل في النقل التدريجي للأفكار والمعتقدات من دول الجنوب إلى دول شمال أوروبا وخشية تنامي للحركات الأصوليّة المتطرّفة مستقبلا وتزايد الحديث عن الإرهاب، رغم تعارض القيم بينهما، وتدني المستوى الثقافي للمهاجرين، وما يحمله المهاجرون من ثقافات مختلفة تحول دون اندماجهم في النسيج الاجتماعي الأوروبي، مما يؤدي إلى إثارة القلاقل والاضطرابات، أيضا ذلك سيؤدي لقبولهم في أيّة وظائف، مما ينتج عنه الضغوط في فرص العمل لدى الدّول المضيفة.

وحسب تقديرات الأمم المتّحدة لأعداد المهاجرين غير الشرعيّين إلى دول العالم المتقدم خلال الأعوام العشرة الأخيرة تقدر بحوالي (١٥٥) مليون شخص، ويعاني هؤلاء المهاجرون من صعوبة الاندماج بالمجتمعات الجديدة رغم منح العديد منهم الجنسيّة وتمتعهم بحق المواطنة[١] ولعل هذه من العوامل المهمّة لجانب الجهود الحثيثة التي كانت تبذل حتى لا تصبح خطرا عليهم، لأن هذه الدّول كانت تقوم بدور الشرطي لحماية سواحل أوروبا.

٥- إعاقة تدفق الموارد الحيويّة:

تمتلك المنطقة العربيّة كما كثيرا من الموارد الطبيعية والحيويّة ذات أهميّة بالغة وعلى رأسها النفط (عصب الصناعة وشريانها)، والدّول الأعضاء في الحلف تنظر إلى تلك الموارد بأهميّة، وإلى عمليّة تدفقها للغرب، وعدم إعاقة وصولها، ومهمّة المحافظة على ذلك من أولويّات سياستهم الأمنيّة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالطاقة وإمدادات وصول النفط للغرب، ولا يتوقف الأمر عند ذلك، بل

---

[١] أشرف كشك، حلف الناتو من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربيّة، السياسة الدّوليّة ١٧٠، يونيو٢٠١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتعداه ليصل لدرجة منع أيّة دولة أو مجموعة من ممارسة رقابة على أسعاره[١]، وتجد تدخل الولايات المتّحدة الأمريكيّة في المنطقة العربيّة وتنامي دورها في الشرق الأوسط وتزايده بعد حرب الخليج الثانية وعقبها، وأن احتفاظها بدورها كوسيط للحفاظ على أمن المنطقة هو بقصدّ حماية مصالحها ومصالح الدّول الأعضاء بالحلف، ولمنع أيّة أنظمة من السيطرة الإقليميّة في المنطقة وأن تبقى تمارس دورها كحارس لتلك المصالح، حيث ترى أن أيّ تهديد لها سيكون بمنزلة تهديد لإرادة واشنطن في المنطقة[٢].

٦- التوتّرات الأثنيّة والعرقيّة في المنطقة العربيّة:

من أسباب الصراعات والاضطرابات المحليّة في المجتمعات العربيّة التناقضات الأثنيّة والعرقيّة التي قد يكون لها تداعياتها، وتأخذ أبعاداً متعددة، ومن الممكن أن ينتج عنها أزمة إقليميّة تهدد الأمن والاستقرار، شبيهة بالأزمة العرقيّة التي انفجرت في دول البلقان، خاصة أنه من الممكن أن يحدث من هذا القبيل في المنطقة العربيّة لكون بذور مثل هذه التوتّرات متوافرة[٣]. وما قد ينتج عنها من آثار سلبيّة بتقسيم المقسم وتجزئة المجزأ، ومن العوامل المساعدّة عدم وجود عدالة اجتماعيّة وغياب الديمقراطيّة، والأوضاع الاقتصاديّة المتردية، والفقر، والبطالة، وإتباع سياسات في بعض البلدان العربيّة قائمة على الفئويّة والجهويّة والطائفيّة، ويشهد العراق حالياً صراع سني شيعي على أساس طائفي مذهبي، ذلك يقود إلى غليان عقائدي، وظهور كيانات دينيّة وأثنيّة ومثال على ذلك السودان؛ الأمر الذي قد ينتج عنه تفتيت للوحدة القوميّة العربيّة، ويتيح المجال أمام القوى الطامعة في المنطقة لغايات التدخل بذرائع حقوق الإنسان، وأن التوترات الأثنيّة والعرقيّة والمذهبية في المنطقة العربيّة هي بمثابة داء السرطان الذي يفتك بالأمة وينخرها لصالح إسرائيل المستفيد الأول من ذلك[٤]، وهناك تصاعد لوتيرة النعرات الطائفيّة والأثنيّة وإشعال فتيل الأزمات بينها في المنطقة العربيّة مما

---

(١) فوزي حسين حمادة، "استراتيجيّة الأمن القومي الأمريكي وانعكاساتها على حرب الخليج"، السياسة الدّوليّة، العدد١ .٦، تشرين أول١٩٩١م، ص ٩٣.

(٢) عصام ملكاوي، "منطقة الخليج والمتطلبات المتغيّرة للأمن الدّوليّ"، الندوة، المجلد٧، العدد١٢٠، نيسان، ١٩٩٦م، ص٤٥.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩٧م، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٤) فيصل القاسم، على الموقع الالكتروني www.Mafoum.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينعكس سلباً على مجريات الأمور في المنطقة ويهدّد الأمن والاستقرار، ويعود بالنفع للمزيد من مبيعات الأسلحة للدول الغربيّة[١].

إن النظرة الغربيّة للمنطقة العربيّة تفيد أن هناك تناقضات أثنيّة وعرقيّة ومذهبيّة في بعض مجتمعاتها قد تقود لاضطرابات داخليّة محليّة تؤدي إلى تداعيات تأخذ أبعاداً أكبر بحيث من الممكن أن تتحول إلى أزمات تهدّد الأمن والاستقرار في المنطقة، خاصة وأن بذورها متوافرة في بعض دول المنطقة[٢] وعلى صعيد التوترات الأثنيّة والعرقيّة فإن أثيوبيا تتّهم السودان بدعم حركات المعارضة فيها وخاصة الجبهة الإسلامية لتحرير أثيوبيا (أورما جاتا)، بالمقابل كانت أثيوبيا تقوم بدعم حركة التمرّد في جنوب السودان[٣].

٧- تنامي الحركات المتطرفة:

تنظر دول الحلف إلى الحركات المتطرفة، وخاصة الإسلامية منها، على أنها مصدر تهديد لأمنها، وأن تزايد الأسباب والظروف المسبّبة للتوترات الجماعيّة سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسيّ في دول المنطقة، وهذه الظروف سببت تنامي الحركات الأصوليّة في أنحاء متفرّقة من العالم، ونظراً لوجود جاليّات عربيّة وإسلاميّة في معظم دول الحلف، وخشية أن يكون نشاط تلك الحركات له امتداد لتلك الجاليات ويصبح مصدر خطر لتلك الدّول، علاوة على الحملة الإعلامية الغربيّة التي كثفت اهتمامها بظاهرة التطرّف الإسلامي وعدّته خطراً على مجمل الحضارة الغربيّة[٤]. ومن هنا جاء التحذير من التطرف الديني في المنطقة العربيّة، وتزايد نشاط تلك الجماعات مثل (تنظيم القاعدة، وتنظيم الدّولة الإسلاميّة، وجبهة النصرة) وخاصة في سوريا والعراق وما تشهده هذه المناطق من أحداث وتداعيات أمنيّة متسارعة وما تسعى إليه تلك الجماعات لتنفيذ مخططاتها وما ينتج عنه وزعزعة الاستقرار.وإن المنطقة العربيّة تحتل موقعاً استراتيجياً لاحتوائها على العديد من الموارد الحيويّة والمهمّة على رأسها النفط، مما جعل لها موقعاً في العقيدة الاستراتيجيّة الجديدة للحلف

---

(١) الحدث نيوز، ٥/سبتمبر/٢٠١٤م على الموقع الكتروني:www .alhadath news/net.com

(٢) صايل السرحان، السلوك التصويتي للمجموعتين العربيّة والإفريقيّة في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، مرجع سابق، ص ص٢٠٨-٢٠٩.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩٧م، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٤) ناصيف حتي، "مستقبل العلاقات العربيّة الأوروبيّة بين الشرق أوسطية والمتوسطية، المستقبل العربي، العدد٢٠٥، أذار ١٩٩٦م، ص ٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى إمكانية انتشار الأسلحة التقليديّة والمتطوّرة وأسلحة الدمار الشامل وتنامي الحركات المتطرفة وإلصاقها بالإسلام حسب وجهة النظر الغربيّة، والرؤى الأمريكيّة، علاوة على وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربيّة، التي تحظى بالرعاية الأمريكيّة والدّول الغربيّة وضمان أمنها والحفاظ عليه من أولوياتهم في سياستهم الخارجيّة، سواء كان ذلك على شكل علاقات ثنائيّة أو إقليميّة، أم احتواء بالمشاركة في برامج تعاونيّة على عدّة مستويات، واتخاذ إجرّاءات وقائيّة واستباقيّة، حتى لا تصبح المنطقة العربيّة مصدر خطر وتهديد للمصالح الغربيّة، مما ينعكس سلباً على الأمن القومي العربي[١]. ومن هنا جاء التحذير من التطرّف الديني في المنطقة[٢] حتى في مجال هذه القضيّة فإن هناك ازدواجيّة في المعايير ونظرة انتقائيّة واضحة، فالتطرّف مسألة لا يمكن حصرها فقط في الإسلام، بل إنه موجود في معظم العقائد والاتجاهات، ومع ذلك نرى أن هناك نظرة عدائيّة للإسلام من الغرب تحمل في طيّاتها جانباً كبيراً من التطرّف[٣]، وهنا لا بد من الإشارة إلى تزايد نشاط الجماعات والتنظيمات المتطرّفة عامة في المنطقة، وخاصة في سوريا والعراق وما تشهده هذه الدّول من أحداث أمنيّة متسارعة، وما تسعى إليه تلك الجماعات مثل تنظيم القاعدّة وتنظيم الدّولة الإسلاميّة وجبهة النصرة وغيرها من تنفيذ مخططاتها وما نتج عنه من زعزعة للاستقرار في المنطقة وقاد لتشكيل تحالف مؤخراً من دول المنطقة والدّول الغربيّة لمحاربة هذه الجماعات والتنظيمات والقضاء عليها.

خامساً: مرتكزات سياسة التعاون والحوار ومقوّماتها:

واجهت الاستراتيجيّة الجديدة لحلف الأطلنطي بالامتداد نحو الجنوب، إشكالات من نوع مختلف، فالمخاطر والتهديدات الكامنة في منطقة الجنوب، حسب تصوّرات الحلف، تقع في مناطق مغايرة ثقافيّاً وحضاريّاً، وفي نطاق جغرافي خارج القارّة الأوروبيّة، وذلك يعني أن حلف الأطلنطي حتى يتعامل معها بحاجة لمقوّمات وقواعد جديدة لمواجهتها لما يعدّ تهديداً لمصالح وأمن الدّول الأعضاء في الحلف، وخصوصاً دول الحلف المتوسطيّة التي كان لها اهتمام بهذه المنطقة، كاليونان، وإسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وتركيا، وفرنسا، حيث أن اهتمام الحلف بالمنطقة العربيّة بدأ واضحاً

---

(١) محمد حسون، الاستراتيجيّة التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلد(٢٦)، العدد(٢)،٢٠١٠م، ص٣٦٨.

(٢) علي محافظة ، العلاقات الأوروبيّة العربيّة، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٣) صايل السرحان،مرجع سابق، ص ٢٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ عام ١٩٩١م وعقب قمّة دول الحلف في روما، حيث تم التأكيد على أن الحلف يولي اهتماماً بالسياسة الأمنيّة لدول المتوسطيّة غير الأوروبيّة، والتأكيد على أن الاستقرار والترتيبات الأمنيّة على الحدود الجنوبيّة لقارّة أوروبا مهمّ لأمن الدّول الأعضاء في الحلف[١].

أما بالنسبة للعلاقات الأوروبيّة مع بعض دول المنطقة، والتي بدأت فعليّاً في اجتماع برشلونة وبعدها تطوّرت العلاقات وصولاً لعقد اجتماع الإسكندرية ١٩٩٤م وبعدها مؤتمر مدريد للتعايش في حوض المتوسط بالفترة ٥-٦ تشرين ١٩٩٤م، وفي أيلول من نفس العام باجتماع لوزراء خارجيّة دول الحلف كان التأكيد على ضرورة البدء في حوار مع دول المنطقة لإيجاد علاقة صلة وتعاون والبحث مستقبلاً عمّا يطوّر الحوار لمرحلة متقدمة من التعاون والشراكة على غرار العمل بمشروع الشراكة من أجل السلام، لكن هناك الكثير من العقبات واجهت ذلك لأمور تتعلق في الخلافات في مصالح الدّول الأعضاء في الحلف نفسها، ويمكن إبراز أهم أوجه تلك الخلافات فيما يأتي[٢]:

١- الخلافات بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والدّول الأوروبيّة غير المتوسطيّة:

الدّول غير المطلة على المتوسط هي أقل اكتراث ورغبة في تخصيص موارد لمشروع الحوار والتعاون مع المنطقة العربيّة، تتناسب وحجم المخاوف من المخاطر والتهديدات التي ترى الدّول الأعضاء في الحلف المطلة على المتوسط أنها تتعرض لها، فألمانيا ترى أن الاهتمام بالدّول الأوروبيّة في الجنوب لا يكون على حساب دول منطقة القلب في أوروبا، علاوة على أنها ترى أن تنامي دور فرنسا ومساهمتها بأيّة ترتيبات أمنيّة بشكل قياديّ سيكون على حساب ثقلها القارّي[٣]، بمعنى أن الدّول الأوروبيّة غير المتوسطيّة ترى أن مخاوف الدّول الأوروبيّة المتوسطيّة يمكن حلّها بإجرّاءات أخرى بالإضافة لتقديم مساعدات اقتصاديّة لدول المنطقة أو إجرّاء حوار أورو-متوسطي، لا حوار بين الحلف ودول جنوب المتوسط، بالإضافة إلى أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة ترفض العمل بأيّ اتجاه قد يؤثر

---

(1) http://www.Cause,org/publiarions/bunetins/nato/medit/html.p3

(٢) طلال عتريسي، "برشلونة وعقبات الشراكة"، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) عاصم محمد عمران، فرنسا والموقف من حلف شمال الأطلسي، الملف الاستراتيجي١/٢٠٠٠م، مركز المستقبل للدّراسات الاستراتيجيّة، عمان، ٢٠٠٠م، ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مسيرة تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي؛ سعياً منها إلى تحجيم الدّور الأوروبي في هذه العمليّة[١].

٢- اختلافات المصالح بين الدّول الأعضاء في الخلف:

نظراً لاختلافات المصالح بين الدّول الأعضاء في الحلف حول الخروج بصيغة لمشروع التعاون المتوسطي، قامت أربع دول من أعضاء الحلف المتوسطي، وهي: (إسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، وفرنسا) بإنشاء قوّات عسكريّة لاستخدامها وقت الحاجة لما تراه تهديداً لأمنها، وذلك في ١٥/حزيران/١٩٩٥م ضمن اتفاق لشبونة، وهذه القوّات عبارة عن قوّة انتشار سرّيع أوروبيّة، وقوّة بحريّة على النحو الآتي[٢]:

أ- قوّات اليورفور (EUROFOR): هي عبارة عن وحدات بريّة دائمة ومتعددة الجنسيّات، تمتاز بسرعة الحركة والانتشار السرّيع.

ب- قوّات اليورومارفور (EUROMARFOR): هي عبارة عن وحدات بحريّة متعددة الجنسيّات وغير دائمة مزوّدة بقوّات جويّة وبرمائيّة وبحريّة، وتستطيع الحركة وحدها أو بالتنسيق مع اليورفور وتشكّلت عام ١٩٩٦م بعد الاجتماع الوزاري لدول اتحاد غرب أوروبا، وتمثلت مهامّها بحفظ الأمن والسلم الدّوليّين، وإغاثة وإجلاء وتقديم المساعدة اللازمة في حالات الكوارث الطبيعيّة وضبط عمليّات الهجرة غير الشرعيّة، وملاحقة لتهريب المخدرات[٣]، وكان من الواضح أن منطقة عمل هذه القوّات هو الشمال الأفريقي، مما كان له الأثر في إثارة بعض المخاوف والهواجس الأمنيّة لدى بعض الدّول العربيّة ومعارضتها لمثل هذه التوجّهات، وكذلك خشية دول الحلف وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة من حدوث انقسامات في صفوف الحلف، قد يوقف التقارب الفرنسي تجاه الحلف مرة أخرى.

---

(١) فولكر بيرتس، مرجع سابق، ص ص١٢-١٣.

(٢) لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص٥٤.

(٣) غسان العزي، "الأطلسيّة الجديدة والدّفاع الأوروبي"، مرجع سابق، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولحل الخلاف رأى الحلف إعادة التفكير في صيغ جديدة للتعامل مع دول جنوب المتوسط، من خلال الحوار الثنائي، وتم تطبيق ذلك فعلياً بعد قرار مجلس شمالي الأطلنطي فتح باب الحوار لمتابعة مسيرة التعاون والحوار، ولكن هذه المرة على أساس ثنائي[١].

وبعد ذلك أقام الحلف سلسلة من الحوارات الثنائيّة مع عدد من دول المنطقة، و هي (المغرب، وتونس، ومصر، وموريتانيا) بالإضافة إلى إسرائيل، ثم الأردن التي دخلت في الحوار وكان ذلك في حزيران عام ١٩٩٦م، وجاء في البيان الختامي لقمة الحلف في مدريد بالفترة من ٧-٨ يوليو ١٩٩٧م الذي أكد على تعزيز الحوار مع دول الجنوب، وكانت بمنزلة إعلان إستراتيجيته الجديدة تجاه المنطقة وتمثلت في[٢]:

١- **توسيع نطاق عمل الحلف ليشمل مسرح عمليّاته جنوب المتوسط وجنوب شرقه، وأقاليم واسعة في أفريقيا.**

٢- **إدارة الأزمات والتدخل فيها من خلال قوّة الرّد السريع في إطار عمليّات حفظ السلام في المنطقة.**

في عام ٢٠٠٢م عقدت في مدينة (براغ) قمّة لقادة الحلف، كان من توصياتها توسيع الأبعاد السياسيّة والعمليّة للحوار لمتابعة المشاورات والحوار بشكل شبه دوري مع دول المنطقة وانتهاج نهج ملائم للتعاون.و في قمّة اسطنبول ٢٠٠٤م، وبعد التشاور من الحلف بدول الحوار ودول مجلس التعاون الخليجي، تم التوصل إلى قرار بوضع إطار عمل أكثر طموحاً وتوسعاً للوصول للشراكة الحقيقيّة، وعقب تلك القمّة عقد أول اجتماع على المستوى وزراء الخارجيّة لدول الحلف ودول الحوار في ديسمبر ٢٠٠٤م في مدينة بروكسل، وتلاه اجتماع لرؤساء الأركان في دول الحلف ودول الحوار في مقرّ الحلف في بروكسل/ نوفمبر ٢٠٠٤م، وتم التأكيد على الرغبة في متابعة التعاون والحوار وتحويلها إلى شراكة حقيقية[٣].

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩٧م، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) لخميسي شيبي،مرجع سابق، ص١٠٨.

(٣) لخميسي شيبي،مرجع سابق، ص١٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣)*

يمثل عمليّة مشروع برامج التعاون والحوار من قبل دول الحلف مع دول المنطقة غير الأعضاء كما هو مبين تالياً:

السنة	القمّة/المؤتمر/اجتماع	الموضوع/البيان
١٩٩٠م	قمّة لندن	كانت بمثابة إعلان المبادئ الاسترشادية بشأن عقيدة جديدة للحلف.
١٩٩١م	قمّة روما	تم التأكيد على ضرورة إجرّاءات ترتيبات أمنيّة للحدود الأوروبيّة حول الأمن والسلام والتعاون والتأكيد أن التحدّيات والمخاطر التي أصبح يواجهها الحلف تختلف في طبيعتها عما كانت عليه في الماضي وبمثابة إقرار لعقيدة عسكريّة جديدة للحلف.
١٩٩١م	بروكسل	إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي لبناء التكامل الحقيقي لأوروبا والمجتمع عبر الأطلسي.
١٩٩٤م	اجتماع بروكسل	تم طرح مشروع برنامج الشراكة من أجل السلام من قبل الدّول الأعضاء في الحلف لزيادة الثقة ودعم الجهود التعاونيّة وتعظيم الأمن الاوروبي.
١٩٩٤م	اجتماع برشلونة	بداية الحوار الأطلنطي مع دول المنطقة العربيّة وضم كل من (تونس، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، بالإضافة إلى إسرائيل).
١٩٩٤م	اجتماع الاسكندرية	متابعة عمليّة مشروع التعاون والحوار لدول الحلف ودول الحوار.
١٩٩٦م		التحاق الأردن في مشروع الحوار والتعاون.
١٩٩٤م	مدريد	عقد مؤتمر التعايش في حوض المتوسط
١٩٩٦م	برلين	تم عقد أول اجتماع وزاري لدول الحلف والدّول في مشروع التعاون والحوار.
٢٠٠٠م		التحاق الجزائر بعمليّة مشروع برنامج الحوار والتعاون.
١٩٩٧م	مدريد	أوصى الحلف بضرورة تعزيز الحوار من دول الحلف وتلك الدّول من خلال تشكيل مجموعة التعاون المتوسطي تحت إشراف مجلس سفراء دول الحلفاء بهدف توسيع الحوار وتعميقه وإعادة مراجعة العقيدة العسكريّة للحلف لتتلاءم والبيئة الأمنيّة الجديدة.
٢٠٠٤م	اسطنبول	دخول دول مجلس التعاون الخليجي للتشاور مع دول الحلف للحوار وإبرام الاتفاقات والتفاهمات الأمنيّة.

* الجدول من إعداد الباحث بالاستعانة بالمصادر السابقة: عماد جاد ،ط٢،ص ص١٥٣-١٥٦ بالإضافة إلى لؤي إبراهيم، مرجع سابق ،ص ص ١٤٢-١٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأطلق على هذه المبادرات الأطلنطية الجديدة اسم "اتفاقيات التعاون والحوار"[١] وكانت تقوم على مقوّمات ومرتكزات هي[٢]: و(الجدول رقم (٣) يوضح بعض هذه المبادرات).

١- إجرّاء لقاءات والدّخول في حوارات من قبل الحلف مع بعض دول المنطقة المشتركة في هذا المشروع و هي: (مصر، والمغرب، وموريتانيا، والأردن، و تونس بالإضافة إلى إسرائيل) وتبادل المعلومات والرأي حول التصوّرات لحل المشكلات والخطط لمواجهة التهديدات والمخاطر وكيفيّة معالجتها.

٢- العمل لما من شأنه تطوير برامج التعاون على أسس دبلوماسيّة متعدّدة الجوانب على غرار عمليّة السلام في منطقة الشرق الأوسط، وبحث مواضيع لها علاقة بضبط التسلح والمجال الاقتصادي، ذلك يوفر للحلف التجاوب مع الجوانب السياسيّة والعسكريّة ويسهل عليه عمليّة التعامل مع الأزمات في المنطقة[٣].

٣- عمد الحلف الى إجرّاء اجتماعات دوريّة نصف سنويّة مع الدّول الست لمتابعة مشروع برنامج التعاون والحوار وتنظيم العلاقات الإقليميّة على أسس تعاونيّة، ففي الكلمة الافتتاحيّة للمؤتمر الثاني الذي عقد في إسرائيل عام ١٩٩٧م بعد المؤتمر الأول الذي عقد في الأردن بالعام الذي سبقه، ذكر نتنياهو "أن العلاقات العسكريّة الإسرائيليّة- التركيّة تصلح إطارا للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بمشاركة الدّول العربيّة الأخرى في الاتفاقيّة" في حين أن السفير الإسرائيلي في هيئة الأمم المتّحدة (دوري جولد) حدّد الإطار الإقليمي لمبادرة الحلف ببرنامج التعاون والحوار وقارنها بإطار التعاون والأمن الذي أقيم في هلسنكي والذي حضره (٣٥) دولة من شرق و غرب أوروبا للتباحث في المشكلات الاقتصاديّة والأمنيّة والسياسيّة فيما بينهم[٤].

٤- توسيع التعاون وتعميقه عبر النشاطات العسكريّة بتبادل المعلومات والاتصالات، وحضور الندوات وورش العمل بين الحلف والدّول المشتركة في الحوار والمشاركة في

---

(١) وصال غزاوي، مرجع ،سابق، ص٤٣.

(2) http://www.qause,org/publiarions/bunetins/nato/medit/html.p3.4

(3) john Borawski,"partnership for peace",op.cit.pp.242-243

(٤) وصال غزاوي، المرجع سابق، ص٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناورات العسكريّة في أيّ من الدّول المشتركة، وإجرّاء التدريبات، وتبادل الزيارات العسكريّة، والخبراء العسكريّين بقصدّ تقدير الإمكانات المتوافرة لمزيد من التعاون العسكريّ[١].

٥- تعقد الاجتماعات بشكل منتظم بهدف تبادل وجهات النّظر حول مختلف القضايا الأمنيّة بصيغة (NAS+7)، التي تجمع مجلس شمال الأطلسي والدّول المشتركة بالحوار، وتعقد تلك الاجتماعات بالعادة بعد اجتماعات الحلف على مستوى الوزراء وقمم قادة دول الحلف والحكومات، والهدف من ذلك نقل المعلومات واطلاع المسؤولين من الدّول المشتركة بالحوار على توجّهات وسياسات ومواقفه من بعض القضايا[٢].

٦- من المرتكزات لمشروع الحوار والتعاون الأطلنطي أن تحظى الدّول المشتركة بالحوار بمبدأ الدّولة الأولى بالرعاية في المجالات الأمنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة[٣]. عقله

وبمراجعة مشروع التعاون والحوار وتدقيق النّظر فيه، يلاحظ أنه لم يخرج عن باقي المشروعات والترتيبات الأمنيّة الإقليميّة الأخرى المشابهة، التي تبلورت في المنطقة، من حيث إنه يقوم على مبدأ الانتقائيّة والتهميش والاستبعاد، ففي إمعان النّظر إلى دول المنطقة فقد تم اختيار خمس دول عربيّة بالإضافة إلى إسرائيل، بينما تم استبعاد دول عربيّة أخرى، علماً أن هناك بعضاً من الدّول العربيّة لا ترغب بالانضمام لمثل هذه الاتفاقيّات وتعارضها، لكن هذه الدّول العربيّة التي تم اختيارها تحكمها عدّة اعتبارات منها[٤]:

١. إمكانية تقديمها خدمات استراتيجيّة للحلف، من حيث قدرتها في التأثير على مجريات الأمور.
٢. وجود روابط تقليديّة مع الغرب.
٣. ارتباط مصر والأردن بمعاهدة سلام مع إسرائيل.
٤. اشتراك الأردن ومصر في صور التعاون والترتيبات الأمنيّة التي ظهرت في المنطقة.

---

(١) لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص ص١١٥-١١٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٧.

(٣) منير الحمش، "التحوّلات الاستراتيجيّة لحف الناتو"، مرجع سابق، ص٢٦.

(٤) محمد الأطرش، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد٢١٠، آب١٩٩٦م، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن اختيار مصر فقد يسهم في تحقيق أهداف توجّهات الدّول الأعضاء في الحلف خصوصاً في ظل الظروف التفاوضيّة على المتبقيّة في نطاق التسويّة النهائيّة للصراع العربي- الإسرائيلي، كما أن اختيار بعض من دول الشمال الأفريقي لكونها الأقرب إلى حدود دول التحالف وقد تكون مرشحة لعماليات خارج المنطقة بالنسبة للحلف تطبيقاً لاستراتيجيّة الحلف الجديدة بمواجهة المخاطر والأزمات.

أما بشأن السياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه شمال أفريقيا، وخاصة كل من (تونس، والمغرب، والجزائر) فنجد أنها تحاول إقامة جسور اقتصاديّة خاصة بها بمعزل عن حلف شمال الأطلنطي، والاهتمام الأمريكي بتلك الدّول يظهر من خلال حجم الاستثمارات الأمريكيّة بها، وتم تأسيس مجلس أعمال مغاربي –أمريكي، والدّور الأمريكي يواصل صعوده في تلك الدّول علاوة على أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة تحاول منافسة النفوذ الفرنسي في أفريقيا. جرّاء التباين بين كل من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبا في الاهتمام بالمنطقة العربيّة، ونستطيع القول: إن هناك إحساساً بالتباعد بين كل منها، فيما يتعلق بالمصالح خاصة قضايا التجارة والاقتصاد، وقد يكون ذلك أحد الأسباب في السعي الأمريكي بعرقلة أيّة توجّهات أوروبيّة بشكل مستقل تجاه المنطقة العربيّة[١].

ويمكن فهم الدّور الأمريكي وأهدافه في دول المغرب العربي حيث هناك مقولة مشهورة لوزير الخارجيّة الأمريكي السابق (جون فوستر دالاس) يقول فيها: "إن الولايات المتّحدة الأمريكيّة ليس لها أصدّقاء بل مصالح"، فنجد أنها تعمل على توسيع قاعدتها الاستثماريّة وتأكيد حضورها سياسيّاً وأمنيّاً؛ مما يسهم في دمج إسرائيل في منظومة أمنيّة إقليميّة وصولاً إلى التطبيع الاقتصادي بين الدّول العربيّة، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل بتوجهاتها تجاه المنطقة العربيّة وتوفير السبل والوسائل لتحقيقه[٢].

المطلب الثاني
أثر استراتيجيّة الحلف الجديدة في تدعيم مصادر التهديد للمنطقة العربيّة

---

(١) خالد عبد اللطيف، "مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، السياسة الدّوليّة، العدد١٢٣كانون الثاني١٩٩٦م، ص٢٥٢.

(٢) رشيد خشاشنة، "المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكيّة، مرجع سابق، ص٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال مشروع التعاون والحوار الذي أطلقه الحلف في إستراتيجيته الجديدة تجاه المنطقة العربيّة تعدّدت الاجتهادات وتنوعت الأفكار والآراء حول أثاره ونتائجه، حيث يتبيّن أن تلك الاتفاقيّات مع بعض الدّول المنتقاة في المنطقة قد تصل إلى حد التحالف العسكريّ والأمنيّ، وبذلك يضع النّظام الإقليمي العربي أمام تحديات تزيد من قيود التبعيّة، وتعمل على تنامي مصادر التهديد في المنطقة العربيّة، وبالنّظر إلى طبيعة هذه القيود واستقراء لتحدياتها؛ تبين لنا ما يأتي[١]:

١- أن الهدف من وراء تلك الاتفاقات لتحقيق أهداف استراتيجيّة الحلف ومهمّته (خارج المنطقة) هوخلق مناخ مناسب لعمل قوّاتها وانتشارها، والتدخل السرّيع وقت الحاجة في المنطقة العربيّة بحريّة ومرونة الحركة وسرعة الانتشار[٢]. وهناك حديث أن هذه الاستراتيجيّة كانت بدل خيارات سابقة للحلف تم التخلي عنها، تتمثل في إقامة منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط، والفكرة الخاصة بإنشاء فرقتين عسكريّتين للتدخل السرّيع في المنطقة العربيّة يكون تواجدهما في أحد الدّول المشتركة في برامج الحوار[٣]. تلك التوجّهات تكمن خطورتها في أن معظم الاتفاقات المبرمة في مجال التعاون ما بين الحلف والدّول المنتقاة من المنطقة في المدى القريب، الذي قد تصل إليه تلك التوجّهات وقد يترتب عليها أن تشارك في عمليّات ضدّ أحد دول المنطقة العربيّة، أو قد تُستخدم أراضيها لمنح تسهيلات لقوّات الحلف، وما قد ينتج عن ذلك من ردود فعل إقليميّة تؤدي إلى أزمات في المنطقة، وخلافات في النّظام الإقليمي العربي، وتعظم مصادر تهديده شبيهة بأزمة الخليج الثانية التي لا تزال آثارها وتداعياتها إلى اليوم.

٢- إن مجال التدخل لحلف الأطلنطي في المنطقة العربيّة لمواجهة ما يعده مصادر تهديد أمن مصالح أعضائه ومخاطر كامنة[٤]. يمكن إدراكه من أن المنطقة هي الأقرب إلى حدود التحالف، وهي المرشحة لهذا التدخل تطبيقاً لاستراتيجيّة الحلف الجديدة التي تتضمّن

---

(١) عماد جاد، "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي"، مرجع سابق، ص٢٠٩.

(٢) المرجع سابق، ص٢٠٩.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي :١٩٩٧م، مرجع سابق، ص٥٣.

(٤) عماد جاد ، "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي"، مرجع سابق، ص١٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معالجة كافة مصادر التهديد والمخاطر خارج منطقة نشاطه التقليدي، وإمكانية القيام بعمليّات قد تجرى داخل أراضي المنطقة[١].

٣- إن الاتفاقيات المبرمة قد تساعد إسرائيل على تحقيق إقامة علاقات مع الدّول العربيّة ودعم أهدافها الاستراتيجيّة المنسجمة مع الاستراتيجيّة الأمريكيّة، ومن هنا فإنه لا يمكن أستبعاد ما يحدث في المنطقة العربيّة من تداعيات، واستمرار التواجد الغربي في المنطقة وعدوانها على العراق واستمرار المفاوضات والترتيبات الأمنيّة المختلفة لا يمكن فصله عن الأ هداف الا ستراتيجيّة الأمريكيّة ومصالحها، مع التباين في الاتجا هات الأمريكيّة والأوروبيّة اتجاه بعض القضايا في المنطقة العربيّة، لكن جميعها -في نهاية المطاف- تخدم هدف المنظومة الرأسماليّة التي تسعى إلى لسيطرة على النّظام العالميّ الحالي، التي من وجهة نظرها ترى أن السيطرة على منابع النفط وتأمين وجود إسرائيل يخدمان توجهاتها، وذلك يثبته أن إسرائيل بعلاقاتها الأمريكيّة والغربيّة من خلال تصوّراتها هي عنصر له تأثيره وحضوره في كافة الترتيبات المتصورة في المنطقة العربيّة، سواء كانت الفكرة أوروبيّة مثل: (الشراكة الأوروبيّة-المتوسطيّة)، أو أمريكيّة مثل (مشروع الشرق الأوسط الكبير) أو من خلال حلف الأطلنطي مشروع (التعاون والحوار) [٢].

وفي ظل تباينات الرؤى الأمريكيّة والدّول الأعضاء في الحلف تجاه المنطقة العربيّة؛ فلا بد من إيجاد سياسة موحدة عربيّة للاستفادة من هذا التباين، وفهم مختلف مفاهيم مشاريع الأمن والتعاون والحوار والترتيبات الأمنيّة والاتفاقيات المبرمة، والتنسيق بترتيب الأولويات التي تخدم المنطقة بشكل عام[٣] لكن الملاحظة أن الدّول العربيّة لم تنجح بالاستفادة من ذلك، بل زاد الانقسام العربي، ونجحت الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل في المنطقة إلى جانب تراجع اهتمام صنّاع القرار الحاكمة في المنطقة بالأمن القومي العربي، والعمل المشترك الموحد، مما نتج عنه عدم إمكانية إيجاد رؤية عربيّة موحدة للعمل المشترك في المنطقة، في ضوء ظل الترتيبات بعد الحرب الباردة، و عدم القدرة على

---

(١) عماد جاد، المرجع سابق، ص١٦٥.

(٢) هالة سعودي، "القوى الصاعدة في النظام العالميّ الجديد: أوروبا واليابان: في محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالميّ الجديد، مرجع سابق، ص٢١١.

(٣) بكر مصباح تنيرة، "تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليميّة والدّوليّة في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي"، مرجع سابق، ص٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إدراج قضايا ضبط التسلح والأسلحة النوويّة الإسرائيليّة في مفاوضات معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة، علاوة على عدم تحقيق منافع اقتصاديّة ذات جدوى تعود على المنطقة بالنفع ولم تستطع الدّول المنتقاة من المنطقة العربيّة بتجاوز البعد الأمني مع حلف الأطلنطي للوصول إلى تعاون اقتصادي، في ظل توجّهات الدّول الأعضاء في الحلف تجاه المنطقة العربيّة، فقد تكرّس مفهوم أن أمن الدّولة في المنطقة هو أمن نظامها الحاكم، في حين لم يرتقِ فكر النخب الحاكمة إلى مفهوم الأمن القومي العربي[١].

وذلك أدّى لأن تكون المنطقة العربيّة دائماً مسرحاً للأحداث والتأثر بالفعل الخارجي متلقيه للفعل والمبادرات الأمنيّة الغربيّة، والتي تعكس غياباً عربيّاً واضحاً، وعجزاً في النّظام الإقليمي العربي وشلله.

أولاً: الترتيبات الأمنيّة والتسهيلات العسكريّة:

كان لانفراد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالهيمنة على النّظام العالميّ الجديد، بعد الحرب الباردة، كان له انعكاساته على المنطقة العربيّة عبر التأسيس لمفهوم السلام في المنطقة الذي كان من نتائجه تزايد دور بعض القوى الإقليميّة وحلف الأطلنطي تجاه المنطقة لتحقيق مصالحهما فيها[٢].وكانت إشكالية هذه المرحلة تتمثل في أن الترتيبات الأمنيّة التي تحاك للمنطقة غير عربيّة وعلى حساب خصوصيّة هذه المنطقة وقيمها، ودفعت باتجاه تجزئة الأهداف والمصالح المشتركة لصالح أطر وترتيبات غير عربيّة، مما كان له الأثر في تعزيز الدعوة لمظلة أمنيّة خارجيّة تستبعد جوانب الأمن القومي العربي وإحلال مكانها مفاهيم أمنيّة جديدة من قبيل حماية مصادر الطاقة، وعلى رأسها النفط، وحماية أمن إسرائيل أيضاً[٣] وعليه، فإنه سيتم التطرّق إلى المحاور الرئيسة بتلك الترتيبات والتسهيلات على النحو الآتي:

١ـ الترتيبات الأمنيّة:

بعد الاتفاق على توسيع حلف الأطلنطي من دول الأعضاء في الحلف، والتغيّر الذي حصل في عقيدته وإستراتيجيّته الجديدة، وتبدل في وظائفه ومهامّه بعد انتفاء سبب إنشائه المباشر، وزوال

---

(١) أحمد يوسف أحمد، "النّظام الإقليمي العربي: تحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل، مرجع سابق، ص١٧.

(٢) هدى ميتكس، "النّظام الدّوليّ الجديد والواقع العربي"، مرجع سابق، ص٣٤.

(٣) هدى ميتكس، "النّظام الدّوليّ الجديد والواقع العربي"، المرجع سابق، ص ص٣٧-٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصدر التهديد الرئيس، بدأ المباشرة في تفعيل أداة للمهام الجديدة لمواجهة مصادر تهديد ومخاطر جديدة ومن نوع مختلف، فكانت الدعوة الأطلنطية بإحياء مشاريع أمنيّة سابقة في المنطقة العربيّة وإعادة تفعيلها أو اقتراح مشاريع أمنيّة جديدة، رغم أن تلك المشاريع تم صياغتها من قبل بعض الدّول الغربيّة بسياسة مستقلة عن مظلة الحلف، إلا أنه ينظر إليها أنها مكمّلة لاتفاقيّة التعاون والحوار، وهي تسهم في مزيد من الثقة والشفافيّة[١]، ومن أهم هذه المشاريع والترتيبات الأمنيّة:

أ- مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط:

ففي عام ١٩٩٠م، وباقتراح تم صياغته من قبل: (فرنسا، وايطاليا)، يقوم على إنشاء مؤتمر للتعاون والأمن في المتوسط، يضم كلاً من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وكندا ودول من المنطقة العربيّة[٢] وحددت أوراق العمل للمؤتمر اتجاهات ثلاثة لبحثها: **فالاتجاه الأول** ينصبّ على القضايا الأمنيّة لضبط التسلح والحد منه، وأسلحة الدمار الشامل ونزعها، وبناء الثقة بين الأطراف المشاركة، و**الاتجاه الثاني** حول الاقتصاد وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي بين المشاركين، ومساعدة دول المنطقة على التغلب على مشاكلها الاقتصاديّة وأزماتها، وزيادة فرص العمل، في إشارة لمواجهة مخاطر الهجرة غير الشرعيّة الناجمة عن سوء الأحوال الاقتصاديّة، أما **الاتجاه الثالث** فأخذ بعداً إنسانيّاً ويتعلق باحترام حقوق الإنسان، والتحول نحو الديمقراطيّة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيع المشاركة السياسيّة والتعدّديّة[٣].

ب- مؤتمر الأمن والتعاون لغرب المتوسط:

تم طرح هذه المبادرة من قبل (فرنسا) للتعاون بين دول غرب المتوسط، وأعلن عنها في مدينة مراكش عام ١٩٨٣م، وضمّت كلاً من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا والبرتغال من الجانب الأوروبي، والجزائر، وتونس، والمغرب من الجانب العربي، إلا أنها فشلت لتحفظ الجزائر على استبعاد ليبيا بالإضافة للجانب الاقتصادي والأمني لها، علاوة على تحفظ المغرب عليها، أيضاً، خشية عرض قضيّة الصحراء الغربيّة للبحث، ثم كان اجتماع طنجة عام ١٩٨٩م الذي عالج بعض القضايا في

---

(١) انظر: إعلان قمّة واشنطن ٢٤نيسان١٩٩٩م، الملحق رقم (٥)،مرجع سابق، المادة٢٩.

(٢) عبد النور بن عنتر، "الأطلسيّة الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، "مرجع سابق، ص١٠١.

(٣) إبراهيم حمادة، "البُعد الأمني للعلاقات العربيّة- الأوروبيّة"، السياسة الدّوليّة، العدد١٢٩، تموز١٩٩٧م، ص ص ٢٢٢-٢٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجال التعاون، وجاء بعده اجتماع روما عام ١٩٩٠م على مستوى وزراء الخارجيّة، وعرف الاجتماع بمجموعة (٤+٥) وبعد انضمام مالطا أصبح يعرف بمجموعة (٥+٥) وتم التباحث في العديد من القضايا، وأكد بيانه الختامي على التعاون، والحوار بكافة المجالات، وتلاه اجتماع الجزائر في ٢٦-٢٧/أكتوبر/١٩٩١م الذي لم يخرج بيانه الختامي عن اجتماع روما إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، وأكدا احترامه لاتفاق الطائف إلا أنها تعثرت خطوات هذا المؤتمر وتوقفت جرّاء تطوّرات أزمة لوكربي[١].

وبعد حرب الخليج الثانية، عمدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة والدّول الغربيّة على التواصل لاتفاقيات أمن محدودة مع دول الخليج العربي تهدف إلى تحقيق مصالحها واحتماليّة استخدام القواعد لخدمة الحلف، فيما إذا تدخل من المنطقة حسب إستراتيجّيته الجديدة وتحسين قدرته الدّفاعيّة[٢] والولايات المتّحدة الأمريكيّة هي المستفيد الأكبر من تلك الترتيبات بتركيزها على الأبعاد الأمنيّة، ويظهر ذلك من خلال التواجد العسكريّ لها وتمركز قوّاتها وسفنها الحربيّة، بالإضافة إلى إنشاء قواعد جويّة لمساندة قوّات التحالف، علاوة على إبرام اتفاقيّات دفاعيّة مع الكويت عام ١٩٩١م لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، وأخرى مماثلة مع باقي دول الخليج، وعقود تسليح وتخزين للأسلحة والذخائر في كل من السعوديّة، وقطر، والبحرين، وفي قطر يوجد أكبر مخزون للأسلحة الأمريكيّة في المنطقة وهناك اتفاقيّة مع كل من السعوديّة، والكويت باستخدام أراضيها وأجوائها في العمليّات العسكريّة لقوّات التحالف[٣].

٢- التسهيلات العسكريّة:

بعد التغيير الذي طرأ على عقيدة الحلف وإستراتجيته وإقراره المفهوم الاستراتيجي الجديد له، الذي أصبح يقوم على أساس تعزيز الأمن الأورو– أطلسي، وتبدل مهامّه ووظائفه الجديدة بإدارة الأزمات ومنعها عبر تعزيز فكرة الشراكة لتحقيق السلام ومعالجة مصادر التهديد المحتملة والمخاطر الكامنة كأسلوب ردع ووقائي ومواجهتها بالقوّة إذا ما أصبحت تهديدات فعليّة، هذا البعد

---

(١) لخميسي شيبي، "الأمن الأورو- متوسط وأثره على استراتيجيّة حلف الأطلسي تجاه الدّول العربيّة، دراسات استراتيجيّة ومستقبيلة، مرجع سابق، ص ص ٨١-٨٢.

(٢) انظر: إعلان قمّة واشنطن ٢٤نيسان١٩٩٩م، المادة١١، مرجع سابق، الملحق رقم (٥).

(٣) أي فولر وايان اوليسر، أساطير الخليج الفارسي: نحو سياسة متعايشة مع المتغيّرات، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعني أن للحلف الحق في معالجة أيّة قضيّة تهدد مصالحه الحيويّة ومهمّة الرّدع لها، مع الأخذ بالاعتبار عدم التقيد بالحصول على موافقة الأمم المتّحدة تحاشياً لأيّ (فيتو) في مجلس الأمن من قبل روسيا والصين وليقوم الحلف بمهمّة خارج المنطقة ونقل قوّاته إلى أيّ مكان في العالم تهدد فيه مصالحه، واستخدام هذه القوّات للحفاظ على مصالحه وعدم المساس بها[١] وكان من قرارات قمّة برلين عام ١٩٩٦م استعداد الحلفاء اتخاذ الإجرّاءات اللازمة لضمان استخدام اتحاد غرب أوروبا القدرات والأصول الجماعيّة للتحالف، وخاصة تلك العمليّات التي تعنى الاتحاد الأوروبي وليس كل الدّول الأعضاء بالحلف، مما يهيئ الشرعيّة السياسيّة والقانونيّة لتدخل الحلف مستقبلاً في مناطق محدودة كالشمال الأفريقي[٢].

أما المنطقة العربيّة فقد أبرم الحلف اتفاقات مع كل من: (مصر، والأردن، وتونس، والمغرب، وموريتانيا) فضلاً عن عقد اتفاقيات مشابهة مع إسرائيل تلزمها بتقديم الدعم اللوجستي للحلف إذا ما احتاج إليها للقيام بأيّة عمليّات عسكريّة في المنطقة، والقيام بإجرّاء مناورات وتدريبات مشتركة لنجاح أيّة مهمّة له مستقبلاً[٣].

وقد كشفت حرب الخليج الثانية للحلف ضرورة البحث في إعادة هيكلة قوّاته وتطوير استراتيجيّة لتنسجم مع التطوّرات المستقبليّة في معالجة الأزمة، علماً أن التدخل الغربي بهذه الحرب لم يجرِ تحت مظلة الحلف، وجرى التنسيق بين الدّول الأعضاء في الحلف بصورة مستقلة[٤].

ثانياً: استراتيجيّة الحلف الجديدة تجاه تحقيق الأمن في المنطقة العربيّة:

١ـ منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط:

إستراتجية الحلف تنطلق من فكرة مفهوم الأمن المتغيّر الذي يستند إلى مدى التزام الدّول المشاركة بالحوار والترتيبات الأمنيّة بالمعايير بعيدة المدى للأمن في المنطقة، والتي تستند إلى زيادة العلاقات المتبادلة، وبناء عوامل الثقة فكانت فكرة إنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدواعي أن تلك الدّول بهذه المنطقة تعمل على المواءمة بين مصالحها وتكوين نظم

---

(١) غسان العزي، سياسة القوّة: مستقبل النظام الدّوليّ والقوى العظمى، مرجع سابق، ص ص١٧٧-١٧٨.

(٢) انظر: صحيفة الحياة ، ١٩٩٦/٦/٢٤م.

(٣) كمال مساعدّة، "الأطلسي والرؤية الأمريكيّة لإخضاع أوروبا"، مرجع سابق، ص٢٣.

(٤) عماد جاد، مرجع سابق، ص٢٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمنيّة على المستوى الإقليمي الفرعي. مما يحقق لأطراف المعادلة تحقيق أهدافها ومصالحها على كافة المستويات استناداً على مقولة: "إن العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة المتشابكة الأفقيّة منها والرأسيّة التي ستظهر ضمن هذا الإطار ستضمن استقرار الهياكل الأمنيّة في المنطقة[١].

وانطلاقاً من هذه الاستراتجيّة للحلف، لا بدّ من تحديد عدد من النقاط لإنجاح مثل هذه النظم الأمنيّة في المنطقة[٢]:

١- التزام الأطراف المشاركة بالاتفاقات المبرمة.

٢- وضع معايير ملزمة بالترتيبات الأمنيّة.

٣- وضع آلية لمراقبة مدى التزام الأطراف المشاركة.

٤- عمل تسوية للنزاعات على مبدأ الحل السلمي.

٥- وضع عقوبات على الأطراف غير الملتزمة، التي يكون لها سلوكاً معاكساً لتلك المعايير.

٦- عقد اتفاقيات تنص على تحريم الاعتداء المسلح والحد من التسلح ونزعه.

٧- إشراك طرف ثالث له أثر إيجابي في تفعيل أنظمة الرقابة.

إن القدرة على صياغة حلول سلميّة للنزاعات والقضايا أمر مهمّ، ويحتاج إلى بناء هياكل مؤسسيّة بمشاركة الدّول الكبرى، تكون لها القدرة على ذلك، ولتحقيق هذه الفكرة وتنفيذها على أرض الواقع فإنه من المتوقع إقامة مركز تكون مهمّته ترسيخ فكرة حل الصراعات بالطرق السليمة في الأردن، وذلك كخطوة تمهيديّة للمساعدة في إقامة بنى إقليميّة في المنطقة، لها صلاحيّات وصفة قانونيّة[٣].

---

(١) فبرنر فاينفلد، التحوّلات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحدّيات والاحتمالات أمام أوروبا وشركائها، سلسلة محاضرات الإمارات(١٧)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ١٩٩٨م، ص ص١٩-٢٠.

(٢) فبرنر فاينفلد ، التحوّلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحدّيات والاحتمالات أمام أوروبا وشركائها، سلسلة محاضرات الإمارات(١٧)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ١٩٩٨م، ص ٢١.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك من يزعم أن نظم الأمن الإقليمي التي تم إعدادها ستكون عوامل مساعدة لضمان الاستقرار على المستوى الإقليمي والدوليّ، وخاصة في ضوء نظام العقوبات الفعّال الذي يدعم ويعزّز البنى الأمنيّة، وبعض الآراء الغربيّة تستشهد بحرب الخليج الثانية، وعدم قدرة النظام الإقليمي العربي على فرض حلول داخليّة للصراع؛ لأن وضع الحلول وفرض العقوبات يتطلب قدرات عسكريّة وسياسيّة واقتصاديّة كافية، ولهذا؛ فإن دور أطراف خارجيّة من خارج المنطقة يبدو ضروريّاً[1].

٢- في منطقة الخليج العربي:

إن رؤى الحلف بشأن تحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي، نابعة من إدراك أن المخاطر والتهديدات التي تواجه الدول في هذه المنطقة نابعة من تحديات داخليّة، ومن قوى إقليميّة ومجاورة في إشارة إلى إيران والعراق، ويقصد بالتحدّيات الداخليّة النزاعات الحدوديّة بين الدول التي تعمل على توتر العلاقات[2].

ومع الأهميّة للتحديات الداخليّة في منطقة الخليج العربي للنزاعات الحدوديّة، إلا أنه نجد هناك مبالغة فيها من القوى الغربيّة مع الإغفال المتعمد عن قضايا تبدو أكثر أهميّة، مثل: حقوق الإنسان، وغياب الديمقراطيّة، فيما يمكن تفسيره على أنه اتساقاً وانسجاماً مع سياسات الدول الغربيّة التي تستخدم من تلك المفاهيم والدعوى إليها أداة لتنفيذ سياساتها الخارجيّة لتحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجيّة، والرؤى الأطلنطية في منطقة الخليج تستند على عدد من الأهداف للدول الأعضاء في الحلف يراد تحقيقها، منها الحصول على النفط (عصب الحياة الصناعيّة وشريانها) باستيراده بأسعار مناسبة، والدّفاع عن منتجيه من قوى إقليميّة ودول مجاورة، ويرتبط مع ذلك ضمان الوصول للأسواق الخليجية، باعتبارها أسواقاً استهلاكيّة للمنتجات الغربيّة والأمريكيّة، وللحفاظ على أمن هذه المنطقة فإن التوجيهات الأمريكيّة تمنع قيام أيّة قوى إقليميّة مسيطرة في المنطقة، كما حصل مع العراق، حيث تم تقديم الدعم له في حربه الأولى، وضربه في حرب الخليج الثانية، وذلك ليس من باب تحقيق التوازن بين القوتين الإقليميتين (إيران، والعراق) فحسب، وإنما لاستنزاف قوتهما ومنعهما من معادلة القوّة الإسرائيليّة، خاصة بعد تحييد مصر وتسويق الترتيبات الأمنيّة في المنطقة، بحيث تصبح

---

(١) هدى ميتكس، "النظام الدّوليّ الجديد والواقع العربي"، المرجع سابق، ص٣٦.

(٢) تقييم استراتيجي لتطورات الصراع العربي- الإسرائيلي عام١٩٩٧م، إعداد معهد البحوث الاستراتيجي القومي الأمريكي، (تعليق) محجوب عمر، ترجمات: استراتيجيّة (١٢)، دمشق: المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٧م، ص ص٤-٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل قوّة محوريّة في المنطقة ومنطقة الخليج خاصة، وبذلك أيّ تدخل لأيّة دولة أو قوّة إقليميّة لا تأثير في المنظومة الأمنيّة الخليجية هو تدخل وتحدٍ للولايات المتّحدة وخلفائها[١]، ويتبين أنه خلال وجهة النظر الغربيّة فإن منع ظهور قوّة إقليميّة في المنطقة شرط لازم لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدّوليّ، والمحافظة عليه وفق هذه الرؤى لا يتأتّى إلا عبر دور فاعل ومؤشر للقوى الغربيّة وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، واستبعاد أيّة فكرة من شأنها إيجاد قوى إقليميّة عربيّة موحدة أو خليجية لتحقيق مثل هذه الأهداف. والقوّة الغربيّة في معظمها تتوافق ووجهة النظر بالمحافظة على أمن إسرائيل، واعتباره عاملاً أساسياً في أيّة ترتيبات أمنيّة تجرى في المنطقة، مما ينسجم مع الفكرة الإسرائيليّة حيال ذلك، لذا كانت المساعي الأمريكيّة الرامية لإلغاء المقاطعة العربيّة الإسرائيليّة وخاصة دول الخليج العربي إشراك بعضها في الترتيبات الأمنيّة في المنطقة، كما أنه تم إشراك السعوديّة بصفة مراقب في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط والمحادثات متعدّدة الأطراف، وعليه كان الدعم الأمريكي متواصلاً لإسرائيل، وأيضاً، دعم تحالفها مع تركيا وبذل كل الجهود لمنع إيران من امتلاك أسلحة دمار شامل، بالإضافة إلى تخليص العراق من ترسانته العسكريّة الاستراتيجيّة[٢].

وهنا نلاحظ أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة والقوّة الغربيّة تعمل لإقناع دول المنطقة في الخليج العربي بأن مصدر التهديد للنفط ولنظامها الأمني قادمان من دول الجوار، مع استبعاد أيّ بديل عربي للقيام بعمل من شأنه تأمين الاستقرار بالمنطقة.وكان تركيزها على أن أمن الخليج هو من مسؤوليّة واشنطن وحلفائها؛ لأن مصالحهم تنطوي على أبعاد عديدة **فالبعد الاقتصادي** يعود على النفط وما يحققه لدول الأعضاء في الحلف من استثمارات ومنافع، سواء بالاكتشاف، أو الإنتاج والتسويق والأرباح، أما **البعد الأمني** فيتعلق بضمان تدفق النفط للولايات المتّحدة وحلفائها بأسعار معقولة[٣]، بالإضافة إلى **البعد الاستراتيجي** الخاص بالنفط بمنع السيطرة عليه من أيّة قوّة إقليميّة، باعتباره آليّة من آليات التحكم والسيطرة على النظام العالميّ[٤] أعقاب الحرب الثالثة على العراق التي قادتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة عام ٢٠٠٣م وتداعياتها، وعدم الاستقرار الذي صاحبها في المنطقة،

---

(١) أي فولر وايان اوليسر، أساطير الخليج الفارسي: نحو سياسة متعايشة مع المتغيّرات، سلسلة أوراق فصلية: ترجمات خليجية، دمشق، المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٧م، ص ص ٥-٦.

(٢) أي فولر وأيان اوليسر،مرجع سابق، ص ٣٦.

(٣) جون بلجر، "أسياد العالم الجدد"، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي،٢٠٠٣م، ص١٠٨.

(٤) حسن نافعة، وجهة نظر في تطور الرؤيا الأمريكيّة تجاه العالم العربي، مرجع سابق، ص٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فظهرت مخاوف من امتدادها لدول الخليج العربي[1] وعقد مؤتمر في الدوحة بالفترة من ١٩-٢٠-نيسان ٢٠٠٤م بعنوان "تحوّلات حلف الأطلنطي والأمن في الخليج" والهدف من وراء انعقاده بحث التحوّلات التي طرأت على استراتيجيات الحلف من الجوانب السياسيّة والجيوبوليتكية، وأثرها على منطقة الخليج[2].

فالحلف يسعى عبر إستراتيجيّته الجديدة إلى الحفاظ على أمن منطقة الخليج بكافة الوسائل، وإرساء قواعد شراكة، وتعاون تستند إلى[3]:

١- إقامة موانئ بحريّة تستطيع استيعاب القطع البحريّة للحلف.

٢- إنشاء قواعد عسكريّة في المنطقة لاستخدامها في مهامّه المحتملة.

٣- إنشاء قوّة تدخل سريع تستطيع رد أيّة تهديدات للمصالح الحيويّة، مثل: آبار النفط، ووسائل نقله.

٤- زيادة حجم المساهمة من دول الخليج بتحمّل الأعباء للأمن الخليجي.

٥- زيادة قواعد التعاون ألمعلوماتي بين دول المنطقة والحلف.

٦- تساهم دول الخليج بعمليّات التحول الديمقراطي، من خلال المشاركة في مشروع "الشرق الأوسط الكبير".

٧- المساهمة بعمليّات حفظ السلام، والأمن، وتأمين عبور آمن للسفن في منطقة القرن الأفريقي التي تتعرّض إلى تهديد القرصنة في الصومال، من خلال تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٨٣٨ الصادر بتاريخ ٧/تشرين الأول/٢٠٠٨م المتضمّن مشاركة قوّات الحلف بالتصدّي ومكافحة أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال.

---

(١) موسى حمد القلاب، "أدوار حلف الأطلسي ودوره المحتمل في منطقة الخليج"، مرجع سابق، ص٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص٤٩.

(٣) لخميسي شيبي، الأمن الأورو- متوسط وأثره على استراتيجيّة حلف الأطلسي تجاه الدّول العربيّة، دراسات استراتيجيّة ومستقبليّة، جامعة الدّول العربيّة، معهد البحوث والدّراسات العربيّة، العدد٢١ آذار، ٢٠٠٩م، ص ص ١٣١-١٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: الآثار المترتّبة على المنطقة العربيّة:

تعُد استراتيجيّة حلف الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة ترجمة لسياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة الرامية لحماية مصالحها الحيويّة في المنطقة، وسعيها إلى ترسيخ هيمنتها عبر سيطرتها على منابع النفط، وضمان تدفقه للغرب بأسعار مقبولة، علاوة على اتخاذها من مكافحة الإرهاب، وأعمال التخريب، وأنشطة الجماعات المتطرفة ذرائع وأساليب للتدخل في شؤون المنطقة في إطار عمل الحلف لتطبيق هذه الاستراتيجيّة وسع نطاق مهامّه خارج المنطقة التقليديّة لنشاطه. في القيام بتنفيذ أيّة مهمّة أمنيّة في أيّ مكان في العالم تهدّد مصالح أعضائه، وضمن هذه الاستراتيجيّة، من الممكن أن تكون المنطقة العربيّة أحد المواقع المستهدفة لتحركات الحلف مستقبلاً، خصوصاً في ظل الادعاءات الغربيّة بأن المنطقة بيئة خصبة لتنامي الحركات الأصوليّة والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل[1] توجّهات الحلف بإستراتيجيّته الجديدة هذه تجاه المنطقة العربيّة توافقت مع مصلحة إسرائيل التي ترتبط باتفاقات أمنيّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة لحد اتفاقيّات الدّفاع المشترك، وهذه الاتفاقات كانت مدخلاً لاتفاقيّات التعاون العسكريّ التركي – الإسرائيلي، مما ساعد على وضع إسرائيل في موقع مميز على خارطة الحلف لتنفيذ سياسته في المنطقة، وساعدها على تحديد مجالها الحيوي، وجعل الحلف بحاجة إلى خدماتها مستقبلاً[2]، ومن خلال ما سبق ذكره يمكن بيان أهم الآثار المترتّبة على المنطقة العربيّة أثر ترتيبات الحلف الأمنيّة والتسهيلات العسكريّة تلك على النحو الآتي:

١ـ تصاعد الاعتماد في المنطقة العربيّة على الولايات الأمريكيّة في البعد الأمني:

كان لتفرّد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالسيطرة على النّظام العالميّ الجديد والهيمنة على السياسة العالميّة في تفاعلات العلاقات الدّوليّة أثره على الحلف، نظراً لامتلاكها ترسانة أسلحة متطوّرة وتكنولوجياتها وحاجة دول الحلف لها في مجال الدعم التقني والإلكتروني، ومرونة نقل القوّات، ذلك أكسبها زمام المبادرة في تحديد المهام والحلول للأزمات خاصة بطبيعة التدخل العسكريّ

---

(١) مراد إبراهيم الدسوقي، "الشراكة من أجل السلام وإشكالية الأمن في المنطقة العربيّة، "السياسة الدّوليّة، العدد١١٦، نيسان١٩٩٤م، ص٢٤٨.

(٢) أبراهام بن زيفي، حدود العلاقة الأمريكيّة- الإسرائيليّة الخاصة، سلسلة ترجمات استراتيجيّة (١٦)، دمشق، المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٨م، ص٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحجمه وحدوده وظهر ذلك جليّاً في حرب الخليج الثانية والبلقان، هذا الواقع أدّى لمعظم النخب الحاكمة في المنطقة العربيّة إلى اعتمادية على الحماية الأمريكيّة[١].

وأدّت التبعية العسكريّة والأمنيّة في المنطقة العربيّة، وخاصة الخليج العربي للولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى ضغوطات اقتصاديّة كبيرة تركت آثارها على النّظام الإقليمي العربي وبشكل عام، حيث استنزفت طاقته لازدياد نفقات التسلّح وعقود التسلّح، وشراء الأسلحة والطائرات، والتهافت العربي لشراء المعدات العسكريّة وخصوصاً من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبريطانيا، وعلى غرار ذلك أقيم معرضً "إيدكس" وهو أكبر معرض للسلاح عالميّاً في الشرق الأوسط، ولا تزال المؤشرات تدل على تصاعد وتيرة الإنفاق العسكريّ في المنطقة العربيّة[٢]. وإن زيادة الإنفاق العسكريّ بهذا الاتجاه لا تعزّز البنى الأمنيّة والدّفاعيّة؛ الأمر الذي دفع باتجاه الاعتماد على الولايات المتّحدة الأمريكيّة للحماية والانطواء تحت مظلة الحلف الأمنيّة.

٢- تنامي دور القوّة الإقليميّة غير العربيّة في المنطقة:

من خلال تتبع سياسات حلف الأطلنطي وتوجهات الولايات المتّحدة الأمريكيّة، يتبّين أنها تتجه إلى توظيف الدّور التركي – الإسرائيلي في المنطقة العربيّة، من خلال الدعاية لترتيبات أمنيّة وإقليمية، مما يدفع بالدّول العربيّة للتحالف مع أطراف غير عربيّة، ويؤدي ذلك للضغط على النّظام الإقليمي العربي، من حيث تهديده أمنيّاً واستغلاله اقتصاديّاً وخلخلة بناه السياسة بنسب ودرجات مختلفة، وتسعى الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى ترسيخ وجودها في المنطقة، من خلال مظلة الحلف الأطلنطي بإقامة مشاريع تعاون أمني مع كل من تركيا، وإسرائيل، وبإشراك عدد من دول المنطقة العربيّة في إستراتيجيته لتحقيق الاستقرار في المنطقة لتحقيق مصالحها ومواجهة إيران، هذه الدّول التي تكون عقبة أمام تلك المخططات لرسم نظام إقليمي جديد في المنطقة يتناسب ومصالحها، كما

---

(١) فبرنر فاينفلد، التحوّلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحدّيات والاحتمالات أمام أوروبا وشركائها، سلسلة محاضرات الإمارات(١٧)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ١٩٩٨م، ص ص١٤-١٦.

(٢) عبد الرحمن رشدي الهواري، "التوازن العسكريّ في منطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدّوليّة، العدد١٤٣، يناير٢٠٠١م، ص ص ٢٣٩-٢٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصوّرها مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق (زيغينو يرجنسكي) في كتابة "لوحة الشطرنج العظمى: الهيمنة الأمريكيّة وثوابتها الجيوستراتيجية "[١].

رابعاً: أثر استراتيجيّة حلف الأطلنطي الجديدة على المنطقة العربيّة:

أثرت التغيّرات التي حصلت في النظام العالميّ على حلف الأطلنطي بتغيير عقيدته وإستراتيجيّته، حيث إن توجّهات النظام العالميّ اتجهت نحو العولمة والإقليميّة الجديدة، وقضايا الأقليات في بعض المجتمعات والدّول، وبما إن الولايات المتّحدة الأمريكيّة تتفرد برأس النظام العالميّ، وتسعى إلى السيطرة والهيمنة، وتكاد تسيطر على حركات الحلف في المنطقة العربيّة من واقع نجاحها في دعم ثقلها على حساب الأطراف الدّوليّة الأخرى، حتى داخل التحالف نفسه، و هذا أدّى لأن تلقى استراتيجيّة حلف الأطلنطي الجديدة بأثر ها على المنطقة العربيّة، من وجهة النظر الأمريكيّة وكما يعبّر عنها (مارتن انديك) السفير الأمريكي السابق في تل أبيب بقوله: "إن الأوضاع الراهنة على الصعيد الدّوليّ والمنطقة العربيّة تتيح للولايات المتّحدة الأمريكيّة قدرة متعاظمة على التحكم في التفاعلات الداخليّة والخارجيّة للمنطقة، وإحداث تحول استراتيجي فيها لكون هذه المنطقة تعدّ من أكثر النظم الإقليميّة تأثيراً بالتحوّلات الاستراتيجيّة في هيكل المنظومة الدّوليّة[٢].

ويمكن بيان أهم الآثار المترتبة على المنطقة جرّاء استراتيجيّة الحلف الجديدة بتغيير الإدراك لمفهوم الأمن في المنطقة العربيّة وباختلال مقوّمات النظام الإقليمي العربي وتراجعه في المنطقة على النحو الآتي:

١ـ تغيّر الإدراك لمصادر التهديد في المنطقة العربيّة:

أـ على صعيد صنّاع القرار والنخب الحاكمة:

كان هناك توافق في النظام الإقليمي العربي حول عدد من القضايا من مقاومة للاستعمار وانتهاج سياسة مضادة للأحلاف التي هدفت إلى ربط الدّول في المنطقة العربيّة، باستراتيجيات القوى العظمى إبّان الحرب الباردة، والوقوف في وجه محاولات دمج إسرائيل في المنطقة[٣] هذه المفاهيم

---

(١) وصال غزاوي، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة الولايات المتّحدة تجاه الوطن العربي: توازنات نهاية القرن، آفاق المستقبل"، في خليل إبراهيم السامرائي (محرر) العرب والقوى العظمى، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٣) أحمد ثابت، "مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي "، مرجع سابق، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظلت صامدة في مراحل تأسيس النظام الإقليمي العربي، ولكن البيئة العالميّة التي عقبت انتهاء الحرب الباردة بعد عام ١٩٩٠م أدّت إلى تغير إدراكات بعض النخب الحاكمة في المنطقة العربيّة، فقد أدّى التقاء مصالح وأهداف بعض النظم الفرعيّة العربيّة مع أطراف غير عربيّة، كما هو الحال في نظرة دول الخليج العربي، إلى أن إسرائيل لم تعد مصدر التهديد الرئيس لها وللأمن القومي العربي بقدر ما تشكله أطراف عربيّة لهذا التهديد، ومن أمثلة ذلك تداعيات حرب الخليج الثانية، ودولة قطر التي ترى أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي نفسه أنها مصدر تهديد محتمل، كالسعوديّة مثلاً[١].

في حين أصبحت المصالح لبعض الدّول في المنطقة العربيّة تتفاعل مع المصالح العالميّة والأمريكيّة وقد نتج عن ذلك استعانة بعض الدّول العربيّة بقوّات أجنبية لمواجهة بعض الأزمات، وتبدّلت الإدراكات باتجاه ظهور نوع جديد من التهديدات الإقليميّة التي أدّت إلى دخول المنطقة العربيّة في دائرة التأثير الأمريكي جرّاء ظهور فراغ استراتيجي في المنطقة، وعجز القوى العربيّة عن ملء هذا الفراغ[٢]، ذلك أدّى إلى تصدّع الكيان العربي وانقسام الأنظمة العربيّة إلى فئات لكل منها موقفها ترى أنه هو الأصحّ، مما نتج عنه التشكيك في ثوابت الأمن القومي العربي المتمثلة في[٣]:

١- أن التكامل العربي هو الطريق لتحقيق التنمية العربيّة – العربيّة.

٢- أن التضامن العربي قويّ أمام الخلافات العربيّة – العربيّة.

٣- عدم ورود استخدام القوّة لحل الصراعات العربيّة – العربيّة.

٤- عدم التدخل الأجنبي في مسائل الأمن العربي باعتباره مسؤوليّة العرب أنفسهم.

ونتيجة التشكيك في تلك الثوابت، التي كانت تشكل حجر الأساس في الأمن القومي العربي، وتغيّر أولويّات وإدراكات النخب الحاكمة، واتخاذها أنماطاً وأبعاداً جديدة بتفكيرهم، والتأثر بالضغوط الدّوليّة التي تمثلت بعدّة مظاهر، منها[٤]:

---

(١) كلوفيس مقصود، "تحديات الواقع والمستقبل العربي"، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) عبد المنعم العمار،" الخلافات العربيّة –العربيّة والتمسك بمفهوم السيادة"،المستقبل العربي، العدد٢١١، ١٩٩٣م، ص٦٥.

(٣) حال الأمة العربيّة عام ١٩٩٦م، تقرير المؤتمر القومي السابع، المستقبل العربي، العدد٢١٩، أيار١٩٩٧م، ص٥٢.

(٤) أحمد يوسف أحمد، "النزاعات العربيّة- العربيّة"، المستقبل العربي، العدد٢٤، أيار١٩٩٦م، ص١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- أن الدّول في المنطقة العربيّة حسب الظروف الجديدة أصبحت تنظر أن الخطر من الداخل وليس من الخارج.

٢- تداخل المطالب، من حيث إن مطالب الآخرين أصبحت تدخل في المطالب العربيّة، وتؤثر فيها، فمثلاً من مصلحة الغرب استمرار مجمّع الصناعات العسكريّة الضخم لديهم لما يدرّه من أرباح وتشغيل أيدٍ عاملة، وذلك يتطلب تحقيق أكبر قدر من بيع الأسلحة والسوق العربيّة والخليجي خاصة هو الأكثر شراء للأسلحة رغم تحقيقها لقدرات دفاعيّة تحقق له الأمن، لكن استحقاقات مظلة الحماية الأمريكيّة تحتّم على الدّول في المنطقة العربيّة تحقيق مطالبها (واشنطن) بهذا الخصوص في مقابل تحقيق مطلب دول الخليج بتوفير الأمن عن طريق واشنطن، وعليه، فإن أولويات القوى الكبرى عكست نفسها على المنطقة العربيّة، فلم يعد أحد يتحدث عن الأمن الإقليمي العربي أكثر ما يتحدث عن أمن الخليج، أو أمن الشرق الأوسط والمتوسط، وذلك أفضى إلى نظرة اختزالية في مفهوم الأمن[١]، وتلك التداعيات أدّت إلى تراجع الاهتمام العربي بالقضايا الرئيسة وأهمها القضيّة الفلسطينيّة، نتيجة تزعزع الإدارة القوميّة العربيّة، وتطلع كل دولة لقضايا تعدّها رئيسة لها، قد تكون ثانوية لغيرها، وخشية الحكومات من بعضها أكثر من الخارج، لهذا كان نجاح الاستراتيجيّة الأمريكيّة وحلفائها باقتناع الدّول العربيّة وخاصة الخليجية منها أن الأمن والاستقرار لديهم لا يرتبط بحل القضيّة الفلسطينيّة، مما أدّى إلى تصدّع الأمن القومي العربي بمجمله، فكان غياباً واضحاً للإرادة العربيّة، وتعاظم المخاطر الداخليّة وغياب قوّة عربيّة مؤثرة، وغياب مركز صنع القرار العربي الموحّد ذو صيغة مؤسّسيّة تحقق الحد الأدنى من التوحّد، وتمتلك صلاحيات مؤسّسيّة غير مرتهنة لإدارة النظم السياسيّة الحاكمة[٢].

إن تغيّر الإدراك لدى النخب الحاكمة والقيادات العربيّة وصل إلى حد لا يقتصر على إمكانيّة قبول إسرائيل في المنطقة، وإنما تبرير سلوكيّاتها وأفعالها، وكذلك تقبل الوجود الأجنبي على كافة

---

(١) فرانسواز كليمون، الصناعات العسكريّة في منطقة الشرق الأوسط، ترجمات استراتيجيّة، دمشق: المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة ١٩٩٨م، ص ص٥-٦.

(٢) كلوفيس مقصود، "تحديات الواقع والمستقبل العربي"، مرجع سابق، ص٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أشكاله، فإن كان عسكريّاً أطلق عليها قواعد وتسهيلات، واقتصاديّاً يعدونه ترتيبات إقليميّة، وإن كان تدخلاً في الشؤون الداخليّة لدول عربيّة يبرر بأنه دفاع عن حقوق الأقليّات.

ب- على الصعيد الشعوب العربيّة:

تعرّض مفهوم الأمن القومي العربي لاهتزاز قيمي كبير في أذهان الشعوب العربيّة، ولم يعد هناك حركة تفاعليّة بين الشعوب العربيّة، ولا توظيف لقدرات الأمن العربي، ولا تفعيل للإمكانات العربيّة[1] فالشعوب العربيّة توّاقة إلى ألوحدة والمصير الواحد والتضامن والتكامل مع بعضها البعض، إلا أن ما لحق بها من انقلاب لتلك المفاهيم واضطرابها أدّى إلى انعكاسات سلبيّة لدى تلك الشعوب، وترك عندها احتقانات كبيرة ضدّ بعضها البعض لعدم قدرة الأنظمة والحكومات العربيّة على معالجة بعض القضايا، مثل: التصحّر، والجفاف، والمجاعة في بعض الدّول العربيّة، وإنشاء مشاريع تنمية اقتصاديّة تعود بالفائدة عليها، ولم تستطع معالجة الأزمات في المنطقة، والتدخل الأجنبي بالشؤون الداخليّة وتدخله بكل من العراق، وليبيا، والسودان، ولبنان وفلسطين، علاوة على تعمّد بعض دول الخليج التلاعب بأسعار النفط للإلحاق الضرر ببعض دول المنطقة تحقيقاً لمصالحهم الضيّقة ومصالح بعض القوى الغربيّة على رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، كل ذلك أدّى إلى صعوبة تحقيق الوحدة بين الشعوب العربيّة، وانقسامها، وإن الوحدة ستبقى حلماً وموضع شكّ تسعى إليه[2].

إن تمزّق صفوف الشعوب العربيّة كان من أشد المعوقات أمام مشروعات الوحدة والتكامل، ومن أسباب الانقسامات تلك التراكمات التي أفرزتها السياسة الرسميّة للأنظمة والحكومات العربيّة في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة، لأن التضامن العربي اقتصر على مستوى الأنظمة في سياستهما المتبادلة، بمعزل عن تلك الشعوب، التي بدورها أدّت إلى قناعات لتلك الشعوب واحتقانات تجاه بعضها البعض، وتعمّقت هذه الأزمة أعقاب انتهاء الحرب الباردة وظهرت بوادرها في أزمة الخليج الثانية التي بيّنت عمق تلك الأزمة.

وأمام استمرار حلف الأطلنطي، بإستراتيجيته الجديدة تجاه المنطقة العربيّة التي يغذي جوانبها السياسيّة أزمة الخليج الثانية؛ فإن هذه الانقسامات تتجه إلى مزيد من الاحتقان والاختلافات، وتظهر

---

(١) انظر: حالة الأمة العربيّة عام ١٩٩٦م، "تقرير المؤتمر القومي السابع"، المستقبل العربي، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) عبد الخالق عبد الله، "العلاقات العربيّة- الخليجية"، المستقبل العربي، العدد٢٠٥، اذار١٩٩٦م، ص ص٦-٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عجز التنسيق العربي، وفشل لمحاولات الاندماج والتكامل. فعلى **الصعيد السياسيّ** تلعب طبيعة العلاقات العربيّة - العربيّة دوراً في تأزيم علاقات الشعوب ببعضها، لسبب أن علاقات بعض الدّول العربيّة مع أطراف أجنبيّة على رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، يخلق حالة من العداء والانقسامات بين تلك الشعوب، ويسبب إثارة النزاعات.

وعلى **الصعيد الاقتصادي** هناك فجوة بين الشعوب العربيّة من حيث امتلاك بعضها للثروات الطبيعيّة والحيويّة، على رأسها النفط، أدّى إلى التباين في مستويات المعيشة، وأدّت إلى أزمة مستحكمة في نفوس الشعوب العربيّة في ظل غياب تنمية عربيّة شاملة تقلل من تلك الفجوة، وتسعى إلى عدالة بتوزيع الثروات[١].

هذه الانشقاقات في صفوف الشعوب العربيّة، وتشريخ المجتمعات العربيّة وتشظي أوصالها ووهن قواها وغياب الإرادة السياسيّة الرسميّة العربيّة، بالإضافة إلى التوجّهات الغربيّة تجاه المنطقة العربيّة وما يغذيها من جوانب سلبيّة، تسهم جميعها في حالة عدم الاستقرار وزعزعة البناء الثقافي العربي والنفسي للشخصية العربيّة، ويفقدها الثقة بهويّتها وتاريخها، مما يفقد تلك الشعوب القدرة على التفاعل السياسيّ مع محيطها، ويؤدي إلى فك ارتباط الثقافة العربيّة عن بُعدها القومي الذي يعدّ عاملاً أساسياً للتعبئة الشعبيّة[٢].

خامساً: اختلال مقوّمات وركائز النّظام الإقليمي في المنطقة العربيّة:

١- تسويغ البدائل المطروحة التي يهدف من ورائها ملء الفراغ الاستراتيجي الناتج عن ضعف النّظام العربي.

لقد شهدت المنطقة العربيّة، في ظل استراتيجيّة الحلف الجديدة المستندة على الرؤى الأمريكيّة للمنطقة، في أنماط تفاعلاتها التي لم تكن مسبوقة وتغيّر على خارطة تفاعلاتها الداخليّة، وإن استراتيجيّة الحلف بدأت بطرح تصوّراتها لاختزال الفترة الزمنيّة لاستئصال البُعد القومي للنظام الإقليمي العربي وإفراغه من مضمونه، من خلال الربط المقصود بين هذا النظام والهيكل الأمني

---

(١) إلياس شاباه ، "الجوانب الاقتصاديّة للتحديات الشرق أوسطية"، السيادة الدّوليّة، العدد١٧٩، شباط١٩٩٤م، ص١٢٥.

(٢) منعم العمار، "العولمة ودورها في تهميش النظام الإقليمي العربي،" مرجع سابق، ص٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقترح، الذي يستهدف الجغرافيا السياسيّة له، وينال من خصوصيّته القوميّة لصالح ترتيبات إقليميّة وأمنيّة تعمل على تفتيت النظام ودوره عبر إضعاف نزعة الدفاع عن التهديدات الخارجيّة، ولتحقيق هذه الاستراتيجيّة الغربيّة عمدت إلى تحجيم دور أطراف عربيّة لا تتوافق مع توجهاتها بإجهاض قدراتها وانتهاج معها سياسة خارجيّة إقصائيّة أو حجج وذرائع تطلقها بين الحين والآخر لتبرر استخدام الحظر عليها أو استخدام القوّة، كما حصل مع العراق والسودان وليبيا، واتجهت الاستراتيجيّة الأطلنطية إلى إعادة ترتيب المنطقة جغرافيًا وعلى نسُق غير قوميّة ومصادرة هذا البُعد عبر تقسيم المنطقة[١].

والعلاقات العربيّة أصبحت محل تناقض لتدخل قوى أجنبية، وهي التي أصبحت تحدد كيفيّة نمط هذه العلاقات، ونجحت بخلق حالة تناقض بين أمن الدّولة وأمن النظام الإقليمي، وعملت على إفراغ كلا الاثنين من بعُدهما القومي، وكسر الرابط بينهما[٢]، وظهر جليًا عجز النظام الإقليمي العربي عن مواجهة أزمة الخليج الثانية، وأزمات أخرى حدثت في المنطقة؛ فبدا شلله واضحًا[٣].

إن استراتيجيّة حلف الأطلنطي وتوقيعه اتفاقات مع الدّول الإسلامية في منطقة أسيا الوسطى والقوقاز، كان عقبة أخرى أمام الانفتاح العربي عليها، وأغلق الباب أمامه، مما كان له الأثر في إعطاء فرصة للدول المجاورة للمنطقة، مثل: تركيا، وإسرائيل، للولوج في المنطقة، وأن تحقق مكاسب سياسيّة واقتصاديّة، مما ينعكس سلبًا على دول المنطقة العربيّة مستقبلاً، بعدم إيجاد حليف استراتيجي، خاصة أذا نجحت السياسة الغربيّة، من خلال استراتيجيّة الحلف بالسيطرة على منابع النفط بتلك الدّول، ومحاصرة النفوذ الإيراني بما يمكنها من إقامة جدار قويّ للسيطرة على الأوضاع في الخليج العربي، وذلك يلتقي مع أهداف إسرائيل في المنطقة بالفصل بين العروبة والإسلام ومحاربة أيّ مشروع نهضويّ، وهكذا ووفق الرؤى الأمريكيّة والغربيّة يتشتت دور الحركات

---

(١) هيثم الكيلاني، "الشراكة الأوروبيّة- المتوسطية: تحليل نتائج مؤتمر برشلونه، "شؤون الشرق الأوسط، العدد٤٩، كانون الثاني١٩٩٦، ص ص٣٥-٣٦.

(٢) أحمد يوسف أحمد، "النظام الإقليمي العربي: تحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل"، مرجع سابق، ص ص ٨-٩.

(٣) بكر مصباح تنيره، "تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليميّة والدوليّة في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي"، مرجع سابق، ص ص١٦-١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية بذرائع التطرّف والإرهاب والأصوليّة، ومناصرة الأقليّات التي تتعرّض إلى الاضطهاد الديني[١].

٢- فك الارتباط بين النّظام الإقليمي في المنطقة العربيّة ومقوّماته الاقتصاديّة:

التحوّلات الدّوليّة التي شهدها العالم، والتي كان من أبرزها اتجاه حلف الأطلنطي باتجاه المنطقة العربيّة بإستراتيجيّته الجديدة عبر مشاريعه من الشراكة والتعاون والحوار، كان لها الأثر في تقييد حركة النّظام الإقليمي العربي للتعامل مع قضاياه الداخليّة، خاصة الاقتصاديّة لعلاقاته الخارجيّة مع السوق العالميّة التي سهّلت فك ارتباطه مع محيطه لصالح بيئة خارجيّة، وقد أثرت على البُعد الاقتصادي العربي واتخذت أشكالاً، منها[٢]:

١- **إعادة ترتيب الخارطة السياسيّة للمنطقة العربيّة**: فمن خلال تقسيمه إلى عدّة دوائر: الخليج العربي: ويخضع للهيمنة الأمريكيّة والغربيّة والاستفادة من موارده الطبيعيّة، وخاصة النفطيّة، وتسخيرها لخدمة الصناعة الغربيّة، وجعل منه سوقاً استهلاكيّة لصناعتهم، والمغرب العربي: أصبح مجالاً للتنافس الاستثماري بين المشاريع الأوروبيّة والشراكة الأمريكيّة، أما الدّول العربيّة الأخرى، مثل: الأردن، ومصر، ولبنان، فهي تمثل بيئة استثمارية لإقامة صناعة غربيّة لإنتاج سلع معدّة لإعادة تصدّيرها لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة، فضلاً عن أنها سوق استهلاكيّة، أما باقي الدّول العربيّة التي لا تنسجم مع التوجّهات الأمريكيّة والغربيّة فتقتضي استخدام أساليب الترهيب معها لتطويعها، كالخطر الاقتصادي لحد المقاطعة، والتهديد باستخدام القوّة العسكريّة إذا لزم الأمر[٣].

٢- **ربط التنمية العربيّة بمراكز السوق العالميّة**: إن عدم قدرة العرب من الاستفادة من تقسيم سوق العمل العالميّ، وعدم نجاحهم في تنمية استثمارات عربيّة داخل المنطقة العربيّة، ذلك

---

(١) محمود سرّيع القلم ومصطفى كيارا وغلو، تأثير الحد الشمالي على مستقبل منطقة الشرق الأوسط، ترجمات استراتيجيّة، ٦)، دمشق: المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٦م، ص ص ٢٣-٢٤.

(٢) عبد القادر فهمي، "النّظام الإقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، مرجع سابق، ص ص٥٣-٥٤.

(٣) خليل إبراهيم ومحمد المقداد وصايل السرحان، أثر المتغيّرات الدّوليّة على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد الحرب الباردة، دراسات العلوم الإنسانيّة، المجلد٤٠، العدد٢، ٢٠١٣م، ص٣٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام الإقليمي في المنطقة العربيّة عن أمكانية تحقيق تنمية مستقلة، أدّى بدوره إلى ضعف علاقات اقتصاديّة بيئية متكاملة بين دول المنطقة[١].

٣- **ضعف الإرادة السياسيّة العربيّة والضغوط الخارجيّة:** أدّى إلى إعاقة إمكانيّة قيام قاعدّة للتكامل الإنتاجي العربي وتراجع في معدلات التنمية البشريّة، وزيادة نسبة البطالة والفقر، وتدني مستويات المعيشة، وهذا انعكس سلباً على الرعاية الصحيّة والتعليميّة في المنطقة، وعمّق الاختلالات التي يعاني منها النظام العربي، وحالة الانقسام[٢].

٤- **تأثر القيادات العربيّة والنخب الحاكمة السياسيّة بالنزعة الشخصية والفردية:** ووقوعها تحت الإغراءات الخارجيّة والضغوطات الأجنبية التي لا تشجع التكامل الاقتصادي في المنطقة العربيّة وتمكنها من إضعاف مصادر القوّة في المنطقة وعدم الاستفادة منها، واستثمارها لصالح بناء نظام إقليمي عربي موحّد مستند على التكامل والاندماج الاقتصادي بين وحداته[٣].

---

(١) منعم العمار، "العولمة ودورها في تهميش النظام الإقليمي العربي"، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص٣٦.

(٣) نقولا سركيس، دور البترول في تحقيق الأمن العربي التحدّيات الراهنة والتطلعات المستقبليّة، مرجع سابق، ص٢٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

في مواجهة التغيّرات التي شهدها العالم، عقب انتهاء الحرب الباردة، من انهيار الاتحاد السوفييتي – السابق وتفكك حلف وارسو، وانفراط عقدة المنظومة الشيوعيّة، والتطوّرات السرّيعة التي حصلت في هيكلة النّظام الدّوليّ، فقد استمر حلف الأطلنطي بأسس استراتيجيّة جديدة تلائم المرحلة الراهنة والقدرة على تكيّفه معها وتبدّل وظائفه. بعد انتفاء سبب إنشائه حالة فريدة في العلاقات الدّوليّة.وكشفت التطوّرات والمتغيّرات الدّوليّة تأثر حلف الأطلنطي بها، وإستراتيجيّته تجاه المنطقة العربيّة بعد أن دخلت العلاقات الدّوليّة حقبة جديدة اتسمت ملامحها بالسيطرة والهيمنة الأمريكيّة، حيث كان اتجاه الدّول الأعضاء في الحلف للمنطقة العربيّة يقوم تحت مظلة المصالح المنفعية، رغم اتخاذها من الترتيبات الأمنيّة وبرامج الشراكة والتعاون والحوار غطاء لذلك.وكانت بلورة للتوجهات الأمريكيّة في المنطقة، وتغلبت المصالح على سياسة دول حلف الأطلنطي تجاه المنطقة، وتعظيم الأمن والاستقرار في القارّة الأوروبيّة، وعمل الحلف على تغيير مهمّته الرئيسة التي أنشئ لأجلها إلى مهمّة خارج المنطقة بتغيير مفهوم (IN Area) إلى مفهوم(OUT Of Area) بالانتقال من حالة الدّفاع داخل منطقة الحلف التقليديّة إلى توسيع عمل مسرح عمليّاته خارج حدود نشاطه التقليديّة، إبّان الحرب الباردة، ومواجهة أيّ خطر ظاهر أو كامن خارج إطار منطقته، بمواجهة التهديدات المحتملة، ودعم عمليّات التحول السياسيّ والاقتصادي لدول شرق أوروبا ووسطها، رغم الجدل الذي دار حيال ذلك، وكانت التوجّهات الأمريكيّة وحرصها على استمرار الحلف بعمله للاحتفاظ بقيادتها للعالم واستخدامه أداة لنفوذها لتحقيق أهدافها، وعمل الحلف على دمج بعض الدّول العربيّة ضمن مجاله الحيويّ، من خلال المشروعات التي أطلقها (الشرق الأوسط الكبير، والشرق أوسطيّة، برامج التعاون والحوار) مع حرص الولايات المتّحدة الأمريكيّة والقوّة الغربيّة على ضمانة الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها في كافة المجالات في المنطقة مما كان له الأثر بفرض مزيد من القيود على النظام الإقليمي العربي.

لقد ترتب على ذلك الآثار التي أصابت الأمن القومي العربي وعظمت مصادر التهديد له، فالتوجّهات الأطلنطية تجاه المنطقة كانت بدواعي مكافحة الإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعيّة، ولكنها في الأصل كانت تأسس لاستراتيجيّة جديدة لتحقق الأهداف المصلحيّة، وضمان إمدادات وتدفق الطاقة والموارد الحيويّة للدول الغربيّة من غير عوائق، فالرؤية الأطلنطية تجاه المنطقة مبنية على أساس المصلحة، والمنفعة والمكاسب وتحقيق أهدافهم الأمنيّة لمعالجة المخاطر، ومصادر التهديد الجديدة والمحتملة في المنطقة، سعياً منه إلى خلق حالة من الاستقرار تخدم مصالحه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

سعت الدّراسة إلى الإجابة على أسئلة إشكالاتها واختبار صحة فروضها، وخلصت إلى النتائج الآتية:

١. تبيّن من خلال عمليّات التحليل التي قامت بها الدّراسة أن إستراتيجيّة حلف شمال الأطلنطي الجديدة كانت من دوافع فرض مزيداً من القيود على المنطقة العربية والأمن القومي العربي وتشتت الإرادة السياسيّة العربيّة الجمعية، و هذا يؤكد إن طبيعة العلاقة حسب الفرضيّة الرئيسة تأخذ شكلاً سلبياً وتجيب على سؤال المشكلة الدراسيّة الرئيسة.

٢. توصّلت الدّراسة إلى نتيجة أن توجّه الحلف تجاه المنطقة العربيّة بإستراتيجيّته الجديدة قد فرض أزمات في بيئة النّظام الإقليمي العربي وتعظيم مصادر تهديده من خلال إيجاد تسهيلات في الدّول المنتقاة من المنطقة العربيّة لقوّات الحلف عبر الاتفاقات المبرمة.

٣. عمليّة توسع الحلف أثرت على الأمن القومي العربي، وفرضت مزيداً من الضغوط عليه، ودفعت باتجاه تجزئة المصالح والأهداف لصالح ترتيبات غير عربيّة، و عزّزت طلب المساعدة الأمنيّة الخارجيّة، واختلال مقوّمات النّظام الإقليمي العربي برمّته.

٤. أن الهدف من تشكيل الأحلاف إما دفاعي أو هجومي، يتعهد الشركاء بالحلف بالمشاركة الجماعيّة للدفاع عن أيّة دولة من دول التحالف تتعرض للاعتداء، أو لغايات هجوميّة على دولة معيّنة وإنه يتم تشكيلها أوقات الحروب، أو يتم إبرام معاهداتها في مراحل الاستعداد للحرب.

٥. استحالة إيجاد آلية للأمن الجماعي على مستوى العالم، من خلال الأحلاف لحسم الصراعات والنزاعات الإقليميّة والدّوليّة؛ لأنها تفرض الحلول التي تخدم مصالح الدّول الأعضاء بالحلف.

٦. أبرزت الحرب الباردة ضرورة إيجاد ترتيبات أمنيّة، في حين تواكب تلك المرحلة أمام تراجع آليات الأمن الجماعي الدّوليّ، و برز إعلاء شأن الصراع العقائدي الآيديولوجي، واعتبار توازن القوّة النوويّة وسيلة للتأثير في التنافس الدّوليّ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. أن تشكيل حلف الأطلنطي الذي أنشئ بتوجهات أمريكيّة جاء استجابة للمستجدات التي برزت في الساحة الأوروبيّة والتطورات في البيئة الأمنيّة التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية ،التي كان من إفرازاتها الحرب الباردة وظروف الصراع الآيديولوجي ومواجهة الخطر السوفييتي آنذاك،إلا أنه عقب الحرب الباردة استطاعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أن تدعم تطويره وتوسّعه، وتبدّل وظائفه من مواجهة الخطر الشيوعي إلى محاربة الإرهاب، ومن محاربة الآيديولوجيّة الشيوعيّة إلى دعم الثورات الديمقراطيّة، وبذلك تكون أوجدت أسباباً لاستمراره، وإنه لا يزال الأداة للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة وتوجهاتها، وإن مشروع توسّعه يخدم مصالحها.

٨. تبين من خلال الدراسة أن سعي الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى السيطرة والهيمنة على النظام العالميّ الجديد عقب الحرب الباردة، وتوجيه الأحداث بما يخدم مصالحها القوميّة لتبقى قوّة وحيدة في العالم وعدم إعطاء أيّ دور لقوى أخرى لمنافستها.

٩. أن المنطقة العربيّة تحتل موقعاً استراتيجيّاً جعلها تأخذ مكانة مهمّة في العقيدة الاستراتيجيّة الجديدة لحلف الأطلنطي، نظراً لامتلاكها الموارد الطبيعية والحيويّة والموقع الذي تتقاطع عنده المصالح ، وعلى رأسها النفط، وربطها قارّات العالم الثلاث (أسيا، وأوروبا، وأفريقيا)، علاوة على إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن وجود إسرائيل في المنطقة العربيّة التي تحظى برعاية أمريكيّة واهتمام بالسياسة الغربيّة بتقديم الدعم لها، وتفوقها في المنطقة، واتجاه حلف الأطلنطي للمنطقة، وإقامة برامج التعاون والحوار والبرامج التشاركيّة ينطلق من رؤى أمريكيّة لاستهداف المنطقة لتحقيق مصالح الدّول الأعضاء في الحلف، وهذا من شأنه أن ينعكس سلباً على الأمن القومي العربي.

١٠. إن التوجّهات الأطلنطية للمنطقة واختيار عدد من دول المنطقة (مصر، والأردن، والجزائر، وموريتانيا، وتونس) بالإضافة إلى إسرائيل في برامج التعاون والحوار وإبرام الاتفاقات والتفاهمات، والمعاهدات مؤخراً مع دول الخليج العربي، أثر سلباً على المصالح العربيّة، وعمل على تهميش دور العرب في الساحة الإقليميّة والدّوليّة، ويقف حائلاً أمامها في المستقبل من إيجاد حليف على المستوى الدّوليّ أو الإقليمي يساعد على استعادة التوازن الاستراتيجي للمنطقة العربيّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١. الأمن القومي العربي يواجه مرحلة مخاض عسير وصولاً لأدنى مستوياته، تمثلت بتغير الإدراك لدى النخب والشعوب، جرّاء المتغيّرات التي أدّت إلى تقويض مفهومه، وأصبح ينظر لمصادر التهديد أنها تأتي من أطراف عربيّة؛ مما كان السبب في اختلال أسس النظام الإقليمي العربي.

١٢. إن حلف الأطلنطي باستراتجيّاته الجديدة والتوسعيّة، يمثل أداة لتنفيذ السياسات الخارجيّة للدول الأعضاء في الحلف وطريقة استعماريّة جديدة بمفهومها الحديث لتحقيق الأهداف وكسب المنافع ولأطماعه في المنطقة، بغض النظر عن أيّ آثار تترتب جرّاء ذلك لها، فالغاية تبرر الوسيلة لديهم.

١٣. النظام الإقليمي العربي بحاجة إلى إعادة ترتيب حسب طبيعة المتغيّرات وانعكاسات التطوّرات الجديدة التي حصلت في النظام الدّوليّ، بما يتواءم وتحقيق مصلحة الشعوب العربيّة بالوحدة والاندماج والتكامل من كافة الجوانب السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة.

١٤. أوضحت الدّراسة أن نظام ثنائي القطبيّة انتهى بانتهاء الحرب الباردة، وأن نظام أحادي القطبيّة تشكل بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وأن أسس وقواعد النظام الدّوليّ التي كانت تحكمه سابقاً قد تبدّلت وتغيّرت.

١٥. إن التغيّرات والتطوّرات التي حصلت في النظام العالميّ، بعد الحرب الباردة، كان لها أثرها على حلف الأطلنطي، وظهر جليّاً بتوجّهات الحلف الجديدة وإعادة هيكلته ليتكيّف مع بيئة ما بعد الحرب الباردة، لينسجم والمتغيّرات، ويتأقلم مع تلك التوجّهات، مما أدّى إلى ضرورة مراجعة العقيدة الاستراتيجيّة للحلف لتحقيق الأهداف والوظائف الجديدة له بهذه المرحلة، فكان مفهوم خارج المنطقة وعمليّة توسع الحلف وقبول أعضاء جدد وتوالت التطوّرات في الحلف وتمثلت بإعادة هيكلة قوّاته وإنشاء قوّات الانتشار السرّيع وقوّات المهام المشتركة المجمّعة، فتغيّرت طبيعة الأهداف والأدوات والأساليب لتحقيقها، والتي من الممكن أن يؤديها مستقبلاً، خاصة في ظل المخاطر المحتملة بنظره، وإنها أحد مصادر تهديد أمن أعضائه من انتشار لأسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعيّة ومكافحة الإرهاب.

١٦. هناك تحرّكات عديدة لحلف الأطلنطي تجاه المنطقة العربيّة، سواء من الجانب الأمريكي الذي سيطر على السياسة الخارجيّة للحلف حسب تصوّراته، والرؤى الأمريكيّة التي تهدف إلى إعادة ترتيب هيكلة المنطقة العربيّة لجعل إسرائيل دولة قويّة ومتفوّقة في المنطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودمجها في نسيج المنطقة، من خلال ترتيبات أمنيّة، وربطها بمشاريع اقتصاديّة عملاقة، وضمان أمنها، وجعل لها دوراً إقليمياً في المنطقة، وتحقيق المصالح الأمريكيّة الأمنيّة والسياسيّة والحيويّة والحفاظ عليها، أما الجانب الأوروبي فكان اهتمامه في المنطقة نابعاً من خشية أن تشكل المنطقة مصدر تهديد لأمن أعضائه فكانت مشاريع التعاون والحوار الأورو- متوسطي وإبرام الاتفاقات والتفاهمات وبرامج التعاون والحوار بين الحلف ودول المنطقة العربيّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

١. ضرورة استثمار حالة التنافس الأمريكي الأوروبي لصالح المنطقة العربيّة للحصول على الدعم الأوروبي بشكل أوسع والحصول على تنازلات من الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتحقيق الأهداف للقضايا العربيّة ودفع عمليّة السلام ومسار التسوية النهائي .

٢. ضرورة إحياء تفعيل النّظام الإقليمي العربي بما يعود بأفضل المكتسبات للمنطقة.

٣. تفعيل الدّور الإعلامي العربي وتخصيص وسائل إعلام عربية بلغات مختلفة، ليكون مسموعاً عالميّاً، للتمكن من تصحيح النّظرة الغربيّة للعرب والمسلمين ورفع مستوى الخطاب الحضاري العربي الإسلامي بشكل أفضل يدفع إلى المزيد من الفهم المتبادل.

٤. على دول المنطقة العربيّة الاستفادة من الظروف والفرص المتاحة لمؤسسة عمل عربي مشترك وإيجاد آلية للتضامن وصولاً إلى وحدة مؤادها التكامل والاندماج وجمع صفوف الشعوب العربيّة والاستخدام الأمثل للموارد بما يعود بالنفع العام عليها.

٥. على النّظام الإقليمي العربي الاستفادة من القوى الصاعدّة الساعية إلى مواجهة القطب الأمريكي مثل الصين، وروسيا، وفرنسا، واليابّان،الهند،المانيا، باعتبار أن المنطقة العربيّة هي المنطقة التي تتقاطع عندها مصالح الدّول الكبرى والمكان الذي تتقاطع عنده المواجهة بينها، وتأسيس ذلك لصالح القضايا العربيّة بالاستفادة من تلك التباينات بينها عند نقاط التقاطع تلك.

٦. ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك وصياغة الأطر المؤسّسيّة التي من شأنها إزالة كافة الحواجزبين الدول العربية وتنشيط وسائل التعاون العربي لتقوية الوجود العربي ليصبح أكثر تأثير عالميّاً وإقليميّاً.

٧. على النّظام الإقليمي العربي لمواجهة المخططات الإسرائيليّة في المنطقة العربيّة وضع استراتيجيّة عربيّة وإعادة إرساء قواعد الوحدة العربيّة وتنسيق الجهود وتوحيدها.

٨. ضرورة إعادة هيكلة الجامعة العربيّة وتقوية أجهزتها وتعديل ميثاقها لإيجاد صيغ تسمح بقيامها بعملها كمنظمة للعمل العربي المشترك وتقوم بالدّور المطلوب لتحقق أهداف الشعوب العربيّة بالوحدة، واستشراق المستقبل بالتكامل والاندماج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩. ضرورة قيام الدول العربية بتوحيد قدراتهم الاقتصادية وان يحسنوا استخدامها وتفعيل الدور الثقافي وأعطاه المكانة التي يحقق فيها فائدة.

١٠. أن كل ذلك لايتحقق ألا بتحقق الإرادة السياسية وتوحيدها لدى الأنظمة السياسية العربية،خاصة وأنها تتعامل مع الحلف بصورة ثنائية وكان من الأجدر التعامل معه بشكل جماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Nato Strategy Towards The Arab Region After The Cold War

Prepared by: Hillel Faleh Khalif Alsabl

Supervised by: d. Sayel Falah Miqdad Sarhan

The foundations and principles that had governed the global system during the Cold War changed from a bipolar system into a unipolar one that is dominated by the United States of America. The outcomes of this stage with its variables and developments that happened on the structure and constituents of the global system at that time were described as the new global system. This study also aims to show the major changes and regional and international events that had an impact on that specially toward the Arabian region. It also shows the Atlantic alliance's strategies after the Cold War toward the Arabian region based on the American and Atlantic perspectives so that it will stay as a tool for implementing foreign policies of the members of the state members in the alliance after the obvious control and domination on the global policy. Taking into consideration that the continuity of the alliance forms a unique case in the international relations after neglecting the reasons for constructing it and the Arab region occupies an important strategic location where the interests of the great countries exchanged.

Based on the topic of the study and its problem and depending on the uses method, this study is divided into three chapters as the following: the first chapter tackles the general theory of international allies and the reasons and motives for constructing and developing them, its types, its concepts, the reasons for their continuity or vanishing and the difference between these allies and the international conglomerates.

The second chapter tackles the NATO, its structure and its frame. It also shows the NATO's military, civilian and political equipment, and its constructing and developmental stages. In addition, it shows the periods that the alliance experienced. It also includes the Cold War, its definition, concept, causes and its properties. It also explains the compact of the alliance, the conditions for membership, its goals, the evolution of its strategy and changing its doctrine.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The third chapter tackles the new world system and its effects on the Atlantic Alliance. It also explains the nature of variables, its features, concepts and the evolutional stages and characteristics. It also shows its impact on the alliance, the reasons of its expansions, altering its goals, changing its functions, explaining the impact of the new global system on the alliance's orientation towards the Arab region and the new strategy with its impact on threatening the national Arabic security which leads to instability in its constituents, pillars and its consequences.

This study concludes that the United States occupies the first place in the international changes because of its enormous economic and military ability. This enables it to impose its orientations upon the NATO regarding some issues whether they are national or international or the issues related to its structures and constituents to maintain its goals and vital interests toward the Arab regions by either impose new arrangement or restructuring the Arab region. This had an impact on chancing the concept of recognizing the main source of threatening the region which is Israel at the level of the governing elites or the Arabian citizens. This leads to unsettling the trust and steadiness of the Arab unity and its people's hope for uniting and gathering their queues. The Arabian people started exchanging the feeling of hatred in addition to the unstability and disorder in some of its countries, provoking sectarian and ethnic prejudices, dislocating the bases and constituents of the regional Arabic system, untying the correlations of the economic bases which has the negative impact on hindering the Arabic developmental processes and not establishing an Arabic regional system.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

الكتب العربيّة:

١. إسماعيل صبري مقلد، **التكتلات الإقليميّة ودول عدم الانحياز**، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧١م.

٢. محمد السيد سليم ونيفين مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطيّة والتنمية في أسيا (القاهرة: مركز الدّراسات الأسيوية: ١٩٩٧م).

٣. ناصيف حتى، النّظريّة في العلاقات الدّوليّة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

٤. ممدوح منصور، سياسات التحالف الدّوليّ، القاهرة، مكتبة مد بولي، ١٩٩٧م.

٥. محمد شكري، "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالميّة"، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧م.

٦. عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنيّة مغايرة، القاهرة، مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، ٢٠١٠م، ط٢.

٧. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدّوليّة، مصر، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٦م.

٨. صايل السرحان، السلوك ألتصويتي للمجموعتين العربيّة والإفريقيّة في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠١٢.

٩. مصطفى أحمد أبو الخير، النّظريّة العامّة في الأحلاف والتكتلات العسكريّة طبقاً لقواعد القانون الدّوليّ العام، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

١٠. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربيّة للدّراسات والنشر، ١٩٩٣م، ج١، ط٣.

١١. حسن محمد طوالبة، نظام الأمن الجماعي في النّظريّة والتطبيق، عمان، الأردن، عالم الكتب الحديثة، ٢٠٠٥م.

١٢. **بطرس بطرس غالي، الاستراتيجيّة والسياسة الدّوليّة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٧م.**

١٣. الكبيسي أحمد، مبادئ العلوم السياسيّة، مطابع مؤسسة الكتاب المدرسي، ط١، ١٩٩٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤. فتحية النبراوي، محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسة الدّوليّة، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥م، ص٣٤٤.

١٥. كريس بروان، فهم العلاقات الدّوليّة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤م.

١٦. محمد موسى، أضواء على العلاقات الدّوليّة والنّظام الدّوليّ، بيروت: دار البيارق، ١٩٩٣م.

١٧. لخميسي شيبي، "الأمن الأورو- متوسطي وأثره على استراتيجيّة شمال الأطلسي تجاه الدّول العربيّة بعد الحرب الباردة"، دراسات استراتيجيّة مستقبليّة، جامعة الدّول العربيّة: معهد البحوث والدّراسات العربيّة، العدد٢١، آذار، ٢٠٠٩م.

١٨. جيمس دورتي بالتغراف: النّظريات المتضاربة في العلاقات الدّوليّة، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، مكتبة كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

١٩. نزار الحيالي، دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ٢٠٠٣م.

٢٠. عبد الله ال عيون ، نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدّوليّ، دار البشير للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ١٩٨٥م.

٢١. محمد سعيد الدقاق، مذكرات في العلاقات الدّوليّة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٢. رياض الصمد، العلاقات الدّوليّة في القرن العشرين، ج١، بيروت: المؤسسة العربيّة للدّراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

٢٣. محمد بشير الشافعي، المنظمات الدّوليّة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٠م.

٢٤. مفيد شهاب، المنظمات الدّوليّة، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٧٨م.

٢٥. جوزيف ناي، القوّة الناعمة: وسيلة لنجاح السياسة الخارجيّة، ترجمة محمد البيجرمي، الرياض، دار العيكيان، ١٩٩٧م.

٢٦. والترميدر، "السياسة الخارجيّة الأمريكيّة وكيف غيرت العالم"، ترجمة نشوى ماهر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالميّة، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٢٧. عبد الناصر ناصر، "إعادة انتشار القوّات والقواعد العسكريّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط الكبير"، مجلة قضايا راهنة، (المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، عدد٤١، ٢٠٠٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٨. محمد حبيب صالح، ومحمد يوفا، قضايا عالميّة معاصرة، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ط١، ١٩٩٨م.

٢٩. ليلى مرسي وأحمد وهبان، حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكيّة الأوروبيّة بين التحالف والمصلحة ١٩٤٥-٢٠٠٠م، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٧٢.

٣٠. محمد العمراوي، حلف شمال الأطلسي أية آفاق، مركز زايد العالميّ للتنسيق والمتابعة،أبو ظبي، ٢٠٠٣م.

٣١. محمد حسنين، الإمبراطورية الأمريكيّة والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م.

٣٢. منير شفيق، النظام الدّوليّ الجديد وخيار المواجهة، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، عمان، ١٩٩٢م.

٣٣. هنري كسينجر، الدبلوماسيّة في الحرب الباردة حتى يومنا هذا، الدار الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٥م.

٣٤. ميلود المهند، قضيّة لوكربي وأحكام القانون الدّوليّ، ط٢، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٦م.

٣٥. **مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجيّة: دراسة نظريّة مطبقة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩١م.**

٣٦. خليل حسين، قضايا دوليّة معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالميّ الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٧م.

٣٧. **فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ، ط٢، ترجمة حسن الشيخ، دار العلوم العربيّة، بيروت، ١٩٩٢م.**

٣٨. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسيّ الدّوليّ: دراسة في الأصول النظريّة والخصائص المعاصرة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٧م.

٣٩. التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩٤م، مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥م.

٤٠. التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٩٤م، مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤١. **عبد المنعم سعيد، "الحقيقة والخيال" مصر والجماعة الأوروبيّة-١٩٩٢م، في أحمد يوسف أحمد وهناء خير الدين (محرران)، مصر والجماعة الاقتصاديّة الأوروبيّة-١٩٩٢م، (مركز البحوث والدّراسات السياسيّة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة)، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.**

٤٢. التقرير الاستراتيجي العربي: -١٩٩٣م، مركز الدّراسات السياسة والاستراتيجيّة بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤م.

٤٣. ممدوح مصطفى، مفهوم النّظام الدّوليّ بين العلميّة والنمطية، (دبي: مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ٢٠٠٥م.

٤٤. إعلان واشنطن٤نيسان١٩٤٩ الوثيقة التأسيسية للحلف الملحق رقم (١).

٤٥. الوثيقة التأسيسية بين الحلف وروسيا: باريس ٢٧ أذار١٩٩٧م، الملحق رقم (٢).

٤٦. إعلان مدريد حول الأمن والتعاون الأرو- أطلسي ٨يوليو١٩٩٧ الملحق(٣).

٤٧. إعلان الحلف: حول علاقة خاصة مع أوكرانيا: مدريد ٩تموز١٩٩٧م، الملحق رقم (٤).

٤٨. إعلان قمّة واشنطن: ٢٤ نيسان ١٩٩٩م، الملحق رقم (٥).

٤٩. هاري كليفلاند، "ميلاد عالم جديد: فرصة متاحة لقيادة عالميّة"، ترجمة: جمال إبراهيم زهران ومحمود محمد، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠م).

٥٠. فنسان الغريب، مآزق الإمبراطورية الأمريكيّة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٨م).

٥١. محمد مراد، "السياسة الأمريكيّة تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغيّر الظرفي"، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩م).

٥٢. خليل السامرائي، "تطور المفاهيم الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه الوطن العربي"، في خليل السامرائي"، (محرر) العرب والقوى العظمى، سلسلة الدائرة المستديرة، بغداد، بيت الحكمة، العراق، ١٩٩٨م.

٥٣. نقولا شركيس، دور البترول في تحقيق الأمن العربي: التحدّيات الراهنة والتطلعات المستقبليّة، مركز الدّراسات العربيّة- الأوروبيّة، باريس، ١٩٩٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٤. رشيد أبو غيدا، المحادثات المتعددة الأطراف: وسائل التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، دار البشير، عمان، ١٩٩٢م.

٥٥. هيثم كيلاني، "أثر التسوية على الأمن القومي العربي"، في أحمد يوسف أحمد (محرر)، التسوية السلميّة للصراع العربي الإسرائيلي وتأثيرها على الوطن العربي، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدّراسات العربيّة، القاهرة، ١٩٩٦م.

٥٦. نازلي معوض، "دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي"، في: عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، معهد الدّراسات والبحوث العربيّة، القاهرة، ١٩٩٣م.

٥٧. إبراهيم سعد الدين عبد الله، "آثار الشرق أوسطية"، في حلمي شعراوي (محرر)، الشرق أوسطية مخطط أمريكي- صهيوني: البديل العربي، مكتبة مدبولي، ١٩٩٨م، القاهرة.

٥٨. الان ريتشارد، الجذور الاقتصاديّة لعدم الاستقرار السياسيّ في الشرق الأوسط، ترجمات شهرية (٣) دمشق: المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، أيار١٩٩٦م.

٥٩. تشارلز ويليم ماينيز، الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، سلسلة أوراق شهرية ترجمات استراتيجيّة (١٩) دمشق: المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٧م.

٦٠. اريدي رولو، "سياسة فرنسا الخارجيّة بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والوطن العربي"، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربيّة، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.

٦١. عاصم محمد عمران، فرنسا والموقف من حلف شمال الأطلسي، الملف الاسترتيجي١/٢٠٠٠، مركز المستقبل للدّراسات الاستراتيجيّة، عمان، ٢٠٠٠م.

٦٢. فبرنر فاينفلد، التحوّلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحدّيات والاحتمالات أمام أوروبا وشركائها، سلسلة محاضرات الإمارات (١٧) أبو ظبي: مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ١٩٩٨م.

٦٣. تقيم استراتيجي لتطورات الصراع العربي- الإسرائيلي عام ١٩٩٧م، إعداد معهد البحوث الاستراتيجي القومي الأمريكي، (تعليق) محجوب عمر، ترجمات: استراتيجيّة، (١٢)، دمشق: المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٤. أي فولر وايان اوليسر، أساطير الخليج الفارسي: نحو سياسة متعايشة مع المتغيّرات، سلسلة أوراق فصلية: ترجمات خليجية، دمشق، المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٧م.

٦٥. جون بلجر، "أسياد العالم الجدد، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣م.

٦٦. أبراهام بن زيفي، حدود العلاقة الأمريكيّة- الإسرائيليّة الخاصة، سلسلة ترجمات استراتيجيّة، (١٦)، دمشق، المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٨م.

٦٧. فبرنر فاينفلد، التحوّلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحدّيات والاحتمالات أمام أوروبا وشركائها، سلسلة محاضرات الإمارات (١٧) أبو ظبي: مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيّة، ١٩٩٨م.

٦٨. فرانسواز كليمون، الصناعات العسكريّة في منطقة الشرق الأوسط، ترجمات استراتيجيّة، دمشق: المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٨م.

٦٩. محمود سرّيع القلم ومصطفى كيارا وغلو، تأثير الحد الشمالي على مستقبل منطقة الشرق الأوسط، ترجمات استراتيجيّة، ٦)، دمشق: المركز العربي للدّراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٦م.

الرسائل الجامعية:

١. صايل السرحان، أثر توسيع حلف الأطلنطي على الأمن القومي العربي:١٩٩٠-٢٠٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت- المفرق- الأردن، ٢٠٠١م.

٢. رجب حسن نعيرات، "مستقبل حلف شمال الأطلسي في ظل انتهاء القطبيّة الثنائية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، أذار١٩٩٥م.

٣. حسين محمد الجبوري، دور جامعة الدّول العربيّة في حل النزاعات العربيّة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الحرة، هولندا، لاهاي،٢٠٠١.

٤. نظمي عيسى أبو لبده، "أثر التغيّرات في النّظام الدّوليّ على الأمن القومي العربي: ١٩٨٥-١٩٩٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. جاسم محمد زكريا، "مفهوم العالميّة في التنظيم الدّوليّ المعاصر: دراسة في العلاقة الجدلية لمبدأ المساواة في السيادة وفلسفة الحكومة العالميّة"، أطروحة دكتوراه جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٢٠١١م.

٦. موسى أحمد الجغبير، "العلاقات التركية الإسرائيليّة وأثرها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٢م.

٧. لؤي إبراهيم، "الاستراتيجيّة الجديدة لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ٢٠١٢م.

٨. برجس السرحان، السياسة الخارجيّة للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربيّة ، ٢٠٠١-٢٠١١م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٣م.

المجلات والدّوريات:

١. نجلاء محمد نجيب، "مستقبل العلاقات بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدّوليّة، العدد١٢٧، (القاهرة: ١٩٩٧م).

٢. حسين توفيق إبراهيم، "النّظام الدّوليّ الجديد في الفكر العربي"، عالم الفكر، العدد الثالث والرابع، آذار ونيسان، ١٩٩٥م.

٣. أحمد يوسف أحمد، "النّظام الإقليمي العربي: تحديات الحاضر ومسئوليات المستقبل"، شؤون عربيّة، العدد١ ،٣، أيلول ٢٠٠٠م.

٤. ودودة بدران، "النّظام العالميّ الجديد في الأدبيات أمريكيّة": دراسة مسحية، عالم الفكر، الكويت، العدد الثالث والرابع، آذار ونيسان١٩٩٥م.

٥. وصال غزاوي، "تطورات التحالف التركي- الإسرائيلي والأمن القومي العربي"، دراسات شرق أوسطية، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد١٢، السنة الخامسة، ٢٠٠٠م.

٦. أحمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النّظام العالميّ، مجلة دراسات دوليّة، العدد٢، مركز الدّراسات الدّوليّة، جامعة بغداد، ٢٠٠١م.

٧. وليد عبد الحي، "المكانة المستقبليّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة على سلم القوى الدّوليّ"، مجلة السياسة الدّوليّة، عدد١٢٦، تشرين أول١٩٩٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. عبد المنعم سعيد، "العرب والنظام العالميّ الجديد، كراسات استراتيجيّة، (مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام)، العدد٣، تموز١٩٩١م.

٩. مضفر نذير طالب، الولايات المتّحدة الأمريكيّة والنظام الدّوليّ الجديد الواقع والتوقع، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد١٦، الجامعة المستنصرية، بغداد، آذار، ٢٠٠٥م.

١٠. أحمد إبراهيم محمود، "ظاهرة الصراع الدّوليّ في عالم ما بعد الحرب الباردة"، السياسة الدّوليّة، عدد١٠٩، تموز١٩٩٢م.

١١. مصطفى علوي، "ملاحظات حول مفهوم الأمن"، النهضة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة القاهرة، عدد٥، تشرين أول٢٠٠٠م.

١٢. محمد رشاد الشريف، "المؤتمرات الاقتصاديّة الشرق أوسطية أخطارها على التكامل الاقتصادي العربي"، مجلة معلومات دوليّة (مركز المعلومات القومي، دمشق)، السنة٨، العدد٦٤، كانون أول٢٠٠٠م.

١٣. فولكر بيرتس، "مفاهيم الأمن والتعاون في الشرق الأوسط"، شؤون الأوسط، العدد٥٣، تموز١٩٩٦م.

١٤. ناصيف حتي، "مستقبل العلاقات العربيّة-الأوروبيّة بين الشرق أوسطية والمتوسطية"، المستقبل العربي، العدد٢٠٥، أذار١٩٩٦م.

١٥. أحمد يوسف أحمد"، النظام الإقليمي العربي: تحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل"، شؤون عربيّة، العدد١٠٣، أيلول٢٠٠٠م.

١٦. نيكولاسك لاوس، "الأمن الدّوليّ في عصر ما بعد الحرب الباردة "، ترجمة: أسامة مهدي سلطان، قراءات استراتيجيّة، مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام، السنة٥، العدد٨، آب٢٠٠٠م.

١٧. عبد اللطيف حسين، "الوطن العربي وإشكالية العلاقة بين العولمة والإقليميّة الجديدة"، دراسات وبحوث الوطن العربي، العددان٦و٧، شباط-أذار١٩٩٩م.

١٨. محمد السعيد إدريس، "الإقليميّة الجديدة ومستقبل النظم الإقليميّة"، السياسة الدّوليّة، العدد١٣٨، تشرين الأول ١٩٩٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩. غسان العزي، "الأطلسيّة الجديدة والدّفاع الأوروبي"، شؤون الأوسط، العدد٥٤، آب١٩٩٦م.

٢٠. إحسان هندي، "التكتلات الاقتصاديّة العالميّة: الاتحاد الأوروبي نموذجاً"، معلومات دوليّة، السنة٨، العدد٦٤، ربيع٢٠٠٠م.

٢١. محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصاديّة، المستقبل العربي، عدد٢٦٠، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٢٢. أحمد ثابت، "مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي"، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، عدد١٤، شتاء١٩٩٥م.

٢٣. دانبيل بورشتاين وارنيه دي كليزا، "التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمه شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٧١، تموز ٢٠٠١م.

٢٤. أحمد بهي الدين، "كوسوفا لا تزال تبحث عن حل"، السياسة الدّوليّة، العدد ١٣٦، نيسان ١٩٩٩م.

٢٥. محمد عاشور مهي، "ميثاق الأمم المتّحدة بين التأويل والتسخير" مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، عدد ١٠١، ١٩٩٤م.

٢٦. ف. يولوف، "نهاية التاريخ أم البحث عن طريق جديد"، ترجمة: أشرف الصباغ، مجلة الثقافة العالميّة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٨٣، آب ١٩٩٧م.

٢٧. ممدوح أنيس فتحي، "في الاستراتيجيّة العسكريّة الأمريكيّة للقرن القادم"، السياسة الدّوليّة، العدد ١٣٠،؟آب ١٩٩٧م.

٢٨. طالب حسن حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، مجلة دراسات دوليّة، العدد٤٦.

٢٩. أشرف كشك، "حلف الناتو من الشراكة إلى التدخل في الأزمات العربيّة"، السياسة الدّوليّة، العدد١٨٥، ٢٠١١م.

٣٠. عبد الرحمن رشدي الهواري، "المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط"، السياسة الدّوليّة، العدد١٣٧، تموز١٩٩٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣١. محمد أسامة عبد العزيز، "الاستراتيجيّة الجديدة لحلف الناتو"، السياسة الدّوليّة، العدد١٤٦، ٢٠٠١م.

٣٢. جهاد عودة، "الأسس العسكريّة لتوجهات الناتو إزاء الشرق الأوسط، السياسة الدّوليّة، العدد١٥٩، ٢٠٠٥م.

٣٣. حسن أبو طالب، توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي، السياسة الدّوليّة، العدد١٢٩، سنة١٩٩٧م.

٣٤. ممدوح أنيس فتحي، "إجرّاءات توسيع الناتو: المشكلات والحلول المطروحة"، السياسة الدّوليّة، العدد١٢٩، ١٩٩٧م.

٣٥. ميشال يمين، "تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً استمرار لنهج الحرب الباردة"، شؤون الأوسط، عدد ٦٨، كانون ١٩٩٨م.

٣٦. صلاح الدين إيهاب، "أسعار النفط قبل وبعد الأزمة"، السياسة الدّوليّة، العدد١٠٠، ١٩٩١م.

٣٧. احمد ثابت، النزعة الإمبراطورية الأمريكيّة وإعادة هيكلة الوطن العربي، مجلة شؤون عربيّة، العدد٢١.

٣٨. هيثم الكيلاني، "حال الأمن القومي العربي: رؤية مستقبليّة"، شؤون الأوسط، العدد٤١، أيار١٩٩٥م.

٣٩. خليل إبراهيم،صايل السرحان،محمد المقداد، أثر المتغيّرات الدّوليّة على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠-٢٠١٠م: دراسات مجلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد٤٠، العدد٢.

٤٠. هدى متيكس، "النظام الدّوليّ الجديد والواقع العربي"، شؤون عربيّة، العدد٨٨، كانون أول١٩٩٦م.

٤١. محمد حسون، "الاستراتيجيّة التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة بحوث جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلد٢٦، العدد٢.

٤٢. محمد خالد الأزعر، "العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية"، شؤون عربيّة، العدد٧٤، حزيران١٩٩٣م.

٤٣. كاظم هاشم نعمة، "التعاون التركي الإسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجيّة"، المستقبل العربي، العدد٢٢٠، حزيران١٩٩٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٤. ناظم عبد الواحد جاسور، "جامعة الدّول العربيّة ومستقبل العلاقات العربيّة الأوروبيّة"، شؤون عربيّة، العدد٩٩.

٤٥. عطا زهرة، "النظام الإقليمي العربي والتحوّلات الدّوليّة والإقليميّة الراهنة"، مجلة شؤون عربيّة، العدد٧٧، جامعة الدّول العربيّة.

٤٦. محمد عبد السلام، "مصادر التهديد الانتقالية في الشرق الأوسط"، السياسة الدّوليّة، العدد١١٦، حزيران ١٩٩٤م.

٤٧. فوزي حسين حمادة، "استراتيجيّة الأمن القومي الأمريكي وانعكاساتها على حرب الخليج"، السياسة الدّوليّة، العدد١٠٦، تشرين أول١٩٩١م.

٤٨. عصام ملكاوي، "منطقة الخليج والمتطلبات المتغيّرة للأمن الدّوليّ"، الندوة، المجلد٧، العدد١٢٠، نيسان١٩٩٦م.

٤٩. محمد الأطرش، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد٢١٠، آب١٩٩٦م.

٥٠. خالد عبد اللطيف، "مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، السياسة الدّوليّة، العدد١٢٣، كانون الثاني١٩٩٦م.

٥١. إبراهيم حمادة، "البُعد الأمني للعلاقات العربيّة- الأوروبيّة، "السياسة الدّوليّة، العدد١٢٩، تموز١٩٩٧م.

٥٢. مراد إبراهيم الدسوقي، "الشراكة من أجل السلام وإشكالية الأمن في المنطقة العربيّة، "السياسة الدّوليّة، العدد١١٦، نيسان١٩٩٤م.

٥٣. فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة الولايات المتّحدة تجاه الوطن العربي: توازنات نهاية القرن وآفاق المستقبل"، في خليل إبراهيم السامرائي (محرر) العرب والقوى العظمى.

٥٤. عبد المنعم العمار، "الخلافات العربيّة - العربيّة والتمسك بمفهوم السيادة"، المستقبل العربي، العدد، ١٩٩٩م.

٥٥. حال الأمة العربيّة عام ١٩٩٦م، تقرير المؤتمر القومي السابع، المستقبل العربي، العدد٢١٩، أيار١٩٩٧م، ص٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٦. أحمد يوسف أحمد، "النزاعات العربيّة- العربيّة"، المستقبل العربي، العدد٢٤، أيار١٩٩٦م.

٥٧. عبد الخالق عبد الله، "العلاقات العربيّة- الخليجية"، المستقبل العربي، العدد٢٠٥، أذار١٩٩٦م.

٥٨. إلياس شاباه، "الجوانب الاقتصاديّة للتحديات الشرق أوسطية"، السياسة الدّوليّة، العدد١٧٩، شباط١٩٩٤م.

٥٩. هيثم الكيلاني، "الشراكة الأوروبيّة- المتوسطية: تحليل نتائج مؤتمر برشلونة"، شؤون الشرق الأوسط، العدد٤٩، كانون الثاني١٩٩٦م.

٦٠. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجيّة في العصر النووي، السياسة الدّوليّة، العدد٣، ١٩٦٦م.

٦١. سهيل عبود، "قمّة (أيبك) وتجمع النافتا يسابقان مجموع ماستريخت، الوطن العربي، الوطن الكويتية، ٢٥تشرين ثاني١٩٩٣م.

٦٢. يوسف الصغير، "حلف شمال الأطلسي: أي دور؟، البيان، الكويت، السنة١٤، العدد١٣٩، تموز١٩٩٩م.

٦٣. عباس قاسم، "الأطماع في المياه العربيّة وأبعادها الجيوبولتيكية"، المستقبل العربي، العدد١٧٤، آب١٩٩٩م.

٦٤. حنا إلياس، "الاتحاد الأوروبي: توازن القوى في الشرق الأوسط"، مجلة شؤون عربيّة، العدد١٢٣، جامعة الدّول العربيّة، الأمانة العامّة، القاهرة- مصر، ٢٠٠٥م.

٦٥. رشيد خشاشنة، "المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكيّة"، شؤون الأوسط، العدد٨٢، ١٩٩٩م.

المواقع الإلكترونية:

١- موقع وكيبيديا- الموسوعة الحرة.

٢- أحمد خليل ارتيمي، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد٤٠٧٣، الصادر في ٢٠١٣/٤/٢٥م على الموقع الالكتروني www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid.

٣- www.Nadye lfikr.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- شهرزاد ادمام، "دور المصالح في هندسة المواقف الدّوليّة من الثورات العربيّة، المجلة الإفريقيّة للعلوم السياسيّة: على الموقع على الموقع الإلكتروني:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=comcontent&view=article&id=193

٥- خليل سامي أيوب، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٥٦٤، مواضيع وأبحاث سياسيّة -٢٠١١م: على الموقع الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.arr.asp?aid=285741

٦- الحسين الزاوي، ليبيا والتنافس الفرنسي- البريطاني، مجلة السياسة الدّوليّة: على الموقع الإلكتروني:/http://www.Siyassa.org.eg/news Content/2

٧- موقع العربيّة نت الإخباري، على الموقع الالكتروني: http://www.alarabiya.net/arricles/2103/01/263759/html

٨- العرب اليوم، ٢٠١٤/٨/١٩م، على الموقع الإلكتروني:

htt//alarbalyawm.net/?p=388562

٩- فيصل القاسم، على الموقع الإلكتروني www.Mafoum.com

١٠- الحدث نيوز، ٥/سبتمبر/٢٠١٤م على الموقع الكتروني:

www .alhadath news/net.com

الصحف:

١. "الناتو بين الأمس واليوم والمستقبل"، صحيفة ديرشبيجل، ترجمة، مركز البحوث والمعلومات - وزارة الخارجيّة العراقية، ملف١، ١٩٩٧م، ص٢، في١٩٩٧/٣/٣م.

٢. محمد كمال اللبواني، فكرة الربيع العربي، صحيفة القدس العربي، ٢٠١١/١١/٣٠م، ص١٧١.

٣. القدس العربي، ٢٠١٤/١/٢٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنشورات:

١. عطا زهرة، "الأمن القومي العربي"، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٣م.

٢. حمدي عبد الرحمن، "العولمة وآثارها السياسيّة على النظام الإقليمي العربي: رؤية عربيّة"، في محمد الأرناؤوط (محرر)، العرب والتحدّيات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة للعولمة، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٠م.

٣. ليلى شرف،مداخلة في حلقة نقاشية حول التطوّرات الأخيرة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وانعكاساتها العربيّة،مكتب العرب والعالم بعد ١١ سبتمبر

المراجع الأجنبية:

1. Kenneth N-Waltz."The Stebility of A Bipolar WorlD" in David Edwards, **International political Analysis,** (Holt, Rinehart, And Winston, Inc,1997
2. keen Booth ,"Alliances", in John Baylis, ken Booth,John Granett and phil willan ,contemporary strategy :Theories and concepts , second Editiin, New york, Holmes and Heier,new york,1987
3. Daved v.Edwards,Internatlonal political Analyis,Halt Rinhart Winston , Inc.New york,1964
4. John-D.sullivan "International Alliances" In Ernest Hass(Ed) International systems : Abehavioral Approach,chandler publishing company,New york,1979,
5. ken Booth ,"Alliances", in John Baylis, ken Booth,John Granett and phil willan ,contemporary strategy :Theories and concepts, Holmes and Heier,new york,second
6. Mansour Bahmani,"NATOs invoement in Irap and Euro-American Relations" Iranian journal of international Affairs (Winter2005)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. Paul Cornish,"NATO at Millenniums:New Members,New strategy" Webedition,Vol.45,october1997

8. Wichard Woyrke :"NATO Farcec New Challenge"Aussen politick, 1998

9. Lothar Ruehl ,"Earopean security and NATO S,East – woarld Expansion", Aussin politick ,1998

10. Heinrich Vogel,"opening NATO:Cooperative solution For an ll-Defined problem"?Aussen politik, 1997

11. Jonathan Eyal, **"NATO Enlatgement:Anatomy of aDecison**", International Affairsoctber1997

12. **Daivid** Calleo, "**NATO Enlargement:asproblem for in Europe**", Aussen political, october1998

13. pual currish,"European security: the end of architecture and the new nato ",international affairs ,vol.vo .e,octoober 1996)

14. **Steven** , J , Camphei,"**Role Theory Foreign Policy Advisors and US Foreign Policy Making**", USA Department,1991.

15. **DAVID S.YOST,NATO,S evolving purposes and the next tragic conceit ,international Affairs volume 86,Issue2, ,march2010**

المواقع الإلكترونية:

(1) http://www.wen.lnt/institurte/Chaillot/Chaicoe..html.(security in northern Africa

(2) http://www.Cause,org/publiarions/bunetins/nato/medit/html

(3) http://www.qause,org/publiarions/bunetins/nato/medit/html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4) P://WWW.Basicint.org/natoexp.htm(NATO Expansion:Time to Reconsiders)

(5) htte://www.Heritage .org/lib rary/Categories/Forbd/ dbrief ,html.(W.Bruce weinrod ,"NATO Expansion:Myths and Realiries")

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المـلاحق

ت	الملحق	عنوانه	الصفحة
٦.	الملحق رقم (١)	معاهدة حلف شمال الأطلنطي واشنطن (٤ إبريل ١٩٤٩م)	٢١٥-٢١٨
٧.	الملحق رقم (٢)	الوثيقة التأسيسية بين الحلف وروسيا باريس (٢٧ مايو ١٩٩٧م)	٢١٩-٢٢٩
٨.	الملحق رقم (٣)	إعلان مدريد حول الأمن والتعاون ألارو- أطلسي صادر عن رؤساء الدّول والحكومات (٨ يوليو ١٩٩٧م)	٢٣٠-٢٤١
٩.	الملحق رقم (٤)	ميثاق حول علاقة مميزة بين حلف شمالي الأطلنطي وأوكرانيا مدريد (٩ يوليو ١٩٩٧م)	٢٤٢-٢٤٩
١٠.	الملحق رقم (٥)	الملحق رقم (٥) الإعلان الرسمي لقمة واشنطن (٢٤ نيسان ١٩٩٩)	٢٥٠-٢٦٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (١)

معاهدة حلف شمال الأطلنطي

واشنطن (٤ إبريل ١٩٤٩م)

تؤكد أطراف المعاهدة إيمانها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتّحدة، ورغبتها في العيش في سلام مع كافة الشعوب والحكومات.

وتؤكد الأطراف إصرارها على حماية الحريات والتراث والحضارة المشتركة لشعوبها، والقائمة على مبادئ الديمقراطيّة والحريّة الفردية وحكم القانون.

كما تسعى لترسيخ الاستقرار والرفاهيّة لمنطقة شمال الأطلنطي.

وتصر على توحيد جهودها من أجل الدّفاع الجماعي والحفاظ على السلام والأمن.

لذا فإنها توافق على معاهدة حلف شمال الأطلنطي.

البند الأول

تتعهد الأطراف - كما جاء في ميثاق الأمم المتّحدة - بتسوية أية نزاعات دوليّة تكون طرفاً فيها بوسائل سليمة بحيث لا يتعرض السلام والأمن والعدالة الدّوليّة للخطر وكذالك تجنبه اللجوء للتهديد باستخدام القوّة في علاقاتها الدّوليّة بأية صورة لا تتفق مع أهداف الأمم المتّحدة.

البند الثاني

سوف تسهم الأطراف في مزيد من تنمية العلاقات الدّوليّة السليمة وذلك بتدعيم مؤسساتها الحرة وتحقيق فهم أفضل للمبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسات وبتشجيع الظروف التي تتيح الاستقرار والرفاهيّة وسوف تسعى لإنهاء الخلافات في سياستها الاقتصاديّة الدّوليّة وتشجع التعاون الاقتصادي فيما بينها.

البند الثالث

من أجل تحقيق أهداف هذه المعاهدة بفاعلية سوف تبقى الأطراف بشكل منفصل أو مشترك أو عن طريق الاعتماد الذاتي أو التعاون المشترك المستمر والفعال على قدرتها الفردية والجماعيّة لمقاومة الهجوم المسلح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البند الرابع

سوف تتشاور الأطراف فيما بينها حينما يكون هناك في رأى أي منها - تهديد للسيادة- أو الاستقلال السياسيّ أو الأمن لأي منها

البند الخامس

تتفق الأطراف على أن أي هجوم مسلح ضدّ أي منها في أوروبا أو أمريكيا الشماليّة سوف يعتبر هجوماً عليها جميعا وبالتالي فإنها تتفق على أنه في حالة حدوث مثل هذا الهجوم فإن كلاً منها - تطبيقاً للحق الفردي والجماعي في الدّفاع عن الذات وفقا للبند "٥١" من ميثاق الأمم المتّحدة - سوف تساعد الطرف أو الأطراف التي تتعرض للهجوم وذلك باتخاذ إجرّاء منفرد أو بالتنسيق مع الأطراف الأخرى للصورة التي تراها ضرورية بما في ذلك استخدام القوّة المسلحة من أجل استعادة أمن منطقة شمالي الأطلنطي وللحفاظ عليها مثل هذا الهجوم المسلح وكل الإجرّاءات التي تتخذ في هذا الإطار سوف يتم تبليغها على الفور لمجلس الأمن ومثل هذه الإجرّاءات سوف تنتهي باتخاذ مجلس الأمن الإجرّاءات الضرورية لاستعادة السلم والأمن الدّوليّين والحفاظ عليهما.

البند السادس(*)

لتحقيق البند الخامس، فإن الهجوم على المسلح على طرف أو أكثر يتضمن هجوماً مسلحاً على أراضي أي من الأطراف في أوروبا أو أمريكا الشماليّة، أو الإدارات الجزائرية التابعة لفرنسا(**) أو أراضي تركيا، أو الجزر تحت حكم أي من الأطراف في منطقة شمالي الأطلنطي أو في مدار السرطان وعلى القوّات أو السفن أو الطائرات الخاصة بأي من الأطراف داخل أراضيها أو في أجوائها أو في أي منطقة أحرى بأوروبا حيث تنتشر قوّات الاحتلال التابعة لأي من الأطراف في التاريخ الذي بدأ فيه سرّيان المعاهدة، أو في البحر الأبيض المتوسط، أو منطقة شمالي الأطلنطي شرق مدار السرطان.

---

* كما تم تعديله بالبند الثاني من بروتوكول معاهدة حلف شمالي الأطلسي لدى انضمام اليونان وتركيا.

** في ١٦ يناير١٩٦٣م أشار المجلس إلى أنه فيما يختص بالإدارات الجزائرية لفرنسا، فإن النصوص التي تعنيها من المعاهدة لم تعد مطبقة ابتداء من ٣يوليو١٩٦٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البند السابع

إن المعاهدة لا تؤثر، ولا يمكن أن يمكن أن تفسر بأنها ستؤثر بأي من شكل من الأشكال على الحقوق والالتزامات، في ميثاق الأطراف الأعضاء في الأمم المتّحدة، أو على المسئولية الأولية لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدّوليّين.

البند الثامن

يعلن كل طرف أن أياً من الارتباطات الدّوليّة الحالية وأياً من الأطراف الأخرى أو أيّة دولة ثالثة لا تتعارض مع بنود هذه المعاهدة، كما يتعهد بألا يتورط في ارتباطات دوليّة تتعارض مع هذه المعاهدة.

البند التاسع

تشكل الأطراف مجلسا، يكون كل منها ممثلاً فيه، وذلك لدراسة الأمور المتعلقة بتطبيق هذه المعاهدة، وسوف يكون المجلس منظما بشكل يمكنه من الاجتماع في أي وقت، وسوف يقيم المجلس أجهزة فرعيّة كما تقتضي الضرورة وبصفة خاصة، سوف ينشئ على الفور لجنة دفاعيّة تتولى مهمّة التوصية بالإجرّاءات الخاصة بتطبيق البندين(٣، ٥).

البند العاشر

تستطيع الأطراف، بإجماع الآراء، أن تدعو أيّة دولة أوروبيّة أخرى تكون في وضع يتيح لها تدعيم مبادئ المعاهدة والمساهمة في تحقيق الأمن لمنطقة شمالي الأطلنطي، الانضمام إلى هذه المعاهدة وأيّة دولة يتم دعوتها على هذه النحو قد تصبح طرفاً في المعاهدة وذلك بإيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتّحدة، وسوف تبلغ كل الأطراف بتلك المستندات.

البند الحادي عشر

سوف يتم التصدّيق على هذه المعاهدة، ويتم تنفيذ شروطها من جانب الأطراف بما يتفق مع أنظمتها الدستورية، وسوف يتم إيداع مستندات التصدّيق في أسرع وقت ممكن لدى حكومة الولايات المتّحدة والتي ستبلغ بدورها كل الأطراف الموقعة بما أودع لديها. وسوف تدخل المعاهدة حيز التنفيذ فيما بين الدّول التي صدّقت عليها بمجرد إيداع تصدّيق أغلبية الموقعين، بما فيها تصدّيق بلجيكا وكندا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفرنسا ولوكسمبورج وهولندا والمملكة المتّحدة ، وسوف يبدأ سرّيانها بالنسبة للدول الأخرى ابتداء من التاريخ الذي سيتم إيداع تصدّيقها(***).

البند الثاني عشر

بعد عشر سنوات من سرّيان المعاهدة، أو أي وقت بعد ذلك، سوف تتشاور الأطراف، إذا طلب أحدها ذلك بهدف مراجعة المعاهدة، مع الوضع في الاعتبار العوامل التي تؤثر حينئذ على السلام والأمن في منطقة شمالي الأطلنطي بما في ذلك تطور الترتيبات الدّوليّة والإقليميّة بناء على ميثاق الأمم المتّحدة، وذلك من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدّوليّين.

البند الثالث عشر

بعد سرّيان المعاهدة بعشرين عاماً، يصبح من حق أي طرف أن يتخلى عن عضويته، وذلك بعد عام من تسليم هذا القرار لحكومة الولايات المتّحدة التي ستبلغ بدورها الأطراف الأخرى بكل بلاغ من هذا النوع.

البند الرابع عشر

هذه المعاهدة - التي سيعتبر كل من نصيها الإنجليزي والفرنسي صحيحاً - سوف يتم إيداعها في أرشيف حكومة الولايات المتّحدة، وسوف يبعث بنسخ معتمدة من هذه المعاهدة إلى الحكومات الأخرى الموقعة عليها.

*** بدأ سرّيان المعاهدة في ٢٤ أغسطس١٩٤٩م بعد إيداع تصدّيقات كل الدّول الموقعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٢)

الوثيقة التأسيسية بين الحلف و روسيا

باريس ٢٧ مايو ١٩٩٧

١. المبادئ.

٢. آلية التشاور والتعاون.

٣. مجالات التشاور التعاون.

٤. قضايا سياسيّة – عسكريّة.

اتفق الاتحاد الروسي من ناحية، ومنظمة حلف شمالي الأطلنطي والدّول الأعضاء فيها من ناحية أخرى على أساس الالتزام السياسيّ الدائم الذي اتخذ على أعلى المستويات السياسيّة بإقامة سلام دائم و شامل في منطقة الأورو-أطلسي يقوم على مبادئ الديمقراطيّة والأمن التعاوني إن روسيا والحلف لا يعتبران بعضهما خصوماً فهما يشتركان في هدف التغلب على بقايا المواجهات والمنافسات السابقة و تدعيم الثقة والتعاون المتبادل يؤكد الاتفاق الحالي إصرار روسيا والحلف على تحديد مضمون الالتزام المشترك ببناء أوروبا مستقرة آمنة وغير مقسمة كاملة و حرة لصالح كافة شعوبها، ويعتزم الطرفان تنمية شراكة قوية مستقرة ودائمة على قاعدّة المصالح المشتركة والتبادليّة والشفافية ويحدد هذا الاتفاق أهداف وآلية التشاور والتعاون واتخاذ القرارات المشتركة والعمل المشترك الذي سيشكل جوهر العلاقة المتبادلة بين روسيا والحلف لقد تحول الحلف تحولاً تاريخياً وسوف تستمر هذه العمليّة ففي عام ١٩٩١م راجع التحالف مبادئه الاستراتيجيّة ليضع في الاعتبار المناخ الأمني الجديد في أوروبا وبالتالي فقد خفض الحلف بشكل جذري أسلحته التقليديّة والنوويّة وبينما يحافظ الحلف على قدراته لمواجهة الالتزامات الموكلة إليه في معاهدة واشنطن فقد وسع الحلف وسيواصل توسيع وظائفه السياسيّة كما تولى مهاماً جديدة لحفظ السلام وإدارة الأزمات لمساندة الأمم المتّحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كما حدث في البوسنة-الهرسك و كذلك لمواجهة تحديات أمنيّة جديدة بالمشاركة مع دول ومنظمات دوليّة أخرى إن الحلف يتولى حاليا تنمية الهويّة الأمنيّة الدّفاعيّة الأوروبيّة (ESDI) داخل لتحالف وسيواصل تنمية أسلوب نشط للتعاون مع الدّول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وخاصة من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام كما يعد مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدّول المشاركة مبادرة لإنشاء مجلس شراكة أوروأطلسي كما قررت الدّول الأعضاء في الحلف إعادة النّظر في المفهوم الاستراتيجي للحلف للتأكد من أنه يتلاءم مع الوضع الأمني الجديد والتحدّيات الجديدة في أوروبا أن روسيا تحاول بناء مجتمع ديمقراطي وتحقيق التحول السياسيّ والاقتصادي وهي تطور مفهوم لأمنها القومي وتراجع مبادئها العسكريّة لضمان ملاءمتها التامة مع الحقائق الأمنيّة الجديدة لقد أجرت روسيا تخفيضات عميقة في قوّتها المسلحة وسحبت قوّاتها بشكل غير مسبوق من دول وسط وشرق أوروبا ودول البلطيق كما سحبت كل أسلحتها النوويّة إلى داخل أراضيها الوطنيّة أن روسيا ملتزمة بمزيد من التخفيضات في قوّاتها التقليديّة والنوويّة أنها تشارك بنشاط في عمليّات حفظ السلام المساندة للأمم المتّحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جانب إدارة الأزمات في مناطق مختلفة من العالم إن روسيا تسهم في قوّات متعددة الجنسيات بالبوسنة- الهرسك.

١- المبادئ:

انطلاقاً من مبدأ أمن جميع الدّول في المجتمع الأوروأطلسي لا يتجزأ فسوف تعمل روسيا والحلف معاً للمساهمة في تحقيق أمن مشترك وشامل في أوروبا يقوم على الولاء للقيم المشتركة والالتزامات وقواعد السلوك لصالح جميع الدّول وسوف تساعد روسيا والحلف على تدعيم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بما في ذلك تطوير دورها بوصفها أداة أولية في الدبلوماسيّة الوقائية ومنع النزاعات وإدارة الأزمات وإصلاح ما بعد الأزمات والتعاون الأمني والإقليمي وذلك إضافة إلى تعزيز قدراتها الفعالة لتمكينها من القيام بهذه المهام أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها المنظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها المنظمة الأمنيّة الأوروبيّة الوحيدة لديها دور رئيس في سلام أوروبا واستقرارها وبتدعيم تلك المنظمة فسوف تتعاون روسيا والحلف من أجل منع أي احتمال للعودة إلى التقسيم أو المواجهة في أوروبا أو عزله أيّة دولة في أوروبا للقرن الحادي والعشرين ومع الأخذ في الاعتبار قرارات قمّة لشبونة بشأن ميثاق للأمن الأوروبي فسوف تسعى روسيا والحلف من أجل تعاون واسع بين الدّول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون بهدف خلق مساحة مشتركة من الأمن والاستقرار في أوروبا دون خطوط تقسيم أو مناطق نفوذ تحد من سيادة أيّة دولة وتبدأ روسيا والحلف من منطلق أن الهدف المشترك لتدعيم الأمن والاستقرار في منطقة الأوروأطلسيّة لصالح جميع الدّول يتطلب مواجهة المخاطر والتحدّيات الجديدة مثل القوميّة العدوانيّة وانتشار الأسلحة النوويّة والبيولوجية والكيماوية والإرهاب والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والنزاعات الحدودية التي لم تحل بعد والتي تشكل تهديداً للسلام والرخاء والاستقرار إن هذه الوثيقة لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تؤثر ولا يمكن اعتبار ها مؤثرا على المسؤوليات الأساسيّة لمجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدّوليّين أو على دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبار ها المنظمة الشاملة للتشاور واتخاذ القرارات والتعاون في مجالها وباعتبارها ترتيب إقليمي وفق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتّحدة وبتطبيق بنود هذا القرار فإن روسيا والحلف سيراعيان بصدّق التزاماتهما بمقتضى القانون الدّوليّ والأدوات الدّوليّة بما في ذلك التزامات ميثاق الأمم المتّحدة وقرارات الإعلان الدّوليّ حول حقوق الإنسان إضافة إلى التزاماتها نحو بيان هلسنكي الختامي ووثائق منظمة التعاون والأمن في أوروبا بما في ذلك ميثاق باريس والوثائق التي تم تبينها في قمّة منظمة الأمن والتعاون في لشبونة.

من أجل تحقيق أهداف هذه الوثيقة فإن روسيا والحلف سوف يقيمان علاقتهما على أساس الالتزام المشترك تجاه المبادئ التالية:

- تنمية شراكة قوية مستقرة دائمة ومتساوية على أساس من الشفافية والتعاون من أجل تدعيم الأمن والاستقرار في منطقة الأوروأطلسي.
- الاعتراف بالدّور الحيوي الذي تلعبه الديمقراطيّة والتعددية السياسيّة وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنيّة وكذلك الدّور الذي تلعبه تنمية اقتصاديات السوق الحر في تحقيق رخاء مشترك وأمن شامل.
- الامتناع عن التهديد لاستخدام أو استخدام القوّة ضدّ بعضهما البعض أو ضدّ أيّة دولة أخرى أو سيأدّتها أو وحدة أراضيها أو استقلالها السياسيّ بأي شكل لا يتفق مع ميثاق الأمم المتّحدة و"إعلان المبادئ" الموجهة للعلاقات بين الدّول المشاركة في البيان الختامي لقمة هلسنكي.
- احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي جميع الدّول وكذلك حقها المشروع في اختيار الوسائل الكافية لضمان أمنها وعدم انتهاك حدودها وحق شعوبها في تقرير المصير كما جاء في البيان الختامي في هلسنكي ووثائق منظمة الأمن والتعاون الأخرى.
- الشفافية المتبادلة في وضع وتطبيق سياسة دفاعيّة ومبادئ عسكريّة.
- منع الصراعات وتسوية النزاعات بوسائل سليمة بما يتفق مع مبادئ الأمم المتّحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- آلية التشاور والتعاون: المجلس المشترك الدائم لروسيا – الحلف:

حتى يتم تنفيذ النشاطات والأهداف التي يتضمنها هذا الاتفاق وحتى يتم وضع رؤية مشتركة للأمن الأوروبي وللمشكلات السياسيّة فإن روسيا والحلف سيشكلان مجلس مشترك دائم هدفه الأساسي بناء مستويات متصاعدة للثقة وإقرار مبدأ التشاور والتعاون بين روسيا والحلف من أجل تعزيز أمن كل منهما وكل الدّول في منطقة الأوروأطلسي وإذا ما نشب خلافات فإن روسيا والحلف سيسعيان لتسويتها على أساس النوايا الطيبة والاحترام المتبادل في إطار التشاور السياسيّ.

- إن المجلس المشترك الدائم سيوفر آلية للتشاور والتنسيق – إلى الحد الأقصى كلما كان ذلك ممكناً – من أجل اتخاذ قرارات مشتركة وعمل مشترك فيما يخص القضايا الأمنيّة ذات الاهتمام المشترك ولن تتناول المشاورات المسائل الداخليّة لأي من روسيا أو الحلف أو الدّول الأعضاء في الحلف.
- أن الهدف المشترك لروسيا والحلف هو تحديد واستغلال كل الفرص الممكنة للعمل المشترك ومع نمو العلاقات فإنهما يتوقعان ظهور المزيد من فرص العمل المشترك.
- أن المجلس المشترك الدائم سيكون السبيل الرئيس للتشاور بين روسيا والحلف في وقت الأزمات أو في أي موقف آخر يؤثر على السلام والاستقرار وسوف تعقد اجتماعات غير عاديّة للمجلس إلى جانب الاجتماعات العاديّة لإتاحة الفرصة لمشاورات عاجلة في حالة الطوارئ وفي هذا الإطار فإن روسيا والحلف سيتشاوران فوراً في إطار المجلس المشترك الدائم في حالة ملاحظة أحد أعضاء المجلس لأي تهديد لوحدة أراضيه أو استقلاله السياسيّ أو أمنه.
- أن نشاطات المجلس المشتركة الدائم سوف تقوم على مبادئ الشفافية وخلال المشاورات والتعاون سوف تبلغ كل من روسيا والحلف بعضهما البعض بشأن التحدّيات الأمنيّة التي تواجهها والإجرّاءات التي تعتزم اتخاذها لمواجهتها .
- أن بنود هذا الاتفاق لن تمنح روسيا أو الحلف بأي حالة من الأحوال حق الفيتو على أي عمل يقوم به أحدهما ولا حق تقييد حقوق روسيا أو الحلف في اتخاذ القرارات أو العمل بشكل مستقل ولا يمكن استخدام هذه البنود كعقبة ضدّ مصالح أي من الطرفين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن المجلس المشترك الدائم سيتجمع على مستويات مختلفة و في أشكال مختلفة حسب الموضوع أو رغبة كل من روسيا والحلف فسوف يجتمع المجلس على مستوى وزراء الخارجيّة ومستوى وزراء الدّفاع مرتين سنويا وأيضا يجتمع شهريا على مستوى السفراء والممثلين الدائمين لمجلس شمالي الأطلنطي.

- أن المجلس المشترك الدائم قد ينعقد أيضا - كلما كان ذلك مناسبا- على المستوى رؤساء الدّول والحكومات وقد يشكل المجلس لجانا أو جماعات عمل لمناقشة موضوعات بعينها أو إمكانيات التعاون على أساس مؤقت أو دائم كلما كان ذلك مناسبا.

- سوف يجتمع أيضا الممثلون العسكريّون ورؤساء الأركان تحت رعاية المجلس المشترك الدائم وسوف يعقد اجتماع رؤساء الأركان مرتين على الأقل سنويا إضافة إلى اجتماع شهري على مستوى الممثلين العسكريّين وقد تعقد اجتماعات الخبراء العسكريّين كلما كان ذلك مناسبا.

- سوف يرأس المجلس المشترك الدائم ممثل من روسيا وسكرتير عام الحلف وعلى أساس دوري ممثل من إحدى الدّول الأعضاء في الحلف ولمساندة عمل المجلس المشترك الدائم سوف تقيم روسيا والحلف الهياكل الإدارية الضرورية.

- سوف تنشئ روسيا بعثة لدى الحلف يرأسها ممثل على المستوى سفير وسوف يكون ممثلا عسكريّا كبيرا وفريقه جزء من هذه البعثة بهدف التعاون العسكريّ ويحتفظ الحلف بإمكانية إقامة وجود مناسب في موسكو وسوف يحدد شكله وسيشترك الجانبان في وضع جدول أعمال الدّورات العاديّة كما سيتم وضع الترتيبات التنظيمية والقواعد الإجرائية للمجلس المشترك الدائم وهذه الترتيبات ستكون جاهزة في الجلسة الافتتاحية للمجلس التي ستعقد في غضون أربعة أشهر بعد توقيع على هذه الوثيقة وسوف يركز المجلس على **الأنشطة التالية:**

١. التشاور حول الموضوعات الواردة في الجزء الثالث من هذا الاتفاق وكذلك حول أي قضيّة سياسيّة أو أمنيّة يتم الاتفاق عليها بين الجانبين وعلى أساس هذه المشروعات يتم عرض مبادرات مشتركة حول الموضوعات التي تتفق كل من روسيا والحلف على التحدث فيها أو القيام بعمل تجاهها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. بمجرد التوصل إلى اتفاق في إطار التشاور يتم اتخاذ قرارات مشتركة أو القيام بعمل مشترك تجاه كل حالة على حدة في ذلك المشاركة على قدم المساواة في التخطيط والإعداد لعمليّات مشتركة بما في ذلك عمليّات حفظ السلام تحت سلطة مجلس الأمن أو مسئولية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

٣. أن أي عمل يتخذ من جاني روسيا أو الحلف بشكل مشترك أو منفرد يجب أن يكون متسقاً مع ميثاق الأمم المتّحدة ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

٤. اعترافا بأهميّة الاتصالات المتعمقة بين الأجهزة التشريعية للدول المشاركة في هذا الاتفاق فإن روسيا والحلف سيشجعان أيضاً على الحوار والتعاون الموسع بين الجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي وجمعية شمالي الأطلنطي.

٣- مجالات التشاور والتعاون:

خلال بناء علاقاتهما فإن روسيا والحلف سيركزان على مجالات محددة ذات اهتمام مشترك وسوف يتشاوران ويحاولان التعاون إلى أقصى درجة ممكنة في هذه المجالات:

- قضايا ذات اهتمام مشترك تتعلق بالأمن والاستقرار في المنطقة الأوروأطلسيّة، وبالأزمات بما في ذلك مساهمة روسيا والحلف في الأمن والاستقرار في المنطقة.
- منع النزاعات بما في ذلك الدبلوماسيّة الوقائية، وإدارة الأزمات، وحل النزاعات مع الأخذ في الاعتبار دور ومسؤوليّة الأمم المتّحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعمل هذه المنظمات في تلك المجالات.
- العمليّات بما في ذلك عمليّات حفظ السلام، كل حالة على حدة، تحت سلطة مجلس الأمن أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإذا كانت قوّات العمل المشتركة ستستخدم في هذه الحالات فيتعين المشاركة فيها في وقت مبكر.
- مشاركة روسيا في مجلس الشراكة الأورو أطلسي والشراكة من أجل السلام.
- تبادل المعلومات والمشاورات حول السياسات الاستراتيجيّة والدّفاعيّة، والمبادئ العسكريّة لروسيا والحلف، والميزانيات، وبرامج تنمية البنية الأساسيّة وقضايا الحد من التسلح.
- قضايا الأمن النووي بكل أشكاله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- منع الانتشار النووي والأسلحة البيولوجية والكيماوية ووسائل نقلها ومحاربة الاتجار النووي، وتدعيم التعاون في مجالات الحد من التسلح، بما في ذلك الأوجه السياسيّة والعسكريّة لانتشارها.
- إمكانية التعاون في مسرح الدّفاعات الصاروخية.
- زيادة أمان النقل الجوي الإقليمي، وزيادة قدراته ومبادلته، كلما كان ذلك مناسباً، لزيادة الثقة من خلال الشفافية وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالدّفاع الجوي، وغير ذلك من أوجه إدارة المجال الجوي وسوف يتضمن ذلك استكشاف إمكانية التعاون في المسائل المتعلقة بمجال الدّفاع الجوي.
- زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ والثقة المتبادلة فيما يختص بحجم ودور القوّات التقليديّة لروسيا والدّول الأعضاء في الحلف.
- تبادل المعلومات - كلما كان ذلك مناسباً- حول قضايا الأسلحة النوويّة بما ذلك مبادئ واستراتيجيات روسيا والحلف.
- تنسيق برنامج للتعاون الموسع بين المؤسسات العسكريّة على الجانبين بالصورة التي سيتم شرحها تفصيلاً فيما بعد.
- السعي من أجل التعاون الممكن في مجال الأسلحة من خلال اشتراك روسيا في مؤتمر الحلف لمديري التسلح الوطني.
- تحويل الصناعات العسكريّة.
- تنمية مشروعات تعاونيّة بموافقة الجانبين في مجالات اقتصاديّة وبيئية وعلمية تتعلق بالدّفاع.
- القيام بمبادرات وتدريبات مشتركة في مجال الطوارئ المدنيّة ودرجة الاستعداد وعمليّات الإنقاذ في حالات الكوارث.
- محاربة الإرهاب والاتجار في المخدرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحسين الوعي العام بالنسبة للعلاقات المتطورة بين روسيا والحلف بما في ذلك إقامة مركز توثيق للحلف أو مكتب إعلامي في موسكو، يمكن ضم مجالات أخرى حسب الاتفاق بين الطرفين.

٤- قضايا سياسيّة –عسكريّة:

- تؤكد روسيا والحلف رغبتهما المشتركة في تحقيق مزيد من الاستقرار والأمن في المنطقة الأوروأطلسي.
- تؤكد الدّول الأعضاء في الحلف عدم وجود نية أو خطة أو سبب لنشر أسلحة نوويّة على أراضي الأعضاء الجدد أو أي ضرورة لتغيير الوضع النووي للحلف أو لسياسته النوويّة ولا ترى أية ضرورة مستقبليّة لذلك وهذا يؤكد حقيقة أن الحلف لا يعتزم ولا يخطط ولا يرى ضرورة لإقامة مواقع لتخزين الأسلحة النوويّة على أراضى هؤلاء الأعضاء سواء عن طريق تشييد منشآت جديدة أو تطوير منشآت قديمة (والمفهوم عن مواقع التخزين النووي أنها منشآت مصممة بشكل محد لتخزين الأسلحة لنوويّة وتشمل كل أنواع المنشآت المدعمة بشكل خاص فوق الأرض وتحتها مستودعات التخزين أو السراديب المصممة لتخزين الأسلحة النوويّة).
- اعترافا بأهميّة تطوير معاهدة الحد من الأسلحة التقليديّة في أوروبا من أجل الإطار الأوسع للأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون ومن أجل تحقيق نموذج مشترك وشامل للأمن الأوروبي في القرن الحادي والعشرين فإن روسيا والدّول الأعضاء في الحلف ستعمل معاً في فيتنام ومع الدّول الأخرى الأطراف من أجل تطوير معاهدة الحد من الأسلحة التقليديّة بشكل يزيد من فاعليتها مع الأخذ في الاعتبار المناخ الأمني المتغيّر في أوروبا والمصالح الأمنيّة المشروعة لكل الدّول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون فهم يهدفون جميعاً التوصل إلى اتفاق لتطوير هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن وكخطوة أولى في هذه العمليّة سوف يسعون – مع كل الدّول المشاركة في المعاهدة – من أجل التوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن لوضع إطار يتضمن العناصر الأساسيّة للمعاهدة المطورة بما يتفق مع أهداف ومبادئ الوثيقة التي تم الاتفاق عليها في لشبونة في ديسمبر ١٩٩٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تعتقد روسيا والحلف أن الهدف الأساسي لمعاهدة الأسلحة التقليديّة المطورة يجب أن يكون الخفض الكبير في الكم الإجمالي للمعدات المسموح بها في المعاهدة بما يتفق مع المتطلبات الدّفاعيّة المشروعة لكل دولة من الدّول الأطراف وتشجع روسيا والحلف كل الدّول الأطراف في المعاهدة على إجرّاء خفض في معداتها من الأسلحة التقليديّة في إطار الجهد الشامل لخفض مستوى المعدات بما يتناسب مع التحول في المناخ الأمني الأوروبي.

- تلتزم كل من روسيا والدّول الأعضاء في الحلف بالتدريب على ضبط النفس خلال فترة المفاوضات حول المواقع والقدرات الحالية لقوّاتها التقليديّة خاصة فيما يتعلق بمستويات القوّات وانتشارها وذلك لتجنب أية تطورات في الوضع الأمني بأوروبا يقوض أمن أي من الدّول الأطراف هذا الالتزام ليس حكماً مسبقاً على أي قرارات فردية محتملة تتخذها أيّة دولة لخفض مستوى قوّاتها أو مدى انتشارها ولا على مصالحها الأمنيّة المشروعة.

- تعمل روسيا والدّول الأعضاء في الحلف على أساس أن تطوير معاهدة الأسلحة التقليديّة يجب أن يساعد في ضمان أمن كل الدّول الأطراف وعلى قدم المساواة بصرف النظر عن عضويّتها في تحالف سياسيّ عسكريّ وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار وتدعيمه والاستمرار في منع أي زيادة في القوّات تزعزع الاستقرار في أي موضع بالقارّة الأوروبيّة أن المعاهدة المطورة للأسلحة التقليديّة يجب أن تزيد الشفافية العسكريّة من خلال تبادل المعلومات والتحقق وأن تسمح بمشاركة الأطراف الجدد.

- تقترح روسيا والدّول الأعضاء في الحلف على الدّول الأخرى الأطراف في معاهدة الأسلحة التقليديّة إجرّاء هذا التطوير في المعاهدة حتى تتمكن كل الدّول الأطراف - من خلال الشفافية والتعاون - من الوصول إلى قرار يشأن التخفيضات التي يمكن لكل منها اتخاذها والأسقف الوطنيّة التي يمكن الوصول إليها للحد من المعدات بحيث تصبح الحدود الملزمة في المعاهدة المطورة التي يتم الاتفاق عليهما بالاجتماع من جميع الدّول الأطراف على أن تتم مراجعتها عام ٢٠٠١م وكل خمس سنوات بعد ذلك وبذلك ستضع الدّول الأطراف في الاعتبار مستويات المعدات المحددة في المعاهدة الأصليّة والتي تنطبق على المنطقة من الأطلنطي إلى الأورال فالتخفيضات الهامة التي أجريت والتغيّرات في الأوضاع الأوروبيّة يجب أن تتضمن عدم تقويض الاستقرار في أيّة دولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تؤكد روسيا والدّول الأعضاء في الحلف أن الدّول الأطراف في معاهدة الأسلحة التقليديّة يجب أن تكتفي بقدرات عسكريّة - سواء بشكل منفرد أو جماعي – تتلائم مع احتياجاتها الأمنيّة المشروعة مع الأخذ في الاعتبار التزاماتها الدّوليّة بما في ذلك معاهدة الأسلحة التقليديّة.

- إن كل دولة من الدّول الأطراف ستمنح موافقتها على بنود المعاهدة المعدلة على أساس كل الأسقف الوطنيّة للدول الأطراف وعلى التغيّرات الأساسيّة في الوضع الأمني الحالي والمستقبلي في أوروبا إضافة إلى ذلك وفي المفاوضات حول تعديل معاهدة الأسلحة التقليديّة سوف تسعى روسيا والدّول الأعضاء في الحلف مع الدّول الأخرى الأطراف لتعزيز الاستقرار بمزيد من الإجرّاءات لمنع أي احتمال للتهديد الناجم عن أي أخلال عبر امتلاك أو وضع أسلحة تقليدية في المنطقة المتفق عليها في القارّة الأوروبيّة بما في ذلك وسط وشرق أوروبا.

- لقد عبرت روسيا والدّول الأعضاء في الحلف عن نواياها بشأن وضع قوّاتها التقليديّة في المناخ الأمني الجديد بأوروبا وهي مستعدّة للتشاور حول هذا الوضع في إطار المجلس المشترك الدائم.

- يؤكد الحلف أنه في المناخ الأمني الحالي والمستقبلي فإن التحالف سوف يواصل مهمّته الأساسيّة وهي الدّفاع الجماعي ومهامّه الأخرى بالتأكيد على ضرورة الاندماج وليس على النشر الإضافي الدائم لقوّات قتالية كبيرة وبالتالي فسوف يعتمد الحلف على بنية أساسيّة مناسبة تتلائم مع تلك المهام وفي هذا الإطار قد يتم إجرّاء تعزيزات عند الضرورة في حالة الدّفاع ضدّ تهديد بالعدوان أو القيام بمهام مساندة للسلام بمقتضى ميثاق الأمم المتّحدة ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأيضاً التدريبات التي تتفق مع المعاهدة المعدلة للأسلحة التقليديّة وبنود وثيقة فيينا لعام ١٩٩٤م وإجرّاءات الشفافية المتفق عليها بين الجانبين وسوف تقرض روسيا على نفسه قيوداً مناسبة في عمليّة نشر أسلحتها التقليديّة في أوروبا.

- أن روسيا والدّول الأعضاء في الحلف ستستخدم وتحسن أنظمة الحد من التسلح الحالية وإجرّاءات بناء الثقة لخلق علاقات أمنيّة تقوم على التعاون السلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن روسيا والحلف - من اجل تنمية التعاون بين مؤسساتهما العسكريّة - سوف يوسعان من نطاق التشاور والتعاون السياسيّ- العسكريّ من خلال المجلس المشترك الدائم إضافة إلى حوار موسع بين السلطات العسكريّة العليا في روسيا والدّول الأعضاء في الحلف وسوف ينفذون برنامجاً للنشاطات العسكريّة الموسعة والتعاون العلمي بين روسيا والحلف على كل المستويات وبما يتفق مع القواعد المجلس المشترك الدائم وسيقوم هذا الحوار العسكريّ – العسكريّ الموسع على قواعد لا يعتبرها أي من الطرفين تهديداً له أو تسعى إلى الإضرار بأمنه هذا الحوار العسكريّ - العسكريّ الموسع سيشمل عمليّات تبادل للمعلومات بشكل منتظم حول المبادئ العسكريّة لروسيا والحلف واستراتيجيتهما ووضع قوّاتهما كما ستشمل بحث إمكانية إجرّاء مناورات وتدريبات عسكريّة مشتركة ولمساندة هذا الحوار الموسع والمتطلبات العسكريّة للمجلس المشترك الدائم فسوف تقيم روسيا والحلف بعثة اتصال عسكريّ على مستويات مختلفة وبشكل متبادل من أجل مزيد من الترتيبات المتبادلة لتعزيز شراكاتهما ولضمان دخول هذه الشراكة إلى أقصى حد ممكن من النشاطات العلميّة والتعاون المباشر ولذلك فإن السلطات العسكريّة في روسيا والحلف سيكتشفان مزيد من فرص تنمية العمليّات المشتركة لحفظ السلام بينهما هذه المبادرة يجب أن تقوم على التجربة الإيجابية للعمل معاً في البوسنة – الهرسك ويمكن أن تستخدم الدروس المستفادة منها في إنشاء قوّات العمل المشتركة.
- يبدأ سرّيان هذه الوثيقة من تاريخ توقيعها.
- سوف تتخذ روسيا والحلف الخطوات المناسبة لضمان تنفيذ الاتفاق.
- أعد هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغات الروسية والإنجليزية والفرنسية.
- ستوفر حكومة الاتحاد الروسي وسكرتير عام الحلف للسكرتير العام للأمم المتّحدة وسكرتير عام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نسخة من هذا الاتفاق مع طلب لتوزيعها على أعضاء المنظمتين.

Source: Enatohomepage: internet

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٣)

إعلان مدريد حول الأمن والتعاون الأوروأطلسي

صادر عن رؤساء الدّول والحكومات

{٨ يوليو ١٩٩٧}

١. نحن رؤساء دول وحكومات الدّول الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي، اجتمعنا في مدريد لتحديد شكل "الحلف الجديد ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين. لقد تم تحقيق تقدم ملموس في عمليّة التكيف الداخلي للحلف. وكخطوة هامة في العمليّة التطويرية لتوسيع الحلف، دعونا ثلاث دول لبدء محادثات الانضمام. وقد دعمنا علاقاتنا بشكل كبير مع الشركاء من خلال مجلس الشراكة الأروأطلسي كما تم تعزيز برنامج الشراكة من أجل السلام.

إن توقيعنا يوم ٢٧ مايو على الوثيقة التأسيسية "Foundation Act" مع روسيا والميثاق الذي سنوقعه غداً مع أوكرانيا، يشهد على التزامنا بأوروبا غير مقسمة. كما أننا نعزز الحوار المتوسطي. وهدفنا من كل ذلك هو تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة الأوروأطلسيّة.

هناك أوروبا جديدة صاعدّة، أوروبا أكثر اندماجا وتعاوناً، كما أن بناء أمنيأ أوروبياً يتطور بمساهمتنا ومساهمة منظمات أوروبيّة أخرى وسوف يظل تحالفنا قوّة دافعة في هذه العمليّة.

٢. إننا نتحرك نحو تحقيق رؤيتنا الخاصة بنظام عادل ودائم للسلام في أوروبا كلها يقوم على احترام حقوق الإنسان والحريّة والديمقراطيّة. ونحن نتطلع إلى العيد الخمسين لمعاهدة حلف شمالي الأطلنطي، فإننا نؤكد التزامنا بشراكة قوية ديناميكيّة بين أوروبا وحلفاء الأطلنطي، والتي كانت وستظل حجر الأساس للتحالف ولأوروبا حرة تنعم بالرفاهيّة. إن حيوية الرابطة عبر الأطلسيّة سوف تستفيد من تنمية شراكة حقيقية متوازنة تتولى فيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوروبا مسئولية أكبر، بهذه الروح، فإننا نبني أمناً أوروبياً وهويّة دفاعيّة داخل "الحلف". إن التحالف والاتحاد الأوروبي بينهما مصالح استراتيجيّة مشتركة، إذنا نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في المجلس الأوروبي بأمستردام، وسوف يظل "الحلف" المنتدى الرئيس للتشاور بين الأعضاء والسبيل للاتفاق حول السياسات الخاصة بالأمن والتزامات الحلفاء الدّفاعيّة بمقتضى معاهدة واشنطن.

٣. بينما نحتفظ بوظيفتنا الجوهرية وهي الدّفاع الجماعي، فقد طورنا هياكلنا السياسيّة والعسكريّة لتحسين قدرتنا على مواجهة التحدّيات الجديدة الخاصة بالأزمات الإقليميّة وإدارة الصراعات. إن المساهمة الحلف المستمرّة في تحقيق وحفظ السلام في البوسنة - الهرسك، وحجم التعاون غير المسبوق مع الدّول الأخرى والمنظمات الدّوليّة هناك، يعكس توجهنا التعاوني الذي يعد أساس بناء أمننا المشترك. إن "ناتو" جديد ينمو، "ناتو" جديد من أجل أوروبا جديدة غير مقسمة.

٤. إن أمن أعضاء الحلف يرتبط بشكل لا يفصل بأمن أوروبا كلها، وتحسين الأمن ومناخ الاستقرار لدول منطقة الأوروأطلسي - حيث السلام هش وعدم الاستقرار سائد - يظل محل اهتمام كبير من جانب التحالف. إن تماسك المجتمعات الحرة الديمقراطيّة في القارّة بإكمالها بما يتفق مع مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو محل اهتمام مباشر من جانب التحالف. إن سياسة "الحلف" هي بناء تعاون فعال من خلال نشاطاته الواسعة بما في ذلك مجلس الشراكة الأوروأطلسي مع دول حرة تشارك الحلف في قيمة وتشمل تلك الدّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى جانب الدّول المرشحة لعضويّة الاتحاد.

٥. في اجتماعنا الأخير ببروكسل، قلنا إننا نتوقع ونرحب بانضمام أعضاء جدد، كجزء من العمليّة التطويرية، مع الأخذ في الاعتبار التطوّرات السياسيّة والأمنيّة في أوروبا بإكمالها. وقد طالبت اثنتي عشرة دولة حتى الآن الانضمام إلى التحالف، ونحن نرحب بتطلعات وجهود تلك الدّول. وقد حان الوقت لبدء مرحلة جديدة من هذه العمليّة. إن "الدّراسة حول توسيع الأطلنطي" التي أكدت على ضرورة الحفاظ على الفاعلية العسكريّة للحلف، يجب مراعاتها أثناء توسيع التحالف، وكذلك الحوار المكثف مع الشركاء الراغبين في الانضمام إلى التحليلات الخاصة بالعناصر التي يجب توافرها لضم أعضاء جدد، قد حددت أساسا لتقييم الحالة الراهنة لاستعدادات الدّول الإثنتي عشر الراغبة في الانضمام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. إننا ندعو اليوم جمهورية التشيك والمجر وبولندة لبدء محادثات الانضمام مع الحلف وهدفنا هو توقيع برتوكول الانضمام خلال الاجتماعات الوزارية في ديسمبر ١٩٩٧م، وأن نشهد إتمام عمليّة التصديق على العضويّة لكي تصبح سارية المفعول مع حلول العيد الخمسين لمعاهدة واشنطن في إبريل ١٩٩٩م. وخلال هذه الفترة، سوف يشرك التحالف الدّول المدعوة، إلى أقصى حد ممكن وكلما كان مناسباً، في نشاطات التحالف، وذلك لضمان إنها مستعدّة على أحسن وجه للقيام بمسئوليات والتزامات العضويّة في الحلف الموسع، وسوف نوجه "المجلس المنعقد في جلسة دائمة" لإعداد الترتيبات المناسبة لهذا الغرض.

٧. إن ضم أعضاء جدد سيتطلب من التحالف توفير الموارد التي ستحتاجها بالضرورة عمليّة التوسيع. وسوف نوجه "المجلس المنعقد بصفة دائمة " أن ينتهي بسرعة من وضع تحليل دقيق لمصدّر الموارد اللازمة لعمليّات التوسيع القادمة مع الوضع في الاعتبار استمرار العمل لتوفير الالتزامات العسكريّة. ونحن نثق في أن المناخ الأمني لأوروبا اليوم، سوف يجعل التكاليف اللازمة لدمج أعضاء جدد، معقول، وأن الموارد اللازمة لمواجهة هذه التكاليف ستكون متوافرة.

٨. إننا نؤكد أن "الحلف" سوف يظل مفتوحاً لأعضاء جدد بموجب البند العاشر من معاهدة حلف شمال الأطلنطي. وسوف يظل التحالف يرحب بأعضاء جدد يكونوا في وضع يعزز مبادئ المعاهدة ويسهم في أمن منطقة الأوروأطلسي. ويتوقع التحالف أن يمد دعواته في السنوات المقبلة لدول راغبة في وقادرة على تحمل مسئوليات والتزامات العضويّة. وكما تقرر فإن الحلف يخدم من وراء ضم هذه الدّول، المصالح السياسيّة والاستراتيجيّة الشاملة للتحالف، وإن يدعم ضمها الأمن والاستقرار الشامل في أوروبا. ولبلورة هذا الالتزام، سوف يبقى "الحلف" علي علاقة نشطة مع تلك الدّول التي أعربت عن رغبتها في عضويته، إضافة إلى الدّول التي ترغب في عضويته مستقبلا. تلك الدّول التي إعربت من قبل عن رغبتها في أن تصبح أعضاء في"الحلف"، والتي لم تتم دعوتها لبدء محادثات الانضمام، ستظل موضع اعتبار لضمها مستقبلاً، وسوف تظل الاعتبارات التي تم وضعها في "دراسة توسيع الحلف" عام ١٩٩٥م تنطبق على الراغبين مستقبلا، بصرف النظر عن مواقعهم الجغرافي. ولن تستبعد أيّة دولة أوروبيّة ديمقراطيّة تحقق أهداف المعاهدة. إضافة إلى ذلك، ومن أجل تدعيم الأمن والاستقرار في أوروبا، فإن أية خطوات في عمليّة توسيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحلف المستمرّة يجب أن توازن المخاوف الأمنيّة لكل الحلفاء. ولمساندة هذه العمليّة، فإننا نشجع بشدة المشاركة النشطة للأعضاء الراغبين في مجلس الشراكة الأوروأطلسي، والشراكة من أجل السلام والتي ستعمق مشاركتهم السياسيّة والعسكريّة في عمل التحالف. كما إننا نعتزم مواصلة الحوار المكثف مع تلك الدّول التي ترغب في الانضمام إلى الحلف أو التي ترغب في مواصلة الحوار معه حول مسالة العضويّة ولتحقيق هذا الهدف، فإن تلك الحوارات المكثفة ستغطي نطاقاً كاملاً من القضايا السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة المتعلقة بإمكانية الانضمام للحلف، بصرف النظر عن أي قرار من جانب التحالف وسوف تتضمن الحوارات اجتماعاً مع مجلس الشراكة الأوروأطلسي واجتماعات دورية مع مجلس شمال الأطلنطي المنعقد في جلسة دائمة وأجهزة الجلف الأخرى كلما سمحت الفرصة بذلك. والتزاما بتعهدنا بالحفاظ على الباب مفتوحا لضم أعضاء إضافيين في المستقبل، فإننا نوجه وزراء خارجيّة الحلف إلى مواصلة عمليّات المراجعة وإبلاغنا بالتقارير.

وسوف نراجع العمليّة في اجتماعنا القادم عام ١٩٩٩م. وبالنسبة لطالبي العضويّة، فإننا نشهد باهتمام ونضع في الاعتبار التطوّرات الإيجابية نحو الديمقراطيّة وحكم القانون في عدد من دول جنوب شرق أوروبا وخاصة رومانية وسلوفينيا.

ويعترف التحالف بضرورة توفير استقرار أكبر وتعاون أمني إقليمي أقوى في دول جنوب شرق أوروبا وتشجيع اندماجها المتصاعد داخل المجتمع الأوروأطلسي وفي الوقت نفسه فإننا نعترف بالتقدم الذي تحقق نحو مزيد من الاستقرار والتعاون من جانب الدّول في منطقة البلطيق والتي ترغب أيضا في العضويّة، وبينما نتطلع إلى مستقبل التحالف، فإن التقدم نحو هذه الأهداف سيكون هاماً من أجل تحقيق هدفنا الشامل نحو أوروبا حرة غير مقسمة تتمتع بالرخاء والسلام .

٩. إن إقامة مجلس الشراكة الأوروأطلسيّة في سينترا -Sintra- يشكل بعداً جديداً في العلاقات مع شركائنا، ونحن نتطلع لاجتماع الغد مع رؤساء الحكومات تحت رعاية مجلس الشراكة الأوروأطلسيّة. وسوف يكون مجلس الشراكة الأوروأطلسيّة عنصراً هاماً في مساعينا المشتركة لدفع الأمن والاستقرار في منطقة الأوروأطلسي، وبناء على التجربة الناجحة مع مجلس تعاون شمالي الأطلنطي، ومع الشراكة من أجل السلام، فسوف يوفر مجلس الشراكة الأوروأطلسيّة الإطار الأوسع لكل أوجه تعاوننا الواسع النطاق ويرفعها إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى نوعي جديد، كما سيعمق ويزيد من التركيز على المناقشات السياسيّة والأمنيّة متعددة الجوانب، ويدفع نطاق وفحوى تعاوننا المشترك، ويزيد من الشفافية والثقة في الأمور الأمنيّة بين الدّول الأعضاء في المجلس. إن البعد السياسيّ الموسع للتشاور والتعاون الذي سيمنحه مجلس الشراكة الأوروأطلسيّة سوف يسمح للشركاء إذا أرادوا، بتنمية علاقة سياسيّة مباشرة منفردة، أو في جماعات أصغر مع التحالف. كما أن المجلس سيزيد من نطاق التشاور والتعاون حول مسائل وأنشطة إقليميّة.

١٠. لقد أصبح برنامج الشراكة من أجل السلام النقطة المحورية لجهودنا من أجل بناء نماذج للتعاون العلمي في مجال الأمن. ودون الشراكة من أجل السلام، لما استطعنا جمع ونشر قوّات حفظ الاستقرار في البوسنة ـ الهرسك بهذه الفاعلية والكفاءة بمشاركة العديد من شركائنا.

إذنا نرحب ونساند القرار تم اتخاذه في (سينترا) لدفع الشراكة من أجل السلام، وذلك بتدعيم عنصر التشاور السياسيّ، وزيادة دور الشركاء في اتخاذ القرار والتخطيط داخل برنامج الشراكة من أجل السلام وجعل برنامج الشراكة من أجل السلام أكثر عملا وسوف يستطيع الشركاء مستقبلا الاندماج بصورة أكبر في قضايا برنامج الشراكة من أجل السلام وكذلك في عمليّاته.

وسوف تتشكل عناصر من العسكريّين من مختلف المستويات في الهيكل العسكريّ للتحالف، وسوف تصبح "عمليّة التخطيط والمراجعة أشبه بعمليّة التخطيط لقوّات الحلف. وعلى أساس مبدأ المفاضلة، فإن الدّول المشاركة ستستطيع بالتالي أن تقترب أكثر من التحالف، ونحن ندعو كل الدّول المشاركة غلى الاستفادة بالكامل من الإمكانيات الجديدة التي يوفرها برنامج الشراكة من أجل السلام.

ومع الفرص العديدة تأتي أيضا الحاجة لتمثيل سياسيّ وعسكريّ مناسب في مقر الحلف في بروكسل. لذلك أوجدنا فرصا للشركاء الإقامة بعثات دبلوماسيا في الحلف بمقتضى اتفاق بروكسل الذي دخل حيز التنفيذ في٢٨ مارس ١٩٩٧م. ومن ثم فإننا ندعو، ونشجع الدّول المشاركة الاستفادة من هذه الفرصة.

١١. إن "الوثيقة التأسيسية" للعلاقات والتعاون والأمن المتبادل" بين الحلف وروسيا الاتحاديّة الموقعة في ٢٧ مايو١٩٩٧م في باريس، هي إنجاز تاريخي وتبدأ عهدا جديدا في العلاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمنيّة الأوروبيّة، عهدا من التعاون بين الخلف وروسيا. إن الوثيقة التأسيسية تعكس التزامنا المشترك ببناء سلام دائم وشامل في المنطقة الأوروأطلسي بمقتضى مبادئ الديمقراطيّة والأمن التعاوني. وتسهم بنودها في تحقيق هدف الحلف بدعم الأمن بكل دول أوروبا، والذي نعيد دعمه من خلال أعمالنا هنا في مدريد. كما أنه يوفر للحلف وروسيا إطارا نعتزم من خلاله خلق شراكة قوية مستقر ودائمة. إننا ملتزمون بالعمل مع روسيا للاستفادة بشكل كامل ببنود الوثيقة التأسيسية.

من خلال المنتدى الجديد الذي إنشاء بمقتضى"الوثيقة التأسيسية" فإن الحلف وروسيا سوف يتشاوران ويتعاونان كلما كان ذلك ممكنا ويعملان معا لمواجهة التحدّيات التي تواجه الأمن الأوروبي. إن نشاطات المجلس المشترك الدائم بين الحلف وروسيا الاتحاديّة سوف تقوم على مبادئ التبادليّة والشفافية. إن التعاون بين القوّات الروسية والحلف في البوسنة - الهرسك بين مدى الإمكانية حين نعمل معا، وسوف نستفيد من هذه التجربة، ومن خلال برنامج الشراكة من أجل السلام، لتنمية تعاون حقيقي بين الحلف وروسيا. إننا نتطلع للتشاور بشكل منضم مع روسيا حول نطاق واسع من الموضوعات، ولتحقيق مزيد من التعاون، كما في ذلك التعاون العسكريّ من خلال المجلس المشترك الدائم الذي سيبدأ عمله عما قريبا.

١٢. إننا نعلق أهميّة كبيرة على ما سيتم التوقيع عليه غدا بين الحلف وأكورانية - ميثاق الشراكة المميزة – فهذا الميثاق سيدفع التعاون بين الجانبين نحو مستوى أعمق ويوفر دافعا جديدا لتقوية علاقاتنا ويعزز الأمن في المنطقة بشكل أوسع. إننا مقتنعون بأن استقلال أوكرانيا، ووحدة أراضيها وسيادتها تعد عاملاً أساسيا لضمان استقرار أوروبا. إننا نواصل مساندة العمليّة الإصلاحية في أوكرانيا في مرحلة نموها كدولة ديمقراطيّة تتمتع باقتصاد السوق.

إننا نريد أن نبني على الخطوات التي اتخذت حتى الآن في تنمية علاقة قوية دائمة بين الحلف وأوكرانيا، ونرحب بالتعاون العلمي الذي تحقق مع التحالف من خلال مشاركة أوكرانيا في قوّات تطبيق اتفاق السلام، وقوّات حفظ الاستقرار، وكذلك في افتتاح مكتب المعلومات التابع للحلف في (كييف)، باعتبار ذلك إسهاما هاما في الإطار. إننا نتطلع إلى تنفيذ مبكر ونشط للميثاق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣. إن منطقة المتوسط تستحق اهتماما كبيرا نظرا لارتباط الأمن الأوروبي ارتباطا وثيقا باستقرار منطقة المتوسط. إننا راضون عن المبادرة المتوسطة التي طرحت في اجتماعنا الأخير في بروكسل، فالحوار الذي بدأناه مع عدد من دول المتوسطية ينمو باطراد وبنجاح ويسهم في بناء الثقة والتعاون في المنطقة، ويكمل جهودا دوليّة أخرى. إننا نساند الإجرّاءات التي تم الاتفاق عليها من جانب وزراء خارجيّة الحلف في (سينترا) حول توسيع نطاق وتدعيم الحوار، وعلى أساس توصياتهم قررنا اليوم إقامة لجنة جديدة تحت سلطة مجلس شمالي الأطلنطي، وهي (مجموعة تعاون المتوسط) والتي ستتحمل المسئولية الكاملة عن الحوار مع المتوسط.

١٤. إننا نرحب بالتقدم الذي تحقق في مجال التطوير الداخلي بالحلف، فأهدافه الأساسيّة هي الحفاظ على فاعلية التحالف العسكريّ وقدرته على رد الفعل في مواجهة طائفة واسعة من المواقف الطارئة، والحفاظ على الرابطة عبر الأطلسيّة، وتنمية "الهويّة الأمنيّة الدّفاعيّة الأوروبيّة" داخل التحالف. إننا يادي جديد للتحالف وتطبيق مفهوم "قوّة العمل المشتركة المجمعة" وبناء القوّة الأمنيّة والدّفاعيّة الأوروبيّة داخل الحلف. إننا نعلق أهميّة كبيرة على الإنجاز المبكر والناجح لهذه العمليّة، فمواصلة عمليّات الخفض المتفق عليها، وإعادة هيكلة القوّات المسلحة للتحالف ستحقق له نطاقا واسعا من القدرات المطلوبة لمواجهة تحديات المستقبل.

١٥. إننا نرحب بالتقدم الذي تم تحقيقه في تنمية هيكل قيادي جديد سيمكن التحالف من تنفيذ كافة المهام بشكل أكثر فاعلية ومرونة، ويساند علاقاتنا المتطورة مع الشركاء وقبول أعضاء جدد. إضافة إلى ما سيتحقق من جرّاء اعتباره جزءا من الهويّة الأمنيّة والدّفاعيّة الأوروبيّة داخل الحلف، وهو الأمر الذي سيتيح الفرصة لترتيبات قيادية أوروبيّة قادرة على الإعداد والمساندة والقيادة وإدارة العمليّات بقيادة اتحاد غرب أوروبا (WEU)، إذنا نلاحظ أن العناصر الهامة لهيكل القيادة الجديد قد تم تحديدها وسوف تشكل الأساس لمزيد من العمل، ويتعين علينا الحفاظ على قوّة الدفع لهذا العمل، وبناء على ذلك وجهنا "المجلس المنعقدة في جلسة دائمة " وبنصيحة اللجنة العسكريّة، للعمل على حل القضايا البارزة بهدف التوصل إلى اتفاق حول هيكل قيادة الحلف مع حلول اجتماعات المجلس الوزاري في ديسمبر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦. في إطار هذه الخلفية فإن أعضاء الهيكل العسكريّ المندمج للتحالف يرحبون - بحرارة- بإعلان إسبانيا اليوم استعدادها للمشاركة الكاملة في الهيكل القيادي الجديد للتحالف، بمجرد التوصل إلى اتفاق حوله. إن مشاركة إسبانيا الكاملة ستفرز المساهمة الشاملة لأمن التحالف، وتساعد في تنمية الهويّة الأمنيّة والدّفاعيّة الأوروبيّة داخل الحلف، وتقوي الروابط عبر الأطلسيّة.

١٧. نعبر عن سعادتنا للتقدم الذي تم في تطبيق مفهوم "قوّة العمل المشتركة المجمعة" ربما في ذلك التحديد المبدئي للمقار الرئيسة، ونتطلع إلى المحاولات القادمة، هذا المفهوم سيفرز قدرتنا على قيادة القوّات متعددة الجنسيات ومتعددة الخدمات، التي يتم تشكيلها ونشرها في وقت قصير، والتي تستطيع قيادة عدد كبير من العمليّات العسكريّة. وسوف تسهل "قوّة العمل المشتركة " إمكانية مشاركة الدّول غير الأعضاء في الحلف في العمليّات، وتسهم في تنمية "الهويّة الأمنيّة والدّفاعيّة الأوروبيّة" داخل التحالف من خلال قوّات "العمل المشترك" بقيادة الاتحاد الأوروبي.

١٨. إننا نؤكد مجددا- كما جاء في إعلان بروكسل ١٩٩٤م- مساندتنا الكاملة لتنمية "الهويّة" الأمنيّة والدّفاعيّة الأوروبيّة من خلال إتاحة إمكانيات الحلف وقدراته أمام عمليّات اتحاد غرب أوروبا، ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإن التحالف يبني الهويّة الأمنيّة الأوروبيّة على أساس مبادئ عسكريّ صلبة يساندها تخطيط عسكريّ مناسب يتيح تشكيل قوّات عسكريّة منسجمة وفعالة قادرة على العمل تحت القيادة السياسيّة والتوجيه الاستراتيجي لاتحاد غرب أوروبا. إننا نساند القرارات التي اتخذت في الاجتماع الوزاري العام الماضي في برلين في هذا الشأن والتي تخدم مصالح التحالف إلى جانب مصالح اتحاد غرب أوروبا. إضافة إلى ذلك فإننا نساند التقدم الهام الذي حدث في تطبيق هذه القرارات وفي تنمية الهويّة الأمنيّة والدّفاعيّة الأوروبيّة داخل التحالف، وفي هذا الإطار نساند القرارات التي اتخذت بالنسبة لترتيبات القيادة الأوروبيّة داخل الحلف لإعداد ومساندة وإدارة العمليّات تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا مع استخدام إمكانيات الحلف وقدراته وكذلك الترتيبات لتحديد أصول الحلف وقدراته التي يمكن أن تساند العمليّات بقيادة اتحاد غرب أوروبا وكذلك الترتيبات لمشاورات الحلف واتحاد غرب أوروبا حول التقدم في إطار التطبيق الجاري لعمليّة التخطيط الدّفاعي المعدل لكل مهام التحالف. إننا نرحب أيضا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتقدم الذي حدث بالنسبة للتخطيط والتدريبات المستقبليّة للعمليّات تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا وفي تطوير الترتيبات الضرورية لإطلاق أصول الحلف ومراقبتها وإعادة وتبادل المعلومات بين الحلف واتحاد غرب أوروبا في إطار "اتفاقية الأمن بين الحلف واتحاد غرب أوروبا.

ونلاحظ بارتياح أن بناء الهويّة الأمنيّة الدّفاعيّة الأوروبيّة داخل التحالف قد استفاد كثيراً من الاتفاق الأخير في اتحاد غرب أوروبا حول مشاركة كل الحلفاء الأوروبيين- إذا ما أرادوا ذلك ـ في العمليّات بقيادة اتحاد غرب أوروبا مع استخدام ممتلكات الحلف وقدراته، وكذلك التخطيط والإعداد لهذه العمليّات.

ونلاحظ أيضا رغبة كندا في المشاركة من مثل هذه العمليّات حينما يتفق ذلك مع مصالحها وتحت الشروط المستجدة. إننا نواجه المجلس المنعقد في جلسة دائماً أن يكمل عمله بنشاط في تطوير الهويّة الدّفاعيّة الأوروبيّة داخل الحلف بالتعاون مع اتحاد غرب أوروبا.

١٩. إن المفهوم الاستراتيجي للتحالف الذي تبنيناه في اجتماعنا بروما في ١٩٩١م، حدد الأهداف الرئيسة للتحالف، ومع الاعتراف بأن المناخ الاستراتيجي قد تغير منذ ذلك الحين، لذلك قررنا دراسة المفهوم الاستراتيجي لضمان ملاءمته الكاملة للوضع الأمني والتحدّيات الجديدة في أوروبا. وبناء على توصية وزراء خارجيتنا في "سينترا" قررنا توجيه المجلس المنعقد في جلسة دائمة لتطوير شروط مراجعة هذه الدّراسة وتحديثها إذا دعت الضرورة حتى يتم التصدّيق عليها في الاجتماعات الوزارية في الخريف القادم. وسوف يؤكد هذا العمل التزامنا بجوهر وضيفة الحلف وهي الدّفاع الجماعي ودعم الرابط عبر الأطلسيّة.

٢٠. إننا نؤكد مجددا التزامنا بالشفافية الكاملة بين الحلف واتحاد غرب أوروبا في إدارة الأزمات من خلال المشاورات المشتركة حول كيفيّة مواجهة المخاطر. وفي هذا الإطار، فإننا مصرون على تدعيم التعاون المؤسسي بين المنظمتين ونرحب بحقيقة أن اتحاد غرب أوروبا قد تولى أخيراً مهمّة تحسين قدرته على التخطيط وإدارة الأزمات وعمليّات حفظ السلام بما في ذلك وضع الأساس للعمليّات المحتملة بقيادة اتحاد غرب أوروبا وبمساندة ممتلكات الحلف وقدراته، وكذلك قبول دعوة التحالف للمشاركة في "التوجيه الوزاري للحلف" للتخطيط الدّفاعي. لذلك سوف نواصل تطوير الترتيبات والإجرّاءات الضرورية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتخطيط والإعداد والإدارة والتدريب على العمليّات بقيادة اتحاد غرب أوروبا مع استخدام ممتلكات الحلف وقدراته.

٢١. إننا نؤكد مجددا التزامنا بتدعيم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كمنظمة إقليميّة بمقتضى البند الثامن من ميثاق الأمم المتّحدة وكأداة أولية لمنع النزاعات وكذلك تعزيز الأمن التعاوني ودفع الديمقراطيّة وحقوق الإنسان. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها أكثر الثر المنظمات الأمنيّة الأوروبيّة شمولا، تلعب دورا هاما في تحقيق السلام والاستقرار والأمن في أوروبا توفر أساسا لبناء وتنمية تعاون شامل للأمن الأوروبي. إن هدفنا هو أن نخلق في أوروبا – ومن خلال أوسع تعاون ممكن بين دول منظمة الأمن والتعاون – مساحة مشتركة من الأمن والاستقرار، دون خطوط تقسيم، أو مناطق نفوذ تحد من سيادة دول بعينها. إننا نواصل مساندة عمل منظمة الأمن والتعاون من أجل بناء نموذج للأمن المشترك الشامل في أوروبا في القرن الحادي والعشرين يتفق مع قرارات قمّة لشبونة في ١٩٩٦م بما في ذلك وضع ميثاق للأمن والتعاون الأوروبي.

٢٢. إننا نرحب بالنجاح الذي تحقق في ألبانيا بإجرّاء انتخابات يمكن اعتبارها خطوة أولى لتوفير الأساس لمزيد من الاستقرار وحكومة ديمقراطيّة، ولفرض النظام والقانون في الدّولة. إننا نؤكد في الإطار أهميّة الالتزام الجاد من جانب كل القوى السياسيّة لمواصلة عمليّة المصالحة الوطنيّة ونرحب أيضا بالدّور الهام لقوّة الحماية متعددة الجنسيات بقيادة إيطاليا وبمشاركة عديد من الحلفاء والشركاء، في المساعدّة على خلق مناخ أمن لإعادة السلام والنظام. إننا نقدر جهود منظمة الأمن والتعاون باعتبارها الإطار المنسق للمساعدات الدّوليّة في ألبانيا، إلى جانب المساهمات الهامة من جانب الاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا والمجلس الأوروبي. إننا نتابع عن قرب الأحداث في ألبانيا وندرس إجرّاءات من خلال "الشراكة من اجل السلام" لتقديم المساعدّة بمجرد أن تسمح الظروف بذلك، في إعادة بناء القوّات المسلحة الألبانية باعتبارها عنصرا هاما للعمليّة الإصلاحية. إن المساندة الدّوليّة المستمرّة ستكون هامة في المساعدّة على إعادة الاستقرار إلى ألبانيا.

٢٣. إننا نواصل أهميّة كبيرة على دفع وسائل منع الانتشار النووي والحد من التسلح ونزع السلاح. إننا نرحب بالتقدم الذي تم منذ قمّة بروكسل، باعتباره جزءا لا يتجزأ من عمليّة تطوير الحلف، من أجل تكثيف وتوسيع الجهود السياسيّة والدّفاعيّة للتحالف والتي تستهدف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منع الانتشار وحماية الوحدة الاستراتيجيّة للحلف وحريّة حركتها رغم المخاطر التي تشكلها الأسلحة النوويّة والبيولوجية والكيماوية ووسائل نقلها. ونعلق أهميّة قصوى على هذه الجهود، ونرحب بالإنجازات الهامة للتحالف وننصح بمواصلة هذا العمل.

إننا ندعو كل الدّول التي لم تفعل ذلك بعد، أن توقع وتصدّق على اتفاقية الأسلحة الكيماوية. ومع إدراكنا أن تعزيز الثقة عن طريق الاستجابة لهذا النداء ستدعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإننا نؤكد إصرارنا على وضع آلية فعالة وملزمة قانونا للتحقيق في أسرع وقت ممكن. إننا نحث روسيا الاتّحاديّة على التصدّيق على معاهدة "ستارت" الثانية، دون تأخير حتى نبدأ مفاوضات (ستارت) الثالثة.

إننا نساند السعي الدؤوب من أجل التواصل إلى اتفاق دولي فعال وملزم قانونا لحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد. إننا نلاحظ التطوّرات الإيجابية في مؤتمر نزع السلاح، كما نلاحظ التقدم الذي تم في "عمليّة اوتاوا" التي تهدف إلى تحقيق حظر بحلول نهاية العام.

٢٤. إننا نعلق أهميّة قصوى على معاهدة خفض القوّات التقليديّة في أوروبا (CFE) وعلى إتمامها. وفي هذا الإطار فإننا نرحب ببدء تنفيذ الاتفاقية الجانبية لخفض القوّات التقليديّة في أوروبا يوم ١٥مايو ١٩٩٧م ونؤكد أهميتها للاستقرار الإقليمي. إننا نشترك في الالتزام بأن تواصل الدّول الثلاثين الأطراف في المعاهدة التطبيق الكامل لهذه المعاهدة وللوثائق الملحقة بها وللاتفاقية الجانبية ونؤكد استعدادنا للتعاون مع الدّول الأطراف الأخرى في التوصل في أسرع وقت ممكن إلى معاهدة معدلة للقوّات التقليديّة في أوروبا تضع في الاعتبار الأوضاع السياسيّة والعسكريّة المتغيّرة في أوروبا، وتظل في نفس الوقت حجر الأساس للاستقرار، وتوفير الأمن للجميع.

وقد تقدم الحلف باقتراح شامل لتعديل معاهدة القوّات التقليديّة في أوروبا على أساس هيكل معدل للأسقف الوطنيّة والإقليميّة وقد أبدى الحلفاء استعدادهم لإجرّاء خفض كبير في الأسقف الوطنيّة بالنسبة للمعدات التي حددتها المعاهدة. إننا نتطلع إلى العمل مع الدّول الأخرى الأطراف في تلك المعاهدة إلى الإنجاز المبكر "لاتفاقية الإطار" الخاصة بتعديل معاهدة خفض القوّات التقليديّة وفي أوروبا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٥. إننا نؤكد أهميّة الترتيبات داخل التحالف من أجل التشاور حول التهديدات ذات الطبيعّة الأوسع، بما في ذلك تلك المرتبط بالتجارة غير المشروعة للأسلحة وأعمال الإرهاب التي تؤثر على المصالح الأمنيّة للتحالف. إننا نواصل التنديد بكل أعمال الإرهاب الدّوليّ التي تمثل انتهاكا صارخا لكرامة الإنسان وحقوقه، وتهدد العلاقات الطبيعية بين الدّول. وبمقتضى تشريعاتنا الوطنيّة فإننا نؤكد على ضرورة التعاون الفعال لمنع وقمع مثل هذا البلاء.

٢٦. إن الخطوات التي اتخذناها اليوم وكذلك الاجتماع الذي سنعقده غدا مع شركائنا تحت رعاية مجلس الشراكة الأوروأطلسي، يقربنا من هدف بناء أمن تعاوني في أوروبا. إننا نظل ملتزمين بمجتمع أوروأطلسي حر وغير مقسم يستمتع فيه الجميع بالسلام والرخاء وسيظل الحلف المتجدد في بنائه وفي منهجه والمدعم في أهدافه وفي قراراته، وبأعضائه المتزايدين يلعب دورا في تحقيق هذا الهدف، وفي مواجهة التحدّيات الأمنيّة في المستقبل.

٢٧. إننا نعرب تقديرنا العميق لكرم الضيافة من جانب حكومة إسبانيا، ونتطلع للاجتماع مرة أخرى بمناسبة العيد الخمسين لمعاهدة حلف شمالي الأطلنطي في إبريل ١٩٩٩م.

Source: NATO Homepage : Internet

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٤)

ميثاق حول علاقة مميزة بين حلف شمالي الأطلنطي وأوكرانيا

مدريد { ٩ يوليو ١٩٩٧ }

١- إن بناء علاقة أقوي بين الحلف وأوكرانيا يقوم على:

- التزام سياسيّ على أعلي مستوى.
- الاعتراف بالتغيّرات الجذرية في المناخ الأمني بأوروبا والتي ربطت بشكل كامل بين أمن جميع الدّول.
- الإصرار على تدعيم الثقة والتعاون المتبادلين بهدف تعزيز الأمن والاستقرار، والتعاون من أجل بناء أوروبا مستقرة وآمنة غير مقسمة.
- التأكيد على التحول العميق الذي جرى داخل الحلف منذ انتهاء الحرب الباردة واستمراره في التكيف من أجل مواجهة الظروف المتغيّرة في أمن أوروبا - الأطلنطي، بما في ذلك مساندتها -كل حال على حدة - للمهام الجديدة لعمليّات حفظ السلام تحت سلطة مجلس الأمن الدّوليّ أو تحت مسؤوليّة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.
- الترحيب بالتقدم الذي تحقق في أوكرانيا والتطلع لمزيد من الخطوات لتنمية مؤسساتها الديمقراطيّة، وتطبيق الإصلاحات الاقتصاديّة الجذرية، وتعميق عمليّة الدمج مع الهياكل الأوروبيّة والأوروأطلسيّة بإكمالها.
- ملاحظة دور الحلف الإيجابي في الحفاظ على السلام والاستقرار في أوروبا وفي تحقيق مزيد من الثقة والشفافية في المنطقة الأورأطلسيّة وانفتاحها على التعاون مع الديمقراطيات الجديدة في وسط وشرق أوروبا بما في ذلك أوكرانيا.
- الاقتناع بأن أوكرانيا المستقلة الديمقراطيّة المستقرة تمثل عنصراً رئيساً لضمان الاستقرار في وسط وشرق أوروبا وفي القارّة كلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إدراك أهميّة العلاقة القويّة الدائمة بين الحلف وأوكرانيا، والاعتراف بالتقدم القوي الذي تحقق من خلال نطاق واسع من النشاطات من أجل تنمية العلاقة قوية مدعمة بين الحلف وأوكرانيا بمقتضى الأسس المعلنة في "البيان الصحفي المشترك" يوم ١٤ سبتمبر ١٩٩٥م.
- الإصرار على توسيع وتكثيف التعاون بين الجانبين في إطار مجلس الشراكة الأوروأطلسي، بما في ذلك برنامج الشراكة من أجل السلام.
- الترحيب بالتعاون العلمي بين الجانبين في إطار قوّات تنفيذ اتفاق "دايتون" للسلام وقوّات حفظ الاستقرار وغيرها من عمليّات حفظ السلام في يوجوسلافيا السابقة.
- الاتفاق في وجهة النظر الخاصة بأن فتح الباب لأعضاء جدد في التحالف بمقتضى البند العاشر من معاهدة واشنطن بهدف تدعيم الاستقرار في أوروبا، وضمان أمن جميع الدّول الأوروبيّة دون إعادة رسم خطوط جديدة للتقسيم في القارّة الأوروبيّة.
- الالتزام - بمقتضى هذا الميثاق - بتوسيع وتدعيم التعاون بين الجانبين وتنمية شراكة مميزة ومؤثرة تدفع نحو مزيد من الاستقرار ودعم القيم الديمقراطيّة المشتركة في وسط وشرق أوروبا.

٢- مبادئ تنمية العلاقات بين الحلف وأوكرانيا:

سوف يؤسس الحلف وأوكرانيا علاقاتهما في إطار مبادئ والتزامات القانون الدّوليّ والمواثيق الدّوليّة بما في ذلك ميثاق الأمم المتّحدة "وثيقة هلسنكي الختامية" ووثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبالتالي فإن الحلف وأوكرانيا يؤكدان التزامهمّا بك:

- الاعتراف بأن أمن جميع الدّول في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا غير قابل للتقسيم، وأنه ما من دولة تستطيع أن تحقق أمنها على حساب دولة أخرى، وما من دولة تستطيع اعتبار أي جزء من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منطقة نفوذ خاصة بها.
- الامتناع عن التهديد باستخدام القوّة أو استخدامها ضدّ أيّة دولة بطريقة لا تتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة أو وثيقة هلسنكي الختامية والتي تسترشد بها الدّولة المشاركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حق كل الدّول في اختيار وتنفيذ ترتيباتها الأمنيّة الخاصة، وحقها في اختيار أو تغيير ترتيباتها الأمنيّة بما في ذلك معاهدات التحالف أثناء تطويرها.
- احترام سيادة كل الدّول الأخرى ووحدة أراضيها واستقلالها السياسيّ، وعدم انتهاك الحدود، وتنمية علاقات حسن جوار.
- مراعاة حكم القانون، وتعزيز الديمقراطيّة، والتعددية السياسيّة واقتصاد السوق.
- حقوق الإنسان، حقوق الأشخاص المنتمين للأقليات الوطنيّة.
- منع الصراعات وتسوية النزاعات بوسائل سلمية بمقتضى مبادئ الأمم المتّحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
- تؤكد أوكرانيا إصرارها على تنفيذ إصلاحاتها الدّفاعيّة، وتدعيم السيطرة الديمقراطيّة والمدنيّة على القوّات المسلحة، وزيادة اندماجها مع قوّات الحلف ودول الشراكة الأخرى، ويؤكد الحلف مساندته لجهود أوكرانيا في هذه المجالات.
- ترحب أوكرانيا بمحاولات "الحلف" المستمرّة والنشطة للتكيف من أجل مواجهة الظروف المتغيّرة في الأمن الأورأطلسي، ولدوره في تعزيز الأمن، الأوروأطلسي بمساعدة منظمات دوليّة أخرى مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي واتحاد غرب أوروبا، وكذلك لتشجيعه على نشر مناخ عام من الثقة في أوروبا.

٣ـ مجالات التشاور و/أو التعاون بين "الحلف"وأوكرانيا:

- مع إعادة تأكيد الهدف المشترك الخاص بعرض نطاق واسع من القضايا للتشاور والتعاون فإن الحلف وأوكرانيا يلتزمان بتنمية وتعزيز التشاور أو التعاون في مجالات يتم شرحها فيما بعد، وفي ضوء ذلك، فإن "الحلف" وأوكرانيا يؤكدان التزامهمّا بالتنمية الكاملة لمجلس الشراكة الأروأطلسي والشراكة من أجل السلام ويشمل هذا مشاركة أوكرانيا في العمليّات المختلفة بما في ذلك عمليّات حفظ السلام، على أساس كل حالة على حدة، تحت سلطة مجلس الأمن، أو مسئولية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإذا ما استخدمت قوّة العمل المشتركة المجمعة (C.J.T.F) في تلك الحالات، فإن مشاركة أوكرانيا فيها في مرحلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبكرة، على أساس كل حالة على حدة، ستكون خاضعة لقرارات مجلس شمالي الأطلنطي، وفي عمليّات محددة.

- التشاور بين "الحلف" وأوكرانيا سيشتمل قضايا ذات اهتمام مشتركة مثل: موضوعات سياسيّة وأمنيّة، وخاصة في مجال تنمية الأمن والاستقرار الأوروأطلسي، بما في ذلك أمن أوكرانيا.
- العمل في مجالات منع النزاعات وإدارة الأزمات ودعم السلام، وحل الصراعات، والعمليّات الإنسانيّة مع الأخذ في الاعتبار أدوار الأمم المتّحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذه المجالات.
- أوجه السياسيّة والدّفاعيّة لمنع الانتشار النووي والبيولوجي والكيماوي.
- قضايا نزع السلاح والحد من التسلح، بما في ذلك القضايا المتعلقة بمعاهدة خفض القوّات التقليديّة في أوروبا ومعاهدة "السماوات المفتوحة" وإجرّاء بناء الثقة والأمن في وثيقة فيينا عام ١٩٩٤م.
- صادرات السلاح وما يتصل بها من عمليّات نقل التكنولوجيا.
- محاربة تجارة المخدرات والإرهاب.

٤- مجالات التشاور والتعاون، خاصة من خلال ندوات مشتركة، ومجموعات عمل مشتركة، وبرامج تعاونيّة أخرى تشمل نطاق واسع من الموضوعات مثل:

- خطوط الطوارئ المدنيّة ودرجة الاستعداد للكوارث.
- العلاقات المدنيّة العسكريّة، والسيطرة المدنيّة – الديمقراطيّة على القوّات المسلحة، وإصلاح الدّفاع في أوكرانيا.
- التخطيط الدّفاعي وضع الميزانية، السياسيّة، مفاهيم الأمن الاستراتيجيّة والقوميّة.
- التحول الدّفاعي.
- التعاون العسكريّ بين "الحلف" وأوكرانيا.
- الأوجه الاقتصاديّة للأمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قضايا العلوم والتكنولوجيا.
- قضايا الأمن البيئي، بما في ذلك الأمان النووي.
- أبحاث الفضاء وتنميتها من خلال التعاون المدني العسكريّ في مجال إدارة الطيران وقيأدته.

٥- إضافة إلى ذلك، فإن حلف أوكرانيا سيكتشفان على أوسع نطاق ممكن مجالات التعاون التالية:

- التعاون في مجال التسلح.
- التدريب العسكريّ بما في ذلك مناورات الشراكة من أجل السلام على أراضي أوكرانيا ومساندة "الحلف" لكتيبة حفظ السلام البولندية – الأوكرانية.
- دفع التعاون الأمني بين أوكرانيا وجاراتها.

٦- يمكن إضافة مجالات أخرى للتشاور والتعاون من خلال الاتفاق المشترك على أساس الخبرة المكتسبة.

٧- نظراً لأهميّة الأنشطة في مجل المعلومات بهدف تحسين مستوى المعرفة والفهم المتبادل، فقد أنشأ "الحلف" مركزاً للمعلومات والتوثيق في "كييف". وسوف يقدم الجانب الأوكراني مساندته الكاملة لتشغيل المركز بما يتفق مع "مذكرة التفاهم" بين "الحلف" وحكومة أوكرانيا المتوقعة في "كييف" يوم ٧ مايو ١٩٩٧م.

٨- الترتيبات العمليّة للتشاور والتعاون بين "الحلف " وأوكرانيا:

التشاور والتعاون كما جاءا في هذا الميثاق سيتم تنفيذها من خلال:

- اجتماعات بين "الحلف" وأوكرانيا على مستوى مجلس شمالي الأطلنطي في فترات يتم الاتفاق عليها بين الجانبين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اجتماعات "الحلف" وأوكرانيا مع اللجان المعنية من "الحلف" كما تم الاتفاق عليها بين الجانبين.
- زيارات متبادلة على مستوى عال.
- آليات للتعاون العسكريّ وتتضمن اجتماعات دورية مع قيادات الدّفاع التابعة "الحلف" وممارسة أنشطة داخل إطار برنامج الشراكة من أجل السلام.
- تشكيل بعثة اتصال عسكريّة أوكرانية كجزء من البعثة الأوكرانية إلى "الحلف" ببروكسل ويحتفظ "الحلف" بحق تشكيل بعثة اتصال عسكريّة في كييف وستنعقد الاجتماعات بطبيعة الحال في مقر "الحلف" ببروكسل وقد يتم عقدها- تحت ظروف استثنائية - في مكان آخر بما في ذلك أوكرانيا وذلك بحسب ما يتم الاتفاق عليه بين الجانبين. وكقاعدة ستنعقد الاجتماعات على أساس جدول زمني يتم الاتفاق عليه.

٩- يعتبر "الحلف" وأوكرانيا علاقاتهما عمليّة ديناميكيّة قابلة للتطوير:

وللتأكيد على أنهما يطوران علاقاتهما ويطبقان بنود هذا الميثاق على أكمل وجه ممكن، فإن مجلس شمالي الأطلنطي سوف يجتمع بشكل دوري مع أوكرانيا مرتين سنوياً على الأقل من خلال بعثة "الحلف" في أوكرانيا وهذه البعثة لن تتدخل مع الوظائف أو الآليات الأخرى التي تم وضعها في هذا الميثاق، ولكنها بدلاً من ذلك ستجتمع لإجرّاء تقييم شامل لتطوير العلاقة وتراجع الخطط المستقبليّة وتقترح أساليب لتحسين أو تنمية مزيد من التعاون بين "الحلف" وأوكرانيا.

١٠- التعاون من أجل أوروبا أكثر أمناً:

- سيواصل حلفاء الأطلنطي دعم سيادة واستقلال أوكرانيا ووحدة أراضيها وتطورها الديمقراطي ورخائها الاقتصادي ووضعها كدولة غير نوويّة وكذلك مبدأ عدم انتهاك الحدود، باعتبار كل ذلك عناصر رئيسة للاستقرار والأمن في وسط وشرق أوروبا وفي القارّة ككل.
- سوف ينتمي "الحلف" وأوكرانيا آلية للتشاور في الأزمات لأجرّاء مشاورات فيما بينها في أي وقت ترى فيه أوكرانيا خطراً مباشراً على وحدة أراضيها أو استقلالها السياسيّ أو أمنها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يرحب "الحلف" ويساند حصول أوكرانيا على ضمانات أمنيّة من كافة الدّول النوويّة الخمس المشاركة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة باعتبار ها دولة غير نوويّة وعضو في المعاهدة ويشير الحلف إلى الأزمات المقدمة من جانب الولايات المتّحدة وبريطانيا وروسيا ومن جانب فرنسا بشكل منفرد والتي اتخذت القرار التاريخي في بودابست عام ١٩٩٤م بتوفير الضمانات الأمنيّة لأوكرانيا باعتبار ها دولة غير نوويّة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة أن قرار أوكرانيا الهام بنبذ الأسلحة النوويّة والانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة قد أسهم بدرجة كبيرة في تدعيم أمن واستقرار أوروبا وأكسب أوكرانيا وضعاً خاصاً في المجتمع الدّوليّ ويرحب الحلف بقرار أوكرانيا مساندة التمديد غير المحدود لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة ومساهمتها في سحب وفك الأسلحة النوويّة التي كانت منتشرة على أراضيها أن التعاون أوكرانيا القوي مع "الحلف" سوف يدفع ويعمق الحوار السياسيّ بينها وبين أعضاء التحالف حول نطاق واسع من المسائل الأمنيّة بما في ذلك القضايا النوويّة وسوف يسهم ذلك في تحسين المناخ الأمني الشامل في أوروبا.

- يراعي "الحلف" وأوكرانيا بدء العمل بـ"وثيقة القوّات التقليديّة في أوروبا" في ١٥ مايو ١٩٩٧م وسوف يواصل الحلف وأوكرانيا التعاون في قضايا ذات اهتمام مشترك مثل تطوير معاهدة خفض القوّات التقليديّة في أوروبا ويعتزم الحلف وأوكرانيا تحسين أداء تلك المعاهدة في ضوء التغيّرات التي تطرأ ومن خلال ذلك يمكن ضمان أمن كل دولة من الدّول الأطراف في المعاهدة بصرف النظر عنا إذا كانت تنتمي إلى تحالف سياسيّ عسكريّ ويتفق الطرفان على إن وجود قوّات أجنبية على أراضي دولة مشتركة يجب أن يكون متفقاً مع القانون الدّوليّ ويأتي من خلال الموافقة الحرة للدولة المضيفة أو عبر قرار من مجلس الأمن الدّوليّ.

- ترحب أوكرانيا ببيان أعضاء "الحلف" بأن توسيع التحالف لن يتطلب تغييراً في الوضع النووي الحالي للحلف وبالتالي فإن دول "الحلف" ليست لديها أي نية أو خطة أو سبب لنشر أسلحة نوويّة على أراضي الأعضاء الجدد أو أي ضرورة لتغيير أي من سياسات الحلف النوويّة كما أنها لا تتوقع أي احتياج مستقبلي لذالك.

- سوف تواصل الدّول الأعضاء في "الحلف" وأوكرانيا بشكل كامل التطبيق كل الاتفاقات الخاصة بنزع السلاح وحظر الانتشار والحد من التسلح وإجرّاءات بناء الثقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يبدأ تنفيذ الميثاق الحالي بمجرد التوقيع عليه.
- يأتي الميثاق الحالي في نسختين أصليتين بالغتين الإنجليزية والفرنسية والأوكرانية والنصوص الثلاثة لها شرعيّة متساوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٥)

الإعلان الرسمي لقمة واشنطن[1]

صادر عن رؤساء دول وحكومات الدول المشاركة في اجتماع مجلس شمالي الأطلسي المنعقدة في واشنطن (D.C) في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٩٩.

المادة:-١ نحن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في شمال الأطلنطي،اجتمعنا في واشنطن للاحتفاء بالذكرى الخمسين لحلف الناتو،ولوضع تصور عن التحالف في القرن الحادي والعشرين،ويبقى حلف شمال الأطلنطي الذي تأسس على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية ، وحكم القانون – أساس للدفاع الجماعي ،كما يجسد الرابطة عبر الأطلنطية التي تجمع ما بين شمال أمريكا وأوروبا في شراكة أمنية ودفاعية فريدة.

المادة :-٢ قبل خمسين عام،تأسس حلف شمال الأطلنطي في ظروف غير مستقر واستطاع أن يصمد على مدى العقود الخمسة ويتيح لمواطني الدول الأعضاء التمتع بفرصة غير مسبوقة من السلم،والحرية والازدهار ــ هنا في واشنطن،نعترف بانجازات الماضي، وننشد التكيف مع التحديات المستقبلية الجديدة.التحالف الجديد سيكون اكبر،أكثر قدرة ومرونة، وملتزم بالدفاع بالدفاع الجماعي ،وقادر على الاضطلاع بالمهام الجديدة والتي تشمل الإسهام الفعال بمنع النزاعات والمشاركة الفاعلة في أدارة الأزمات ،بما في عمليات الرد على الأزمة أو الاستجابة لها.سيعمل الحلف بالتعاون مع الأمم والمنظمات الأخرى على دعم الأمن والاستقرار والديمقراطية عبر منطقة الأطلنطي.ووجود ثلاث حلفاء جدد في الوقت الحاضر يعتبر بمثابة دليل على أننا تغلبنا على مشكلة تقسيم أوروبا.

المادة:-٣ يستغل الحلف فرصة الاحتفاء بالذكرى الخمسين ليعترف ويعبر عن تقديره البالغ لالتزام رجال الخدمة ونسأوها،وتضحياتهم،وإخلاص لقضية الحرية.وهو يحيى إسهاماتهم والتي طالما ضمنت الحرية وضمنت امن منطقة عبر الأطلنطي ،فالحلف يقدم لهذه القوات عظيم الشكر والامتنان.

---

(1) Source: Washington Summit Communique (http://www.nato.int/1999/p99.064e.htm) NATO Hompage:Interent.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة:-٤ نبدأ اليوم ناتو القرن الحادي والعشرين ـ الناتو الذي يحتفظ بقوة الماضي،والناتو الذي يمتلك مهام جديدة،وأعضاء جدد،وشراكات جديدة.

وقد تم اتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق مهام التحالف وهي:-

١. الموافقة على مفهوم استراتيجي متطور.

٢. أكدنا التزامنا بعملية توسيع الحلف ،ووافقنا على خطة عمل العضوية للدول الراغبة الانضمام.

٣. أنهينا العمل المتعلق بالعناصر الجوهرية لقرارات برلين والمتعلقة بدورها ببناء هوية دفاع وامن أوروبية في إطار التحالف ،وقررنا اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفعيلها.

٤. أطلقنا مبادرة القدرات الدفاعية.

٥. كثفنا علاقتنا مع الشركاء (الدول الشريكة)، من خلال تعزيز "الشراكة من اجل السلام"، وعملنا على تعزيز التعاون والتشاور في إطار مجلس الشراكة الأطلنطي الأوروبي.

٦. تعزيز الحوار المتوسطي.

٧. دعم جهود الحلف ضد اسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها.

المادة:-٥ كجزء من محاولة حلف الناتو للتكيف مع التحديات الأمنية الجديدة ،فقد حدثنا المفهوم الاستراتيجي لجعله أكثر اتساقاً مع البيئة الأمنية الجديدة للحلف.

المفهوم الجديد يؤكد على التزامنا بإستراتيجية التحالف الجماعي،وبالرابطة عبر الأطلنطية،ويأخذ بعين الاعتبار التحديات الجديدة للحلف،كما ويقدم تحالفا على أتم الاستعداد والقدرة لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة عبر الأطلنطي ويؤكد التزام ببناء هوية دفاع وامن أوروبية إلى أقصى قدر ممكن ليكون قادراً على الاضطلاع بالمهام الموكولة له. و هذا يشمل وجود قوات دائمة وقابلة للبقاء للعمل أو التوظيف بفاعلية؛كما ويقدم مرشداً للسلطات العسكرية للناتو للوصول إلى هذه الغاية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة:-٦ لتحقيق هذا الهدف الجوهري،وكحلف مكون من عدد من الأمم التي تلتزم بمعاهدة واشنطن وبميثاق الأمم المتحدة،فعلى الحلف الاضطلاع بالمهام الأمنية الأساسية التالية:-

أولا: الأمن:- وضع الأسس المتينة لبيئة أمنية أوروبية أطلنطية مستقرة،هذه البيئة تكون مبنية على مؤسسات ديمقراطية،وأساسها الالتزام بالحل السلمي للنزاعات،فلا يكون فيها أكراه من خلال القوة أو التهديد باستخدامها.

ثانياً: التشاور:- كما هو منصوص علية في المادة الرابعة من معاهدة حلف شمال الأطلنطي يكون الحلف بمثابة منتدى عبر الأطلنطي للتشاور بين الحلفاء فيما يتعلق بالقضايا التي تؤثر على مصالحهم الحيوية،بما في ذلك التطورات التي تنطوي على تهديد امن الدول الأعضاء في الحلف،كما يؤدي دور منتدى لتنسيق جهود الدول الأعضاء في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ثالثا: الدفاع والردع:- الردع والدفاع ضد أي تهديد بالاعتداء ضد أي دولة عضو من الدول الأعضاء،كما هو منصوص في المادة الخامسة والسادسة من معاهدة واشنطن.

ولتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية ـ الأطلنطية يعمل الحلف في التأكيد على:-

١. ***أدارة الأزمات:-*** التأكيد على الاستعداد،من خلال التوافق بخصوص كل حالة ، وبالانسجام مع المادة السابعة لمعاهدة واشنطن،يسعى الحلف إلى الإسهام بفاعلية لمنع وقوع النزاعات،والانخراط بفاعلية في أدارة الأزمات؛بما في ذلك عمليات الاستجابة أو الرد تجاه الأزمة.

٢. ***الشراكة:-*** تعزيز الشراكة والتعاون والحوار مع الدول الأخرى في المنطقة الأوروبية– الأطلنطية ،وذلك بهدف زيادة الشفافية – والثقة المتبادلة والقدرة على العمل المشترك مع الحلف.

المادة:-٧ نحن نرحب بحرارة بمشاركة الحلفاء الثلاث الجدد- جمهورية التشيك،هنغاريا ،وبولندا في اجتماع القمة الأول بالنسبة لهم. ويفتح انضمامهم إلى معاهدة شمال الأطلنطي فصلاً جديداً في تاريخ حلف الأطلنطي.

نؤكد اليوم التزامنا بفتح الحلف بموجب المادة العاشرة من معاهدة شمال الأطلنطي وانسجاماً مع الفقرة(٨) من إعلان قمة مدريد باستمرار ترحيب الناتو بالأعضاء الجدد،وذلك لتعزيز مبادئ المعاهدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللإسهام بتحقيق السلم والأمن في المنطقة الأوروبية- الأطلنطية. وهذا جزء من عملية تطورية تأخذ بعين الاعتبار التطورات الأمنية والسياسية التي تحدث في أوروبا كاملة.ويعد التزامنا بتوسيع الناتو جزء من إستراتيجية أوسع لإرساء الاستقرار، والعمل مع شركائنا لبناء أوروبا كاملة وحرة. أن عملية التوسع المستمرة تقوي الحلف،وتعزز الأمن والاستقرار في المنطقة الأطلنطية-الأوروبية، والأعضاء الثلاث الجدد لن يكونوا هم أخر من ينظم. في قمة مدريد،اعترافنا بالتقدم الذي أحرز في عدد من الدول التي تطمح إلى الانضمام إلى الحلف، في الاضطلاع بالمسؤوليات التي ترتبها العضوية الممكنة.

نحن نعترف اليوم ونرحب بالجهود المستمرة وبالتقدم الذي أحرز في رومانيا وسلوفينيا،ونعترف ايضاً ونرحب بالجهود بالجهود المستمرة، بالتقدم الذي أحرز في استونيا،لاتفيا وليتوانيا. وهذا ما لوحظ في قمة مدريد،ونرحب بالتطورات الايجابية في سلوفاكيا وبلغاريا.ونشعر بالامتنان تجاه تعاون جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة مع حلف الناتو في الأزمة الحالية،ونرحب بتقدمها الذي أحرزته على طريق الإصلاح،ونرحب بتعاون ألبانيا مع الحلف في الأزمة الحالية،ونشجعها في جهودها الإصلاحية.

نرحب بالجهود وبالتقدم الذي حققته الدول الأعضاء – منذ أخر لقاء على طريق تعزيز الإصلاح الاقتصادي، العسكري، السياسي.

ونقدر النتائج التي تحققت،ونتطلع إلى مزيد من التقدم من جانب هذه الدول الأعضاء في تقوية مؤسساتها الديمقراطية،وفي أعادة هيكلة اقتصادياتها وجيوشها.ونحن نأخذ بالحسبان الجهود التي تبذلها هذه الدول– إلى جانب عدد من الدول الأخرى الشريكة لتحسين علاقاتها مع الدول المجاورة،وإسهامها في امن واستقرار المنطقة الأوروبية – الأطلنطية.نحن نتطلع بشوق لتعميق تعاوننا مع هذه الدول الطامحة ولزيادة مشاركتها العسكرية والسياسية في عمل الحلف.

ويتوقع الحلف تقديم مزيد من الدعوات في السنوات القادمة للدول الراغبة،والقادرة على تحمل مسؤوليات والتزامات العضوية،والناتو يجدد أن انضمام هذه الأمم سيخدم المصالح الإستراتيجية والسياسية الكلية للحلف،وان هذا الانضمام سيقوي دعائم الأمن والاستقرار الأوروبي بشكل عام.ولتحقيق هذا الهدف يعمد الناتو إلى الاحتفاظ بعلاقات فاعلة مع هذه الأمم التي عبرت عن اهتمام للناتو محط الاعتبار عند النظر في أي عملية انضمام في المستقبل،ولن يتم استبعاد أي بلد أوروبي ديمقراطي يستوفي شروط الانضمام وأهداف المعاهدة،بغض النظر عن الموقع الجغرافي،والمعيار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي سيؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة لكل دولة هو أهليتها /جدارتها.كل الدول لها الحق في اتخاذ مايلزم من وسائل لضمان أمنها. علاوة على ذلك،لتعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا،لابد توازن فيما بين اتخاذ مزيد من الخطوات على طريق عملية التوسع للحلف من جهة والاهتمامات الأمنية لكل الدول الأعضاء في الحلف من جهة أخرى.

نرحب بطموحات الدول التسعة المهتمة حالياً بالانضمام للتحالف،وبالتوافق نحن على استعداد لتقديم النصح،والمساعدة،والدعم العلمي.ولتحقيق هذه الغاية وافقنا اليوم على خطة عمل تشمل العناصر التالية:-

أ:-أن تقدم الدول الطامحة للانضمام للحلف معلومات عن برامجها القومية الشفوية بخصوص ما تقوم به من تحضيرات للعضوية المستقبلية الممكنة،بحيث تغطي هذه البرامج الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والقانونية وجوانب أخرى متعلقة بمصادر والدفاع.

ب:-اللجوء إلى "ميكانيزم للتغذية الراجعة"بخصوص التقدم الذي أحرزته الدول الطامحة لنيل عضوية الحلف، هذا الميكانيزم يكون من النزاهة والصراحة،ويشتمل على النصائح السياسية والتقنية،كذلك سيتم تقييم ما أحرز من تقدم خلال الاجتماع السنوي لمجلس الحلف.

ج:- قيام الدول الأعضاء في الحلف بالمساعدة من خلال تنسيق مساعداتها للدول الطامحة إلى العضوية في حقل الدفاع (المجال العسكري).

د:- تبني اقتراب تخطيط دفاعي للدول الطامحة بالانضمام للحلف بحيث يشمل ومراجعة أهداف التخطيط التخطيط المتفق عليها.

ولقد وجهنا وزراء خارجية دول الناتو إلى الاستمرار بعملية التوسيع،بما في ذلك تطبيق خطة عمل العضوية،على أن يقوم بمراجعة دورية وبرفع التقارير.ونحن سنقوم بمراجعة العملية في اجتماع القمة القادم الذي سينعقد قبل عام٢٠٠٢.

المادة :-٨ أعدنا التأكيد على التزامنا بالاحتفاظ بالرابطة بما في ذلك استعدادنا للسعي لتحقيق أهداف أمنية مشتركة، من خلال التحالف،وحيثما أمكن. نحن سعداء بالتقدم الذي تم إحرازه في تطبيق قرارات برلين،وأكدنا التزامنا القوي بمواصلة السعي لتعزيز الركن الأوروبي من التحالف الأطلنطي على أساس إعلان بروكسل لعام١٩٩٤،والمبادئ المتفق عليها في برلين عام١٩٩٦.وقد لاحظنا بعين الرضا أن العناصر الرئيسية من قرارات برلين قد وضعت موضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطبيق،وهذه تشمل الخيارات المرنة لاختيار قائد أوروبي للحلف،وان تكون فقرات حلف الناتو مكانا تجري من خلالها العمليات التي يقودها اتحاد غرب أوروباWEU.لقد وضع الأساس لعلاقات وثيقة بين المنظمتين،بما في ذلك التخطيط،المناورات)وخاصة المناورة المشتركة لإدارة الأزمات في عام٢٠٠٠)،والتشاور،بالإضافة إلى تأسيس إطار عمل معني بإطلاق وإعادة إمكانات التحالف.

المادة:-٩ نرحب بتقوية الاتجاهات الأمنية إلى إيجاد سياسة أوروبية مشتركة في مجالات الأمن والدفاع،والمتضمنة في معاهدة أمستردام .ونرحب بالأفكار التي أطلقت من خلال اتحاد غرب أوروبا وفي الاتحاد الأوروبي بعد إعلان مالو**Malo Declaration** بما في ذلك النتائج التي توصل إليها المجلس الأوروبي في فينا.هذه عملية ولها انعكاساتها على كل الدول الأعضاء في الحلف.نحن نؤكد أن دور أوروبي أقوى سيؤدي إلى مزيد من القوة للحلف في القرن الحادي والعشرين الذي يعتبر أساس الدفاع الجماعي بالنسبة لأعضائه في هذا المجال :-

أ. نحن نعترف بقرار الاتحاد الأوروبي الرامي إلى امتلاك القوة الذاتية التي تمكنه من اتخاذ قرارات،أو إقرار العمل العسكري في المناطق التي تكون موضع اهتمام التحالف ككل.

ب. ومع تقدم هذه العملية،على حلف الناتو واتحاد غرب أوروبا ضمان تطور فعالية التشاور المتبادل،أو التعاون والشفافية،والبناء على الميكانيزمات الموجود بين حلف الناتو وبين اتحاد غرب أوروبا.

ج.نوافق على تصميم كل من أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في الحلف على اتخاذ ما يلزم من خطوات لتقوية قدراتها الدفاعية،خاصة بالنسبة للمهام الجديدة،متجنبين التكرار غير الضروري.

د.التأكيد على الأهمية القصوى لمشاركة الحلفاء الآوروبين غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عمليات الرد على الأزمة التي يقودها الاتحاد الأوربي،والبناء على ما هو موجود في إطار اتحاد غرب أوروبا من ترتيبات للتشاور،كما نلاحظ اهتمام كندا في المشاركة في مثل هذه العمليات في ظل نماذج مناسبة.

هـ. الإصرار على تطوير القرارات التي اتخذت عام ١٩٩٦ في برلين بما في ذلك استخدام قدرات وأصول الناتو،ميزتها أنها قابلة للفصل وليست معزولة عن الناتو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة:-١٠ استنادا إلى المبادئ التي ذكرت سابقا وبناء على قرارات برلين نحن على استعداد لتعريف ونبني ما يلزم من ترتيبات لدخول الاتحاد الأوروبي إلى القدرات والأصول الجماعية للتحالف وذلك في العمليات التي لا يكون كامل الحلف معنيا بها عسكري.(أي العمليات التي تعني دول الاتحاد الأوروبي وليس كل الدول الأعضاء في حلف الناتو).وسيقر المجلس في جلسته الدائمة هذه الترتيبات،والتي ستحترم ما تتطلبه عمليات الناتو،كما تحترم بنية القيادة،هذه الترتيبات ستضطلع لـ:-

أ. الدخول الأكيد للاتحاد الأوروبي إلى قدرات التخطيط التابعة للناتو بحيث يتمكن الاتحاد الأوروبي من الإسهام في التخطيط العسكري للعمليات التي يقودها الاتحاد.

ب. أن يتاح للاتحاد الأوروبي ما يتمتع به الناتو من قدرات وأصول،بحيث يتمكن الاتحاد من استخدامها في العمليات التي يقودها.

ج.تحديد سلسلة من خيارات القيادة الأوروبية المتاحة التي يقودها الاتحاد الأوروبي،وتطوير الدور الذي يلعبه لتمكينه من تحمل مسؤولياته الأوروبية.

د.تكييف نظام تخطيط الدفاع التابع لحلف الناتو بحيث يكون قادرا على إتاحة ما يلزم من قوات للعمليات التي يقودها الاتحاد الأوروبي.

وقد كلفنا المجلس في الجلسة الدائمة القيام بهذه الإجراءات على أساس مستمر اخذين بعين الاعتبار ظهور ترتيبات وثيقة الصلة في الاتحاد الأوروبي ،وسيرفع المجلس توصيات إلى الاجتماع الوزاري القادم بخصوصه هذه الاعتبارات.

المادة:-١١: لقد أطلقنا مبادرة القدرات الدفاعية لتحسين قدرات الحلف الدفاعية،لضمان فعالية العمليات المتعددة الإطراف المستقبلية في مهمات الحلف الحالية،وفي البيئة الأمنية في المستقبل القريب،مع تركيز خاص على تحسين الفاعلية بين قوات التحالف(وحينما يكون قابلا للتطبيق بين قوات التحالف وبين الشركاء).

سيتم زيادة القدرات الدفاعية من خلال أجراء تحسينات في جاهزية وتعبئة قوات التحالف،وديمومتها،وأجراء تحسينات في قدراتها اللوجستيه وقدرتها على البقاء،وقدراتهما على الانخراط الفعال،وعلى نظم المعلومات،والضبط،والقيادة.لقد دعمنا قرار المجلس في البدء بتطبيق مفهوم المركز اللوجستي المشترك المتعدد الأطراف له نهاية الـ١٩٩٩،ودعمنا قرار المجلس بتطوير هندسةC3 بحلول عام ٢٠٠٢ ليشكل أساس قدرات التحالف الرئيسية بشكل يسمح بالتفصيل مع النظم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية.لقد أرسينا الأساس لقيام مجموعة توجيه مؤقتة رفيعة المستوى مهمتها الأشراف على تطبيق مبادرة قدرات الدفاع،والوفاء بما يقتضيه التنسيق والانسجام من متطلبات فيما بين نظم التخطيط بما في ذلك،إحداث آثار مستديمة على عمليات التحسين في المقدرات،والتحسينات على قدرة التوظيف بين الاتحاديين وعلى القدرات الحساسة،ولابد من أن تقوي الركن الأوروبي للناتو.

المادة:-١٢:لقد أكدنا التزامنا باتفاقية سلام١٩٩٥،التي تم التفاوض بشأنها في دايتون،ووقع عليها في باريس والتي أسست البوسنة والهرسك كدولة واحدة ديمقراطية وتعددية الاثنيات،كما أكدنا على التطبيق الكامل لاتفاقية السلام،ونؤكد استعدادنا للعمل بشكل بناء مع كل الأطراف التي تدعم اتفاقية السلام وتسعى إلى تطبيقه.

المادة:-١٣ لقد أكد مجلس تطبيق سلام مدريد في اجتماعه في ديسمبر١٩٩٨ بان السنتين القادمتين حاسمتان في توطيد عملية السلام في البوسنة ولهرسك،واعترف بان وجود(SFOR) يبقى جوهرياً وذلك لحفظ السلام ولتوفير بيئة أمنية،ولدعم التطبيق المدني،وستبقى عودة اللاجئين إلى المناطق التي كانوا يشكلون فيها أقلية مسألة حيوية للاستقرار السياسي والمصالحة.وستدعم الجهود الرامية إلى تقدم هذه العملية.

المادة:-١٤ ستستمر(SFOR)بالعمل بصورة وثيقة وفاعلة مع ألممثليه العليا،والذي دورها منا الدعم،ومع محكمة الجزاء الدولية المتعلقة بيوغسلافيا السابقة،ومع منظمة الأمن والتعاون الأوروبية،ومع المنظمات الدولية الرئيسية الأخرى،ومع قوة مهمة البوليس الدولي التابعة للأمم المتحدة،ومع الوكالات الأخرى التي تقوم بفرض وتطبيق الجوانب المدنية من اتفاقية السلام،ونثمن المساهمة الفاعلة للرجال والنساء العاملين في(SFOR)سواء من دول الناتو أو الدول الشريكة،والذين يساعدونه في جلب السلم إلى البوسنة والهرسك.

المادة:-١٥ أن وجود إلـ (SFOR) لايمكن أن يبقى إلى اجل غير معلوم أن(SFOR) تنظم من خلال إجراءات فاعلة،وقد لاحظنا أن لمجلس في جلسته الدائمة يقوم بتفحص الخيارات المتعلقة ببنية(SFOR) وحجمها المستقبلي.

المادة:-١٦ استمرار الأزمة في وحول كوسوفو يهدد بمزيد من عدم الاستقرار الذي قد ينتشر إلى ما وراء جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية(FRY)،وتشمل أماكن عدم الاستقرار،والحاجة إلى تبني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتراب شامل لإحلال الاستقرار في منطقة الأزمة في جنوب شرق أوروبا وجعلها منطقة خالية من العنف وعدم الاستقرار.

فهناك حاجة إلى مستوى جديد من المشاركة الدولية لبناء الاستقرار والازدهار والمجتمع المدني الديمقراطي،وبشكل يقود إلى التكامل الكامل مع العائلة الأوروبية الأوسع.

المادة:-١٧ أن الناتو مصمم على الاضطلاع بدوره الكامل في هذه العملية من خلال الإسهام ببناء علاقة تعاونية وآمنه أكثر مع وفيما بين دول المنطقة ومع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات المتعلقة بمستوى التنمية الاقتصادية ومدى تنوع وتعقيدات المشاكل التي تواجه كل بلد من بلدان المنطقة،فلابد من مشمولية الجهود الدولية الرامية إلى تطوير وإرساء دعائم الاستقرار في المنطقة لتحقيق هذه الغايات،لابد من تعاون منظمات حلف الناتو،اتحاد غرب أوروبا،الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية والأمم المتحدة.كذلك لابد من قيام مؤسسات التحويل الدولية بدورها الحساس.والجهود التي يبذلها الحلف لدعم الاستقرار والأمن الإقليمي في منطقة جنوب شرق أوروبا،وللمساعدة في حل المشاكل الإنسانية،لابد أن يتم دعمها وتعزيزها بصورة مشتركة كذلك الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية وتلك التي تبذلها دول المنطقة كلها بحاجة إلى الدعم المشترك.

المادة:-١٨ سنلتقي مع زملائنا من دول منطقة جنوب شرق أوروبا غداً،ولدينا النية بالبناء على ذلك الاجتماع من خلال استمرار التشاور بين الحلف وبين دول المنطقة؛ووفقنا لذلك وسنقترح عليهم إقامة منتدى إطار أو للتشاور بخصوص القضايا الأمنية بحيث يجمع هذا المنتدى كل لدول الأعضاء في حلف الناتو مع دول المنطقة على مستويات مناسبة.

المادة:-١٩نوجه المجلس في جلسته الدائمة،وبناء على ما هو موجود من اطر وهي (**EAPC&PFP**)بصورة تفعل هذه المقترحات في المجالات التالية:-

- إجراءات مشاورات بين الـ١+١٩ حيثما أمكن.
- تعزيز التعاون الإقليمي في إطار(**EAPC**)اخذين بعين الاعتبار المبادرات الإقليمية.
- برامج التعاون الأمني التابعة للناتو والتي تهم دول المنطقة كلما كان ذلك اسب.
- النشاطات والممارسات التي تقوم به **(PFP)** إقليمياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مزيد من التنسيق بخصوص المساعدات الثقافية التي يقدمها حلف الناتو للدول الشركاء في المنطقة.

المادة:-٢٠ تتكامل جهود الحلف لتعزيز الأمن الإقليمي في جنوب شرق أوروبا مع جهود المنظمات الدولية الأخرى وجهود دول المنطقة،ونرحب بمؤتمر الاتحاد الأوروبي القادم في السابع والعشرين من مايو ١٩٩٩،والمتعلق بإرساء ميثاق للاستقرار الأوروبي شرق أوروبا.والترحيب موصول لعملية تعاون جنوب شرق أوروبا وللجهود الدولية الأخرى.والتأكيد على أهمية التنسيق والتناغم بين المبادرات المختلفة.

المادة:-٢١ يعتبر امن منطقة البلقان مسألة حيوية/ضرورية لتحقيق استقرار دائم في المنطقة الأوروبية – الأطلنطية.هدفنا هو رؤية تكامل دول المنطقة مع المجتمع الأوروبي – الأطلنطي.نريد لشعوب ودول جنوب شرق أوروبا أن تنعم بـالأمن والسلام وان تقيم علاقات طبيعية مع بعضها البعض قائمة على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية الضرورية وحكم القانون.

المادة:-٢٢ نؤكد التزامنا بالتشاور،والشراكة،وبالتعاون العملي من خلال مجلس الشراكة الأوروبية – الأطلنطية، ومن خلال الشراكة من اجل السلام،ونلتزم اليوم بناء علاقات حيوية بين شركائنا للقرن الحادي والعشرين تؤدي إلى تمتين الاستقرار،والثقة المتبادلة والأمن في المنطقة الأوروبية – الأطلنطية.لقد حدثت نقلة للعلاقات العسكرية- السياسية القائمة بين مجلس الشراكة الأوروبية الأطلنطية(**EAPC**)والشراكة الأوروبية من اجل السلام(**PFP**)واللتان أصبحتا أدوات هامة لتحقيق السلم والأمن.نتطلع إلى التشاور مع شركائنا في اجتماع مجلس الشراكة الأوروبية – الأطلنطية الذي سينعقد غداً.

المادة:-٢٣ يسهم مجلس الشراكة الأوروبية –الأطلنطية الذي تأسس عام١٩٩٧ بصورة جوهرية في تحقيق مزيد من التشاور السياسي والتعاون العملي بين الحلف وشركائه من الشفافية والثقة بين كل الدول الأعضاء في الـ(**EAPC**)يتشاور الحلف مع شركائه بانتظام بخصوص قضايا الأمن الإقليمي مثل البوسنة والهرسك وكوسوفو لقد طورنا مجالات جديدة من التعاون مثل حفظ السلام،نزع الألغام،،السيطرة على عملية انتقال السلاح الخفيف وتنسيق مساعدات الإغاثة الإنسانية ووقف الكوارث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة:-٢٤ ترحب بما حققه برنامج الشراكة من اجل السلام على مدار الخمس سنين الماضية،وبالمشاريع التي أطلقت عام١٩٩٧وتولي البرنامج تطبيقها بصورة كاملة ذلك ان تقوية برنامج الشراكة من اجل السلام يقدم لنا دروس قيمة في أهمية التعاون بين الحلف مع الشراكة.ان تواجد القادة العسكريين الذين يمثلون الدول الشريكة للحلف في كوادر الحلف العسكرية يمكنهم من المشاركة في عمليات التخطيط للمناورات المشتركة بين دول الحلف ودول برنامج الشراكة من اجل السلام ،والعمليات ببرنامج الشراكة من اجل السلام التي يقودها الحلف.تسهم في دعم استقرار ودعم امن المنطقة الأوروبية – أطلنطية.

المادة:-٢٥ نرحب،ولدينا اهتمام خاص،بالمبادرات الهادفة إلى تفعيل الشراكة ولضمان مشاركة اكبر من جانب الشركاء في مسائل التخطيط وصنع القرار كلما أمكن في ضوء إعلان مدريد.هذه الخطوات ستعين الشراكة على تحقيق أهدافها،وستوفر الأساس المتين لتطورها المستمر باعتبار حجر الزاوية في الشبكة الأمنية التعاونية بين الناتو وشركائه في القرن الحادي والعشرين للوصول إلى هذه الغاية،تمت الموافقة على الحزمة الشاملة الآتية:-

١- وافقنا على إطار عمل عسكري وسياسي للعلميات التابعة لبرنامج الشراكة من اجل السلام،والتي يقودها حلف الناتو،هذه العمليات ستعزز من دور الشركاء في التوجيه السياسي،والتخطيط والترتيبات المتعلقة بمثل هذه العمليات.

٢- لقد دعمنا عملية المراجعة والتخطيط القائم على التكيف والتي من شأنها تعزيز قدرات القوات المتاحة لبرنامج الشراكة من اجل السلام على التعبئة كما تساعد على زيادة إسهامات الشركاء في القوات والقدرات التي تخدم عمليات برنامج الشراكة من اجل السلام التي يقودها حلف الناتو.

٣- تعزيز مفهوم القدرات الفاعلة المتاحة لعمليات برنامج الشراكة من اجل السلام التي يقودها الناتو،والتي ستمكن من تعاون عسكري أعمق بين حلف الناتو وشركاءه ،لتحقيق الهدف المتعلق بتحسين قدرات وإمكانات قوات الشركاء.

٤- دعم البرنامج الرامي إلى تعزيز التعليم والتدريب في إطار برنامج الشراكة من اجل السلام وذلك من اجل تحقيق التناغم بين الناتو من جهة وبين النشاطات الوطنية لبرنامج الشراكة من اجل السلام ،وذلك بهدف مواجهة المطالب الحالية والمستقبلية التي تجعل من البرنامج أكثر قدرة وفاعلية.ويشتمل البرنامج على ثلاث إدارات جديدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنشئت في إطار البرنامج،وهي ائتلاف يتكون من مراكز دراسات الأمن،وأكاديميات الدفاع،وشبكة محاكاة،ومراكز تدريب،وقد تم توجيه المجلس في جلسته الدائمة نحو تطوير برنامج تعزيز التعليم والتعلم والتدريب في إطار برنامج الشراكة من اجل السلام.

المادة:٢٦ نحن نبقى ملتزمون بشراكتنا مع روسيا في إطار الوثيقة التأسيسية لروسيا والناتو هدفنا المشترك في تقوية دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلنطية خلال أزمة كوسوفو.كان لروسيا والناتو أهداف مشتركة من قبيل منع وقوع العنف،الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية وإيجاد الشروط الملائمة للتوصل إلى حل سياسي.هذه الأهداف ما تزال تحافظ على زخمها.التشاور والحوار يعتبران أكثر أهمية في مواقف الأزمة،ولاتزال الدول الأعضاء في حلف الناتو مصممة على البناء،وتنمية مجالات الاتفاق مع روسيا فيما يتعلق بالتعاطي مع أزمة كوسوفو،كما ونبقى على استعداد لاستئناف التشاورات والتعاون في إطار الوثيقة التأسيسية.

المادة:-٢٧ العلاقات الوثيقة بين الناتو وروسيا تعُد ذات أهمية عظيمة لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلنطية.فمنذ التوصل الوثيقة التأسيسية في مايو ١٩٩٧،فقد حدث تقدم ملموس ومشجع في تكثيف التشاور والتعاون مع روسيا.فقد تحول المجلس المشترك الذي يضم روسيا،الناتو الى منتدى مهم للتشاور لتعزيز الشفافية وبناء الثقة والتعاون ومشاركة روسيا في تطبيق اتفاقية السلام للبوسنة والهرسك ،كانت خطوة مميزة على طريق العلاقات التعاونية فطورنا حوار بخصوص بعض القضايا مثل نزع السلاح وضبط السلاح(**وهذا يشمل تبني معاهدة CFE**).وقضايا حفظ السلام والأسلحة النووية.كذلك فان السياسة الدفاعية،الموازنات،وبرامج تطوير البنية التحتية،وقضايا عدم الانتشار ما هي ألا مزيد من الأمثلة على زيادة التعاون.

المادة:-٢٨تؤكد على الأهمية الكبرى لعلاقة الشراكة القائمة ما بين حلف الناتو – أوكرانيا.تضطلع أوكرانيا بدور هام في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية والأطلنطية وخاصة في وسط وشرق أوروبا.نحن سعداء بما تم إحرازه من تقدم منذ توقيع ميثاق الناتو أوكرانيا في مدريد.وسنستمر في تقوية علاقاتنا كما سنستمر في تدعيم السيادة الأوكرانية،والاستقرار والوحدة الإقليمية الأوكرانية،والاستقرار والوحدة الإقليمية الأوكرانية،والتنمية الديمقراطية،والازدهار الاقتصادي والوحدة الإقليمية لأوكرانيا،ودعم أوكرانيا كدولة.غير نووية باعتبار أن هذه القضايا تشكل عوامل جوهرية في حفظ الأمن والاستقرار في أوروبا.نشجع أوكرانيا في المضي قدما فيما أقدمت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليه من إجراء تحولات اقتصادية وديمقراطية بما في ذلك الإصلاحات التي تبنتها في مجال الدفاع ونؤكد دعم الناتو لجهود أوكرانيا لتحقيق هذه الغاية.

نرحب بالتقدم الذي أحرزته مجموعة العمل المشتركة فيما يتعلق بإصلاحات الدفاع نرحب بإقامة مكتب في كييف تابع للناتو مهمته دعم الدور الأوكراني كشريك مميز وكذلك ارتباط.نتطلع إلى انعقاد اجتماع ألقمه الذي يضم أوكرانيا-الناتو.

المادة:-٢٩ الحوار المتوسطي يشكل جزء رئيس من الاقتراب التعاوني الذي يتبناه الحلف لتحقيق الأمن،ذلك أن الأمن في كل من أوروبا يرتبط بصورة وثيقة مع الأمن والاستقرار في المتوسط. نحن سعداء بتطور الحوار المتوسطي،الحوار بطبيعته يشهد زخماً،ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرز على طريقة تعاون أعمق وحوار مع دول منطقة المتوسط.تدعم ما أحرز من اتفاقات على طريق التعاون السياسي والعلمي للحوار المتوسطي ونوجه المجلس في جلسته الدائمة للسعي لتطبيقها.نشجع دول التحالف ودول الحوار المتوسطي نحو تنظيم الإحداث مثل مؤتمر روما عام١٩٩٧،أو مؤتمر فالنسيا في١٩٩٩ باعتبارها خطوات ايجابية لتعزيز التفاهم الإقليمي المتبادل.

نتطلع بشوق إلى الفرصة التي تقوي التعاون في المجالات التي يتفوق فيها الناتو خاصة المجال العسكري وحينما تبدي دول الحوار أهمية.يعُد الحوار بالإضافة إلى الجهود الدولية الأخرى(مثل عملية برشلونة الخاصة بالاتحاد الأوروبي)عوامل مكملة ومعززة وبالتالي تسهم في مزيد من الشفافية وبناء الثقة في المنطقة.

المادة:-٣٠يثيرانتشارالأسلحة النووية،البيولوجية،الكيماوية ووسائل توصيلها تهديد عسكري مباشر لسكان دول الحلفاء ولإقليمها ولقواتها وهذا يجعلها مثار اهتمام التحالف.أن الهدف الرئيسي للحلفاء في سعيهم نحو تحقيق عدم انتشار الأسلحة هو منع الانتشار من الحدوث،فإذا حدث الانتشار احتواه بالطرق الدبلوماسية.وقد أكدنا دعمنا الكامل للنظم الدولية لعدم انتشار هذه الأسلحة ولتقوية هذه النظم.نحن ندرك التقدم الذي تم التوصل إليه في هذا المجال،وللتكييف مع المخاطر التي قد تلحق بأمن الحلفاء والتي يثيرها انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل توصليها،فقد أطلقنا مبادرة وكثفنا العمل منذ قمة بروكسل لتحسين جهود التحالف السياسية والعسكرية في هذا المجال.

المادة:-٣١ مبادرة أسلحة الدمار الشامل ستضمن آثار جدل في الناتو،هذا الجدل يقود إلى تعزيز التفاهم المشترك بين الدول الأعضاء في الحلف فيما يتعلق بقضايا أسلحة الدمار الشامل وكيفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستجابة لهذا التحدي؛تحسين نوعية وكمية تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الحلف فما يتعلق بقضايا الانتشار؛دعم تنمية إستراتيجية المعلومات العامة من قبل الحلفاء لزيادة الوعي بقضايا الانتشار،وبجهود الحلفاء لدعم الجهود الرامية إلى عدم الانتشار؛تدعيم برامج الحلف الموجودة والتي تسعى إلى زيادة الجاهزية على العمل في بيئة تسودها أسلحة الدمار الشامل،وذلك بهدف مواجهة هذا التحدي؛تقوية عملية تبادل المعلومات فيما يتعلق بالبرامج الوطنية للدول الأعضاء في الحلف المعنية بتدمير أسلحة المار الشامل،تعزيز الإمكانات المتاحة للدول الأعضاء في الحلف لتقديم العون لبعضها البعض بخصوص حماية سكانها المدنيين ضد مخاطر أسلحة الدمار الشامل؛وإيجاد مركز لأسلحة الدمار الشامل في إطار الطاقم الدولي للناتو لدعم هذه الجهود ستعمد مبادرة(**WMD**)إلى دمج النواحي السياسية والعسكرية من عمل الحلف في الرد على مسألة الانتشار.

المادة:-٣٢ ضبط التسلح،نزع السلاح،وعدم الانتشار،هذه القضايا ستلعب دور مهم في تحقيق أهداف الحلف الأمنية،وللناتو التزام طويل الأمد في هذا المجال فقد تم تخفيض قوات الحلفاء-التقليدية والنووية-بصورة واضحة بعد إنهاء الحرب الباردة،وذلك بعد التغيير الذي طرأ على البيئة الأمنية فكل الدول الأعضاء في حلف الناتو عبارة عن دول إطراف في المعاهدات ذات الصلة بنزع الأسلحة،وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل،مثل معاهدة عدم الانتشار النووي وميثاق الأسلحة البيولوجية وميثاق الأسلحة الكيماوية،وهي ملتزمة بالتطبيق الكامل لهذه المعاهدات.الناتو ألا حلف دفاعي يسعى إلى تعزيز الأمن والاستقرار وبحد أدنى كجزء من اقتراب الناتو الأمني،يدعم الناتو بصورة فاعلة عمليات ضبط التسلح ونزع السلاح(سواء التقليدي أو النووي)ويسعى إلى نزع أسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها.في ضوء ما حدث من تطورات إستراتيجية،وعدم الانتشار،ونزع الأسلحة وسيعمل المجلس في جلسته الدائمة إلى اخذ هذه الخيارات بعين الاعتبار.وسيعهد إلى أبنية الحلف المسؤولة مهمة انجاز ذلك.نحن مع مزيد من المشاورات مع روسيا فيما يتعلق بهذه المجالات ومزيد من المشاورات مع أوكرانيا في إطار لجنة الناتو-أوكرانيا ومع الشركاء الآخرين في الـEAPC

المادة:-٣٣ تشكل معاهدة الـ(**CFE**)حجر الأساس بالنسبة للأمن الأوروبي،فقد أكدنا التزامنا بتكييف المعاهدة مع البيئة الأمنية الجديدة،ممهدين الطريق بمزيد من الأمن والاستقرار في أوروبا،وفيما يتعلق بالمفاوضات حتى ألان،فقد أعلنت الدول الأعضاء في الحلف عن نيتها إجراء تخفيض في المعدات،ونحن نشجع بقوة الآخرين على أن يحذوا حذوها في هذا الإطار.نحن سعداء بما تم التوصل إليه من اتفاق من قبل الدول الأعضاء في معاهدة(**CFE**)في فينا في مارس١٩٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بخصوص بعض القضايا الجوهرية بما يسمح باستمرار العمل دون توقف أو تأخير على الحلفاء ان يبذلوا قصارى جهدهم للتوقيع على المعاهدة في نفس موعد انقضاء قمة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي المنعقدة في اسطنبول في نوفمبر١٩٩٩ وحتى إكمال عملية التكييف ووصولها إلى منتهاه فان من الضروري التطبيق الكامل للمعاهدة الموجودة وما يلحق بها من وثائق.

المادة:-٣٤ نوجه الدعوة إلى روسيا للتصديق على معا هدة(**Start II**) بدون تأخير، هذا التوقيع يمهد الطريق لتخفيض الترسانة النووية،ويسمح بإجراء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة (**STARTIII**)الهادفة إلى مزيد من التخفيضات نبقى ملتزمين بمعاهدة الحظر الشامل لأجراء التجارب،وندعو كل الدول لتطبيقها في الموعد المحدد.

المادة:-٣٥ نحن مصممون على تحقيق التقدم فيما يتعلق بتبني بروتوكول ملزم قانونياً يشمل إجراءات فعالة في التحقيق،وذلك لتعزيز الشفافية وتحقيق الانصياع اللتان تقويان من تطبيق ميثاق الأسلحة البيولوجية،ونحن نعيد التأكيد على أهمية الالتزام العالمي والتطبيق الفعال لميثاق الأسلحة الكيماوية. نحن ندعم جهود نزع الألغام في البوسنة. وتطوير المبادرات العملية تحت إشراف منظمة(EAPC)وتطوير الأنشطة لمواجهة الالتزامات في ظل ميثاق أوتاوا.

المادة:-٣٦ ندعو روسيا البيضاء،روسيا،أوكرانيا للتصديق على معاهدة الفضاءات المفتوحة بدون تأخير.

المادة:-٣٧ نسعى إلى تكثيف-وعلى أساس متبادل- اتصالات الحلف وتعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى،والقيام بدور في تدعيم الديمقراطية والحفاظ على السلم في المنطقة الأوروبية-الأطلنطية.

المادة:-٣٨كما هو منصوص عليه في معاهدة واشنطن،نعترف بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن الدولي في الحفاظ على الأمن والسلم الدولي.لقد عمل الحلف يداً بيد مع الأمم المتحدة وبصورة فاعلة في تطبيق اتفاق السلم في البوسنة والهرسك.نتطلع إلى مزيد من الاتصالات وتبادل المعلومات مع الأمم المتحدة،في إطار التعاون في منع النزاع،أدارة الأزمة،عمليات الاستجابة للازمة بما في ذلك حفظ السلم والمقومات الإنسانية.ففي أزمة كوسوفو،فقد لجأ الحلف إلى استخدام قدراته العسكرية والمدنية والعمل مع(**UNHR**)وهي الوكالة الرئيسية في حقل إغاثة اللاجئين،ومع المنظمات الدولية الأخرى وثيقة الصلة.في تقديم المعونات الإنسانية وإغاثة اللاجئين وسيأخذ الحلف بعين الاعتبار وعلى أساس كل حالة بعينها أي تعاون مستقبلي من هذا النوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة:-٣٩ لقد اتسع التعاون والتنسيق بين الحلف وبين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ضوء الدعم الذي تقدمه لمهام التحقق في كوسوفو التي تتولاها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.نأمل الاستفادة من هذه الجسور الهامة القائمة بين المنظمتين للعمل معاً في مجالات منع النزاع،حفظ السلام،إدارة الأزمة،إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد النزاع،وذلك في ضوء المفهوم المشترك لمنظمة الأمن والتعاون الخاصة بتنمية التعاون بين المؤسسات المشتركة.نحن نستمر بدعم جهود منظمة(OSCE)في جهودها لتطوير ميثاق خاص بالأمن الأوروبي يستحق أن تتبناه في قمة المنظمة في اسطنبول في نوفمبر١٩٩٩.

المادة:-٤٠لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي مصالح إستراتيجية مشتركة،وما كانت جهودنا في بناء السلم في يوغسلافيا السابقة إلا مكملة للجهود الأخرى.فقد كان لكلا المنظمتين إسهامات حاسمة في بناء السلم والاستقرار في القارة الأوروبية.ويمكن تطوير التعاون بين المنظمتين في المسائل ذات الاهتمام المشترك طالما أدى ذلك إلى تفعيل عمل الناتو والاتحاد الأوربي.

المادة:-٤١أطلق الحلف في محاولة لتكييف بنيته وجعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات المستقبلية برنامجا شاملا يتضمن إعادة هيكلة قيادة الناتو.وطبقا لذلك،فان الحلف يرحب بقرار تطبيق الهيكلة الجديدة لقيادة الحلف.وهذا سيضمن قدرة الناتو على تنفيذ كامل مهماته بفاعلية ومرونة أكثر.دعم وتوسيع الحلف،وعلاقة أكثر فاعلية مع الشركاء،والمساعدة في تمكين ترتيبات القيادة الأوروبية وجعلها أكثر قدرة على دعم قيادة وإجراء العمليات.وقد باشرنا التطبيق الكامل لمفهوم(CJTF)مما قدم لنا أداة هامة جديدة لإدارة الأزمة،يرحب ايضاً الحلفاء بالاندماج الكامل لاسبانيا في بنية الحلف العسكرية منذ يناير هذه السنة وهذا يشكل أساس أخر مميز لهذا الحلف.

المادة:-٤٢ يشكل الإرهاب تهديد خطير للسلم والأمن والاستقرار،وممكن أن يهدد الوحدة الإقليمية للدول.ونؤكد إدانتنا للإرهاب ونؤكد تصميمنا على محاربته طبقاً لالتزاماتنا الدولية وتشريعاتنا الوطنية.خطر الإرهاب ضد قوات الناتو العاملة وتشكيلاتها يتطلب تطوير إجراءات مناسبة لحمايتها مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤوليات الدول المضيفة لهذه القوات.

المادة:-٤٣يعتقد رؤساء حكومات الدول الأعضاء في حلف الناتو أن مفتاح النجاح المستقبلي بالنسبة لحلف الناتو هو الإنتاج الفعال بالإضافة إلى توافر الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة وتسخيرها في دعم امن كل الدول الأعضاء،كذلك تعتقد بضرورة وأهمية توافر صناعات دفاعية على جانبي الأطلنطي كشرط لقيام قوات الناتو العسكرية بوظائفها بصورة فاعلة.لتحقيق ذلك،نرحب بإقامة تعاون صناعي في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجال الدفاع عبر الأطلنطي لضمان ديمومة الابتكار والمنافسة والفاعلية.ونسعى إلى ضمان بقاء الأنشطة التسليحية للناتو قادرة على الوفاء بالاحتياجات العسكرية للحلف.

المادة:-٤٤نرحب في واشنطن بوجود الرئيس وممثلي الجمعية البرلمانية للناتو(NPA) في المجالات ذات الاهتمام المشترك.كذلك نثمن الإسهام الذي قدمته منظمة معاهدة الأطلنطي في تدعيم مزيد من التفاهم للحلف وأهدافه فيما بين عامة الناس.

المادة:-٤٥ نعبر عن عميق الامتنان للضيافة الكريمة من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة مرور الذكرى الخمسين لمعاهدة حلف شمال الأطلنطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com